



الجامعة الإسلامية - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية أصول الدين
قسم الحديث الشريف وعلومه

الإمام أبو سعيد بن يونس ومنهجه في نقد الرجال

إعداد الطالب

أحمد بن إبراهيم بن محمد الباز

إشراف الدكتور

محمد بن رضوان أبو شعبان - حفظه الله تعالى -

قُدِّمَ هذا البحثُ استكمالاً لِمُتطلِّباتِ الحُصولِ على دَرَجَةِ الماجستير في

قِسْمِ الحَدِيثِ الشَّرِيفِ وِعلومِهِ

١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الجامعة الإسلامية - غزة
The Islamic University - Gaza

هاتف داخلي: 1150

عمادة الدراسات العليا

ج س غ/35

الرقم: 2012/08/06م..... Ref

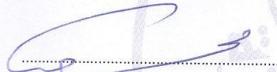
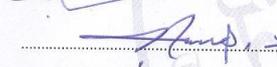
التاريخ:..... Date

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ أحمد إبراهيم محمد الباز لنيل درجة الماجستير في كلية أصول الدين / قسم الحديث الشريف وموضوعها:

الإمام أبو سعيد بن يونس ومنهجه في نقد الرجال

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الاثنين 18 رمضان 1433هـ، الموافق 2012/08/06م الساعة العاشرة صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:


.....

.....

.....

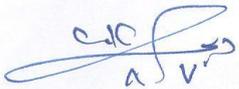
د. محمد رضوان أبو شعبان مشرفاً ورئيساً
د. هشام محمود زقوت مناقشاً داخلياً
د. عبدالله مصطفى مرتجى مناقشاً خارجياً

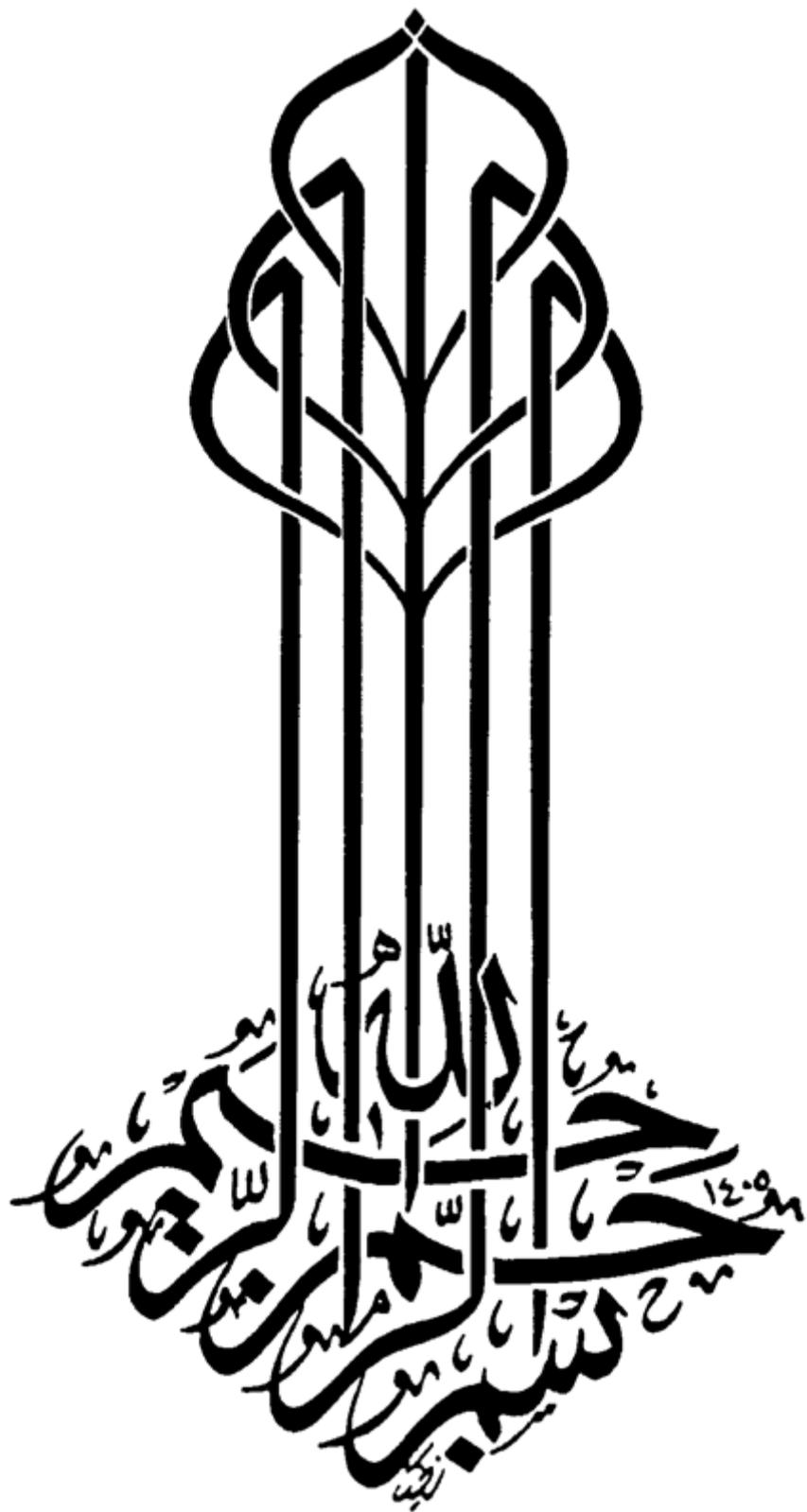
وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في كلية أصول الدين / قسم الحديث الشريف.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

عميد الدراسات العليا


أ.د. فؤاد علي العاجز



الإهداء

إلى نبض قلبي، وروح جسدي، أحي... ..

إلى مفضرة حياتي، ونتاج رأسي، أبي... ..

إلى حبيبة قلبي، وترأم روحي، زوجتي... ..

إلى فلذة كبدي، ابنتي «حاربية»... ..

إلى أمتائي عباد وعبر ومحمد... ..

إلى شقيقتي وفاء ومناة وريم... ..

إلى شيرخي وأمانتي... ..

إلى كل من له فضلٌ ويدرُّ علي... ..



شكر وتقدير

بعد حمد الله، أهل الشاء والمجد ...

أتوجه بشكري العميق لأستاذي الدكتور محمد رضوان أبو شعبان على توجيهاته وإرشاداته، وطيب قلبه وسعة فؤاده، فجزاه الله خير الجزاء، على ما قدم من أجل إنجاز هذا العمل، والذي ما بخل علي بتوجيهاته حتى في خلال رحلته التعبدية.

كما وأشكر أستاذي الكريمين أعضاء لجنة المناقشة، لجهدهم لرفع مستوى هذه الرسالة، وهما: فضيلة الدكتور: هشام زقوت - حفظه الله تعالى -، وفضيلة الدكتور: عبد الله مرتجي - حفظه الله تعالى -.

وأُسجِّلُ شكري لجامعتي العريقة الغراء ممثلة برئيسها الدكتور: كمالين شعث - حفظه الله تعالى -، وأنقش شكري أيضًا في فاتحة هذه الرسالة لكلية أصول الدين ممثلة بعميدها فضيلة الدكتور الوالد: محمد بخيت - حفظه الله تعالى -، تلك الكلية التي أفتخر بالانتماء لها طالبًا ومعيدًا، والشكر موصول لقسم الحديث الشريف وعلومه ممثلًا برئيسه فضيلة الدكتور الوالد: هشام زقوت - حفظه الله تعالى -، وأعضاء هيئته التدريسية، هذا القسم الذي تنسمت فيه هواء الحب والعطاء والعلم، واحتضني معيدًا كاحتضان الأم لولدها.

والشكر موصول أيضًا لوالدي - أطال الله بقائهما بحسن طاعته - اللذين صبرا وتحملا ودعيا لإنجاح هذا العمل، ولزوجتي الفاضلة التي تحملت حياة طالب العلم بحلوها ومرها، فالحمد لله أسأل أن يرضى عنها في الدارين.

وأختم بشكر خاص لفضيلة الدكتور الوالد: صلاح سلطان - حفظه الله تعالى -، والإخوة القائمين على مشروع صناعة علماء المستقبل على ما بذلوه في سبيل إتمام هذا العمل، فجزاهم الله عنا خير الجزاء.

مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله العادل في القضيّة، الحاكم في البريّة، الذي قضى على الخلق بالسهو والنسيان وحرم عليهم الكذب والبهتان في جميع الملل والأديان، وحفظ دينه بالحفاظ أولي الصدق والإتقان والحدق والتبيان، وجبلهم على الإنصاف، وحماهم من المحاباة والإختلاف، وبصرهم في نقد حملة الآثار، ورزقهم ذوقاً في التمييز بين الثقة والمغفل المكثار، وضبط بهم السنن في سائر الأقطار، فشهادة الفرد منهم ترد الكثير من الأخبار، وتوثيق الحجّة منهم موجبة للاحتجاج بما ثبتوه من أحاديث سيد الأبرار، إن هذا هو الفخار، وإن في ذلك لعبرة لأولي الأبصار.

وصلى الله على محمد عبده ورَسُوله، المبعوث إلى الناس من أشرف ولد إلياس بن مضر بن نزار، وعلى آله وأزواجه الأطهار، وعلى سائر المهاجرين والأنصار^(١)، أما بعد:-

فمن نعم الله ﷻ على الأمة الإسلامية حفظ دينها بحفظ كتابه العزيز، وسنة نبيه الكريم محمد ﷺ فأما الكتاب العزيز، فإن الله ﷻ تولى حفظه بنفسه ولم يكَلْ ذلك إلى أحدٍ من خلقه فقال ﷻ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^(٢)، فظهر مصداق ذلك مع طول المدة، وامتداد الأيام، وتوالي الشهور، وتعاقب السنين، وانتشار أهل الإسلام، واتساع رُقعته، وأما السنّة، فإن الله ﷻ وفق لها حُفَاطًا عارفين، وجهابذةً عالمين، وصيارفةً ناقدين، ينفون عنها تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين؛ فتَنَوَّعوا في تصنيفها، وتَفَنَّنوا في تدوينها على أنحاء كثيرة وضروب عديدة^(٣)، هذا ما تنطق به آلاف المصنّفات التي تعمُر المكتبة الإسلامية، فجزاهم الله ﷻ عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.

وقد كان واجباً على طلبة العلم إظهار علوم أولئك العلماء، ودراسة مناهجهم في حفظ السنّة وعلومها، ومن أولئك الحُفَاط الجهابذة، الإمام الناقد:

«أَبُو سَعِيدٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى الصَّدْفِيِّ الْمُصْرِيِّ» (ت ٣٤٧هـ).

(١) المغني في الضعفاء، للذهبي (ص: ٣).

(٢) سورة الحجر: الآية: ٩.

(٣) انظر: تهذيب الكمال، للمزي (١/ ١٤٦-١٤٧).

الذي قاله فيه الإمام الذهبي: «وله كلام في الجرح والتعديل يدل على بصره بالرجال ومعرفته بالعلل»^(١)، ولقد كثرت وتناثرت أقواله وعباراته في كتب التراجم والعلل كالذُّرر، ولم يجمعها مُصنِّفٌ مستقل - حسب علمي -.

أولاً: أهمية الموضوع وبواعث اختياره:

تكمن أهمية الموضوع وبواعث اختياره في نقاط عدّة، منها:

- ١- إنَّ علم نَقْدِ الرِّجَالِ له منزلةٌ كبيرةٌ في حفظ السُّنَّةِ النبوية والذِّبِ عنها، فهو من أشرف علوم الحديث، وأدقها مسلکًا، وأقلها سالکًا.
- ٢- إنَّ تتبع كلام الأئمة في نَقْدِ الرِّجَالِ ودراسة مناهجهم في ذلك، هو أفضل طريق إلى اكتساب المعرفة بهذا العلم، والاشتغال به يُورثُ الباحثَ دقَّةً في النظر، وعمقًا في البحث، ودرايةً في العلل، ورويةً في الحكم على الرِّجَالِ والأحاديث، خاصةً في هذا الزمان الذي عَزَفَ فيه كثير من طلبة العلم عن مثل هذه الدراسات إلى الدراسات الموضوعية.
- ٣- لم تُفرد دراسة مستقلة في هذا الموضوع - في حدود علم الباحث - رغم جلاله الإمام الناقد أبي سعيد ابن يونس ومكانته وكثرة ما تكلم به من مسائل في نَقْدِ الرِّجَالِ وهي متناثرة في بطون كتب التراجم والعلل، مما يضيف على هذا الموضوع أهمية خاصة، لذلك آثرت الكتابة فيه.

ثانيًا: أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق أهداف عدّة، منها:

- ١- إبراز أهمية علم نَقْدِ الرِّجَالِ ومنزلته بين علوم الحديث المختلفة.
- ٢- إظهار مكانة الإمام أبي سعيد بن يونس المصري، ومنزلة أقواله في نَقْدِ الرِّجَالِ.
- ٣- جمع أقوال الإمام أبي سعيد بن يونس في التعريف بالرِّجَالِ، وتصنيفها، وبيان المراد منها.
- ٤- الوقوف على مصطلحات الجرح والتعديل عند الإمام أبي سعيد بن يونس، والتعرف على مصطلحاته الخاصة التي تفرد بها، والمصطلحات التي يُكثر أو يُقلُّ من استعمالها.
- ٥- تصنيف هذه المصطلحات بالنسبة إلى مراتب الجرح والتعديل العامة عند النُّقَّاد.
- ٦- الكشف عن أحوال الرُّوَاة الذين تكلم فيهم الإمام أبو سعيد بن يونس، ومعرفة مدى موافقة أحكامه لأحكام غيره من النُّقَّاد.

(١) تاريخ الإسلام، للذهبي (٧/ ٨٥٣).

٧- التعرف على خصائص منهج الإمام أبي سعيد بن يونس في الجرح والتعديل.

ثالثاً: الدراسات السابقة:

لا توجد دراسة مستقلة - في حدود علم الباحث - حول « الإمام أبي سعيد بن يونس ومنهجه في نقد الرجال »، لكن وجد الباحث دراسة تتعلق بالإمام المقصود بالدراسة، وهي: - تاريخ ابن يونس المصري، جمع وتحقيق ودراسة وفهرسة: الدكتور عبد الفتاح فتحي عبد الفتاح، طباعة دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م).

رابعاً: منهج البحث:

اعتمد الباحث المنهج الاستقرائي، ثم الانتقائي في جمع المادة العلمية لموضوع الدراسة من خلال كتب التراجم والعلل، ومن ثم استعان بالمنهج الوصفي لعرض معالم منهج الإمام أبي سعيد بن يونس في نقد الرجال، على النحو التالي:-

- أولاً: تقسيم البحث إلى فصول ومباحث ومطالب حسب الحاجة ومتطلبات الدراسة.
- ثانياً: عزو الآيات القرآنية إلى موضعها في كتاب الله ﷻ بذكر اسم السورة ورقم الآية.
- ثالثاً: تخريج الأحاديث النبوية والآثار من مصادرها الأصلية:
 - ١- إن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما، يُكتفى بالعزو إليهما.
 - ٢- إن لم يكن الحديث في الصحيحين أو أحدهما، يتم تخريجه من الكتب الستة، وتبين حكمه.
- رابعاً: تصنيف أقوال الإمام أبي سعيد بن يونس في التعريف بالرجال .
- خامساً: تصنيف أقوال الإمام أبي سعيد بن يونس في نقد الرجال ودراستها وتحليلها.
- سادساً: الترجمة للرواة:
 - ١- الترجمة المختصرة للرواة غير المشهورين من باب التعريف بهم.
 - ٢- التوسع في الترجمة فيما يتعلق بالجرح والتعديل خاصة إذا كان الراوي مختلفاً في جرحه وتعديله، وذلك للوصول إلى خلاصة الحكم عليه.
- سابعاً: مقارنة أقوال الإمام أبي سعيد بن يونس في الرواة، بأقوال غيره من النقاد.
 - ١- الرواة المعدلون المتفق على توثيقهم، لا يقارن الباحث أقوال النقاد بقول الإمام أبي سعيد بن يونس، إنما يوردهم، مع بيان الإجماع على توثيقه، بالتعبير ب: «مجمع على توثيقه».

- ٢- الرواة الذين تكلم الإمام أبو سعيد بن يونس فيهم ولم يعثر الباحث على أقوال للنقاد تخصهم جرحًا وتعديلاً، يوردهم مع بيان ذلك، بقوله: «لم يعثر الباحث على أقوال للنقاد في الراوي».
- ٣- الرواة الذين كان قول الإمام ابن يونس فيهم هو الأوحد، وكلُّ من تكلم على الراوي كان عمدته كلام الإمام ابن يونس، يبين الباحث ذلك، بقوله: «تبع النقاد الإمام ابن يونس على توثيقه أو تجريحه».
- ٤- يستأنس الباحث بإيراد الرواة المجرحين في كتب الضعفاء، كالضعفاء، لابن الجوزي، والمغني، للذهبي، حتى وإن لم يبينوا مرتبته تجريجًا، فيبين ذلك، بقوله: «ذكره فلان في الضعفاء».
- ٥- الرواة الذين يترجم لهم الباحث في بداية البحث، ويعاد ذكرهم يحيل إلى الموضوع الأول في كل مرة.
- ثامنًا: التوثيق:

- ١- يذكر الباحث في الحاشية، اسم الكتاب، واسم الشهرة للمؤلف إن وجد، فإن لم يوجد فاسمه.
- ٢- عند ذكر الكتاب مكرراً في الحواشي، بعد نفس الكتاب الأول، يعبر الباحث بقوله: «المصدر السابق».
- ٣- ينقل الباحث عبارات من كتب قديمة وحديثة، فإن لم يصدر الباحث هذه العبارات بقوله: «قال»، فإن العبارة لصاحب الكتاب، مع عدم وضع علامة تنصيص لذلك، وإن صدرها بـ: «قال»، فالعبارة لمن ذكر اسمه قبلها، مع وضع علامة تنصيص لذلك.
- تاسعًا: التعريف بالأماكن والبلدان- إنَّ لم تكن مشهورة ومعروفة- من كتب معاجم البلدان.
- عاشراً: بيان غريب الألفاظ من كتب غريب الحديث والمعاجم اللغوية.
- حادي عشر: التعريف ببعض المصطلحات الحديثية عند الحاجة.
- ثاني عشر: ضبط الأسماء والكلمات المشككة التي يتوهم في ضبطها.
- ثالث عشر: تذييل البحث بفهارس علمية متنوعة.

خامسًا: خطة البحث:

تتكون خطة البحث الموسوم بـ: «الإمام أبو سعيد بن يونس ومنهجه في نقد الرجال»

من مُقدِّمة وأربعة فصول وخاتمة وفهارس على النحو التالي:-

المُقدِّمة: تشتمل على: أهمية الموضوع وبواعث اختياره، وأهداف البحث، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وطبيعة العمل فيه، وخبطته.

الفصل الأول

الإمام أبو سعيد بن يونس:

عصره، ترجمته، تمهيد في علم نقد الرجال

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: عصر الإمام أبي سعيد بن يونس:

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: الحالة السياسية.

- المطلب الثاني: الحالة الاجتماعية.

- المطلب الثالث: الحالة العلمية والثقافية.

المبحث الثاني: ترجمة الإمام أبي سعيد بن يونس:

ويشتمل على خمسة مطالب:

- المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه ومولده ونشأته.

- المطلب الثاني: رحلاته وشيوخه وتلاميذه.

- المطلب الثالث: مكانته العلمية.

- المطلب الرابع: آثاره.

- المطلب الخامس: وفاته.

المبحث الثالث: تمهيد في علم نقد الرجال:

ويشتمل على أربعة مطالب:

- المطلب الأول: النقد وعلم الجرح والتعديل لغةً واصطلاحًا.

- المطلب الثاني: نشأة النقد.

- المطلب الثالث: مشروعية النقد.

- المطلب الرابع: طبقات النقاد في الجرح والتعديل.

الفصل الثاني

تعريف الإمام أبي سعيد بن يونس بالرجال

ويشتمل على تمهيد وثلاثة مباحث :

تمهيد: علم الإسناد، أهميته، مصنفات العلماء في الرجال.

المبحث الأول: التعريف بالرجال من خلال ما يتعلق بأسمائهم:

ويشتمل على أحد عشر مطلباً:

- المطلب الأول: بيان الأنساب، والتعريف بها، وسببها.
 - المطلب الثاني: بيان الشيوخ والتلاميذ.
 - المطلب الثالث: بيان الموالي.
 - المطلب الرابع: بيان الكنى، وأسماء أصحابها.
 - المطلب الخامس: بيان الألقاب، وسبب تلقيبهم بذلك، وأسماء الرواة المشتهرين بألقابهم.
 - المطلب السادس: بيان صفات الرواة وتخصصاتهم ومهنتهم ومسكنهم.
 - المطلب السابع: بيان معتقد الرواة، ومذاهبهم الفقهية.
 - المطلب الثامن: بيان الأوائل والأواخر.
 - المطلب التاسع: بيان صلة النسب بين الرواة، مع المفاضلة بينهم في الأعمار.
 - المطلب العاشر: بيان من له صحبة، والتابعين وأتباعهم والمخضرمين.
 - المطلب الحادي عشر: بيان مشتبه الأسماء، والتصحيح فيها، وضبطها.
- المبحث الثاني: التعريف بالرجال باستخدام التأريخ والأماكن.

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: بيان الميلاد والمولد.
- المطلب الثاني: بيان تأريخ وفاة الرواة، ومكان وفاتهم، وسببها، وساعتها، وأعمارهم.
- المطلب الثالث: بيان رحلة الرواة، تأريخ كتابة الراوي للحديث.

المبحث الثالث: التعريف بالرجال من خلال رواياتهم.

ويشتمل على أربعة مطالب:

- المطلب الأول: بيان الأفراد والوحدان.
- المطلب الثاني: بيان من لم يرو من الصحابة والمحدثين، وعدد مرويات من روى.
- المطلب الثالث: بيان رواية الأقارب عن بعضهم.
- المطلب الرابع: بيان علل الراوي، ومروياته.

الفصل الثالث

منهج الإمام أبي سعيد بن يونس في التعديل

ويشتمل على أربعة مباحث :

المبحث الأول: مصطلحات التعديل عند الإمام أبي سعيد بن يونس ومدلولاتها.

(دراسة تطبيقية من خلال الوقوف على الرواة المعدلين)

المبحث الثاني: مقارنة مصطلحات الإمام أبي سعيد بن يونس وأحكامه بأقوال غيره من النقاد.

المبحث الثالث: مراتب التعديل عند الإمام أبي سعيد بن يونس.

المبحث الرابع: خصائص منهج الإمام أبي سعيد بن يونس في التعديل.

الفصل الرابع

منهج الإمام أبي سعيد بن يونس في الجرح

ويشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: مصطلحات الجرح عند الإمام أبي سعيد بن يونس ومدلولاتها.

(دراسة تطبيقية من خلال الوقوف على الرواة المجرّحين)

المبحث الثاني: مقارنة مصطلحات الإمام أبي سعيد بن يونس وأحكامه بأقوال غيره من النقاد.

المبحث الثالث: مراتب الجرح عند الإمام أبي سعيد بن يونس.

المبحث الرابع: خصائص منهج الإمام أبي سعيد بن يونس في الجرح.

الخاتمة : وتشتمل على النتائج والتوصيات.

الفهارس العلمية: وتشمل على:

- فهرست الآيات القرآنية.
- فهرست الأحاديث النبوية والآثار.
- فهرست الرواة المترجم لهم.
- فهرست المراجع والمصادر.
- فهرست الموضوعات.

الفصل الأول

الإمام أبو سعيد بن يونس

عصره، ترجمته، تمهيد في علم نقد الرجال

وشتمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: عصر الإمام أبي سعيد بن يونس.

المبحث الثاني: ترجمة الإمام أبي سعيد بن يونس.

المبحث الثالث: تمهيد في علم نقد الرجال.

المبحث الأول: عصرُ الإمام أبي سعيد بن يونس:

لقد جرت عادة الباحثين في الدراسات المعاصرة؛ أن يمهّدوا للترجمة ببيان البيئة المحيطة للمترجم له، لأن الإنسان ابن بيئته، ومدى تأثير البيئة المحيطة بمكوناتها السياسية والاجتماعية والعلمية في نفس المرء الذي تتوسطه، والإنسان لا بد أن يتأثر ويؤثر، والباحث سيتحدث عن مكونات البيئة الثلاثة.

المطلب الأول: الحالة السياسية:

عاش الإمام أبو سعيد بن يونس في الفترة الممتدة ما بين سنة مائتين وواحد وثمانين، وسنة ثلاثمائة وسبعة وأربعين، وهي فترة العصر العباسي الثاني التي استغرقت أكثر من أربعة قرون، فقد بدأت هذه الفترة من سنة اثنتين وثلاثين ومائتين، وانتهت سنة سبع وأربعين وأربعمائة، وكانت عاصمة الدولة في ذلك الوقت هي بغداد، حيث يقيم الخليفة، ويدير منها شؤون الدولة المترامية الأطراف، التي شملت أنحاء كثيرة، منها: مصر بلد الإمام ابن يونس.

وعاصر الإمام ابن يونس من خلفاء العصر العباسي الثاني كلاً من: المعتضد بالله؛ أحمد أبي العباس بن الموفق؛ طلحة بن المتوكل على الله جعفر بن محمد بن المعتصم بن هارون الرشيد (٢٧٩-٢٨٩هـ)، والمكتفي بالله؛ أبي أحمد علي بن المعتضد بالله (٢٨٩-٢٩٥هـ)، والمقتدر بالله؛ أبي الفضل جعفر بن المعتضد بالله (٢٩٥-٣٢٠هـ)، والقاهر بالله؛ محمد بن المعتضد بالله (٣٢٠-٣٢٢هـ)، والراضي بالله؛ أبي العباس محمد بن المقتدر بالله (٣٢٢-٣٢٩هـ)، والمتقي بالله؛ أبي إسحاق إبراهيم بن المقتدر بالله (٣٢٩-٣٣٣هـ)، والمستكفي بالله؛ أبي القاسم عبد الله بن المكتفي بالله (٣٣٣-٣٣٤هـ)، والمطيع لله؛ أبي القاسم الفضل بن المقتدر بالله (٣٣٤-٣٦٣هـ)، وكان نظام الحكم في ذلك العصر وراثياً، فغالباً ما يعهد الخليفة لمن بعده، ويتلقى الخليفة بيعة الناس على ذلك في حضرته، وعن طريق الولاية في الأقاليم، وامتازت هذه الحقبة الزمنية بجوانب مشرقة، وإنجازات رائعة، إلا أن هذا العهد شهد اضطرابات سياسية واسعة^(١)، ومنازعات داخلية مؤلمة^(٢)، لم تسلم منها مصر بلد الإمام ابن يونس في بعض الأحيان^(٣)، التي توالى عليها عشرات الولاية في فترة زمنية وجيزة، نتيجة الصراعات الداخلية، أو الغزو

(١) انظر: العبر في خبر من غبر، للذهبي (١٩/٢).

(٢) انظر: العبر في خبر من غبر، للذهبي (١١٧/٢)، الكامل في التاريخ، لابن الأثير (٤٥/٧).

(٣) انظر: النجوم الزاهرة، لابن تغري بردي (١٣٩/٣) وما بعدها.

الخارجي الذي لم يسلم منه العالم الإسلامي في ذلك الوقت، لدرجة أن أحد ولايات مصر تولاها لثلاثة أيام فقط، وتولى أمر مصر أربعة ولايات في سنة واحدة^(١)!!!.

المطلب الثاني: الحالة الاجتماعية:

يقصد بالحياة الاجتماعية في بلد من البلاد، ذكر طبقات المجتمع في هذا البلد من حيث الجنس والدين، وعلاقة كل من هذه الطبقات بعضها ببعض، ثم بحث نظام الأسرة وحيات أفرادها وما يتمتع به كل منهم من الحرية، ثم وصف مجالس الخلفاء، والأعياد والمواسم والولائم والحفلات، وأماكن النزهة، ووصف المنازل، وما فيها من أثاث وطعام وشراب ولباس، وما إلى ذلك من مظاهر المجتمع^(٢).

كانت الرعية في العصر العباسي الثاني تنتمي إلى أجناس مختلفة، وذلك بسبب اتساع رقعة الدولة الإسلامية، ودخول الناس في دين الله أفواجًا، فمن هذه الأجناس: العرب، والفرس، والترک، والمغاربة، والأكراد، والديلم، وكان منهم المسلمون - وهم غالبية الرعية وسوادها - ومنهم اليهود والنصارى - وهم أهل الذمة الذين تمتعوا بقدر كبير من التسامح والبر والقسط - ومنهم المجوس - الذين عوملوا معاملة أهل الكتاب، واختلف المسلمون فيما بينهم إلى شيعة، وأهل سنة، وإلى أتباع المذاهب الفقهية الأربعة المعروفة وغيرها^(٣).

وانغمست الطبقات الراقية من المجتمع في حياة الترف والبذخ والتطاول في البنيان، فكانت قصور الخلفاء والأمراء وكبار رجال الدولة، يضرب بها المثل في حسن رونقها وبهائها، كما امتازت بفخامة بنائها واتساعه مع الحدائق الغناء، والأشجار المتكاثفة، بينما لم يكن لمعظم دور العامة أسوار تحيط بها^(٤).

وعني المسلمون في هذا العهد بالاهتمام بالعيدين الشرعيين: الفطر، والأضحى، وبمولد الرسول ﷺ، ويوم عاشوراء، بل كان بعض المسلمين ممن لم يفهموا أمور الدين يشتركون في أعياد المجوس، مثل يوم النيروز، وبعض أعياد النصارى، مثل خميس العهد وغيرها من أعياد الجاهلية^(٥).

(١) انظر: البداية والنهاية، لابن كثير (١٤/٧٢٨)، النجوم الزاهرة، لابن تغري بردي (٣/١٥٦).

(٢) انظر: تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي، لحسن إبراهيم حسن (٢/٣٢٣).

(٣) انظر: المصدر السابق (٣/٤٢٢).

(٤) انظر: المصدر السابق (٣/٤٣٤).

(٥) الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، لآدم متر (٢/٢٨٢).

واشتغلت الرعية بمهنة كثيرة متعددة، لكسب رزقها، والأكل من كدّ يدها، فانتشرت في الأرض ابتغاء فضل الله، فمن طائفة عاملة بالزراعة، إلى أخرى مشغلة بالرعي، إلى ثالثة ماهرة بالصناعة، إلى رابعة عاملة بالتجارة^(١).

المطلب الثالث: الحالة العلمية والثقافية:

يصلح أن يطلق على هذا العصر؛ العصر الذهبي للعلم، لما امتاز فيه من نهضة علمية فكرية راقية، ونضوج للملكات والقدرات بين المسلمين في شتى ضروب العلم. ولعلّ من أبرز أسباب هذه النهضة: تشجيع الخلفاء والسلطين والأمراء للحركة العلمية، واهتمامهم بالعلم والعلماء، بل كانوا يعقدون مجالس العلم والمناظرة، ويجعلون لأنفسهم حاشية من أنجب العلماء في كافة التخصصات^(٢).

وأثرت الفتوحات الإسلامية، وما كان من اتساع رقعة الدولة، في حياة العلم وأهله، فقد تسر ارتحال العلماء وطلاب العلم إلى مشارق الأرض ومغاربها، لتلقي العلم ومجالسة العلماء، وساعدت النهضة العمرانية التي شهدها هذا العصر في رفع مستوى العلم، وشجعت على الأخذ بأكبر نصيب منه، حيث بنيت المساجد الكبيرة، والمكتبات القيمة، والمدارس الواسعة المنتشرة في كل الأصقاع والبلدان، ومنها المسجد الجامع بالقاهرة، ومن المدارس المشهورة: الجامع الأزهر^(٣).

ناهيك أن هذا العصر حفل بعلماء أجلاء، وجهابذة أتقياء، كان لهم الفضل في دفع الحركة العلمية وتقدمها، ولقد حظيت السنة النبوية الشريفة في هذا العصر، بخدمة جلييلة من علماء الحديث روايةً ودرايةً، ففيه ظهرت أمهات الكتب.

لا شك أن الإمام ابن يونس تأثر ببيئته، وأحوال عصره السياسية والاجتماعية والعلمية، وأثر فيها بحسب جهده وعطائه، ومكانه الذي يتبوأه، فوجوده في مصر بلد العلم والعلماء، جعله ينشأ نشأة علمية راقية، ساعدت في نضوجه العلمي والفكري.

(١) انظر: تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي، لحسن إبراهيم حسن (٣/ ٤٣٤).

(٢) انظر: المصدر السابق (٣/ ٣٣٧).

(٣) انظر: الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، لأدم متر (١/ ٣٣٢).

المبحث الثاني

تَرْجَمَةُ الإِمَامِ أَبِي سَعِيدِ بْنِ يُونُسَ^(١)

(١) انظر ترجمته:

- ١- الأنساب، للسمعاني (٨ / ٢٨٩).
- ٢- التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لابن نقطة (ص: ٣٣٣-٣٣٤).
- ٣- إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي (١ / ١٣٩).
- ٤- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان (٣ / ١٣٧-١٣٨).
- ٥- المختصر في أخبار البشر، للملك المؤيد (٢ / ٥٢).
- ٦- طبقات علماء الحديث، لابن عبد الهادي (٣ / ٩٢-٩٣).
- ٧- تاريخ الإسلام، للذهبي (٧ / ٨٥٣).
- ٨- تذكرة الحفاظ، للذهبي (٣ / ٧٦).
- ٩- سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٥ / ٥٧٨-٥٧٩).
- ١٠- العبر في خبر من غبر، للذهبي (٢ / ٧٧).
- ١١- الوافي بالوفيات، للصفدي (١٨ / ٦٥).
- ١٢- فوات الوفيات، للكتبي (٢ / ٢٦٧-٢٩٩).
- ١٣- مرآة الجنان وعبرة اليقظان، لليافعي (٢ / ٢٥٦).
- ١٤- البداية والنهاية، لابن كثير (١٥ / ٢٣٥).
- ١٥- تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المثورة، لابن حجر (ص: ١٧٨).
- ١٦- تهذيب التهذيب، لابن حجر (٦ / ٢١٨).
- ١٧- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بردي (٣ / ٣٢١).
- ١٨- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للسيوطي (١ / ٣٥١، ٥٥٣).
- ١٩- طبقات الحفاظ، للسيوطي (ص: ٣٦٧).
- ٢٠- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاج خليفة (١ / ٣٠٤).
- ٢١- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد (٤ / ٢٤٩).
- ٢٢- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، للكتاني (ص: ١٣٣).

المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه ومولده ونشأته.

أولاً: اسمه:

عبد الرَّحْمَن بن أبي الحسن أحمد بن أبي موسى يُونس بن عبد الأعلى^(١) بن موسى بن ميسرة^(٢) ابن حفص بن حيان الصَّدْفِي، المصري.

ثانياً: نسبه:

الصَّدْفِي-بفتح الدال-؛ هذه النسبة إلى الصَّدْف-بكسر الدال-، وهي قبيلة من حمير نزلت مصر، وهو الصَّدْف بن سهل بن عمرو بن قيس بن معاوية بن جشم بن عبد شمس بن وائل بن عوث بن قطن بن عريب بن زهير بن أيمن بن الهَمَيْسَع بن حمير بن سبأ^(٣)، وقيل: الصَّدْف: هو شهاب بن دُعَمِي بن زياد بن حضرموت^(٤).

قال الباحث: وأجمعت الكتب الْمُعْتَنِيَّة بالأنساب، أن الصَّدْفِي-بفتح الدال-، نسبة إلى الصَّدْف-اسم رجل- بكسر الدال-، وعللوا ذلك بقولهم: وإنما فتحوا الدال في النسب، مع كسرها في غير النسب،

٢٣- الأعلام، للزركلي (٣/ ٢٩٤).

٢٤- معجم المؤلفين، لكحالة (٥/ ١٢٣).

٢٥- تاريخ الأدب العربي، لبروكلمان (٦/ ٨٤).

٢٦- تاريخ التراث العربي، لسزكين (٢/ ٢٣٧).

(١) قال الباحث: اكتفت كافة المصادر المترجمة لابن يونس، بذكر نسبه إلى هنا، عدا ابن خلكان الذي زاد ما بعده، انظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان (٣/ ١٣٨)، وابن نقطة زاد ميسرة بعد عبد الأعلى فقط، وأسقط موسى، انظر: التقييد لمعرفة رواة السنن والمسائيد، لابن نقطة (ص: ٣٣٣-٣٣٤).

(٢) قال الباحث: قدّم ابن نقطة ميسرة، وأسقط موسى، وكذلك صنع المزي لما ذكّر نسب يونس بن عبد الأعلى جدّ ابن يونس، وخالفه ابن حجر، فذكره، فقال: يونس بن عبد الأعلى بن موسى بن ميسرة... انظر: التقييد لمعرفة رواة السنن والمسائيد، لابن نقطة (ص: ٣٣٣-٣٣٤)، تهذيب الكمال، للمزي (٣٢/ ٥١٣)، تهذيب التهذيب، لابن حجر (١١/ ٤٤٠).

(٣) انظر: الأنساب، للسمعاني (٨/ ٢٨٧)، وفيات الأعيان، لابن خلكان (٣/ ١٣٧).

(٤) المؤلف والمختلف، للدارقطني (١/ ٣١٢).

كي لا يوالوا بين كسرتين قبل ياءين، كما قالوا في النسبة إلى النمر: نَمْرِي وغير ذلك، وهي قاعدة مطردة^(١)، وقيل: في الصَّدْف لغة أخرى عند العرب بفتح الدال^(٢).

لكن؛ هل هم صَدَفِيُونَ من أنفسهم أم من الموالي، أم هي دعوة؟، بين ذلك ابن يونس، فقال^(٣) - في ترجمة جدّه يونس بن عبد الأعلى -: دِعْوَتُهُ^(٤) في الصَّدْف وليس من أنفسهم ولا من مواليهم.

المِصْرِي: هذه النسبة إلى مصر وديارها، قال الله - تعالى - في كتابه - ﴿وَنَادَى فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِ قَالَ يَا قَوْمِ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِن تَحْتِي أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾^(٥)، وإنما سميت مصر بمصر بن حام ابن نوح، وقيل: مصرائيم، كذلك في التوراة، واسم مصر في أول الدهر «بابلون»...^(٦).
ثالثاً: كنيته^(٧):

أجمعت كل المصادر التي ترجمت لابن يونس، على أنه يُكنى: «أبا سعيد».

رابعاً: لقبه^(٨):

مؤرخ مصر ومحدثها.

(١) انظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان (٣/ ١٣٧)، حاشية سير أعلام النبلاء (١٢/ ٣٤٩).

(٢) انظر: الروض الأنف، للسهيبي (٥/ ٥٤)، وفيات الأعيان، لابن خلكان (٣/ ١٣٨).

(٣) تهذيب الكمال، للمزي (٣٢/ ٥١٥).

(٤) قال بشار معروف في حاشية تهذيب الكمال (٣٢/ ٥١٥): الدعوة - بالكسر - أن ينتسب الإنسان إلى غير أبيه وعشيرته، ومعناها هنا: أنهم محسوبون معهم في العاقلة وغيرها، وإن لم يكونوا منهم أو من مواليهم، وهو أمر معروف بين العشائر إلى يوم الناس هذا.

(٥) سورة الزخرف، الآية: ٥١.

(٦) انظر: الأنساب، للسمعاني (١٢/ ٢٨٦)، قال الباحث: وقد فصل السمعياني في نسبة مِصْرِي، فليُنظر.

(٧) انظر: جميع مصادر ترجمة ابن يونس.

(٨) قال الباحث: لقبه بذلك غير واحد ممن ترجم له، منهم: القفطي في إنباه الرواة على أنباه النحاة (١/ ١٣٩)، والكتبي

في فوات الوفيات (٢/ ٢٦٧)، والصفدي في الوافي بالوفيات (١٨/ ٦٥).

خامسًا: مولده:

أجمع المترجمون^(١) على أن ابن يونس ولد سنة إحدى وثمانين ومائتين، وشدَّ منهم السمعاني، فقال^(٢): وكانت ولادته في سنة أربعين ومائتين.

قال الباحث: وقول السمعاني مردود بإجماع المترجمين على خلافه، وتنصيص ابنه «عليّ» على تاريخ مولده سالف الذكر، والله أعلم.

قال أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن محمد بن عبد الرحمن القرّاب في تاريخه، أنبأنا أحمد بن محمد يعني المأليني^(٣) قال سمعت أبا الحسن علي بن عبد الرحمن بن أحمد بن يونس بن عبد الأعلى الصّدفي، يقول: توفي أبي، عبد الرحمن بن أحمد بن يونس في جمادى الآخرة سنة سبع وأربعين وثلاثمائة، وولد سنة إحدى وثمانين ومائتين^(٤).

قال الباحث: ولا شك أن ولادته كانت بمصر، لأنه لم يغادرها قطُّ، وتفرد الزركلي -على تأخره، ولم يسبقه أحد- بتحديد القطر المصري الذي ولد فيه، فقال^(٥): مولده ووفاته في القاهرة.

سادسًا: نشأته:

المصادر التي بين أيدينا لم تذكر كيفية نشأة ابن يونس، والمراحل التي مر بها في مقتبل حياته، لكن بعض ما حكاه ابن يونس يمكن أن يرسم لنا جزءًا من الصورة المفقودة عن نشأته، ولعلَّ إطار هذه الصورة هو نشأة ابن يونس في بيت علم وفضل، فهو سليل العلماء ومن نسلهم، وأبرزهم أبوه وجدّه.

(١) انظر: الأنساب، للسمعاني (٨ / ٢٨٩)، وفيات الأعيان، لابن خلكان (٣ / ١٣٧)، طبقات علماء الحديث، لابن عبد الهادي (٣ / ٩٣)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٧ / ٨٥٣)، تذكرة الحفاظ، للذهبي (٣ / ٧٦)، سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٥ / ٥٧٨)، الوافي بالوفيات، للصفدي (١٨ / ٦٥)، فوات الوفيات، للكتبي (٢ / ٢٦٧)، البداية والنهاية، لابن كثير (١٥ / ٢٣٥)، حسن المحاضرة، للسيوطي (١ / ٣٥١)، طبقات الحفاظ، للسيوطي (ص: ٣٦٧).

(٢) الأنساب، للسمعاني (٨ / ٢٨٩).

(٣) هذه النسبة إلى مالين، وهي في موضعين، أحدهما «كورة ذات» قرى مجتمعة على فرسخين من هراة، يقال لجميعها «مالين»، وأهل هراة يقولون «مالان»، و«مالين» أيضا قرية من قرى باخرز. انظر: الأنساب، للسمعاني (١٢ / ٥٤).

(٤) التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لابن نقطة (ص: ٣٣٤).

(٥) الأعلام، للزركلي (٣ / ٢٩٤).

ومن أبرز أجزاء صورة نشأته، حضور ابن يونس مجالس العلماء منذ صغره، فهذا هو «يحيى بن أيوب العلاف^(١) المصري»^(٢)، يقول عنه ابن يونس: «وقد رأيته، وكان إذا رأي، يضمني إليه، ويقبل رأسي، ويدعولي»^(٣)؛ فإن دَلَّ ذلك على شيء فإنما يدل على نجابة وذكاء، توسمه يحيى بن أيوب في ابن يونس، ودلّ -أيضاً- على طلب ابن يونس العلم في سن مبكرة؛ لأن «يحيى بن أيوب» توفي سنة (٢٨٩ هـ)، أي: في وقت كان الإمام ابن يونس فيه، قد بلغ الثامنة من عمره.

وذكر المزي أن الإمام ابن يونس روى عن «أحمد بن حماد بن مسلم»^(٤)، المتوفى سنة (٢٩٦ هـ)، والمتأمل يجد أن عمر الإمام ابن يونس آنذاك لم يتجاوز الخمس عشرة سنة. قال الباحث: هذا ما تيسر من جمع للمعلومات الواردة في نشأته المبكرة.

المطلب الثاني: رحلاته وشيوخه وتلاميذه:

الإمام ابن يونس من كبار محدثي الديار المصرية، ورغم ذلك فإنه لم يرحل، ولا سمع بغير مصر^(٥)، ولكنه كان يتلقط كلَّ محدث دخل مصر، فكثرت شيوخه، والباحث سيذكر من وقف عليهم من شيوخه المذكورين في ترجمته وذلك حسب وفياتهم، كالتالي:

١ - أحمد بن حماد بن مسلم، أبو جعفر التُّجَيْبِي^(٦) المصري، زُغَبَة، (ت: ٢٩٦ هـ)^(٧).

(١) هذه اللفظة لمن يبيع علف الدواب، أو يجمعه من الصحاري ويبيعه، ولعل بعض أجداد المنتسبين كان يفعل ذلك، انظر: الأنساب، للسمعاني (٩ / ٤١١)، اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير (٢ / ٣٦٦).

(٢) يحيى بن أيوب بن بادي العلاف الخولاني، (ت: ٢٨٩ هـ)، انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٥٨٨).

(٣) تهذيب الكمال، للمزي (٣١ / ٢٣١).

(٤) أحمد بن حماد بن مسلم أبو جعفر المصري، لقبه زغبة، انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٧٨).

(٥) الوافي بالوفيات، للصفدي (١٨ / ٦٥)، طبقات علماء الحديث، لابن عبد الهادي (٣ / ٩٢)، تاريخ الإسلام، للذهبي

(٦) / ٧ (٨٥٣)، تذكرة الحفاظ، للذهبي (٣ / ٧٦)، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للسيوطي (١ / ٣٥١)،

طبقات الحفاظ، للسيوطي (ص: ٣٦٧).

(٦) هذه النسبة إلى تُجَيْب، وهي قبيلة، وهو اسم امرأة، وهي: أم عدي وسعد ابني أشرس بن شبيب بن السكون... وهذه

القبيلة نزلت مصر، وبالفسطاط محلة تنسب إليهم، يقال لها: تُجَيْب. انظر: الأنساب، للسمعاني (٣ / ٢٠).

(٧) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٦ / ٨٧٨).

- ٢- عبد الملك بن يحيى بن عبد الله بن بكير المَخْزُومِي^(١)، المصري، (ت: ٢٩٧هـ)^(٢).
- ٣- عبد السلام بن سهل البغدادي، السُّكَّرِي^(٣)، (ت: ٢٩٨هـ)^(٤).
- ٤- علي بن سعيد بن بشير بن مهران، أبا الحسن الرَّازِي^(٥)، (ت: ٢٩٩هـ)^(٦).
- ٥- محمد بن أحمد بن جعفر بن الحسن بن مهران بن أبي جميلة، (ت: ٣٠٠هـ)^(٧).
- ٦- أحمد بن يُوسُف بن عبد الأعلى بن موسى بن ميسرة بن حفص بن حيان الصَّدْفِي المصري، (ت: ٣٠٢هـ)^(٨).
- ٧- أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر بن دينار، أبا عبد الرحمن النَّسَائِي^(٩)، (ت: ٣٠٣هـ)^(١٠).

(١) هذه النسبة إلى قبيلتين، إحداهما تنسب إلى مخزوم بن عمرو، والأخرى إلى مخزوم قريش، وهو مخزوم بن يقظة بن مرة ابن كعب بن لؤي بن غالب. انظر: الأنساب، للسمعاني (١٢ / ١٣٥).

(٢) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٦ / ٩٧٧).

(٣) هذه النسبة إلى بيع السُّكَّر وشراؤه وعمله. انظر: الأنساب، للسمعاني (٧ / ١٥٦)، اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير (٢ / ١٢٣).

(٤) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٦ / ٩٧٦).

(٥) وهي بلدة كبيرة من بلاد الديلم بين قومس والجبال، وألقوا الزاي في النسبة تخفيفاً، لأن النسبة على الياء مما يشكل ويثقل على اللسان، والألف لفتحة الراء، على أن الأنساب مما لا مجال للقياس فيها، والمعتبر فيها النقل المجرد. انظر: الأنساب، للسمعاني (٦ / ٣٣).

(٦) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٦ / ٩٨٦).

(٧) انظر ترجمته: المصدر السابق (٦ / ١٠١٢).

(٨) انظر ترجمته: الأنساب، للسمعاني (٨ / ٢٨٩).

(٩) هذه النسبة إلى بلدة بخراسان، يقال لها: نَسَا،...، وقيل: أن هذه البلدة إنما سميت بهذا الاسم في ابتداء الإسلام، لأن المسلمين لما أرادوا فتحها كان رجالها غُيَّبًا عنها فحاربت النساء الغزاة، فلما عرفت العرب ذلك كفوا عن الحرب، لأن النساء لا يجاربن، وقالوا: وضعنا هذه القرية في النَّسَا- يعنون التأخير حتى يعود وقت عود رجال-، وقيل: إنما سميت نَسَا؛ لأن النساء كانت يجاربن دون الرجال، والله أعلم. انظر: الأنساب، للسمعاني (١٣ / ٨٤).

(١٠) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٨٠).

- ٨- عاصم بن رازح بن رحب بن العلاء، أبا الليث الحَوْلاني^(١)، المصري، (ت: ٣٠٣هـ)^(٧).
- ٩- إسحاق بن إبراهيم بن يونس، أبا يعقوب المَنْجِنقي^(٢) الوَرَّاق، (ت: ٣٠٤هـ)^(٤).
- ١٠- عباس بن محمد الفَزَارِي^(٥)، مولا هم المصري الحافظ، وأكثر في الرواية عنه، (ت: ٣٠٦هـ)^(٦).
- ١١- عبد الكريم بن إبراهيم بن حَبَّان بن إبراهيم المصري، المُرَادِي^(٧)، (ت: ٣٠٨هـ)^(٨).
- ١٢- أحمد بن الحارث بن مسكين، أبا بكر المِصْرِي، (ت: ٣١١هـ)^(٩).
- ١٣- علي بن الحسن بن خلف بن قديد، أبا القاسم المِصْرِي، (ت: ٣١٢هـ)^(١٠).
- ١٤- العباس بن يوسف بن عدى الكُوفِي، (ت: ٣١٣هـ)^(١١).
- ١٥- محمد بن أحمد بن سليمان بن برد بن نَجِيح المِصْرِي، التُّجَيْبِي، (ت: ٣١٦هـ)^(١٢).
- ١٦- علي بن أحمد بن سليمان بن الصَّيْقَل المِصْرِي، المعروف بَعْلَان، (ت: ٣١٧هـ)^(١٣).

-
- (١) هذه النسبة إلى حَوْلان، وَعَبَس وَحَوْلان قبيلتان نزل أكثرهما الشام. انظر: الأنساب، للسمعاني (٥ / ٢٣٤).
- (٢) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧ / ٦٨).
- (٣) هذه النسبة إلى مَنجِنق، وهو شيء يعمل لرمي الحجارة إلى القلاع والحصون. انظر: الأنساب، للسمعاني (١٢ / ٤٤٨).
- (٤) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧ / ٧٧).
- (٥) هذه النسبة إلى فزارة بن ذبيان بن بغيض بن ريث بن غطفان، وهي قبيلة كبيرة من قيس عيلان. انظر: اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير (٢ / ٤٢٩).
- (٦) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧ / ١٠٤).
- (٧) هذه النسبة إلى مُرَاد، واسمه يحابر بن مالك بن أدد بن زيد بن يشجب بن عريب بن زيد بن كهلان بن سبأ. انظر: اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير (٣ / ١٨٨).
- (٨) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧ / ١٣٦).
- (٩) انظر ترجمته: المصدر السابق (٧ / ٢٢٩).
- (١٠) انظر ترجمته: المصدر السابق (٧ / ٢٥٥).
- (١١) انظر ترجمته: المصدر السابق (٧ / ٢٦٥).
- (١٢) انظر ترجمته: المقفى الكبير، للمقريزي (٥ / ١٧٤).
- (١٣) انظر ترجمته: الوافي بالوفيات، للصفدي (٢٠ / ٨٦).

- ١٧- محمد بن إدريس بن وهب الأَعْمُور البَغْدَادِي، (ت: ٣١٧هـ)^(١).
- ١٨- عبد الله بن محمد بن حسين، أبا محمد، ويُعرف: بابن أخي ربيع، (ت: ٣١٨هـ)^(٢).
- ١٩- موسى بن هارون بن كامل، أبا القاسم المِصْرِي، (ت: ٣١٨هـ)^(٣).
- ٢٠- عبد الله بن حنين بن عبد الله بن عبد الملك الكِلَابِي^(٤)، (ت: ٣١٩هـ)^(٥).
- ٢١- أحمد بن عبد الوارث بن جرير، أبا بكر الأَسْوَانِي^(٦) العَسَّالُ^(٧)، (ت: ٣٢١هـ)^(٨).

(١) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧/ ٣٢٩).

(٢) انظر ترجمته: تاريخ علماء الأندلس، لابن الفرضي (١/ ٢٦٢).

(٣) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧/ ٣٤٨).

(٤) هذه النسبة إلى عِدَّة من قبائل العرب، منها إلى كِلَاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب، من أجداد رسول الله ﷺ، وهو أبو قصي وزهرة ابني كِلَاب بن مُرَّة، والقبيلة المعروفة هي، كِلَاب بن عامر بن صعصعة. انظر: الأنساب، للسمعاني (١١/ ١٨٣).

(٥) انظر ترجمته: الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، لابن فرحون (١/ ٤٣٦).

(٦) هذه النسبة إلى أسوان وهي بلدة بصعيد مصر. انظر: الأنساب، للسمعاني (١/ ٢٥١)، اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير (١/ ٦٠).

(٧) هذه اللفظة لمن يبيع العسل ويشتاره. انظر: الأنساب، للسمعاني (٩/ ٢٩١)، اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير (٢/ ٣٣٨).

(٨) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧/ ٤٣٩).

٢٢- أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبد الملك بن سلمة بن سليم، الأزدِي (١)، الحَجْرِي (٢)،
المصري، الطَّحَاوي (٣)، (ت: ٣٢١هـ) (٤).

٢٣- عيسى بن محمد بن حبيب الأندَلِيبِي (٥)، (ت: ٣٣٩) (٦).

٢٤- محمد بن أحمد بن محمد بن يحيى بن مفرج، أبا عبد الله، ويقال: أبو بكر الأندَلِيبِي القُرْطُوبِي (٧)،
(ت: ٣٨٠هـ) (٨).

٢٥- أحمد بن محمد بن يحيى بن زكريا، أبا الحسين الصَّدْفِي المصري المعروف بابن بُلْغَارِيَّة، (ت: ٤٤٩) (٩)،
وغيرهم خلقٌ كثيرٌ.

(١) هذه النسبة إلى أزد شنوءة، وهو أزد بن الغوث بن نبت بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ. انظر: الأنساب،
للسمعاني (١ / ١٨٠).

(٢) هذه النسبة إلى ثلاث قبائل اسم كل واحدة حَجْر، أحدها، حجر حمير...، والأخرى: حجر رعين...، والثالث حجر
الأزد، منهم أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي الفقيه، عداة في حجر الأزد... انظر: الأنساب، للسمعاني (٤ /
٧٢).

(٣) هذه النسبة إلى طَحَا، وهي قرية بأسفل أرض مصر من الصعيد، يعمل فيها كيزان، يقال لها «الطحورية» من طين أحمر.
انظر: الأنساب، للسمعاني (٩ / ٥٣).

(٤) انظر ترجمته: سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٥ / ٢٧).

(٥) هذه النسبة إلى أندلس، وهي إقليم من بلاد المغرب مشتملة على بلاد كثيرة. انظر: الأنساب، للسمعاني (١ / ٣٦٥).

(٦) انظر ترجمته: تاريخ علماء الأندلس، لابن الفرضي (١ / ٣٧٦).

(٧) هذه النسبة إلى قرطبة، وهي بلدة كبيرة من بلاد المغرب من الأندلس، وهي دار ملك السلطان. انظر: الأنساب،
للسمعاني (١٠ / ٣٧٤).

(٨) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٨ / ٤٨٢).

(٩) انظر ترجمته: غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري (١ / ١٣٣).

أما تلاميذه، سيذكر الباحث ما وقف عليهم في كتب التراجم، وهم:

- ١- الحسين بن علي بن محمد بن إسحاق بن محمد بن أحمد بن إسحاق بن عبد الرحمن بن يزيد بن موسى،
أبا العباس بن أبي الحسن الحَلْبِيِّ^(١)، (ت: ٣٠٨هـ)^(٢).
- ٢- إبراهيم بن محمد الغَافِقِيِّ^(٣)، الأَطْرَابُلسِيِّ^(٤)، (ت: ٣٥٢هـ)^(٥).
- ٣- عبد الواحد بن محمد بن أحمد بن مسرور، الحافظ، أبا الفتح البَلْخِيِّ^(٦)، (ت: ٣٧٨هـ)^(٧).
- ٤- محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العَبْدِيِّ^(٨)، أبا عبد الله، (ت: ٣٩٥هـ)^(٩).
- ٥- علي بن عبد الرحمن بن أحمد بن يونس بن عبد الأعلى الصَّدْفِيِّ المصري، أبا الحسن، (ت: ٣٩٩هـ)^(١٠).
- ٦- عبد الرحمن بن محمد بن أبي يزيد خالد بن خالد بن يزيد المَطْرِيِّ^(١١) الأَزْدِيِّ، (ت: ٤١٠هـ)^(١٢).

(١) هذه النسبة إلى حلب، بلدة كبيرة بالشام من ثغور المسلمين توصف برقة الهواء. انظر: الأنساب، للسمعاني (٤/ ٢١١).

(٢) انظر ترجمته: بغية الطلب في تاريخ حلب، لابن العديم (٦/ ٢٦٧٧).

(٣) هذه النسبة إلى غَافِق بن العاص بن عمرو بن مازن بن الأزرد بن الغوث، قاله خليفة بن خياط وقال غيره: غافق بن الشاهد بن عك بن عدنان بن عبد الله، بطن من الأزد. انظر: اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير (٢/ ٣٧٣).

(٤) هذه النسبة إلى أطرابلس، وهذا الاسم لبلدتين كبيرتين: إحداهما على ساحل الشام مما يلي دمشق، والأخرى من بلاد المغرب، وقد يسقط الألف عن التي بالشام. انظر: الأنساب، للسمعاني (١/ ٢٩٩).

(٥) انظر ترجمته: معجم البلدان، لياقوت الحموي (١/ ٢١٧).

(٦) هذه النسبة إلى بلدة من بلاد خراسان يقال لها بَلْخ. انظر: الأنساب، للسمعاني (٢/ ٣٠٣).

(٧) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٨/ ٤٥٣).

(٨) هذه النسبة إلى عبد القيس في ربيعة بن نزار، وهو عبد القيس بن أفصي بن دهمي بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار. انظر: الأنساب، للسمعاني (٩/ ١٩٠).

(٩) انظر ترجمته: سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٧/ ٢٨).

(١٠) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٨/ ٨٠٤).

(١١) هذه النسبة إلى مَطَر، وهو اسم لجد أبي عمرو، محمد بن جعفر بن محمد بن مطر العدل النيسابوري المَطْرِيِّ، انظر: الأنساب، للسمعاني (١٢/ ٣١٤).

(١٢) انظر ترجمته: ترتيب المدارك وتقريب المسالك، للقاضي عياض (٧/ ٩١).

٧- عبد الرحمن بن عمر بن محمد بن سعيد، أبا محمد التَّجِيبِي المِصْرِي، البَزَّاز^(١)، المعروف بابن النحاس، (ت: ٤١٦ هـ)^(٢)، وجماعةٌ من الرحالة والمغاربة.

المطلب الثالث: مكانته العلمية:

يُعتَبَر الإمام أبو سعيد بن يونس من أشهر علماء أهل مصر، ومن أبرز محدثي القرن الرابع الهجري، واعتمد عليه كلُّ من جاء بعده، واستفاد منه في التعرف على تاريخ مصر وأهلها، وقد عدّه الإمام الذهبي من الطبقة التاسعة في النقاد في كتابه «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل»^(٣).

وقال السمعاني^(٤): «إمامٌ حافظٌ ثقةٌ صدوقٌ، مكثُرٌ من الحديث، جمع تاريخ مصر وأحسن فيه، فاعتمد الناس على تصانيفه»، وقال القفطي^(٥): «مؤرخ مصر ومحدثها»، وقال ابن خلكان^(٦) والياضي^(٧): «كان خبيرًا بأحوال الناس، ومطلعًا على تواريخهم»، وزاد ابن خلكان: «عارفًا بما يقوله»، وقال ابن عبد الهادي^(٨): «إمامٌ متيقظٌ، وتاريخه كثيرُ الفوائد»، وقال الذهبي^(٩): «الإمام، الحافظُ المتقنُ»، وقال مرة^(١٠): «إمامٌ بصيرٌ بالرجال فهمٌ متيقظٌ»، وقال مرة أخرى^(١١): «مؤرخٌ ديارِ مصر»، وقال أخرى هو^(١٢)

(١) هذه النسبة لمن يبيع البزّ، وهو الثياب. انظر: اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير (١/ ١٤٦).

(٢) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٩/ ٢٧٠).

(٣) انظر: ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، للذهبي (ص: ٢٠٨).

(٤) الأنساب، للسمعاني (٨/ ٢٨٩).

(٥) إنباه الرواة على أنباء النحاة، للقفطي (١/ ١٣٩).

(٦) وفيات الأعيان، لابن خلكان (٣/ ١٣٧).

(٧) مرآة الجنان وعبرة اليقظان، للياضي (٢/ ٢٥٦).

(٨) طبقات علماء الحديث، لابن عبد الهادي (٣/ ٩٣).

(٩) سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٥/ ٥٧٨).

(١٠) المصدر السابق (١٥/ ٥٧٩).

(١١) تاريخ الإسلام، للذهبي (٧/ ٨٥٣).

(١٢) المصدر السابق.

والكتبي^(١): «وله كلامٌ في الجرح والتعديل يدل على بصره بالرجال ومعرفته بالعلل»، وزاد الكتبي^(٢): «وكان إمامًا في علم التاريخ»، وقال ابن كثير^(٣): «كان حافظًا كثيرًا خبيرًا بأيام الناس وتواريخهم، له تاريخٌ مفيدٌ جدًا لأهل مصر ومن ورد إليها... يرجع المحدثون إلى أقواله وما يؤرخه وينقله ويحكيه»، وقال ابن ناصر الدين^(٤): «كان من الأئمة الحفاظ والأثبات الأيقاظ»، وقال ابن حجر^(٥): «وإليه المرجع في معرفة أهل مصر والمغرب»، وقال السيوطي^(٦): «إمامٌ في هذا الشأن-يعني: في الحديث والتاريخ-، متيقظٌ حافظٌ كثيرٌ، خبيرٌ بأيام الناس وتواريخهم».

المطلب الرابع: آثاره:

لقد اتفق كلُّ من ترجم للإمام ابن يونس أنه خلف كتابين في التاريخ، أحدهما للمصريين، وآخر للغرباء الواردين إليها، وممن نصَّ على ذلك، ونقل وصفًا عامًا لهما:

١- الإمام السمعاني، حيث قال^(٧): «وقد صنف أبو سعيد بن يونس بن عبد الأعلى تاريخ المصريين وذكر حالها من الصحابة إلى زمانه».

٢- والإمام ابن خلكان^(٨)، حيث قال: «جمع لمصر تاريخين: أحدهما وهو الأكبر يختص بالمصريين، والآخر وهو صغير يشتمل على ذكر الغرباء الواردين على مصر، وما أقصر فيهما».

٣- والإمام الذهبي^(٩)، حيث قال: صاحب «تاريخ علماء مصر».

(١) فوات الوفيات، للكتبي (٢/ ٢٦٧).

(٢) المصدر السابق.

(٣) البداية والنهاية، لابن كثير (١٥/ ٢٣٥).

(٤) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد (٤/ ٢٤٩).

(٥) تهذيب التهذيب، لابن حجر (٦/ ٢١٨).

(٦) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للسيوطي (١/ ٣٥١).

(٧) الأنساب، للسمعاني (١٢/ ٢٨٧).

(٨) وفيات الأعيان، لابن خلكان (٣/ ١٣٧).

(٩) سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٥/ ٥٧٨).

- ٤- والإمام الصفدي^(١) والإمام الكتبي^(٢)، حيث قالوا: «وعمل لمصر تاريخين: أحدهما - وهو الأكبر - يختص بأهل مصر، والثاني يختص بذكر الغرباء الواردين على مصر».
- ٥- والإمام الياضي^(٣)، حيث قال: «صاحب تاريخ مصر: تاريخ كبير للمصريين، وتاريخ صغير يختص بالغرباء الواردين فيها».
- ٦- والإمام ابن حجر^(٤)، حيث قال: «تاريخ مصر لأبي سعيد بن يونس».
- ٧- وحاج خليفة^(٥)، حيث قال: «ومنها تاريخان لابن يونس: عبد الرحمن بن أحمد الصديقي، أحدهما: وهو كبير، لأهل مصر، والآخر: وهو صغير، للغرباء الواردين إليها».
- ٨- والإمام الكتاني^(٦)، حيث قال: «وجمع لها تاريخين أحدهما وهو الأكبر: يختص بالمصريين، والآخر وهو صغير: يشتمل على ذكر الغرباء الواردين عليها وما قصر فيها».
- ٩- والزركلي^(٧)، حيث قال: «له تاريخان، أحدهما كبير في «أخبار مصر ورجالها»، والثاني صغير في «ذكر الغرباء الواردين على مصر».
- ١٠- وكحالة^(٨)، حيث قال: «من آثاره: تاريخان لمصر: كبير يختص بالمصريين، وصغير يشتمل على ذكر الغرباء الواردين على مصر».

ونصَّ حاج خليفة^(٩) على كتاب ثالث له، وسماه: «العقيد في أخبار تاريخ الصعيد».

ونصَّ السخاوي^(١٠) على كتاب رابع له، وسماه: «الرواة عن مالك»، وقال بأنه نقل ذلك من مقدمة القاضي عياض لكتابه ترتيب المدارك، وبرجوع الباحث إلى الكتاب المذكور، وجد أن السخاوي لم يكن

(١) الوافي بالوفيات، للصفدي (١٨ / ٦٥).

(٢) فوات الوفيات، للكتبي (٢ / ٢٦٧).

(٣) مرآة الجنان وعبرة اليقظان، للياضي (٢ / ٢٥٦).

(٤) تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المشهورة، لابن حجر (ص: ١٧٨).

(٥) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاج خليفة (١ / ٣٠٤).

(٦) الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، للكتاني (ص: ١٣٣).

(٧) الأعلام، للزركلي (٣ / ٢٩٤).

(٨) معجم المؤلفين، لكحالة (٥ / ١٢٣).

(٩) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاج خليفة (٢ / ١١٥٩).

(١٠) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، للسخاوي (ص: ١٩٧).

موقفًا في نقله، لأن القاضي نصُّ كلامه، هو^(١): «واستصفيناه-يعني: كتاب ترتيب المدارك- من كبار تصانيف المحدثين وأمّهات تأليف المؤرخين... وأحمد بن يونس المصري-أخطأ القاضي عياض في اسمه، وإنما هو: عبد الرحمن بن أحمد بن يونس- في المصريين»، فالقاضي عياض يذكر أنه نقل بعض تراجم الرواة عن مالك من كتاب المصريين لابن يونس، وليس هناك كتاب مستقل له في الرواة عن مالك، وأخطأ الدكتور أكرم العمري^(٢) في ذكره لهذا الكتاب ضمن مؤلفات ابن يونس تبعًا للسخاوي دون تحقيق ذلك، والله أعلم.

قال الباحث: ويلاحظ مما سبق:

- ١- أنه لم ينص أحدٌ ممن سبق، على اسمي كتابي ابن يونس بالتحديد.
 - ٢- تفرد حاج خليفة، بذكر كتاب «العقيد في أخبار تاريخ الصعيد»، ولم يذكره أيُّ واحد من المترجمين له، وقد شكك الدكتور عبد الفتاح فتحي عبد الفتاح^(٣) -جامع تاريخيّ ابن يونس- في صحة نسبة الكتاب لابن يونس.
 - ٣- عدم صحة نسبة كتاب «الرواة عن مالك» للإمام ابن يونس.
 - ٤- الكتب المنسوبة للإمام ابن يونس مفقودة حتى تاريخ كتابة هذا البحث.
- أما بالنسبة للجهود في خدمة هذين الكتابين، فقد أوضحت المصادر بعض هذه الجهود، ومنها:
- ١- ذيلهما يحيى بن علي بن محمد، أبو القاسم الحضرمي، ابن الطحان المصري^(٤)، (ت: ٤١٦هـ)، وبنى عليها^(٥).

(١) ترتيب المدارك وتقريب المسالك، للقاضي عياض (١/ ٢٨).

(٢) انظر: موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد، للعمري (ص: ٣٠٠).

(٣) انظر: تاريخ ابن يونس المصري (٢/ ٣٠١).

(٤) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٩/ ٢٧٦).

(٥) انظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان (٣/ ١٣٧)، فوات الوفيات، للكتبي (٢/ ٢٦٧)، الوافي بالوفيات، للصفدي

(١٨/ ٦٥)، مرآة الجنان وعبرة اليقظان، لليافعي (٢/ ٢٥٦)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاج خليفة

(١/ ٣٠٤)، الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، للكتاني (ص: ١٣٣)

٢- وعمل ذيلًا لأحد الكتابين -لم يوضح حاج خليفة لأيهما بالتحديد-: الحسين بن إبراهيم بن زولاق^(١)، (ت: ٣٨٧هـ)^(٢).

٣- واختصر «تاريخ مصر»، الإمام الذهبي^(٣).

٤- تم جمع مادة تاريخي ابن يونس في كتاب: تاريخ ابن يونس المصري، جمع وتحقيق ودراسة وفهرسة: الدكتور عبد الفتاح فتحي عبد الفتاح، طباعة دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢١هـ). والكتاب عبارة عن رسالة دكتوراه، نوقشت في قسم التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، بكلية دار العلوم- جامعة القاهرة.

والمؤلف اجتهد في جمع تاريخي ابن يونس (تاريخ المصريين، تاريخ الغرباء) المفقودين، بتتبع ما ورد من أقوال مختلفة له في بطون الكتب المختلفة.

قال الباحث: ولا يخفى أن الدراسة المذكورة هي دراسة تأريخية، لم تتعرض لدراسة مصطلحات الإمام أبي سعيد بن يونس في نقد الرجال، ومدلولاتها، فضلاً عن منهجه في ذلك، وبيان خصائص منهجه أيضًا، وهذا مجمل ما سأعرض له في بحثي هذا.

(١) لم يعثر الباحث له على ترجمة.

(٢) انظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاج خليفة (١/ ٣٠٤).

(٣) انظر: تذكرة الحفاظ، للذهبي (٣/ ٧٦)، سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٥/ ٥٧٩).

المطلب الخامس: وفاته:

اختلف المؤرخون في تاريخ وفاته على أقوال، وهي:

١- قيل^(١): توفي في يوم الأحد، السادس والعشرين^(٢) من جمادى الآخرة، سنة سبع وأربعين وثلاث مئة، ودفن يوم الاثنين^(٣).

ونصَّ على ذلك ابنه «عليٌّ»، فقال: توفي أبي: عبد الرحمن بن أحمد بن يونس في جمادى الآخرة سنة سبع وأربعين وثلاثمائة^(٤).

٢- وقيل^(٥): في جمادى الأولى، سنة سبع وأربعين وثلاثمائة.

٣- وقيل^(٦): في يوم الاثنين لست وعشرين مضت من جمادى الآخرة من سنة تسع وأربعين وثلاثمائة.

٤- وقيل^(٧): في سنة أربع وأربعين وثلاثمائة.

قال الباحث: والذي يغلب على الظن، أن القول الأول هو الراجح، لعدة أسباب، منها:

أ. إجماع المؤرخين على هذا التاريخ.

ب. تنصيب «عليٍّ» ابن الإمام ابن يونس على ذلك، وهو من أخير وألصق الناس بوالده.

(١) انظر: الأنساب، للسمعاني (٢٨٩ / ٨)، طبقات علماء الحديث، لابن عبد الهادي (٩٣ / ٣)، تذكرة الحفاظ، للذهبي (٣ / ٧٦)، سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٥ / ٥٧٩)، العبر في خبر من غبر، للذهبي (٢ / ٧٧)، الوافي بالوفيات، للصفدي (١٨ / ٦٥)، فوات الوفيات، للكتبي (٢ / ٢٦٧)، طبقات الحفاظ، للسيوطي (ص: ٣٦٧)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد (٤ / ٢٤٩).

(٢) حدّد ذلك التاريخ، السمعي وابن خلكان وابن كثير، لكن ابن خلكان خالف السمعي وابن كثير في تحديد يوم الوفاة، فالسمعي وتبعه ابن كثير نصّا على أن وفاته كانت يوم الاثنين، بينما ابن خلكان بيّن أنه توفي يوم الأحد ودفن يوم الاثنين، انظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان (٣ / ١٣٧)، البداية والنهاية، لابن كثير (١٥ / ٢٣٥).

(٣) وفيات الأعيان، لابن خلكان (٣ / ١٣٧).

(٤) التقييد لمعرفة رواة السنن والمسائيد، لابن نقطة (ص: ٣٣٤).

(٥) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للسيوطي (١ / ٣٥١).

(٦) الأنساب، للسمعاني (٨ / ٢٨٩).

(٧) كشف الظنون، لحاج خليفة (٢ / ١١٥٩).

ج. لعل التأريخ الذي أورده السمعاني، حرفه بعض النساخ من «سبع» إلى «تسع».
أما عن مكان وفاته، فقد نصَّ ابن كثير^(١) على أنه توفي «بالقاهرة»، وكان له ست وستون سنة.
وصلى عليه أبو القاسم بن الحجاج^(٢)، ورثاه أبو عيسى عبد الرحمن بن إسماعيل بن عبد الله بن
سليمان الخولاني الخشّاب المصري النحوي^(٣)، العرّوضي^(٤)، بقوله:

وعدت بعد لذيذ العيش مندوباً	بثت علمك تشريعاً وتغريباً
عنك الدواوين تصديقاً وتصويباً	أبا سعيد وما نألوك أن نشـرت
حتى رأيناك في التاريخ مكتوباً	ما زلت تلهج بالتاريخ تكـتبه
صحفي لمن يؤرخني إذ كنت محسوباً	أرخت موتك في ذكـري وفي
علماً مبيجلاً بجمال القوم منصوباً	نشرت عن مصر من سكانها
ورق الحمام على الأغصان تطريباً	كشفت عن فخرهم للناس وما سـجعت
سارت مناقبهم في الناس تنقيباً	أعربت عن عرب نقبت عن نجـب
حتى كأن لم يمت إذ كان منسوباً	أنشرت ميتهم حياً بنسبته
وفيك قد ركبت يا عبد تركيباً	إن المكارم للإحسان موجبة
شخصاً وإن جلّ إلا عاد محبوباً	حجبت عنا وما الدنيا بمظهرة
مدى الليالي من الأحباب محبوباً	كذلك الموت لا يبقى على أحـد

(١) انظر: البداية والنهاية، لابن كثير (١٥ / ٢٣٥).

(٢) لم يعثر الباحث له على ترجمة.

(٣) انظر ترجمته: إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي (٢ / ١٥٨).

(٤) هذه النسبة إلى العروض، وهي التي فيها أوزان الشعر، انظر: الأنساب، للسمعاني (٩ / ٢٨٣).

المبحث الثالث

تمهيدٌ في علم نقد الرجال

المطلب الأول: النَّقْدُ وَعِلْمُ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا.

أولاً: النَّقْدُ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا:

أ- النَّقْدُ لُغَةً:

النَّقْدُ: خلافُ النَّسِيئَةِ، وهو يدلُّ على إبراز شيءٍ وبروزه^(١)، وورد في اللغة على معانٍ عدةٍ، منها:

١- التمييز: ومنه: تمييز الدراهم وإخراج الزيف منها، وكذا تمييز غيرها، فيقال: قد نقدها ينقدها نقداً، وانتقدها، وتنتقدها، إذا ميز جيدها من رديئها.

٢- المناقشة: يقال: ناقذت فلاناً: إذا ناقشته في الأمر، ونقدت الكلام: ناقشته.

٣- النقر: يقال: نقد الشيء ينقده نقداً: إذا نقره بإصبعه كما تنقر الجوزة، ونقدت الشيء بإصبعي: أنقده واحداً واحداً، ونقدت الدراهم ونقد الطائر الحب ينقده: إذا كان يلقطه واحداً واحداً، وهو مثل النقر، ونقد بإصبعه: أي نقر.

٤- اختلاس النظر: يقال: نقد الرجل الشيء بنظره ينقده نقداً ونقد إليه: اختلس النظر نحوه، وما زال فلان ينقد بصره إلى الشيء: إذا لم يزل ينظر إليه، والإنسان ينقد الشيء بعينه: وهو مخالسة النظر لئلا يفطن له.

٥- تقشر العضو وتأكله: يقال: قد نقد الحافر، إذا انتقر وتقشر^(٢).

ب- النقد اصطلاحاً:

وردت عدة تعريفات للنقد، جُلّها صدر من المعاصرين، وهي:

١- تمييز صحيح الروايات من سقيمها، وتتبع أحوال ناقليها والحكم عليهم جرحاً وتعديلاً^(٣).

(١) معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (٥/ ٤٦٧).

(٢) انظر: لسان العرب، لابن منظور (٣/ ٤٢٥-٤٢٦)، تاج العروس، للزبيدي (٩/ ٢٣٠-٢٣٥).

(٣) انظر: مقدمة الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ص: أ، ب).

٢- هو علم يبحث في تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، وبيان عللها، والحكم على روايتها جرحًا وتعديلاً بألفاظ مخصوصة، ذات دلائل معلومة عند أهل الفن^(١).

٣- هو تبيين صحة نسبة المرويات إلى من رويت عنه، أو عدم صحة نسبتها^(٢).

٤- تمييز الأحاديث المقبولة من غيرها، مع بيان علة ذلك^(٣).

قال الباحث: كل هذه التعريفات تدور على معنى واحد.

- العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي:

العلاقة ظاهرة بين التعريف اللغوي والاصطلاحي للنقد؛ فالنقد تمييز الجيد وإبرازه؛ سواء تعلق الأمر بالدنانير والدراهم، أم بالروايات والأحاديث، أو غير ذلك، وهو علم يخلقه الله ﷻ في القلوب بعد طول الممارسة له، والاعتناء به، يؤكد ذلك ما أخرجه الخطيب البغدادي في «كتاب الجامع»^(٤)، قال أحمد بن صالح: «معرفة الحديث بمنزلة معرفة الذهب، إنما يبصره أهله، وليس للبصير فيه حجة، إذا قيل له كيف؟، قلت: إن هذا بائن يعني جيداً أو رديئاً».

ثانياً: علم الجرح والتعديل لغةً واصطلاحاً:

١- الجرح:

أ- الجرح لغةً:

هو التأثير في البدن بشق أو قطع، واستعير في الأمور المعنوية بمعنى التأثير في الخلق والدين، بوصف يُناقضهما أو يُقدح فيهما. فيقال: جرح الحاكمُ الشاهد إذا عثر منه على ما تسقط به عدالته من كذب وغيره، وقد استجرح الشاهد^(٥).

ومنه حديث بعض التابعين «كثرت هذه الأحاديث واستجرحت»^(٦)، أي فسدت وقَلَّ

(١) انظر: يحيى بن معين وكتابه التاريخ، لأحمد نور سيف (٦/١).

(٢) انظر: منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي، لصلاح الإدلي (ص: ٣٠).

(٣) انظر: أشهر وجوه نقد المتن عند شيخ الإسلام، لبدر الدين العماش (ص: ٧٥).

(٤) (٢/٢٥٦).

(٥) تهذيب اللغة، للأزهري (٤/١٤١).

(٦) جاء هذا الأثر في غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام (٤/٤٧٨)، منسوباً إلى عبد الله بن عون البصري، قال

أبو عبيد: وقال ابن عون: "استجرحت هذه الأحاديث وكثرت" يعني أنها كثيرة، وصحيحها قليل.

صَحَاحُهَا، وَهُوَ اسْتَفْعَلٌ مِنْ جَرَحِ الشَّاهِدِ إِذَا طَعَنَ فِيهِ وَرَدَّ قَوْلَهُ. أَرَادَ أَنَّ الْأَحَادِيثَ كَثُرَتْ حَتَّى أَحْوَجَتْ أَهْلَ الْعِلْمِ بِهَا إِلَى جَرَحِ بَعْضِ رُؤَاتِمَا وَرَدَّ رِوَايَتَهُ^(١).

وَقَالَ ابْنُ فَارِسٍ^(٢): «الْجِيمُ وَالرَّاءُ وَالْحَاءُ أَصْلَانِ: أَحَدُهُمَا الْكَسْبُ، وَالثَّانِي شَقُّ الْجِلْدِ. فَلِأَوَّلِ قَوْلِهِمْ: اجْتَرَحَ إِذَا عَمِلَ وَكَسَبَ. قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ﴾^(٣)، وَأَمَّا الْآخَرُ فَقَوْلُهُمْ: جَرَحُهُ بِحَدِيدَةٍ جَرَحًا، وَالاسْمُ الْجُرْحُ. وَيُقَالُ: جُرِحَ الشَّاهِدُ إِذَا رُدَّ قَوْلُهُ»، وَقَالَ بَعْضُ فُقَهَاءِ اللُّغَةِ^(٤): «الْجُرْحُ بِالضَّمِّ يَكُونُ بِالْأَبْدَانِ بِالْحَدِيدِ وَنَحْوِهِ، وَالْجُرْحُ بِالْفَتْحِ يَكُونُ بِاللِّسَانِ فِي الْمَعَانِي وَالْأَعْرَاضِ».

ب- الجرح اصطلاحًا:

وصفٌ متى التحق بالراوي والشاهد سقط الاعتبار بقولهما، وبطل العمل به^(٥).

٢- التعديل:

أ- التعديل لغةً:

فَالْعَدْلُ مِنَ النَّاسِ: الْمَرْضِيُّ الْمُسْتَوِيُّ الطَّرِيقَةَ. يُقَالُ: هَذَا عَدْلٌ، وَهِيَ عَدْلٌ... وَتَقُولُ: هُمَا عَدْلَانِ أَيْضًا، وَهِيَ عُدُولٌ، وَإِنْ فَلَانًا لَعَدْلٌ بَيْنَ الْعَدْلِ وَالْعُدُولَةِ. وَالْعَدْلُ: الْحُكْمُ بِالِاسْتِوَاءِ...^(٦).
وَتَعْدِيلُ الرَّجُلِ هُوَ الْحُكْمُ بِأَنَّهُ عَدْلٌ، كَمَا أَنَّ التَّفْسِيقَ هُوَ الْحُكْمُ بِفَسْقِهِ، قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ: «تَعْدِيلُ الرَّجُلِ أَنْ يَقُولَ الْقَاضِي: هُوَ عِنْدَنَا مِنْ أَهْلِ الْعَدْلِ وَالرِّضَى، جَائِزُ الشَّهَادَةِ...»

(١) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (١/٢٥٥).

(٢) انظر: معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (١/٤٥١).

(٣) الجاثية، الآية: ٢١.

(٤) انظر: تاج العروس، للزبيدي (٦/٣٣٧).

(٥) جامع الأصول، لابن الأثير (١/١٢٦).

(٦) معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (٤/٢٤٦).

قال المازري: «التعديل أن يقول عدلٌ رضى»^(١). وقال الزبيدي: «والتفسيق: ضدُّ التعديل. يُقال: فسَّقَه الحاكمُ، أي: حكَمَ بفسقِهِ»^(٢).

ب- التعديل اصطلاحًا:

وصف متى التحق بهما اعتبر قولهما، وأخذ به^(٣).

٣- علم الجرح والتعديل اصطلاحًا:

لعلَّ أول من وقع في كلامه تعريف لهذا العلم هو ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧هـ)، فقد روي الخطيب البغدادي بسنده إلى محمد بن الفضل العبَّاسي البُلخِي، قال: «كنا عند عبد الرحمن بن أبي حاتم وهو إذن يقرأ علينا كتاب الجرح والتعديل، فدخل عليه يوسف بن الحسين الرازي، فقال له: يا أبا محمد ما هذا الذي تقرأه على الناس؟ فقال: كتابٌ صنفته في الجرح والتعديل، فقال: وما الجرح والتعديل؟، فقال: أظهرُ أحوالِ أهلِ العلم مَنْ كانَ منهم ثقةً أو غير ثقة»^(٤).

وفي كلام الخطيب ما يفيد أنَّ الجرح والتعديل هو: النظرُ في حالِ النَّافِلين، والبحثُ عن عدالة الرَّاويين، فمن ثبتت عدالته جازت روايته، وإلاَّ عُدِلَ عنه والتُمِسَ معرفة الحكم من جهةٍ غيره^(٥).

وقال حاج خليفة: «علمُ الجرح والتعديل؛ علمٌ يبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم بألفاظ مخصوصة، وعن مراتب تلك الألفاظ، وهو فرع من فروع علم رجال الحديث»^(٦).

قال الدكتور أكرم ضياء العمري: «هو علم يتعلق ببيان مرتبة الرواة من حيث تضعيفهم أو توثيقهم بتعابير فنية متعارف عليها عند العلماء، وهي دقيقة الصياغة ومحددة الدلالة مما له أهمية في نقد إسناد الحديث»^(٧).

من خلال ما تقدم يتبين أنَّ الجرح يدلُّ على الذمِّ ويؤدي إلى ترك رواية المجروح أو التوقف فيها،

(١) شرح حدود ابن عرفة، للرزاع (ص ٥٩٢-٥٩٣).

(٢) تاج العروس، للزبيدي (٢٦/٣٠٤-٣٠٥).

(٣) جامع الأصول، لابن الأثير (١/١٢٦).

(٤) الكفاية، للخطيب البغدادي (ص: ٣٨).

(٥) الجامع لأخلاق الراوي، للخطيب البغدادي (٢/٢٠٠).

(٦) كشف الظنون، لحاج خليفة (١/٥٨٢).

(٧) بحوث في تاريخ السنة المشرفة، للعمري (ص ٩١).

والتعديل يفيد المدح ويقتضي قبول خبر العدل، واستعمال الكلمتين معاً مضافة إليهما لفظة علم أكسبها معنى اصطلاحياً مستمداً من المعنى اللغوي^(١).

المطلب الثاني: نشأة النقد:

نشأ علم النقد مبكراً بالتزامن مع نشأة علم الرواية، ووضع اللبنة الأولى لهذا العلم رسول الله ﷺ الذي كان يتثبت من صحة الأخبار بنفسه، تعليماً لأصحابه ولأمته من بعدهم.

وشعر الصحابة ﷺ بعظم الأمانة فهم الذين شهدوا الوحي والتنزيل وعرفوا التفسير والتأويل، وكلفوا بالتبليغ، فحفظوا عن النبي ﷺ ما بلغهم عن ربه ﷻ وما سنَّ وشرع وحكم وأمر ونهى، ووعوه وأتقنوه، ونقلوه بكل أمانة وثبتت، استجابة لأمر الله ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾^(٢)، ولأمر نبيه ﷺ: (بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً، وَحَدِّثُوا عَن بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)^(٣).

وقاموا ﷺ بالتثبت من صحة الروايات في حياته ﷺ، وكان ذلك على نطاق ضيق جداً لا يعدو سؤلهم النبي ﷺ عن صحة ما يروى، وغايتهم الاطمئنان القلبي، لهم في ذلك أسوة في سيرة أبي الأنبياء إبراهيم ﷺ: ﴿وَإِذ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أَوْ لَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَىٰ وَلَكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾^(٤)، ومن نماذج هذا الثبوت: ما رواه عبد الله بن عمرو - رضي الله عنهما -، قال: حَدَّثْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - قَالَ: (صَلَاةُ الرَّجُلِ قَاعِدًا نِصْفُ الصَّلَاةِ)، قَالَ: فَأَتَيْتُهُ فَوَجَدْتُهُ يُصَلِّي جَالِسًا فَوَضَعْتُ يَدَيَّ عَلَى رَأْسِهِ؛ فَقَالَ: (مَا لَكَ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو؟)، قُلْتُ: "حَدَّثْتُ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَنَّكَ قُلْتَ: (صَلَاةُ الرَّجُلِ قَاعِدًا عَلَى نِصْفِ الصَّلَاةِ)، وَأَنْتَ تُصَلِّي قَاعِدًا!"، قَالَ: (أَجَلْ، وَلَكِنِّي لَسْتُ كَأَحَدٍ مِنْكُمْ)^(٥)، وغير ذلك من نماذج عديدة كانت في حياته ﷺ فضلاً عما كان منها بعد وفاته.

(١) الجرح والتعديل بين المتشددين والمتساهلين، لمحمد طاهر الجوابي (ص ١٨).

(٢) سورة الحجرات، الآية: ٦.

(٣) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: ما ذكر عن بني إسرائيل، (ح: ٣٤٦١)، عن عبد الله بن عمرو - رضي الله عنهما -.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٦٠.

(٥) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: صلاة النافلة قائماً وقاعداً، وفعل بعض الركعة قائماً وبعضها قاعداً، (ح: ٧٣٥).

وهذا إن دلَّ على شيء؛ فإنَّها يدلُّ على أنَّ النَّقْدَ للحديث وجد في عصر النبوة، وهي مرحلة تعتبر الأساس للبناء الذي جاء بعدها، وهذا يُعدُّ تأصيلاً لنشأة النَّقْد والجُرح والتَّعْدِيل، وأخذ النَّقْد في حياة الصحابة رضي الله عنهم شكلاً آخر وتعددت صورته خاصة بعد وفاة النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم من مبالغة في التثبيت ودقة في التحري عند النقل، إلى الإقلال من الرواية، كذا استدراك الصحابة رضي الله عنهم بعضهم على بعض، وظهور بعض المصطلحات الخاصة بالجُرح والتَّعْدِيل، ولكن تركزت اتهامات الصحابة رضي الله عنهم آنذاك على نقد المتن دون السند لعدم وجود الضعف فيهم^(١)، فظهرت أساليب متنوعة في نقد المتن، والتثبت من صحتها، والتحري من دقة نقلها، منها:

طلب الشاهد، ومثال ذلك: ما رواه أبو سعيد الخُدْرِيُّ رضي الله عنه، قَالَ: «كُنْتُ فِي مَجْلِسٍ مِنْ مَجَالِسِ الْأَنْصَارِ، إِذْ جَاءَ أَبُو مُوسَى كَأَنَّهُ مَذْعُورٌ، فَقَالَ: اسْتَأْذَنْتُ عَلَى عُمَرَ ثَلَاثًا، فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي فَرَجَعْتُ، فَقَالَ: مَا مَنَعَكَ؟، قُلْتُ: اسْتَأْذَنْتُ ثَلَاثًا فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي فَرَجَعْتُ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: (إِذَا اسْتَأْذَنْتَ أَحَدَكُمْ ثَلَاثًا فَلَمْ يُؤْذَنْ لَكَ فَلْيَرْجِعْ)، فَقَالَ: وَاللَّهِ لَتُقِيمَنَّ عَلَيْهِ بَيْنَتِي، أَمِنْكُمْ أَحَدٌ سَمِعَهُ مِنَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم؟، فَقَالَ أَبِي بْنُ كَعْبٍ: وَاللَّهِ لَا يَقُومُ مَعَكَ إِلَّا أَصْغَرُ الْقَوْمِ، فَكُنْتُ أَصْغَرَ الْقَوْمِ فَتَمَّتْ مَعَهُ، فَأَخْبَرْتُ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ ذَلِكَ»^(٢).

ومن هذه الأساليب - أيضًا - الاستحلاف، ومثال ذلك: ما رواه عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه، قَالَ: «إِنِّي كُنْتُ رَجُلًا إِذَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم حَدِيثًا نَفَعَنِي اللَّهُ مِنْهُ بِمَا شَاءَ أَنْ يَنْفَعَنِي بِهِ، وَإِذَا حَدَّثَنِي رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ اسْتَحْلَفْتُهُ فَإِذَا حَلَفَ لِي صَدَقْتُهُ، وَإِنَّهُ حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ وَصَدَقَ أَبُو بَكْرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: (مَا مِنْ رَجُلٍ يُذْنِبُ ذَنْبًا، ثُمَّ يَقُومُ فَيَتَطَهَّرُ، ثُمَّ يُصَلِّي، ثُمَّ يَسْتَغْفِرُ اللَّهَ إِلَّا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ، ثُمَّ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرِ اللَّهُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾^(٣) (٤)، وغير ذلك من الأساليب التي استعملها الصحابة رضي الله عنهم في نقد المتن.

(١) انظر: التَّأْصِيلُ الشَّرْعِيُّ لِقَوَاعِدِ الْمُحَدِّثِينَ، لعبد الله شعبان (ص: ١٨٤).

(٢) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كِتَابُ: الاسْتِئْذَانِ، باب: التسليم والاسْتِئْذَانِ ثَلَاثًا، (ح: ٦٢٤٥)، وأخرجه

الإمام مسلم في صحيحه، كِتَابُ: الآدَابِ، باب: الاسْتِئْذَانِ، (ح: ٢١٥٣).

(٣) سورة آل عمران، الآية: ١٣٥.

(٤) أخرجه الإمام الترمذي في جامعه، كِتَابُ: مواقيت الصلاة عن النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، باب: ما جاء في الصلاة عند التوبة،

ويمكن القول بأنهم ﷺ قد مهّدوا الطريق لمن جاء بعدهم فصار الناس بعدهم في الطريق الممهّد، لذا زادت ثقتهم واطمئنانهم وتعلموا أدبًا جميلًا في فن الموضوعية، والنقد، وتم وضع حد للمتقولين فلم تُقبل الأقوال إلا بعد عرض على منهج النقد وقواعد الجرح والتعديل، ومن ثم فقد شكلت أسسًا للتعامل مع السنّة^(١).

ثم كان مقتل عثمان بن عفان ﷺ في سنة خمسٍ وثلاثين هجرية، فعظّم ذلك على أهل الخير من الصحابة وغيرهم، وانفتح باب الفتنة^(٢)، وكانت سنة أربعين من الهجرة، وهي الحد الفاصل بين صفاء السنّة وخلوصها من الكذب والوضع، وبين اللجوء إليه واتخاذها وسيلة لخدمة الأغراض السياسية والانقسامات الداخلية^(٣).

ولمواجهة هذا الخطر الجسيم ووأده في مهده بذل الصحابة والتابعون جهودًا كبيرة في نقد الروايات وتمييز الصحيح منها، تمثلت فيما يلي:-

- أولًا: التزام الإسناد والتشدد في طلبه: التزم الصحابة والتابعون الإسناد وتشدّدوا في طلبه من رواة الأخبار، خاصة بعد فتنة مقتل عثمان بن عفان ﷺ، قال الإمام محمد بن سيرين^(٤): «لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الْإِسْنَادِ، فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ قَالُوا: سَمُّوا لَنَا رِجَالَكُمْ، فَيَنْظُرُ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ فَيُؤَخِّدُ حَدِيثَهُمْ، وَيَنْظُرُ إِلَى أَهْلِ الْبِدْعِ فَلَا يُؤَخِّدُ حَدِيثَهُمْ». ومنذ ذلك الحين بدأ التركيز على نقد الأسانيد والكشف عن أحوال رجالها.

- ثانيًا: مضاعفة النشاط العلمي في التثبت من الروايات: ضاعف الصحابة ﷺ والتابعون من نشاطهم العلمي بغرض التثبت من الروايات ونقدها، فظهرت نشاطات علمية، منها:

الرحلة في طلب الحديث، وانتشارها خاصة بعد الفتوحات واتساع رقعة الدولة الإسلامية، فرحل عدد من الصحابة ﷺ في طلب الحديث، وكذا رحل التابعون في طلب الحديث، وكان لهذه الرحلات صور وأشكال عدّة.

وأخرجه الإمام ابن ماجه في سننه، كتاب: إقامة الصلاة، والسنّة فيها، باب: ما جاء في أنّ الصلاة كفارة، (ح: ١٣٩٥). وقال الإمام الترمذي: حديث عليّ حديث حسن.

(١) التأصيل الشرعي لقواعد المحدثين، لعبد الله شعبان (ص: ٢٣٥).

(٢) انظر: الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر (٧/ ١٠٦).

(٣) انظر: السنّة ومكانتها في التشريع، للسباعي (ص: ٧٩).

(٤) مقدّمة الصحيح، باب: بيان أنّ الإسناد من الدين، وأنّ الرواية لا تكون إلا عن الثقات، وأن جرح الرواة بما هو فيهم

جائز بل واجب (١/ ١٥).

ومن النشاطات العلمية أيضاً: مذاكرة أحاديث النَّبِيِّ ﷺ مع الحافظين والضابطين، تثبيتاً لها، وتثبيتاً من صحتها، وهذا ما كان عليه الصَّحَابَةُ ﷺ وما أوصوا به تلاميذهم.

- ثالثاً: بيان أحوال الرُّوَاة وتبع الكذابين والوضاعين: تكلم في الرِّجَالِ عدد من الصَّحَابَةِ ﷺ، أمثال: عمر بن الخطاب ﷺ (ت: ٢٣هـ)، وعلي بن أبي طالب ﷺ (ت: ٤٠هـ)، وعبد الله بن عباس ﷺ (ت: ٦٨هـ)، وعبد الله بن سلام ﷺ (ت: ٤٣هـ)، وعائشة ﷺ (ت: ٥٧هـ على الأرجح).

وتكلم فيهم عدد من التَّابِعِينَ، أمثال: سعيد بن المسيَّب (ت: بعد ٩٠هـ)، وعامر الشعبي (ت: بعد ١٠٠هـ)، ومحمد بن سيرين (ت: ١١٠هـ)، وغيرهم، ولكنهم قليل بالنسبة لمن بعدهم لقلَّة الضَّعْف في متبوعهم، إذ أن أكثرهم صحابة عُذُول، وغير الصَّحَابَةُ من المتبوعين أكثرهم ثقات، ولا يكاد يوجد في القرن الأول الذي انقضى فيه الصَّحَابَةُ والتَّابِعُونَ ضعيف إلا الواحد بعد الواحد^(١).

وعلى هذا، فإنَّ البحث في الرَّاوي والمروي والإِسْنَادِ، نشأ في أواخر منتصف القرن الأول الهجري.

ثم سار أتباع التَّابِعِينَ ومن بعدهم على هذا النهج، والتزموا بما وضع الصَّحَابَةُ والتَّابِعُونَ من قواعد وقوانين علمية وعملية لنقد الروايات سنداً وممتناً، حتى إذا كان منتصف القرن الثاني الهجري نشط تدوين السُّنَّة النبوية - ذلك التدوين الذي بُدئ رسمياً في عهد الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز ﷺ وبأمر منه خوفاً على الحديث النبوي من الضياع، وحرصاً على سلامته من الكذب والوضع^(٢) - وظهر التصنيف المُرتَّب للسنن والآثار، فدخل علم النَّقْدِ مرحلة جديدة متقدِّمة حيث تداول علماء أتباع التَّابِعِينَ أغلب مصطلحات الحديث ودارت على ألسنتهم، في التعبير عن أحوال الرواية المختلفة، وعن مراتب الرُّوَاة قبولاً ورداً؛ فتكلموا - مثلاً - عن الصحيح، والضعيف، والمرفوع، والموقوف، والمرسل، والمنقطع، والمتصل، والمنكر، والشاذ، والمضطرب، والباطل، وما لا أصل له، والتدليس، والتلقين، وحكمه، وغير ذلك من طرق التحمل، وألفاظ الجرح والتَّعْدِيلِ ومراتبها، وغيرهما.

بل بلغ الأمر إلى درجة التعقيد والتنظير، وذلك في أواخر عصر - أتباع التَّابِعِينَ، على يد الإمام الشافعي (ت: ٢٠٤هـ)، بما سطره في كتابه «الرِّسَالَة»، من قواعد في علوم الحديث^(٣).

(١) انظر: الإعلان بالتَّوْبِيخِ لمن ذمَّ أهل التَّارِيخِ، للسَّخَاوِي (ص: ٣٢٠).

(٢) انظر: السُّنَّة قبل التَّدْوِينِ، لمحمد عجاج الخطيب (ص: ٣٢٨-٣٢٩).

(٣) انظر: المنهج المقترح لفهم المصطلح، للشريف حاتم العوني (ص: ٤٥-٤٨).

ثمَّ كان القرن الثالث الهجري «العصر الذهبي للسُّنة النبوية»، والقرن الذي شهدت فيه علوم كثيرة تحوُّلاً كبيراً، على يد علماء عاشوا في هذا القرن، كانوا أئمة العلم والدين، وقدوة في ذلك للأجيال من بعدهم.

فهذا العصر هو عصر أصول السُّنة عصر مسند الإمام أحمد، والكتب الستة، ومنها الصحيحان؛ بل عصر أصول السُّنة، من: مسانيد، وجوامع، وسنن، وعلل، وتواريخ، وأجزاء، وغير ذلك من وجوه التصنيف الأصلية في السُّنة، ومن المصنَّفات التي لا يحويها حصر، ولا يبلغها عدداً! فهي تكاد تكون بعدد الألوف المؤلفة، من طلبة الحديث، وحفاظه، والرحالين فيه، ممن حوَّاهم هذا القرن؛ بل تفوق عددهم، لأنَّه لا يخلو أن يكون لجمع منهم أكثر من مؤلف، بل ربَّما عشرات المؤلفات؛ بل ما انقضى هذا القرن، إلَّا والسُّنة جميعها مدوَّنة^(١).

وقد وُجد في هذا العصر - من تكلم في الرِّجالِ جرَّحاً وتعديلاً بكثرة أو باستقصاء كالأئمة: يحيى بن معين (ت: ٢٣٣هـ)، وأحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ)، والبخاري (ت: ٢٥٦هـ)، وخلق سواهم، ووجد من تكلم في الحديث سنداً وامتناً أثناء تدوينه وجمعه له، مثل: الحافظ محمد بن عبد الله بن نُمير الكوفي (ت: ٢٣٤هـ)، والحافظ يعقوب بن شَيْبة السدوسي البصري (ت: ٢٦٢هـ).

وفي هذا العصر اتَّضحت معالم هذا العلم، بما ذُكر من مسائله في كتب الرِّجالِ، أو في كتب الحديث، أو في كتب مستقلة ذات موضوع واحد، وكثير الكُتُب في مسائله^(٢)، حتى ظهرت كتابات نظريَّة وتعبيديَّة لعلوم الحديث بما فيها علم النِّقد وعلم الجرح والتَّعديّل، ومن ذلك: «مُقَدِّمة صحيح مسلم» التي كتبها الإمام مسلم بن الحجاج (ت: ٢٦١هـ) كمُقَدِّمة لكتابه الصحيح، وعرض فيها بعض قضايا علوم الحديث بقوة ووضوح، وكذلك «رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه» التي كتبها الإمام أبو داود السَّجِسْتَانِي (ت: ٢٧٥هـ)، وعرض فيها منهجه في كتابه «السنن»، ومسائل من علوم الحديث، وكتاب «العلل الصغير» الذي كتبه الإمام التُّرْمِذِي (ت: ٢٧٩هـ)، وسماه بـ«العلل»، وعُرف بعد ذلك بكتاب «العلل الصغير»، وتكلم فيه عن بعض الاصطلاحات المهمة المُشكلة، وعن بعض

(١) انظر: المنهج المقترح، للشريف حاتم العوني (ص: ٥١-٥٢).

(٢) انظر: الفوائد المستمدة، لماجد الدرويش (ص: ٣٣-٣٤).

قواعد علوم الحديث، بكلام نفيس^(١)، وهكذا تعددت التأليف، وتنوعت التصانيف، وكثرت الروافد والأصول^(٢).

المطلب الثالث: مشروعية النقد:

لقد ثبتت مشروعية النقد بالقرآن الكريم والسنة النبوية والإجماع، وفيما يلي بيان بعض الأدلة

على ذلك:

١ - من القرآن الكريم:

- قال الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنِيٍّ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْحِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾^(٣).

- وقال تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدَّعَوْا بِهٖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْ لَا فَضْلَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتَهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾^(٤).

- وقال تعالى: ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ﴾^(٥).

وقد ذكر الإمام مسلم بعض هذه الآيات في «مقدمة الصحيح»^(٦)، ثم قال: «خبر الفاسق ساقطٌ غير مقبول، وأن شهادة غير العدل مردودة، والخبر وإن فارق معناه معنى الشهادة في بعض الوجوه، فقد يجتمعان في أعظم معانيهما، إذ كان خبر الفاسق غير مقبول عند أهل العلم، كما أن شهادته مردودة عند جميعهم».

٢ - من السنة النبوية المشرفة:

- عن عبد الله بن عمرو - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ، قال: (بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً، وَحَدِّثُوا عَن بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)^(٧).

(١) انظر: المنهج المقترح، للشريف حاتم العوني (ص: ٥٨ - ٥٩).

(٢) انظر: الفوائد المستمدة، لماجد الدرويش (ص: ٣٧).

(٣) سورة الحجرات، الآية: ٦.

(٤) سورة النساء، الآية: ٨٣.

(٥) سورة الطلاق، الآية: ٢.

(٦) (٨/١).

(٧) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: ما ذكر عن بني إسرائيل، (ح: ٣٤٦١).

- عن أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: (يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ دَجَالُونَ كَذَّابُونَ، يَأْتُونَكُمْ مِنَ الْأَحَادِيثِ بِمَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ، فَإِيَّاكُمْ وَإِيَاهُمْ لَا يُضِلُّونَكُمْ وَلَا يَفْتِنُونَكُمْ) ^(١).

- عن عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: (خَيْرُكُمْ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ)، قَالَ عِمْرَانُ: «لَا أَدْرِي أَذْكَرَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم بَعْدَ قَرْنَيْنِ، أَوْ ثَلَاثَةَ»، قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: (إِنَّ بَعْدَكُمْ قَوْمًا يَجُودُونَ وَلَا يُؤْتَمُونَ وَيَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ وَيَنْدَرُونَ وَلَا يَفُونَ وَيَطْهَرُ فِيهِمُ السَّمْنُ) ^(٢).

قال الباحث: وهذه أدلة عامة، وسيذكر الباحث ما جاء من جرح أو تعديل على لسان النبي الكريم صلى الله عليه وسلم، أما مثال الجرح: ما رواه عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَخْبَرَتْهُ قَالَتْ: اسْتَأْذَنَ رَجُلٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: (أَتَدْنُوا لَهُ بِئْسَ أَخُو الْعَشِيرَةِ، أَوْ ابْنُ الْعَشِيرَةِ)، فَلَمَّا دَخَلَ أَلَانَ لَهُ الْكَلَامَ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قُلْتَ الَّذِي قُلْتَ، ثُمَّ أَلَنْتَ لَهُ الْكَلَامَ، قَالَ: (أَيُّ عَائِشَةَ، إِنَّ شَرَّ النَّاسِ مَنْ تَرَكَهُ النَّاسُ أَوْ وَدَعَهُ النَّاسُ اتِّقَاءَ فُحْشِهِ) ^(٣).

قال الخطيب البغدادي ^(٤) -مُعَقَّبًا عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ-: «فِي قَوْلِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم لِلرَّجُلِ: بِئْسَ رَجُلٌ الْعَشِيرَةُ؛ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ إِخْبَارَ الْمُخْبَرِ بِمَا يَكُونُ فِي الرَّجُلِ مِنَ الْعَيْبِ عَلَى مَا يُوْجِبُ الْعِلْمَ وَالذِّينَ مِنَ النَّصِيحَةِ لِلسَّائِلِ؛ لَيْسَ بِغَيْبِيَّةٍ، إِذْ لَوْ كَانَ ذَلِكَ غَيْبِيَّةً لَمَا أَطْلَقَهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم وَإِنَّمَا أَرَادَ صلى الله عليه وسلم بِمَا ذَكَرَ فِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّ يَبِينُ لِلنَّاسِ الْحَالَةَ الْمَذْمُومَةَ مِنْهُ، وَهِيَ الْفَحْشُ فَيَجْتَنِبُوهَا، لَا أَنَّهُ أَرَادَ الطَّعْنَ عَلَيْهِ، وَالثَّلْبَ لَهُ، وَكَذَلِكَ أَتَمَّتْنَا فِي الْعِلْمِ بِهَذِهِ الصَّنَاعَةِ، إِنَّمَا أَطْلَقُوا الْجَرْحَ فِيمَنْ لَيْسَ بَعْدَلٌ؛ لِثَلَا يَتَغَطَّى أَمْرَهُ عَلَى مَنْ لَا يُجْبِرُهُ، فَيُظَنُّ مِنْ أَهْلِ الْعَدَالَةِ فَيَحْتَجُّ بِخَبْرِهِ، وَالْإِخْبَارُ عَنْ حَقِيقَةِ الْأَمْرِ إِذَا كَانَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ لَا يَكُونُ غَيْبِيَّةً».

(١) أخرجه الإمام مسلم في مقدمة صحيحه، باب: النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحملها، (ح: ٧).

(٢) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب: الشهادات، باب: لا يشهد على شهادة جور إذا شهد، (ح: ٢٦٥١)، وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، (ح: ٢٥٣٥).

(٣) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب: الأدب، باب: لم يكن النبي فاحشًا ولا متفحشًا، (ح: ٦٠٣٢)، وكتاب: الأدب، باب: ما يجوز من اغتياح أهل الفساد والريب، (ح: ٦٠٥٤)، وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب: البر والصلة والآداب، باب: مداراة من يتقى فحشه، (ح: ٢٥٩١).

(٤) الكفاية، للخطيب البغدادي (١/ ١٥٨).

ومثال التعديل: ما رواه ابن عمر عن أخته حفصة - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال لها: (إنَّ عَبْدَ اللَّهِ رَجُلٌ صَالِحٌ)^(١).

٣- من الإجماع:

- قال الخطيب البغدادي^(٢): «أجمع أهل العلم على أنه لا يُقبل إلا خبر العدل كما أنه لا يُقبل إلا شهادة العدل، ولما ثبت ذلك وجب متى لم تُعرف عدالة المُخبر والشاهد أن يُسأل عنهما، أو يُستخبر عن أحوالهما أهل المعرفة بهما إذ لا سبيل إلى العلم بهما عليه إلا بالرجوع إلى قول من كان بهما عارفاً في تزكيتها فدلَّ على أنه لا بد منه».

وقال أيضاً^(٣): «أهل العلم أجمعوا على أن الخبر لا يجب قبوله إلا من العاقل الصدوق المأمون على ما يُخبر به، وفي ذلك دليل على جواز الجرح لمن لم يكن صدوقاً في روايته».

- وقال الإمام مسلم في مقدمة الصحيح^(٤): «الواجب على كلِّ أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها، وثقات الناقلين لها من المتهمين، أن لا يروي منها إلا ما عرف صحته مخارجه، والسُّتارة في ناقله، وأن يتقي منها ما كان عن أهل التُّهم والمُعاندين، من أهل البدع».

ولكن لما كان الجرح أمراً صعباً، فإن فيه حق الله مع حق الآدمي، ورُبما يُورث مع قطع النظر عن الضرر في الآخرة ضرراً في الدنيا، من المنافرة والمقت بين الناس، وإنما جُوز للضرورة الشرعية^(٥)، لذلك وضع العلماء شروطاً لمشروعيتها، وهي:

١- لا يجوز الجرح بما فوق الحاجة.

٢- ولا يجوز الاكتفاء على نقل الجرح فقط فيمن وُجد فيه الجرح والتَّعديل كلاهما من النَّقاد.

(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب: فضائل الصحابة، باب: مناقب عبد الله بن عمر بن الخطاب - رضي الله عنهما -، (ح: ٣٧٤١) و(ح: ٣٧٤٢)، وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب: فضائل الصحابة، باب: من فضائل عبد الله بن عمر، (ح: ٢٤٧٨).

(٢) الكفاية، للخطيب البغدادي (١/ ١٤١).

(٣) المصدر السابق (١/ ١٥٧).

(٤) (١/ ٨).

(٥) الرفع والتكميل في الجرح والتَّعديل، للكنوي (ص: ١١).

٣- ولا يجوز جرح من لا يحتاج إلى جرحه، ومنعوا من جرح العلماء الذين لا يحتاج إليهم في رواية الأحاديث بلا ضرورة شرعية^(١).

٤- الدقة في الجرح وفي التعديل، حيث إنه يجب على المتكلم في الرواة أن يراعي غاية المطابقة بين حكمه وحال الراوي، فلا يرفع في التعديل الراوي عن مرتبته الحقيقية، ولا ينزل به عنها، ولا ينزل في الجرح بالراوي عن حقيقة الضعف الذي هو فيه، ولا يخففه، وذلك لواجب العدل الذي فرضه الله ﷻ في آيات كثيرة منها: قول الله ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾^(٢).

٥- أهلية الكلام في الجرح والتعديل: يُشترط في الجراح والمعدل: العلم والتقوى والورع والصدق والتجنب عن التعصب، ومعرفة أسباب الجرح والتزكية، ومن ليس كذلك لا يُقبل منه الجرح ولا التزكية^(٤).

(١) هذه الشروط الثلاثة ذكرها الإمام اللكنوي في كتابه «الرفع والتكميل في الجرح والتعديل»، (ص: ١١).

(٢) سورة المائدة، الآية: ٣.

(٣) هذا الشرط أضافه الدكتور نور الدين عتر في كتابه «أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال»، (ص: ٢١).

(٤) انظر: الرفع والتكميل، لللكنوي (ص: ١٦)، أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال، لنور الدين عتر (ص: ١٩).

المطلب الرابع: طبقات النقاد في الجرح والتعديل:

أولاً: الطبقة لغةً واصطلاحاً:

١ - الطبقة لغةً:

قال الإمام ابن فارس^(١) في مادة طبق: «الطَّاءُ وَالْبَاءُ وَالْقَافُ أَصْلٌ صَحِيحٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى وَضْعِ شَيْءٍ مَبْسُوطٍ عَلَى مِثْلِهِ حَتَّى يُعْطِيَهُ، مِنْ ذَلِكَ الطَّبَقُ، تَقُولُ: أَطْبَقْتُ الشَّيْءَ عَلَى الشَّيْءِ، فَالْأَوَّلُ طَبَقٌ لِلثَّانِي؛ وَقَدْ تَطَابَقَ. وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُمْ: أَطْبَقَ النَّاسُ عَلَى كَذَا، كَانَ أَقْوَاهُمْ تَسَاوَتْ حَتَّى لَوْ صَيَّرَ أَحَدُهُمَا طَبَقًا لِلْآخَرِ لَصَلَحَ. وَالطَّبَقُ: الْحَالُ».

والطَّبَقُ: الأُمَّة بعد الأُمَّة، والجماعة من الناس يَعِدِلُونَ جماعةً مثلهم، وقيل: هو الجماعة من الجراد والناس، وجاءنا طَبَقٌ من الناس، وطَبِقٌ: أي كثير، وقول العباس في النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا مَضَى عَالَمٌ بَدَأَ طَبَقٌ»^(٢)؛ فَإِنَّهُ أَرَادَ إِذَا مَضَى قَرْنٌ ظَهَرَ قَرْنٌ آخَرَ، وَإِنَّمَا قِيلَ لِلْقَرْنِ طَبَقٌ: لِأَنَّهُمْ طَبَقَ لِلأَرْضِ ثُمَّ يَنْقَرِضُونَ، وَيَأْتِي طَبَقٌ لِلأَرْضِ آخَرَ، وَكَذَلِكَ طَبَقَاتِ النَّاسِ كُلِّ طَبَقَةٍ طَبَقَتْ زَمَانَهَا، وَالطَّبَقَاتُ: الْمَنَازِلُ وَالْمَرَاتِبُ، وَالطَّبَقَةُ: الْحَالُ، يَقَالُ: كَانَ فُلَانٌ مِنَ الدُّنْيَا عَلَى طَبَقَاتِ شَيْءٍ: أَي حَالَاتٍ، وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾^(٣): أَي حَالًا عَن حَالٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ^(٤).

٢ - الطبقة اصطلاحاً:

تعريف الطبقة عند المُحَدِّثِينَ: «قَوْمٌ تَقَارَبُوا فِي السَّنِّ وَالإِسْنَادِ، أَوْ فِي الإِسْنَادِ فَقَطْ؛ بَأَنَّ يَكُونُ شَيْوخَ هَذَا هُمْ شَيْوخَ الْآخَرِ، أَوْ يُقَارَبُوا شَيْوخَهُ»^(٥).
وقد يكونان - أي: الرَّاويان - من طَبَقَةٍ بِاعْتِبَارِ، لِشَبَاهَتِهِمَا مِنْ وَجْهِ، وَمِنْ طَبَقَتَيْنِ بِاعْتِبَارِ آخَرَ لِشَبَاهَتِهِمَا مِنْ وَجْهِ آخَرَ: كَأَنَّسٍ، وَشَبَهُهُ مِنْ أَصَاغِرِ الصَّحَابَةِ، هُمْ مَعَ الْعَشْرَةِ فِي طَبَقَةِ الصَّحَابَةِ.

(١) معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (٣/ ٤٣٩).

(٢) شطر من بيت شعر للعباس ﷺ يمدح فيه النبي ﷺ، انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (١/ ١٠٧).

(٣) سورة الانشقاق، الآية: ١٩.

(٤) انظر: لسان العرب، لابن منظور (١٠/ ٢٠٩ - ٢١٥)، تاج العروس، للزبيدي (٢٦/ ٤٩ - ٦٢).

(٥) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي (٢/ ٥١٨).

وعلى هذا؛ فالصَّحابة كلُّهم طبقةٌ باعتبارِ اشتراكهم في الصَّحبةِ، والتابعون طبقةٌ ثانية، وأتباعهم طبقةٌ ثالثةٌ باعتبارِ المذكورِ وهلمَّ جَرًا.

وباعتبارِ آخر، وهو: النظرُ إلى السوابق، تكون الصَّحابة بضعَ عشرة طبقةً^(١).

وذلك أمرٌ اصطلاحِيٌّ: فمن الناس من يرى الصَّحابة كلَّهم طبقةً واحدةً، ثم التابعون بعدهم كذلك، ويُستشهدُ على هذا بما رواه عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا -، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ (خَيْرُكُمْ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ)، قَالَ عِمْرَانُ: «لَا أَذْرِي أَذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ قَرْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ»^(٢)، ومن الناس من يُقسِّم الصَّحابة إلى طبقات، وكذلك التَّابعين فمن بعدهم، ومنهم من يجعل كل قرن أربعين سنة^(٣).

ثانيًا: طبقات النُّقاد في الجرح والتَّعديل:

اجتهد العلماء في ذكر النُّقاد وبيان طبقاتهم، فالإمام ابن عَدِي الجرجاني (ت: ٣٦٥هـ) - مثلًا - في مُقَدِّمة كِتَابِهِ «الكمال»^(٤) ذكر خلقًا من النُّقاد؛ فقال: «ذُكِرَ من استجازَ تكذيبَ من تبينَ كذبه من الصَّحابة والتَّابعين ومن بعدهم إلى يومنا هذا رجلاً رجلاً...»، وجعلهم سبع طبقات^(٥)، أولها: طبقة الصَّحابة ﷺ وأخرها: طبقة من النُّقاد أدرك ابن عَدِي أيامها، وختم قائلاً^(٦): «قد ذكرت أسامي من استجاز لنفسه الكلام في الرِّجال من الصَّحابة والتَّابعين، وتابعي التَّابعين، ومن بعدهم طبقةً طبقةً، إلى يومنا هذا، أو من نَصَّب نفسه لذلك وحفظ عنه في الثقات والضعاف، ومن حضرني في الحال اسمه، وذكرت لكل واحد منهم البعض من فضائلهم، والمعنى الذي به يستحقون الكلام في الرِّجال، ولأجله يسألونهم، وتسليم الأئمة لهم بذلك».

(١) تدريب الرَّاوي في شرح تقريب النَّوَاوي، للسيوطي (٢ / ٥١٨).

(٢) أخرجه الإمام البخاريُّ في صحيحه، كِتَاب: الشهادات، باب: لا يشهد على شهادة جَوْرٍ إذا أُشْهِد، (ح: ٢٦٥١)، وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كِتَاب: فضائل الصَّحابة، باب: فضل الصَّحابة ثُمَّ الذين يلونهم ثُمَّ الذين يلونهم، (ح: ٢٥٣٥).

(٣) انظر: الباعثُ الحثيثُ شرح اختصارِ علومِ الحَدِيث، لأحمد شاکر (ص: ٦٧١ - ٦٧٢) بتصرف يسير.

(٤) (١ / ٤٧).

(٥) انظر: الكامل في ضعفاء الرِّجال، لابن عدي (١ / ٤٧ - ١٣٨).

(٦) المصدر السابق (١ / ١٣٩).

وأما الحاكم أبو عبد الله النيسابوري (ت ٤٠٥هـ) في كتابه «معرفة علوم الحديث»^(١)، قال: «ذكرت في كتاب «المزكين لرواة الأخبار»^(٢) أنهم على عشر طبقات في كل عصر منهم أربعة، وهم أربعون رجلاً».

وأما الحافظ الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) فألف رسالة لطيفة بعنوان: «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل»، وقسم فيها النقاد الذين تكلموا في الرواة باعتبارات ثلاثة:

الاعتبار الأول: باعتبار من تكلموا فيه من الرواة، قال الحافظ الذهبي^(٣): «اعلم - هداك الله - أن الذين قبل الناس قولهم في الجرح والتعديل، على ثلاثة أقسام:

١ - قسم تكلموا في أكثر الرواة، كابن معين، وأبي حاتم الرازي.

٢ - وقسم تكلموا في كثير من الرواة، كمالك، وشعبة.

٣ - وقسم تكلموا في الرجل بعد الرجل، كابن عيينة، والشافعي.

والاعتبار الثاني: باعتبار أحكامهم على الرواة جرحاً وتعديلاً.

قال الحافظ الذهبي^(٤): «والكل أيضاً على ثلاثة أقسام:

١ - قسم منهم متعنت في الجرح، مثبت في التعديل، يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث، ويؤلين بذلك حديثه، فهذا إذا وثق رجلاً أخذ بتوثيقه، وإذا ضعف رجلاً نظر هل وافقه غيره على تضعيفه، فإن وافقه، ولم يوثق ذلك أحد من الخذاق، فهو ضعيف، وإن وثقه أحد فهذا الذي قالوا فيه: لا يقبل تجريحه إلا مفسراً، يعني لا يكفي أن يقول فيه ابن معين مثلاً: هو ضعيف، ولم يوضح سبب ضعفه، وغيره قد وثقه، فمثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه، وهو إلى الحسن أقرب، وابن معين، وأبو حاتم، والجوزجاني: متعنتون.

٢ - وقسم في مقابلة هؤلاء، كأبي عيسى الترمذي، وأبي عبد الله الحاكم، وأبي بكر البيهقي، متساهلون.

٣ - وقسم كالبخاري، وأحمد بن حنبل، وأبي زرعة، وابن عدي، معتدلون منصفون».

(١) (ص: ٥٢).

(٢) ذكره الذهبي في ترجمة أبي زرعة الرازي من «سير أعلام النبلاء» (٧٧/١٣) باسم: «الجامع لذكر أئمة الأعصار المزكين لرواة الأخبار».

(٣) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، للذهبي (ص: ١٧١).

(٤) المصدر السابق (ص: ١٧١ - ١٧٢).

والاعتبار الثالث: باعتبار طبقاتهم والأزمنة التي عاشوا فيها، وقد تكلم الحافظ الذهبي في البداية عن حركة نقد الرجال بعد انقراض عصر الصحابة ﷺ وتطورها، إلى أن وصل إلى العصر الذي انقراض فيه عامة التابعين في حدود الخمسين ومائة هجرية، حيث تكلم طائفة من الجهابذة في التوثيق والتضعيف، ثم شرع في بيان طبقات النقاد، فقال: «فشرع الآن بتسمية من كان إذا تكلم في الرجال قبل قوله، ونسوق من يسر الله - تعالى - منهم، على الطبقات والأزمنة، والله الموفق للسداد بمنه»^(١)، وجعلهم اثنتين وعشرين طبقة^(٢)، أولها: طبقة أتباع التابعين، وآخرها: طبقة شيوخه وأقرانه.

وبعد تتبع صنيع العلماء في ذكر النقاد وبيان طبقاتهم، يمكن تقسيم طبقات النقاد

من عصر الصحابة، إلى عصر الإمام أبي سعيد بن يونس وأقرانه من النقاد إلى خمس طبقات رئيسة:

طبقة الصحابة ﷺ، والتابعين، وأتباع التابعين، وأتباع أتباع التابعين، وفيما يلي بيان ذلك:

الطبقة الأولى: الصحابة، أمثال: أبو بكر الصديق (ت: ١٣هـ)، وعمر بن الخطاب (ت: ٢٣هـ)، وعلي بن أبي طالب (ت: ٤٠هـ)، وعبد الله بن عباس (ت: ٦٨هـ) ﷺ أجمعين.

والطبقة الثانية: طبقة التابعين، بعد انقضاء عصر الصحابة ﷺ تكلم طائفة من التابعين في التوثيق والتضعيف، ولكنهم قليل بالنسبة لمن بعدهم لقلة الضعف في متبوعهم، إذ أكثرهم صحابة عدول، وغير الصحابة من المتبوعين أكثرهم ثقات، ولا يكاد يوجد في القرن الأول، الذي انقراض فيه الصحابة وكبار التابعين ضعيف، إلا الواحد بعد الواحد فيه مقال، فلما مضى القرن الأول ودخل الثاني، كان في أوائله من أوساط التابعين جماعة من الضعفاء، الذين ضعفوا غالباً من قبل تحملهم للحديث، فتراهم يرفعون الموقوف، ويُرسلون كثيراً، ولهم غلط^(٣)، ومن وثق وضعف من التابعين: السعيدان؛ ابن المسيب (ت: بعد ٩٠هـ)، وابن جبير (ت: ٩٥هـ)، وعروة بن الزبير (ت: ٩٤هـ)، وعامر الشعبي (ت: بعد ١٠٠هـ)، ومحمد بن سيرين (ت: ١١٠هـ)، وعطاء بن أبي رباح (ت: ١١٤هـ).

(١) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، للذهبي (ص: ١٧١-١٧٢).

(٢) انظر: المصدر السابق (ص: ١٧٥-٢٢٧).

(٣) انظر: ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، للذهبي (ص: ١٧٣-١٧٤)، الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ،

للسخاوي (ص: ٣٢٠).

والطبقة الثالثة: طَبَقَةُ أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ، «فلما كان عند انقراضِ عامَّةِ التَّابِعِينَ في حدود الخمسين ومائة، تكَلَّمَ طائفة من الجهابذة في التوثيق والتضعيف»^(١)، أمثال: سليمان بن مهران الأعمش (ت: ١٤٧هـ)، ومَعْمَر بن راشد (ت: ١٥٤هـ)، وهشام الدَّسْتُوَائِي (ت: ١٥٤هـ)، وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي (ت: ١٥٧هـ)، وشعبة بن الحجاج (ت: ١٦٠هـ)، ومالك بن أنس (ت: ١٧٩هـ).

والطبقة الرابعة: طَبَقَةُ أَتْبَاعِ أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ، في حدود أوائل المائتين هجرية إلى آخرها وفيها صُنِّفَتْ «المسانيد» و«الجوامع» و«السنن»، وجمعت كتب الجرح والتعديل والتاريخ وغير ذلك^(٢)، وتوسع نُقَّاد هذه الطبقة في بيان أحوال الرِّجَال، ومنهم: محمد بن سَعْد (ت: ٢٣٠هـ)، ويحيى بن معين (ت: ٢٣٣هـ)، وعلي بن المديني (ت: ٢٣٤هـ)، وأبو خَيْثَمَةَ زُهَيْر بن حرب (ت: ٢٣٤هـ)، وأبو جعفر عبد الله بن محمد النَّفِيلِي (ت: ٢٣٤هـ)، وأحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ).

والطبقة الخامسة: أَتْبَاعُ تَبَعِ الْأَتْبَاعِ: وكانت هذه الطبقة في حدود أوائل الثلاثمائة إلى بداية القرن الخامس، وتعتبر هذه الطبقة مكملية لسابقتها، ومنهم: أحمد بن شعيب النسائي (ت: ٣٠٣هـ)، ومحمد بن خزيمة (ت: ٣١١هـ)، ومحمد بن عمرو العقيلي (ت: ٣٢٢هـ)، وابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧هـ)، وأبي سعيد بن يونس (ت: ٣٤٧هـ)، المعني بالدراسة.

ثم تلت هذه الطبقة طبقات وطبقات من الأئمة النُّقَّاد الذين اعتمدت أقوالهم في الرِّجَال وهم كَثُرَ لَا يَتَهَيَّأُ حَصْرُهُمْ، وقد شكَّلوا حصناً منيعاً في حفظ السُّنَّةِ الْمُطَهَّرَةِ، وردُّوا كيد الكذابين والوضاعين والمحرفين والغالين والمبطلين في نحورهم، ولولا جهودهم لقال من شاء بما شاء، وصدق الله العظيم القائل: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُزَلُّنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^(٣).

(١) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، للذهبي (ص: ١٧٥)، الإعلان بالتأريخ لمن دَمَّ أهل التاريخ، للسخاوي (ص: ٣٢٠).

(٢) انظر: ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، للذهبي (ص: ١٨٤).

(٣) سورة الحجر، الآية: ٩.

الفصل الثاني

تعريف الإمام أبي سعيد بن يونس بالرجال

ويشتمل على تمهيد وثلاثة مباحث:

تمهيد: علم الإسناد، أهميته، مصنفات العلماء في

الرجال.

المبحث الأول: التعريف بالرجال من خلال ما يتعلق

بأسمائهم.

المبحث الثاني: التعريف بالرجال باستخدام التاريخ

والأماكن

المبحث الثالث: التعريف بالرجال من خلال رواياتهم.

تمهيد: علم الإسناد، أهميته، مصنفات العلماء في الرجال:

أولاً: تعريف الإسناد:

الإسناد في اللغة: مصدر أَسَنَّ. تقول: أَسَنَّ في الجبل: صَعِدَ فيه، وَالسَّنْدُ لُغَةً: ما قابلك من الجبل، وعلا عن السفح^(١).

وفي الاصطلاح: «حكاية طريق المتن»^(٢)، وقال بعض العلماء^(٣): «هو رفع الحديث إلى قائله»، ومعناها واحد، وطريق المتن يسمى: السَّنَدُ^(٤)، وهم الرواة الذين نقلوا ذلك المتن، وسُمِّيَ سَنَدًا، لاعتقاد الحفاظ عليه في الحكم على المتن بالصحة أو الضعف.

- العلاقة بين المعنى اللُّغوي والاصطلاحي:

العلاقة ظاهرة، حيث إن عملية الصعود من أسفل الجبل إلى أعلاه يتطلب التدرج في الصعود شيئاً فشيئاً إلى أن يصل إلى أعلاه، وكذلك إسناد الحديث إلى قائله يبدأ الراوي به من شيخه ثم شيخ شيخه... وهكذا يرتقي من شيخ إلى آخر حتى يصل إلى منتهاه^(٥).

ثانياً: أهمية علم الإسناد:

الإسنادُ شرفٌ خَصَّ اللهُ ﷺ به الأمة الإسلامية، قال الإمام أبو عليّ الجَيَّانِيُّ -رحمه الله-^(٦): «خَصَّ اللهُ هذه الأمة بثلاثة أشياء، لم يُعْطَها مَنْ قَبْلَها: الإسنادُ، والأنسابُ، والإعرابُ»، والإسنادُ نعمة من الله أكرم بها أمة محمد ﷺ لحفظ سننه ونقلها محفوظة مصونة، وخصيصة فاضلة فضلت بها من دون

(١) انظر: لسان العرب، لابن منظور (٣/ ٢٢١)، والقاموس المحيط، للفيروز آبادي (ص: ٢٩٠).

(٢) انظر: نزهة النظر، لابن حجر (ص: ٣٧)، فتح المغيث، للسخاوي (١/ ٢٨)، وانظر أيضاً تعليق الشيخ طارق عوض الله على هذا التعريف، ونقضه للتعريف المشهور «سلسلة الرواة الموصلة إلى المتن» خلال تعليقه على كتاب تدريب الراوي، للسيوطي (١/ ٣٩-٤٠).

(٣) المنهل الروي، لابن جماعة (ص: ٨١)، والخلاصة في أصول الحديث، للطبي (ص: ٣٣).

(٤) انظر: فتح المغيث، للسخاوي (١/ ٢٨).

(٥) انظر: عناية العلماء بالإسناد وعلم الجرح والتعديل، لصالح الرفاعي (ص: ٦).

(٦) تدريب الراوي، للسيوطي (٢/ ١٤٤).

سائر الأمم، ولم يشأ المحدثون أن يكونوا سالبين تلك النعمة الربانية، مفرطين فيها، وعدّوا الإسناد من السنن المؤكدة، بل من فروض الكفاية وعمدة الكلام وطريق النقل والقبول، قال العلامة علي القاري^(١) في «شرح النخبة»: «أصل الإسناد خصيصة فاضلة من خصائص هذه الأمة، وسنة بالغة من السنن المؤكدة بل من فروض الكفاية»، وقال الحافظ ابن حجر^(٢) -رحمه الله-: «ولكون الإسناد يُعلم به الحديث الموضوع من غيره، كانت معرفته من فروض الكفاية».

ولذلك اتفق أهل الحديث على أن الإسنادَ مطلوبٌ في رواية السنن النبوية وشرطٌ من شروط الالتفات إلى تلك الرواية والاعتداد بها، وأن ما خلا عن السند فهو غير معتمد، قال الإمام محمد عبد الحي اللكنوي^(٣): «وقبول الحديث الذي لا أصل له أي لا سند له ليس من شأن العاقلين، فإن بين النبي ﷺ وبين هؤلاء الناقلين مفاوز تنقطع فيها مطايا السائرين»، وقال أيضًا^(٤): «لا يقبل حديث من غير إسناد ولو نقله معتمد...».

ولم يكتفوا بذلك، بل رفعوا من شأن الإسناد وجعلوه من الدين، فقال الإمام عبد الله بن المبارك^(٥) -رحمه الله-: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء: ما شاء»، وأتم بعض من روى هذه الكلمة المشهورة فذكرها بلفظ^(٦): «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء: ما شاء، فإن قيل له: من حدثك؟ بقي» أي بقي ساكتًا مفتحًا، أو بقي ساكتًا منقطعًا عن الكلام.

(١) (ص: ٦١٧).

(٢) مرقة المفاتيح، للملا علي القاري (١/ ٢٨٢).

(٣) الأجوبة الفاضلة، للكنوي، حاشية (ص: ٣٢).

(٤) المصدر السابق (ص: ٣٣).

(٥) مقدمة صحيح مسلم (١/ ١٥)، وجامع الترمذي، كتاب العلل (٥/ ٧٣٩)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (١٦/ ٢)، والمحدث الفاضل، للرامهرمزي (ص: ٢٠٦)، ومعرفة علوم الحديث، للحاكم (ص: ٦)، والتمهيد، لابن عبد البر (١/ ٥٦).

(٦) تتبع الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة -رحمه الله- المواطن التي وقعت فيها هذه الزيادة في المصادر المذكورة أعلاه وفي غيرها، والتحريف الكبير الذي وقع فيها من قبل بعض النساخ أو المحققين، وذلك في كتابه النافع «الإسناد من الدين» (ص: ٥١)، وما بعدها، وفي تحقيقه كتاب «الأجوبة الفاضلة عن الأسئلة العشرة الكاملة» للإمام محمد عبد الحي اللكنوي، حاشية (ص: ٣٣).

وحكى ابن خير الإشبيلي^(١) في فهرسته «اتفاق العلماء على أنه لا يجلب لمسلم أن يقول: قال رسول الله ﷺ: كذا، حتى يكون هذا القول مروياً ولو على أقل وجوه الروايات».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٢) - رحمه الله -: «عِلْمُ الإسنادِ والرواية مما خصَّ اللهُ به أمةَ محمد ﷺ، وجعله سُلماً إلى الدراية، فأهل الكتاب لا إسناد لهم يَأْترون به المنقولات، وهكذا المبتدعون من هذه الأمة أهل الضلالات، وإنما الإسناد لمن أعظم الله عليه المِنَّةَ، أهل الإسلام والسُّنَّةَ، يُفَرِّقون به بين الصحيح والسقيم، والمُعَوِّجَّ والقويم ...».

فلا غرو إذاً أن يصبح الإسناد بالشأن والقدر اللذين أعطيا له، وأن يعدَّ خصيصة فاضلة من خصائص الأمة الإسلامية أكرمها الله ﷻ وخصَّها بها، دون سائر الأمم كلها قديمها وحديثها.

ثالثاً: مصنفات العلماء في الرجال:

كان التعريف بالرواة وبيان أحوالهم قبل التأليف فيها يتناقل مشافهة يتلقاه العلماء بعضهم عن بعض جيلاً بعد جيل^(٣)، وكان من آثار هذا النشاط العلمي أن اجتمعت لدى العلماء ثروة كبيرة من تراجم الرجال والتعريف بهم، ومع تطور تدوين السُّنَّة وعلومها أودعها العلماء في مُصنِّفات، فظهرت المُصنِّفات الخاصة بالرجال بعد النصف الثاني من القرن الثاني الهجري، وكانت متنوعة المناهج، مُتعدِّدة الأساليب، فمن العلماء من رتَّبها على الحروف، ومنهم من صنَّفها بحسب البلدان، وآخرون جعلوها على الطبقات، وهكذا.

ويمكن تقسيم المُصنِّفات في الرجال بحسب ظهورها وانتشارها إلى ستة أنواع^(٤)، وهي:

- أولاً: كتب الطبقات: تهتم بتراجم الرجال طبقة طبقة ابتداءً من الصحابة ثم التابعين وتابعيهم ومن تبعهم ووصولاً إلى عصر المؤلف، ومنها؛ كتاب «الطبقات الكبير» للإمام محمد بن سعد بن منيع الزهري (ت: ٢٣٠هـ)، وكتاب «الطبقات» للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج

(١) (ص: ١٦-١٧).

(٢) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (١/٩).

(٣) علم الرجال نشأته وتطوره، للزهراي (ص: ٢٥-٢٦).

(٤) انظر: علم الرجال نشأته وتطوره، للزهراي (ص: ٣٢-٣٣)، السُّنَّة قبل التدوين، لمحمد عجاج الخطيب

(ص: ٢٦١-٢٩١).

النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، وكتاب «طبقات الأسماء المفردة من الصحابة والتابعين وأصحاب الحديث» للإمام أبي بكر أحمد بن هارون بن رُوْح البردنجي (ت: ٣٠١هـ).

- ثانيًا: كتب معرفة الصحابة: تهتم بالترجمة للصحابة ﷺ، خاصة من عانى منهم نقل الحديث وروايته عن الرسول ﷺ ومنها، كتاب «فضائل الصحابة» للإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ)، وكتاب «معجم الصحابة» للإمام أبي الحسين عبد الباقي بن قانع (ت: ٣٥١هـ)، وكتاب «معرفة الصحابة» للإمام أبي نُعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (ت: ٤٣٠هـ).

- ثالثًا: كتب الجرح والتعديل: تهتم ببيان درجة توثيق الرجال أو تضعيفهم، سواء منها ما اقتصر على الضعفاء، أو اقتصر على الثقات، أو جمع بينهما، وظهور هذه المصنفات كانت نتيجة حتمية لجهود النقاد ودراستهم لأحوال الرجال من حيث قبول أخبارهم أو عدم قبولها، وقد تنوعت مناهج العلماء في التصنيف في هذا الباب، فهناك كتب جمعت بين الثقات والضعفاء، منها: كتاب «المعرفة والتاريخ» للإمام يعقوب بن سفيان الفسوي (ت: ٢٢٧هـ)، وكتاب «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ)، وكتاب «التاريخ الكبير» للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ)، وهناك كتب اقتصرت على الثقات فقط، منها: كتاب «معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم» للإمام أبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي (ت: ٢٦١هـ)، وكتاب «الثقات» للإمام محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي (ت: ٣٤٥هـ)، وكتاب «تاريخ أسماء الثقات ممن نُقل عنهم العلم» للإمام أبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان، المعروف بابن شاهين (ت: ٣٨٥هـ).

وهناك كتب اقتصرت على الضعفاء فقط، منها: كتاب «الضعفاء الصغار» للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ)، وكتاب «أحوال الرجال» للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (ت: ٢٥٩هـ)، وكتاب «الضعفاء والمتروكين» للإمام أحمد بن علي بن شعيب النسائي (ت: ٣٠٣هـ).

وهذه الأنواع من المصنفات ظهرت في الفترة الواقعة ما بين أواخر القرن الثاني، ومنتصف القرن

الثالث الهجري تقريبًا، ثم كثرت وتوسعت بعد ذلك.

- رابعًا: كتب تواريخ المدن: تهتم بالترجمة للرواة في بلدة معينة، وقد ظهرت منذ النصف الثاني من القرن الثالث الهجري، ومنها: كتاب «أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه» للإمام أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن العباس الفاكهي المكي (ت: ٢٧٢هـ)، وكتاب «تاريخ واسط» للإمام أسلم بن سهل الرزاز الواسطي

المعروف ببحشَل (ت: ٢٩٢هـ)، وكتاب «ذكر أخبار أصبَهان» للإمام أبي نُعَيْم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (ت: ٤٣٠هـ).

- خامسًا: كتب في معرفة الأسماء وتمييزها: تهتم بضبط أسماء الرواة وكناهم وألقابهم وأنسابهم للدفع الالتباس، والتمييز بين المتشابه، والمؤتلف والمختلف، والمتفق والمفترق منها، وقد ظهرت هذه الكتب متأخرة نسبيًا عما قبلها، وذلك عندما كثر عدد الرواة وتشابهت أسماءهم وكناهم وأنسابهم. وقد تنوعت مناهج العلماء في التصنيف في هذا الباب، فهناك كتب الأسماء والكنى والألقاب، منها: كتاب «الأسماء والكنى» للإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ)، وكتاب «الكنى والأسماء» للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، وكتاب «الكنى والأسماء» للإمام أبي بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي (ت: ٣١٠هـ).

وهناك كتب في المؤتلف والمختلف، منها: كتاب «المؤتلف والمختلف» للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)، وكتاب «الإكمال في رفع الارياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب» للإمام أبي نصر علي بن هبة الله الشهير بالأمر ابن ماكولا (ت: ٤٧٨هـ)، وكتاب «تقييد المهمل وتمييز المشكل» للإمام أبي علي الحسين بن محمد العسائي الجياني (ت: ٤٩٨هـ).

وهناك كتب في المتفق والمفترق والمتشابه، منها: كتاب «تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم»، وكتاب «المتفق والمفترق»، وكتاب «موضح أوهام الجمع والتفريق»، وجميعها للإمام أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ).

وهناك كتب في الوفيات، منها: كتاب «تاريخ مولد العلماء ووفياتهم» للإمام أبي سُلَيْمان محمد بن عبد الله بن أحمد المعروف بابن زبر الربيعي الدمشقي (ت: ٣٧٩هـ)، وكتاب «السابق واللاحق في تباعد ما بين وفاة راويين عن شيخ واحد» للإمام أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، وكتاب «ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم» للإمام أبي محمد عبد العزيز بن أحمد بن محمد الكتاني (ت: ٤٦٦هـ).

وهناك كتب معاجم الشيوخ، منها: كتاب «المعجم» للإمام أبي سعيد أحمد بن محمد بن زياد المعروف بابن الأعرابي (ت: ٣٤٠هـ)، وكتاب «المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي» للإمام أبي بكر أحمد بن إبراهيم ابن إسماعيل الإسماعيلي (ت: ٣٧١هـ)، وكتاب «المعجم» للإمام أبي بكر محمد بن إبراهيم المعروف بابن المقرئ (ت: ٣٨١هـ).

- سادساً: كتب الرِّجَال المذكورين في مُصَنَّف أو مُصَنَّفَات معينة: وهذه المصنِّفات تأخر ظهورها فقد انتشرت بعد القرن الخامس الهجري، وتنوعت مناهج العلماء في التصنيف في هذا الباب:

فهناك كتب اقتصر على رجال كِتَاب واحد، منها: كِتَاب «رجال صحيح البخاريّ، المُسمَّى: الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسِّداد الذين أخرج لهم البخاريّ في جامعه» للإمام أبي نصر أحمد بن محمد البخاريّ الكلاباذي (ت: ٣٩٨هـ)، وكِتَاب «رجال صحيح مسلم» للإمام أبي بكر أحمد بن علي بن مَنجُويَه الأصبهاني (ت: ٤٢٨هـ)، وكتاب «التَّعْدِيل والتَّجْرِيح لمن خرَّج عنه البخاريّ في الجامع الصحيح» للإمام أبي الوليد سُلَيْمان بن خلف الباجي الأندلسي (ت: ٤٧٤هـ).

وهناك كتب جمعت بين رجال الصحيحين، منها: كِتَاب «الجمع بين رجال الصحيحين» للإمام أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي المعروف بابن القيسراني الشيباني (ت: ٥٠٧هـ).

وهناك كتب جمعت بين رجال الكتب الستة، منها: كِتَاب «تهذيب الكمال في أسماء الرِّجَال» للإمام جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزيّ (ت: ٧٤٢هـ)، وكتاب «الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة» للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي الدمشقي (ت: ٧٤٨هـ)، وكتاب «تهذيب التهذيب»، و«تقريب التهذيب» وكلاهما للإمام أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (ت: ٨٥٢هـ).

مع العلم أنّ هذه المُصَنَّفَات بأنواعها المختلفة هي أصول كتب الرِّجَال المؤلفة فيها بعد القرن الخامس الهجري، وأنّ المؤلفات بعدها- جُلها إن لم تكن كلها- إما ترتيب لكتب السابقين، أو تذييل عليها، أو ناقله عنها، أو اختصار وتهذيب لها، ونحو ذلك، ولا يكاد يوجد لأحد من رواة القرون المفضلة، ليس له ترجمة في أحد هذه المُصَنَّفَات إلا أن يكون مجهولاً أو نحو ذلك والله أعلم^(١).

وقد كان لهذه المُصَنَّفَات وغيرها الأثر الطيب في حفظ الحديث النبوي، وكانت ومازالت مرجعاً أساسياً ومهماً يرجع إليها الباحثون، وطلبة العلم للوقوف على تراجم الرِّجَال بغرض التعريف بهم والكشف عن أحوالهم وأحوال مروياتهم، وستبقى شاهداً على أنّ نُقَّاد المسلمين وعلماءهم الأوائل كان لهم شرف السبق في تأسيس التراث العلمي للإنسانية جمعاء.

(١) انظر: علمُ الرِّجَال نشأته وتطوره، للزهراني (ص: ٣٣).

المبحث الأول

التعريف بالرجال من خلال ما يتعلق بأسمائهم

(دراسة تطبيقية من خلال الرواة المترجم لهم بذكر نماذج)

إن المتفحص لأقوال الإمام أبي سعيد بن يونس وعباراته في نقد الرجال يلاحظ أنه اهتم بتراجم الرجال والتعريف بهم، وتمتع بدراية واسعة وإحاطة كبيرة بأحوال الرواة وأخبارهم المختلفة منذ الولادة وحتى الوفاة، وكان له مسالك عدة في بيان ذلك، وعلاقة الإمام أبي سعيد بن يونس الوطيدة بعلم التأريخ جعل له اهتماماً واسعاً بالتعرف على أشخاص المؤرخ لهم، وتتبع أحوالهم، وكان له السبق في ذلك، عند أهل عصره ومن جاء بعدهم، وسيتعرض الباحث في هذا المبحث لمسالك الإمام ابن يونس للتعريف بالرجال من خلال أسمائهم، بذكر نموذج تطبيقي واحد لكل مسلك.

المطلب الأول: بيان الأنساب، والتعريف بها، وسببها:

علم الأنساب: هو علم يُتعرف منه أنساب الناس، وقواعده الكلية والجزئية^(١).

والغرض منه: الاحتراز عن الخطأ في نسب شخص، وهو علم عظيم النفع جليل القدر أشار الكتاب العظيم في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾^(٢) إلى تفهمه، وحث الرسول الكريم ﷺ في قوله (تَعَلَّمُوا مِنْ أَنْسَابِكُمْ مَا تَصِلُونَ بِهِ أَرْحَامَكُمْ)^(٣) على تعلمه، والعرب قد اعتنوا بضبط نسبهم إلى أن كثر أهل الإسلام واختلط أنسابهم بالأعاجم فتعذر ضبطه بالأبواب، فانتسب كل مجهول النسب إلى بلده أو حرفته أو نحو ذلك حتى غلب هذا النوع^(٤).

ولقد كان للإمام أبي سعيد بن يونس في التعريف بأنساب الرواة، مسالك منها:

(١) انظر: أبجد العلوم، للقنوجي (٢/١١٤).

(٢) سورة الحجرات، الآية: ١٣.

(٣) أخرجه الإمام الترمذي في سننه، كتاب: البر والصلة، باب: ما جاء في تعليم النسب (ح: ١٩٧٩)، عن أبي هريرة ؓ.

وقال الإمام الترمذي: هذا حديث غريب من هذا الوجه، وقال الشيخ الألباني: صحيح.

(٤) انظر: أبجد العلوم، للقنوجي (٢/١١٤).

١ . بيان أنساب الرواة:

* أيوب بن شرحبيل بن أكْشوم بن أبرهة بن الصَّبَّاح^(١).

قال ابن يونس^(٢): أيوب بن شَرْحِبِيل بن أَكْشوم^(٣) بن أَبْرَهَةَ بن الصَّبَّاح بن لَهَيْعَةَ بن شَرْحِبِيل بن مُرْثَد بن الصَّبَّاح بن مَعْدِي كَرِب بن يَعْفُر بن يَنُوف بن شَرَا حِيل بن أَبِي شَمْر بن شَرْحِبِيل بن يَاشِر بن أَشْعَر بن مَلِكِيكِرْب بن شَرَا حِيل بن بَعْفُر بن عَمِي بن أَبِي كَرِب بن يَعْفُر بن أَسْعَد بن مَلِكِيكِرْب بن سَمْر بن أَشْعَر بن يَنُوف بن أَصْبَح الأَصْبَحِي.

٢ . التعريف بأنساب الرواة:

* عاصم بن العلاء بن مغيث بن الحارث بن عامر الخولاني ثم الجُدَادِي، أبا الليث^(٤).

قال ابن يونس^(٥): الجُدَيْدَةُ قَبِيلَةٌ مِنْ خَوْلَانَ وَهُمْ وَلَدُ رَازِحِ بْنِ مَالِكِ بْنِ خَوْلَانَ، وَإِنَّمَا سَمَوْا بِالْجُدَيْدَةِ؛ أَنْ رَازِحًا لَمَّا شَابَ خَضِبَ، فَكَانَ إِذَا أَعَادَ الْخَضَابَ، تَقُولُ خَوْلَانَ: جَدَّدَ فَسَمِيَ الْجُدَيْدَةَ.

٣ . بيان سبب النسبة بالأنساب:

* محمد بن أحمد بن أبي فروة الشَّعْبَانِي المِصْرِي^(٦):

قال ابن يونس^(٧): والشَّعْبَانِي؛ مِنْ بَنِي شَعْبَانَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ قَيْسِ بْنِ مَعَاوِيَةَ مِنْ حَمِيرٍ، فَأَهْلُ مِصْرٍ إِذَا نَسَبُوا إِلَيْهِ، قَالُوا: الْأَشْعَوِيُّ، وَأَهْلُ الْكُوفَةِ يَقُولُونَ: الشَّعْبِيُّ، وَأَهْلُ الشَّامِ يَقُولُونَ: الشَّعْبَانِيُّ، وَأَهْلُ الْيَمَنِ يَقُولُونَ: ذُو شُعْبَيْنِ، وَكُلُّهُمْ يَرِيدُ شَعْبَانَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ قَيْسٍ.

(١) انظر: الولاية والقضاة، للكندي (ص: ٥٢)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بردي (١/ ٢٣٧).

(٢) المصدران السابقان.

(٣) صُحَّفَ فِي النُّجُومِ الزَّاهِرَةِ إِلَى: أَكْشُومٍ.

(٤) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٤/ ٦٥٧).

(٥) الأنساب، للسمعاني (٣/ ٢١١).

(٦) انظر ترجمته: المقفى الكبير، للمقرئزي (٥/ ٢٤٥).

(٧) المصدر السابق.

المطلب الثاني: بيان الشيوخ والتلاميذ:

معرفة الشيوخ والتلاميذ من أهم الأمور للتعرف على شخصية الراوي وكنهه، خاصة أولئك المبهمين أو المهملين على حدٍ سواء، فمن أفضل الطرق للوصول إلى شخصيتهم هي معرفة تلاميذهم وشيوخهم، والإمام أبو سعيد بن يونس له باعٌ كبيرٌ في التعريف بمن روى عنه الراوي، وروى عن هو، وسيكتفي الباحث بذكر نموذجٍ واحدٍ فقط لكل منهما:

١ - بيان الشيوخ:

* أحمد بن زبَّان المرادي ثم السلَّهَمي^(١)، أبا بكر^(٢):

قال ابن يونس^(٣): يروي عن المفضل بن فضالة.

٢ - بيان التلاميذ:

* أحمد بن رزق بن أبي الجراح الحرَّسي^(٤)،^(٥):

قال ابن يونس^(٦): حدَّث عنه يونس بن عبد الأعلى.

المطلب الثالث: بيان الموالي:

قال الإمام ابن الصلاح - رحمه الله -^(٧): «معرفة الموالي من الرواة والعلماء، وأهم ذلك معرفة الموالي المنسوبين إلى القبائل بوصف الإطلاق، فإن الظاهر في المنسوب إلى قبيلة - كما إذا قيل: «فلان القرشي»، أنه منهم صليبيَّة، فإذا بيان من قيل فيه «قرشي» من أجل كونه مولى لهم مهم. واعلم أن فيهم من يقال فيه: «مولى فلان» أو «لبنى فلان» والمراد به مولى العتاقة، وهذا هو الأغلب في ذلك.

(١) هذه النسبة إلى سلَّهَم، وهو بطن من مراد. انظر: الأنساب، للسمعاني (٧/ ١٩٠).

(٢) انظر ترجمته: الإكمال، لابن ماكولا (٤/ ١١٩).

(٣) المصدر السابق.

(٤) هذه النسبة إلى الحرس وهي قرية من شرقي مصر. انظر: الأنساب، للسمعاني (٤/ ١١٩).

(٥) انظر ترجمته: الإكمال، لابن ماكولا (٤/ ٦١).

(٦) المصدر السابق.

(٧) مقدمة ابن الصلاح، لابن الصلاح (ص: ٥٠١).

ومنهم من أطلق عليه لفظ «المولى» والمراد بها ولاء الإسلام... ومنهم من هو مولى بولاء «الحلف والموالاة».

لذلك عني العلماء بمعرفة الموالي، حتى لا يختلط من ينسب إلى القبيلة بالولاء مع من ينسب إليها من صلبها، وليتميز عن سميّه المنسوب إليها صليبية... والبحث في الموالي يقدم إلينا صورة مشرقة عن أثر الإسلام في إنهاض الشعوب ومحو الفروق بين الطبقات، إذ رفع من شأنهم مع أن أعراف سائر الأمم تعتبر أمثالهم طبقة دنيا لا يسمح لها أن تطمع بمساواة ساداتها، فضلاً عن أن تطمح إلى المعالي والسيادة. لكن ديننا الإسلامي جعل سيادة الفرد وكرامته ما يتحلى به من الفضائل والخير، كما قرر القرآن: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾^(١)^(٢).

والملاحظ أن الموالي الذين ذكر ولائهم الإمام ابن يونس جُلُّهم ينسبون إلى ولاء القبائل، ولم يبين في كل الحالات سبب الولاء أو علتة.

* أحمد بن إبراهيم بن الحكم بن صالح القرّافي^(٣):

قال ابن يونس^(٤): مولى القَرَّافَة ، والقَرَّافَة بطن من المُعَافِر .

ويبين الإمام ابن يونس، هل الراوي من أنفسهم أم لا؟!، حيث قال في:

* عمار بن صفوان^(٥): المُرَادِي ثم الوَنِيبي^(٦) من أنفسهم^(٧).

(١) سورة الحجرات، الآية: ١٣.

(٢) منهج النقد في علوم الحديث، لنور الدين عتر (ص: ١٧٥).

(٣) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٦ / ٨٧٥).

(٤) الإكمال، لابن ماكولا (٦ / ٤١٩).

(٥) انظر ترجمته: الإكمال، لابن ماكولا (٣ / ٤٠٣).

(٦) هذه التَّسْبِةُ إِلَى وَنْبَةٍ، وَقِيلَ: وَنْبٌ، وَهُوَ بَطْنٌ مِنْ مُرَادٍ. انظر: اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير (٣ / ٣٧٣).

(٧) الإكمال، لابن ماكولا (٣ / ٤٠٣).

المطلب الرابع: بيان الكنى، وأسماء أصحابها:

قال ابن الصلاح - رحمه الله - ^(١): «وهذا فنٌ مطلوبٌ لم يزل أهل العلم بالحديث يعنون به ويتحفظونه ويتطارحونه فيما بينهم ويتنقصون من جهله»، واعتنى بهذا الفن الإمام أبو سعيد بن يونس، فقد تكلم فيه على وجوه، منها:

١ - بيان اسم من اشتهر بكنيته:

* أحمد بن عبد الله بن أبي الغمَر ^(٢):

قال ابن يونس ^(٣): واسم أبي الغمَر؛ عمر بن عبد الرحمن.

٢ - بيان كنية من اشتهر باسمه:

* مُحَمَّد بن أحمد بن حَمَّاد بن مُسلم المُصْرِي ^(٤).

كنَّاه ابن يونس ^(٥): أبا عبد الله.

٣ - بيان تعدد الكنى للراوي:

* أحمد بن بقي بن مخلد ^(٦):

كنَّاه ابن يونس ^(٧): أبا عمر، وقال مرة ^(٨): أبا عبد الله.

(١) مقدمة ابن الصلاح، لابن الصلاح (ص: ٤٣٥).

(٢) انظر ترجمته: الإكمال، لابن ماكولا (٧ / ٢٥).

(٣) المصدر السابق.

(٤) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٧٨).

(٥) فتح الباب في الكنى والألقاب، لابن منده (ص: ٤٩٦).

(٦) انظر ترجمته: تاريخ علماء الأندلس، لابن الفرضي (١ / ٤٤).

(٧) الإكمال، لابن ماكولا (١ / ٣٤٥).

(٨) المصدر السابق.

المطلب الخامس: بيان الألقاب، وسبب تلقيهم بذلك، وأسماء الرواة المشتهرين بألقابهم.

اللقب: هو ما يطلق على الإنسان مما يشعر بمدح أو ذم^(١).

وقال أبو عبد الله الحاكم-رحمه الله تعالى-^(٢): «وفي الصحابة جماعة يعرفون بألقاب يطول ذكرهم، فمنهم ذو اليمين، وذو الشمالين، وذو العُرّة، وذو الأصابع، وغيرهم، وهذه كلها ألقاب، وهؤلاء الصحابة أسامي معروفة عند أهل العلم، ثم بعد الصحابة في التابعين وأتباعهم من أئمة المسلمين جماعة ذو ألقاب يعرفون بها».

قال الإمام ابن الصلاح-رحمه الله تعالى-^(٣): «معرفة ألقاب المحدثين ومن يذكر معهم، وفيها كثرة، ومن لا يعرفها يوشك أن يظنها أسامي، وأن يجعل من ذكر باسمه في موضع وبلقبه في موضع شخصين، كما اتفق لكثير ممن ألف».

والإمام ابن يونس كان له يد طولى في هذا الفن الأمثلة التالية، تتحدث بذلك:

١ - بيان ألقاب الرواة:

* أسد بن موسى بن إبراهيم بن الوليد بن عبد الملك بن مروان بن الحكم^(٤):

قال ابن يونس^(٥): يقال له: أسد السنة.

(١) منهج النقد في علوم الحديث، لنور الدين عتر (ص: ١٧٠).

(٢) معرفة علوم الحديث، للحاكم (ص: ٢١١).

(٣) مقدمة ابن الصلاح، لابن الصلاح (ص: ٤٤٥).

(٤) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ١٠٤).

(٥) الإكمال، لابن ماكولا (٥/ ٣٦).

٢- بيان سبب تلقيب الرواة بهذه الألقاب:

* إبراهيم بن الحجاج بن منير الحمصي^(١) القلاء^(٢):

قال ابن يونس^(٣): هذا الرجل كان يقلى الحمص ويبيعه.

٣- بيان أسماء الرواة المشتهرين بألقابهم:

* بُسْرُ بْنُ أَبِي أَرْطَاةَ الْقُرْشِيِّ، ويقال: ابن أَرْطَاة^(٤):

قال ابن يونس^(٥)- مبيناً اسم أبي أَرْطَاةَ أو أَرْطَاةَ-: بُسْرُ بْنُ عُمَيْرِ بْنِ عُوَيْمِرِ بْنِ عِمْرَانَ بْنِ الْحُثَيْبِ

بْنِ سِنَانَ بْنِ نِزَارِ بْنِ مَعِيضِ بْنِ عَامِرِ بْنِ لُؤَيِّ بْنِ عَلَابِ بْنِ فَهْرِ، يُكْنَى أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

المطلب السادس: بيان صفات الرواة وتخصصاتهم ومهنتهم ومسكنهم:

لعل هذا المطلب ذو فائدة كبيرة في معرفة الأحاديث المتسلسلة، والتسلسل من نعوت الأسانيد،

وهو عبارة عن تتابع رجال الإسناد وتواردتهم فيه، واحداً بعد واحد، على صفةٍ أو حالةٍ واحدة، وينقسم

ذلك إلى ما يكون صفة للرواية والتحمل، وإلى ما يكون صفة للرواة أو حالة لهم، ثم إن صفاتهم في ذلك

وأحوالهم - أقوالاً وأفعالاً ونحو ذلك - تنقسم إلى ما لا نحصيه^(٦).

١- بيان صفات الرواة:

تكلم الإمام ابن يونس في صفات الرواة الخلقية والخلقية، وهذا الأمر يدل على شدة دقة الإمام

ابن يونس في تتبع الرواة ومعرفتهم والتعريف بهم، وسيتعرض الباحث لاستعراض ذلك:

أ. بيان صفات الرواة الخلقية:

(١) هذه النسبة إلى الحمص وهو من الحبوب. انظر: الأنساب، للسمعاني (٤ / ٢٥١).

(٢) انظر ترجمته: الإكمال، لابن ماكولا (٣ / ٢٣)، الأنساب، للسمعاني (٤ / ٢٥١)

(٣) المصدران السابقان.

(٤) انظر ترجمته: الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر (١ / ٤٢١).

(٥) تاريخ دمشق، لابن عساكر (١٠ / ١٤٥).

(٦) مقدمة ابن الصلاح، لابن الصلاح (ص: ٣٧٩).

* حرملة بن يحيى بن عبد الله بن حرملة بن عمران التُّجَيْبِي المِصْرِي^(١):

قال ابن يونس^(٢): كان أبيض ربع القامة.

ب. بيان صفات الرواة الخلقية:

* إهاب بن مازن النُّفُوسِي^(٣) البرِّبَرِي^(٤)^(٥):

قال ابن يونس^(٦): وكان كثير الصمت والعزلة.

٢ - بيان تخصصات الرواة:

* الحسن بن محمد بن أحمد العَسَّال^(٧)^(٨):

قال ابن يونس^(٩): كان في تفسير الرؤيا عجباً من العجائب.

وقال مرة^(١٠): لم أر أحداً يفسر الرؤيا مثله.

(١) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ١٥٦).

(٢) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (٤ / ٣٤).

(٣) هذه النسبة إلى نُفُوس، وهو بطن من بربر ببلاد المغرب. انظر: الأنساب، للسمعاني (١٣ / ١٥٩).

(٤) هذه النسبة إلى بلاد البربر وهي ناحية كبيرة من بلاد المغرب، انظر: الأنساب، للسمعاني (٢ / ١٣٠).

(٥) انظر ترجمته: الإكمال، لابن ماكولا (١ / ٣٩٨)، الأنساب، للسمعاني (١٣ / ١٥٩).

(٦) الأنساب، للسمعاني (١٣ / ١٥٩).

(٧) هذه اللفظة لمن يبيع العسل ويشتاره. انظر: الأنساب، للسمعاني (٩ / ٢٩١).

(٨) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧ / ٤٩).

(٩) الإكمال، لابن ماكولا (٧ / ٣٦).

(١٠) تاريخ الإسلام، للذهبي (٧ / ٤٩).

٣- بيان مهن الرواة:

* أحمد بن شعيب بن سهل بن عبد الأول المُعَاْفِرِي (١) (٢):

قال ابن يونس (٣): كان يبيع البُرِّ.

٤- بيان مسكن الرواة:

* أنيس بن عمران بن تميم بن أنيس الرُّعَيْنِي (٤)، ثم اليَافِعِي (٥) (٦):

قال ابن يونس (٧): كان يسكن الجِيْزَةَ (٨) وله عقب بالريف.

المطلب السابع: بيان معتقد الرواة، ومذاهبهم الفقهية:

١- بيان معتقد الرواة:

لقد استمرت الأمة قوية فتية، طوال فترة الخلفاء الراشدين، إلى أن حدثت فتنة مقتل عثمان بن عفان رضي الله عنه، فظهرت بمقتله أعظم فرقتين في التأريخ الخوارج والشيعة، وبقي الأصل النقي الزكي الصافي، أهل السنة والجماعة، وتوالت الانقسامات في جسد الأمة الإسلامية حتى وصلت لعشرات الفرق.

(١) هذه النسبة إلى المعافر بن يعفر بن مالك بن الحارث بن مرة بن أدد ابن زيد بن يشجب بن عريب بن زيد بن كهلان بن سبيل بن يشجب بن يعرب بن قحطان، قبيل ينسب إليه كثير عامتهم بمصر. انظر: الأنساب، للسمعاني (١٢ / ٣٢٨).

(٢) انظر ترجمته: الألقاب، لابن الفرضي (ص: ٢٣).

(٣) المصدر السابق.

(٤) هذه النسبة إلى ذي رُعَيْن من اليمن، وكان من الأقبال، وهو قبيل من اليمن، نزلت جماعة منهم مصر، انظر: الأنساب، للسمعاني (٦ / ١٤٣).

(٥) هذه النسبة إلى أيفع، وهو يافع بن زيد ابن مالك بن زيد بن رعين، بطن من حمير ثم رعين، وهم بمصر، انظر:

الأنساب، للسمعاني (١٣ / ٤٧٢).

(٦) انظر ترجمته: الإكمال، لابن ماكولا (٤ / ٢٦٨).

(٧) المصدر السابق.

(٨) بليدة في غربي فسطاط مصر قبالتها، ولها كورة كبيرة واسعة، وهي من أفضل كور مصر. انظر: معجم البلدان،

لياقوت الحموي (٢ / ٢٠٠).

أ. من رمي ببدعة التشيع والرفض:

الشيعة: هم الذين شايعوا علياً ﷺ على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته نصاً ووصية، إما جلياً وإما خفياً، واعتقدوا أنّ الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره أو بتقية^(١) من عنده، وقالوا: ليست الإمامة قضية مصلحة تناط باختيار العامة، ويتصب الإمام بنصبهم؛ بل هي قضية أصولية، وهي ركن الدين لا يجوز للرسول - عليهم الصلاة والسلام- إغفاله وإهماله، ولا تفويضه إلى العامة وإرساله^(٢).

وأما الرافضة هم الغلاة من الشيعة وأبعدهم عن أهل السنة، ولهذا كانوا- أي الرافضة- هم المشهورين عند العامة بالمخالفة للسنة، فجمهور العامة لا تعرف ضد السنني إلا الرافضي، فإذا قال أحدهم: أنا سنني فإنما معناه لست رافضياً^(٣).

وقد بين الإمام أبو سعيد بن يونس من رومي بالتشيع والرفض من الرواة، ومن ذلك:

* جعفر بن أحمد بن علي بن بيان بن زيد بن سيابة الغافقي^{(٤)(٥)}:

قال ابن يونس^(٦): كان رافضياً.

ب. من رمي ببدعة القدر:

(١) التقيّة: الحذر من إظهار ما في النفس من معتقد وغيره للغير، انظر: فتح الباري، لابن حجر (١٢ / ٣١٤).

(٢) الملل والنحل، للشهرستاني (١ / ١٤٦).

(٣) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٣ / ٣٥٦).

(٤) هذه النسبة إلى غافق بن العاص بن عمرو بن مازن بن الأزد بن العوث، وقيل: غافق بن الشاهد بن عك بن عدنان بن

عبد الله، بطن من الأزد ينسب إليهم كثير، انظر: اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير (٢ / ٣٧٣).

(٥) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧ / ٧٨)، ميزان الاعتدال، للذهبي (١ / ٤٠٠).

(٦) ميزان الاعتدال، للذهبي (١ / ٤٠٠).

القدرية: هم الذين كانوا يخوضون في القدر ويذهبون إلى إنكاره، وأول القدرية هو - على الأرجح - مَعْبَدُ الْجُهَنِيِّ المقتول (٨٠ هـ)^(١)، وتبعه على ذلك غَيَّلَانُ بن مسلم الدَّمَشْقِيُّ المقتول في عهد عبد الملك بن مروان^(٢)، وقد بيّن الإمام أبو سعيد بن يونس من رُمِيَ بالقدر من الرُّوَاةِ، ومِنْ ذلك:

* محمد بن موسى الواسطي^(٣):

قال ابن يونس^(٤): وكان أهل مصر يرمونه بالقدر.

ج. من رمي ببدعة الإباضية:

الإباضية: أتباع عبد الله بن إياض المِقَاعِييِّ^(٥) المِرِّي التميمي من بني مرة بن عبيد بن مقاعس، اختلف المؤرخون في سيرته وتاريخ وفاته، كان معاصراً لمعاوية، وعاش إلى أواخر عصر عبد الملك بن مروان، وتوفي على الأرجح سنة (٨٦ هـ)، قال الإباضية: إن مخالفيهم من أهل القبلة كفارٌ غير مشركين، ودار مخالفيهم من أهل الإسلام دار توحيد، إلا معسكر السلطان فإنه دار بغية، وأجمعوا على أن من ارتكب كبيرة من الكبائر كفر كفر النعمة لا كفر الملة^(٦).

وقد بيّن الإمام أبو سعيد بن يونس من رُمِيَ بالإباضية من الرواة، ومِنْ ذلك:

* محمد بن يحيى بن أبي المغيرة بن أخضر المصري^(٧):

قال ابن يونس^(٨): كان إباضياً أديباً.

(١) انظر: شرح صحيح مسلم، للنووي (١/ ١٥٠ - ١٥١).

(٢) انظر: الفرق بين الفرق، للبغدادي (ص: ٩٦).

(٣) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧/ ٣٧٤).

(٤) المصدر السابق.

(٥) نِسْبَةٌ إِلَى مقاعس بن عمر بن كَعْب بن زيد مَنَاة بن تَمِيم. انظر: اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير (٣/ ٢٤٥).

(٦) انظر: مقالات الإسلاميين، للأشعري (ص: ١٠١)، الملل والنحل، للشهرستاني (١/ ١٣٤)، الفرق بين الفرق، للبغدادي (ص: ٨٣).

(٧) انظر ترجمته: المقفى الكبير، للمقرئزي (٧/ ٤٦١).

(٨) المصدر السابق.

د. من رمي ببدعة الخوارج:

الخوارج: جمع خارجة، أي فرقة خارجة، واشتهر بهذا اللقب جماعة خرجوا على علي عليه السلام ممن كان معه في حرب صفين، وقد افترق الخوارج إلى عدة فرق يجمعهم القول بتكفير عثمان وعلي وأصحاب الجمل ومن رضي بالتحكيم وصوب الحكمين أو أحدهما عليهما السلام، وتكفير صاحب الكبيرة^(١).
وقد بين الإمام أبو سعيد بن يونس من رُمي ببدعة الخوارج من الرواة، ومن ذلك:

* حَظْرَةُ بن عَبَّاد بن قُطَيْب بن حَظْرَةَ اللَّخْمِي ^(٢) ^(٣):

قال ابن يونس^(٤): كان يرى رأي الخوارج.

٢ - بيان مذاهب الرواة الفقهية:

من الأمور التي اشتهر بها كثير من الرواة هو انتماهم لمذاهب فقهية، كانت قد انتشرت وأصل لها، فصارت المذاهب لها رؤوس في كل بلد، ولعل الناظر في كتب المصنفين الأوائل يجد أن المذاهب كانت بال عشرات، لكن لعدم قيام أصحابها بها اندثر غالبها، والباحث سيتعرض في هذا المطلب إلى بيان الإمام أبي سعيد بن يونس لمذاهب الرواة الفقهية الثلاثة المشهورة في ذلك الوقت فقط^(٥)، بذكر نموذج لكل واحد، وهي كالتالي:

أ. المذهب الحنفي:

* علي بن مَعْبُد بن شَدَّاد^(٦):

(١) انظر: الملل والنحل، للشهرستاني (١ / ١١٤)، الفرق بين الفرق، للبغدادي (ص: ٧٢ - ٧٣)، مقالات الإسلاميين، للأشعري (١ / ١٦٧)، مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٣ / ٢٧٩).

(٢) هذه النسبة إلى لحم، ولحم وخدام قبيلتان من اليمن نزلتا الشام. انظر: الأنساب، للسمعاني (١١ / ٢١٠).

(٣) انظر ترجمته: الإكمال، لابن ماكولا (٢ / ٤٨٥).

(٤) المصدر السابق.

(٥) قال الباحث: يلاحظ أن الإمام أبا سعيد بن يونس لم يتعرض لبيان المذهب الحنبلي للرواة، ولعل ذلك لعدم شهرته في ذلك الوقت.

(٦) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٤٠٥).

قال ابن يونس^(١): وكان يذهب في الفقه مذهب أبي حنيفة.

ب. المذهب المالكي:

* عيسى بن دينار بن واقد الغافقي^(٢):

قال ابن يونس^(٣): وكان إمامًا في الفقه على مذهب «مالك ابن أنس».

ج. المذهب الشافعي:

* عوف بن عيسى بن يَنْفَرْن بن يَرْت بن شَفْرَدَان القَرْعَانِي^(٤)^(٥):

قال ابن يونس^(٦): كان يتفقه، ويناظر على الفقه على مذهب الشافعي.

المطلب الثامن: بيان الأوائل والأواخر:

علم الأوائل: علم يتعرف منه أوائل الوقائع، والحوادث، بحسب المواطن، والنسب، وموضوعه وغايته: ظاهرة، وهذا العلم: من فروع التواريخ، والمحاضرات، لكنه ليس بمذكور في كتب الموضوعات؛ وقد ألحق بعض المتأخرين مباحث الأواخر إليه^(٧).

قال الباحث: وعلم الأواخر علم يتعرف منه على أواخر الوقائع، والحوادث، بحسب المواطن، والنسب، ولكن الباحث سيتعرض لمبحث الأوائل والأواخر المتعلق برواة الأخبار، يعني: من أول من حدث عن فلان، وأول من رحل، وآخر من حدث عن فلان... إلخ.

(١) تهذيب الكمال، للمزي (٢١ / ١٤٢)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٥ / ٤٠٨).

(٢) انظر ترجمته: تاريخ علماء الأندلس، لابن الفرضي (١ / ٣٧٣).

(٣) جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس، للحميدي (ص: ٢٩٨).

(٤) هذه النسبة إلى موضعين، أحدهما فرغانة، وهي ولاية وراء الشاش من بلاد المشرق وراء نهر جيحون وسيحون... وأما

الثاني فهو فرغان قرية من قرى فارس. انظر: الأنساب، للسمعاني (١٠ / ١٨٨).

(٥) انظر ترجمته: تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (١٤ / ٢٣٣).

(٦) المصدر السابق.

(٧) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاج خليفة (١ / ١٩٩).

١ - بيان الأوائل :

* عثمان بن عتيق الغافقي المصري^(١) :

قال ابن يونس^(٢) : وكان أول من رحل إلى العراق في طلب العلم والحديث.

٢ - بيان الأواخر :

* خالد بن عبد السلام بن خالد بن يزيد بن أسيد بن هديّة^(٣) :

قال ابن يونس^(٤) : آخر من حدّث عنه بمصر؛ محمد بن محمد بن الأشعث الكوفي.

المطلب التاسع : بيان صلة النسب بين الرواة، مع المفاضلة بينهم في الأعمار :

أولاً : بيان صلة النسب بين الرواة :

١ - بيان الإخوة والأخوات من العلماء والرواة :

وهو علمٌ عزيزٌ من معارف أهل الحديث المفردة بالتصنيف، ومن فائدته فيما نرى أنه قد

يشتهر أحد الأخوة بالرواية، فلا يظن الباحث إذا وجد الرواية عن بعض إخوته أنها وهم^(٥).

وقد عرّف الإمام أبو سعيد بن يونس بالإخوة والأخوات من الرواة، وكان ذلك على

وجوه :

أ. بيان الأخوين الأشقاء :

* حارثة بن كلثوم بن حُباشة التُّحَيبي^(٦) :

قال ابن يونس^(٧) : وهو أخو قيسبة بن كلثوم السَّومِي^(٨)، وقيسبة الأكبر.

(١) انظر ترجمته: الأنساب، للسمعاني (٤ / ١٣٠).

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٥ / ١١٣١).

(٤) الإكمال، لابن ماكولا (١ / ٦٢).

(٥) منهج النقد في علوم الحديث، لنور الدين عتر (ص: ١٥٣).

(٦) انظر ترجمته: الإكمال، لابن ماكولا (٣ / ١٩٣).

(٧) المصدر السابق.

(٨) هذه النسبة إلى بنى سَوم بن عدي. انظر: الأنساب، للسمعاني (٧ / ٣٠٣).

ب. بيان الإخوة الأشقاء فوق الاثنين:

* رضا بن زاهر بن عامر بن عوبثان بن مُراد^(١):

قال ابن يونس^(٢): وإخوته: زَوْف، والرَبْض، والحارث.

ج. بيان الإخوة لأم:

* لُمَيْعَة بن عُقْبَة بن فُرْعان بن ربيعة بن ثوبان الحضرمي، ثم الأَعْدُولي^(٣) المصري^(٤):

قال ابن يونس^(٥): أمه أم حَيَّوَة، ويقال: أم حمزة بنت شديد بن عبيد المنهلي، ومنهل بطن

من حضرموت، وأخواه لأمه: عكرمة، وطلحة ابنا أسد بن حريث بن ذهل بن أسلم بن الليث بن قيس بن الحارث.

٢- بيان الأجداد والأعمام والأخوال وأبناء الأعمام والأمهات:

أ. بيان الأجداد:

* أحمد بن زُكَيْر المؤدّب الأزدي^(٦):

قال ابن يونس^(٧): جد الإمام قاسم التَّبَّان.

ب. بيان الأعمام:

* أحمد بن زبان المرادي ثم السِّلْهَمي^(٨):

قال ابن يونس^(٩): هو ابن أخي الحجاج بن زبان.

(١) انظر ترجمته: الإكمال، لابن ماكولا (٤ / ٧٥).

(٢) المصدر السابق.

(٣) هذه النسبة إلى اعدول وهو بطن من الحضارية. الأنساب، للسمعاني (١ / ٣٠٤).

(٤) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٤٦٤).

(٥) تهذيب الكمال، للمزي (٢٤ / ٢٥٢).

(٦) انظر ترجمته: الإكمال، لابن ماكولا (٤ / ٩١).

(٧) المصدر السابق.

(٨) انظر ترجمته: الإكمال، لابن ماكولا (٤ / ١١٩).

(٩) المصدر السابق.

ج. بيان الأحوال:

* أحمد بن زكريا بن يحيى بن عبد الملك بن عبيد الله بن عبد الرحمن^(١):

قال ابن يونس^(٢): سمع من إبراهيم بن قاسم بن هلال «خاله».

د. بيان أبناء العم:

* أحمد بن عبد الله بن محمد العطار البهنسي^(٣)^(٤):

قال ابن يونس^(٥): هو ابن عم بكر بن عبد الرحمن الخلال المحدث.

هـ. بيان الأمهات:

* بحير بن شريحيل بن معدى كرب بن أبرهة بن الصباح الأصبجي^(٦):

قال ابن يونس^(٧): أمه أم مسلم بنت بحير بن ريسان.

ثانياً: المفاضلة بين الرواة:

الكلام في المفاضلة بين الرواة متفرع عما سبق، فالإمام ابن يونس كان يفاضل أحياناً بين

الأقارب في الأعمار غالباً، وسيسوق الباحث نموذجاً واحداً لذلك:

* علي بن عبد العزيز بن الوزير بن ضابئ الجروي^(٨)^(٩):

قال ابن يونس^(١٠): أكبر من أخيه «الحسن».

(١) انظر ترجمته: الإكمال، لابن ماكولا (٤ / ١١٩).

(٢) المصدر السابق.

(٣) هذه النسبة إلى بهنسا وهي بليدة بصعيد مصر الأعلى. انظر: الأنساب، للسمعاني (٢ / ٣٧٤).

(٤) انظر ترجمته: الإكمال، لابن ماكولا (٤ / ١١٩).

(٥) المصدر السابق.

(٦) انظر ترجمته: المصدر السابق (١ / ١٩٨).

(٧) المصدر السابق.

(٨) هذه النسبة إلى جري بن عوف بطن من جذام ثم من بنى حشم. انظر: الأنساب، للسمعاني (٣ / ٢٥٧).

(٩) انظر ترجمته: الإكمال، لابن ماكولا (٥ / ٢١٣).

(١٠) المصدر السابق.

المطلب العاشر: بيان من له صحبة، والتابعين وأتباعهم والمخضرمين:

١ - بيان من له صحبة:

إنَّ الوقوف على معرفة أصحاب رسول الله ﷺ من أوكد علم الخاصة، وأرفع علم أهل الخبر، وبه ساد أهل السير، وما أظن أهل دين من الأديان إلا وعلماءهم معنيون بمعرفة أصحاب أنبيائهم لأنهم الوسطة بين النبي وبين أمته^(١)، ولعلَّ أصحَّ تعريف للصحابي هو ما قاله الحافظ ابن حجر في «الإصابة»^(٢): «وأصحُّ ما وقفتُ عليه من ذلك، أنَّ الصحابي مَنْ لقي النَّبِيَّ ﷺ مؤمناً به ومات على الإسلام. فيدخلُ فيمن لقيه مَنْ طالَتْ مجالسته له أو قصرت، ومَنْ روى عنه أو لم يرو، ومَنْ غزا معه أو لم يَغز، ومَنْ رآه رؤيةً ولو لم يجالسْه، ومَنْ لم يره لعارضٍ كالعمى».

وللتعريف بالصحابة ﷺ والوقوف على أحوالهم أهمية بالغة، قال الإمام ابن عبد البر في «الاستيعاب»^(٣): «وإن كان الصحابة ﷺ قد كفيْنَا البحث عن أحوالهم لإجماع أهل الحق من المسلمين، وهم أهل السنَّة والجماعة، على أنَّهم كلهم عدول، فوجب الوقوف على أسمائهم، والبحث عن سيرهم وأحوالهم؛ ليَهتدى بهديهم فهم خيرٌ من سلك سبيله، واقتدى به، وأقلُّ ما في ذلك معرفة المرسل من المُسند وهو علم جسيم لا يعذر أحدٌ ينسب إلى علم الحديث بجهله».

والإمام ابن يونس قد تكلم في الصحابة من جانبين، أما الأول فهو في بيان الصحابة، والثاني في نفي الصحبة عن بعض من ادَّعى أنه من الصحابة.

أ. بيان الصحابة.

* ثابت بن النعمان بن أمية بن امرئ القيس بن ثعلبة بن عمرو بن عوف بن مالك بن الأوس ﷺ^(٤):

قال ابن يونس^(٥): من أصحاب رسول الله ﷺ، وهو الذي يقال له البدري.

(١) الاستيعاب، لابن عبد البر (١ / ١٩).

(٢) (١ / ١٦).

(٣) (١ / ١٩).

(٤) انظر ترجمته: الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر (١ / ٥١٢).

(٥) الإكمال، لابن ماكولا (٢ / ٣٢١)، الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر (١ / ٥١٢).

ب. بيان مَنْ نُسب للصحابة وهو ليس منهم:

* عقبة بن نافع بن عبد القيس بن لقيط بن عامر بن أمية بن الظرب بن أمية بن الحارث بن فهر القرشي^(١):

قال ابن يونس^(٢): يقال: إن له صحبة، ولم يصح.

وكذلك قال ابن عبد البر^(٣) وابن الأثير^(٤) وابن حجر^(٥).

٢. بيان التابعين وأتباعهم:

أ. بيان التابعين:

معرفة التابعين، أَصْلٌ عَظِيمٌ، وَاحِدُهُمْ: تَابِعِي، وَتَابِعٌ، قِيلَ: هُوَ مَنْ صَحِبَ صَحَابِيًّا، وَقِيلَ: مَنْ

لَقِيَهُ، وَهُوَ الْأَظْهَرُ^(٦).

قال الباحث: ويمكن أن يقال: التابعي: من لقي الصحابي مؤمناً بالإسلام ومات على ذلك.

وقد ترجم الإمام أبو سعيد بن يونس لعدد من التابعين، سيذكر الباحث نموذجاً واحداً لذلك:

* القاسم بن عبد الله بن ثعلبة التُّحِييِي، ثم البرَّحِي^(٧) ^(٨):

قال ابن يونس^(٩): من أهل مصر من التابعين، أدرك عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه.

ب. بيان تابعي التابعين:

وهم من صحبوا التابعين وإن لم تطل صحبتهم لهم^(١٠).

(١) انظر ترجمته: الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر (٥ / ٥١).

(٢) المصدر السابق.

(٣) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر (٣ / ١٠٧٥).

(٤) أسد الغابة، لابن الأثير (٣ / ٥٥٦).

(٥) الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر (٥ / ٥١).

(٦) انظر: تدريب الراوي، للسيوطي (٢ / ٢٣٦).

(٧) هذه النسبة الى بريح وهو بطن من كندة من بنى الحارث بن معاوية. انظر: الأنساب، للسمعاني (٢ / ١٤١).

(٨) انظر ترجمته: التاريخ الكبير، للبخاري (٧ / ١٦٢).

(٩) الأنساب، للسمعاني (٢ / ١٤٢).

(١٠) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، لأبي شُهبة (ص: ٥٤٧).

وقد عرّف الإمام ابن يونس بعدد من أتباع التابعين، والباحث سيذكر نموذجًا واحدًا من ذلك:

* عِيَّاش بن عقبة بن كُليب بن يَغْلُب بن كُليب، اليَغْلُبِي^(١)، الحَضْرَمِي^(٢) ^(٣).

قال ابن يونس^(٤): أدرك التابعين.

٣. بيان المخضرمين:

المدركون جاهلية قبل البعثة أو بعدها، صغارًا كانوا أو كبارًا، في حياة رسول الله ﷺ ممن لم يره

بعد البعثة، أو رآه لكن غير مُسلم، وأسلم في حياته أو بعده، فسمي هؤلاء «مخضرمون»^(٥).

وقد تعرض الإمام ابن يونس لبيان المخضرمين، فمن ذلك:

* حذيفة بن عبيد المرادي^(٦):

قال ابن يونس^(٧): أدرك الجاهلية وشهد فتح مصر، ولا يعرف له رواية.

المطلب الحادي عشر: بيان مشتبه الأسماء، والتصحيح فيها، وضبطها:

١. بيان مشتبه الأسماء:

تطلق كلمة المشتبه في الأسماء والأنساب على تلك التي يتشابه رسمها وصورة خطها، فيلتبس

تعينها، أو يقع فيها ما يعرف بالتصحيح، وهو خطأ يرد في قراءة اللفظة إن لم تضبط ضبطًا تامًا، أو لم

تؤخذ بالرواية والتلقي من أفواه الرجال^(٨).

(١) هذه النسبة إلى يَغْلُب، وهو اسم لجد جماعة نسبوا إليه. انظر: الأنساب، للسمعاني (١٣ / ٥١٤).

(٢) هذه النسبة إلى حضر موت وهي من بلاد اليمن من أقصاها. انظر: الأنساب، للسمعاني (٤ / ١٨٠).

(٣) انظر ترجمته: تقريب التهذيب (ص: ٤٣٧).

(٤) المصدر السابق.

(٥) فتح المغيث، للسخاوي (٤ / ١٥٧).

(٦) انظر ترجمته: الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر (٢ / ١٤٤).

(٧) المصدر السابق.

(٨) توضيح المشتبه، لابن ناصر الدين (١ / ٧).

وقد تكلم الإمام ابن يونس على هذا النوع، ومن ذلك:

* معاوية بن يحيى الأطرأبلسي^(١) (٢):

قال ابن يونس^(٣): وهو غير معاوية بن يحيى الصديفي^(٤) الذي كان بالري على بيت المال يروي عن

الزهري.

٢. بيان التصحيف في الأسماء:

هو فنٌ جليلٌ إنما يحققه الحُذَّاقُ... مفيدٌ، ويكون تصحيف لفظ وبصر في الإسناد والمتن^(٥).

قال الباحث: ونحن في هذا المبحث سنتعرض للتصحيف في أسماء الرواة، ولم أجد الإمام ابن

يونس نبه على تصحيف في المتن، إنما كان يشير إلى الاختلاف في أسماء الرواة، فمن ذلك:

* حَيِّ بن لَقِيْط بن نَاشِرَة المَهْرِي^(٦) (٧):

قال ابن يونس^(٨): ويقال يحيى بن لقيط، وما أعرف يحيى، وهو خطأ عندي والصواب: حي.

٣. بيان ضبط الأسماء:

والكلام في ضبط الأسماء متفرعٌ عما قبله، ليؤمن من الوقوع في التصحيف والتحريف، وكان

للإمام ابن يونس باعٌ في هذا، ومن ذلك:

(١) هذه النسبة إلى أطرأبلس، وهذا الاسم لبلدتين كبيرتين: إحداهما على ساحل الشام مما يلي دمشق، والأخرى من بلاد

المغرب، وقد يسقط الألف عن التي بالشام، والمترجم له من الأولى. انظر: الأنساب، للسمعاني (١/ ٢٩٩).

(٢) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٥٣٩).

(٣) تهذيب الكمال، للمزي (٢٨ / ٢٢٦).

(٤) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٥٣٨).

(٥) التقريب والتيسير، للنووي (ص: ٨٩).

(٦) هَذِهِ النُّسْبَةُ إِلَى مَهْرَةَ بن حِيدَان بن عَمْرُو بن الحَاف بن قِضَاعَةَ قَبِيلَةَ كَبِيرَةَ. انظر: اللباب في تهذيب الأنساب، لابن

الأثير (٣ / ٢٧٥).

(٧) انظر ترجمته: الإكمال، لابن ماكولا (٢ / ٩٧).

(٨) المصدر السابق.

* سلامة بن رُوْح بن خالد بن عقيل الأيُّلي^(١) ^(٢):

قال ابن يونس^(٣): يَكْنَى أبا خَرَبِقَ، بفتح الخاء المعجمة وإسكان الراء وفتح الموحدة ثم قاف،

وقالها النسائي: بضم الخاء وفتح الراء ثم ياء مثناة من تحت ساكنة، والأول أثبت.

(١) هذه النسبة إلى بلدة على ساحل بحر القلزم مما يلي ديار مصر. انظر: الأنساب، للسمعاني (١ / ٤٠٩).

(٢) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٢٦١).

(٣) تهذيب التهذيب، لابن حجر (٤ / ٢٩٠).

المبحث الثاني

التعريف بالرجال باستخدام التاريخ والأماكن

حقيقة التاريخ عند المحدثين: «التعريف بالوقت الذي تضبط به الأحوال في المواليد والوفيات، ويلتحق به ما يتفق من الحوادث والوقائع التي ينشأ عنها معانٍ حسنة مع تعديل وتجريح ونحو ذلك»^(١).
والتاريخ بهذا وعاءٌ كبيرٌ لمفرداتٍ وأبحاثٍ تاريخيةٍ تتصل برواة الحديث من ميلادٍ، ووقتٍ سماعٍ، وعدد الشيوخ، والرحلات، وما يطراً على الراوي من عوامل لها تأثيرها في التَّعْدِيل والتَّجْرِيح إلى غير ذلك.

لذلك فهو يلزم المحدث، لأنَّه بذلك يستطيع أن يحكم على السند بالاتصال أو الانقطاع، وعلى الرُّوَاة بالقبول أو الردِّ، كما يتم به الكشف عن الوضاعين؛ بل هو خير سلاح يُشرع في وجه الكذابين^(٢).
واعتني النُّقَاد ومنهم الإمام أبو سعيد بن يونس بمعرفة تواريخ الرُّوَاة، وخاصة ما يتعلق بمعرفة وفياتهم ومواليدهم ومقادير أعمارهم ونحو ذلك، فإنَّ هذا الأمر من أهم «ما يُستدل به على كذب المحدث في روايته عمن لم يدركه»^(٣)، وبه يُكشف النقاب عن الكذابين والوضاعين وكثير من علل أحاديث الرُّوَاة. قال سفيان الثوري-رحمه الله تعالى-^(٤): «لما استعمل الرُّوَاة الكذب، استعملنا لهم التاريخ»، وقال حفص بن غياث-رحمه الله تعالى-^(٥): «إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين»، قال الخطيب البغدادي-رحمه الله تعالى-معقباً: «يعني أحسبوا سنَّه وسنَّ مَنْ كَتَبَ عنه، وإذا أخبر الراوي عن نفسه بأمر مستحيل، سقطت روايته».

(١) فتح المغيث، للسخاوي (٣/ ٢٨٠).

(٢) التأصيل الشرعي لقواعد المحدثين، لعبد الله شعبان (ص: ٢٩٣).

(٣) الكفاية، للخطيب البغدادي (١/ ٣٦٣).

(٤) المصدر السابق (١/ ٣٦٤).

(٥) المصدر السابق (١/ ٣٦٥).

والمتتبع لأقوال الإمام أبي سعيد بن يونس وعباراته في نقد الرجال، يلاحظ اهتمامه بتحديد شخص الراوي من الناحية التاريخية، وقد كان له مسالك عدة في بيان ذلك، منها:

المطلب الأول: بيان الميلاد والمولد:

مولد الرجل: الموضع الذي ولد فيه، وميلاده: اسم الوقت الذي ولد فيه^(١)، وقد تعرض الإمام ابن يونس للأمرين معاً، وهذا يُظهر عظم اهتمامه بتتبع أحوال الرواة.

١. بيان ميلاد الرواة:

* أحمد بن صالح المصري، أبا جعفر الحافظ المعروف بـ «ابن الطبري»^(٢):

قال ابن يونس^(٣): وولد أحمد بن صالح بمصر، في سنة سبعين ومائة.

٢. بيان مولد الرواة.

* أسامة بن علي بن سعيد بن بشير الرازي^(٤):

قال ابن يونس^(٥): ولد بسامراء، سنة خمسين ومائتين.

المطلب الثاني: بيان تاريخ وفاة الرواة، ومكان وفاتهم، وسببها، وساعتها، وأعمارهم:

هو فنٌ مهمٌ به يُعرف اتصال الحديث وانقطاعه، وقد ادعى قومُ الرواية عن قومٍ، فنظر في التاريخ

فظهر أنهم زعموا الرواية عنهم بعد وفاتهم بسنين^(٦).

(١) انظر: لسان العرب، لابن منظور (٣/ ٤٦٨).

(٢) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٨٠).

(٣) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٥/ ٣١٩).

(٤) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧/ ٤٧٤).

(٥) المصدر السابق.

(٦) التقريب والتيسير، للنووي (ص: ١١٧).

١ . بيان تأريخ وفاة الرواة:

* أحمد بن سعيد بن بشر بن عبيد الله الهمداني^(١)^(٢):

قال ابن يونس^(٣): توفي ليلة السبت لعشر خلون من رمضان سنة ثلاث وخمسين ومائتين.

٢ . بيان مكان وفاة الرواة:

* بشر بن بكر التنيسي^(٤)، أبا عبد الله البجلي^(٥)^(٦):

قال ابن يونس^(٧): توفي بـ «دمياط» في ذي القعدة سنة خمس ومائتين.

٣ . بيان سبب الوفاة:

* أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم بن سعية بن أبي زرعة البرقي^(٨)^(٩):

قال ابن يونس^(١٠): ضربته دابة في سوق الدواب، فمات من يومه.

(١) هذه النسبة إلى همدان، واسمه أوسلة بن مالك بن زيد بن ربيعة أوسلة بن الحيار بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ

بن يشجب بن يعرب بن قحطان الشعب العظيم. انظر: اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير (٣ / ٣٩١).

(٢) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٧٩).

(٣) تهذيب الكمال، للمزي (١ / ٣١٤).

(٤) نسبة إلى مدينة بديار مصر وسميت بتينيس بن حام ابن نوح. انظر: اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير (١ /

٢٢٦).

(٥) هذه النسبة إلى قبيلة بجيلة وهو ابن أنمار بن أراش بن عمرو بن الغوث أخي الأسد بن الغوث، وقيل ان بجيلة اسم

أمهم وهي من سعد العشيرة وأختها باهلة ولدتا قبيلتين عظيمتين. انظر: الأنساب، للسمعاني (٢ / ٩١).

(٦) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ١٢٢).

(٧) تهذيب التهذيب، لابن حجر (١ / ٤٤٣).

(٨) هذه النسبة إلى برقة وهي بلدة تقارب تروحة من أعمال المغرب. انظر: الأنساب، للسمعاني (٢ / ١٧١).

(٩) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٦ / ٢٧٢).

(١٠) مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، للعيني (١ / ٣٢).

٤. بيان ساعة الوفاة:

* بكر بن أحمد بن حفص، أبا محمد، يعرف بابن الشَّعْرَانِيّ^(١):

قال ابن يونس^(٢): توفي عشية الأحد مع المغرب لثمان خلون من شهر ربيع الأول سنة إحدى

وثلاثين وثلاثمائة.

٥. بيان أعمار الرواة:

* أحمد بن حمّاد بن مسلم بن عبد الله بن عمرو التُّجَيْبِيّ^(٣):

قال ابن يونس^(٤): بلغ أربعًا وتسعين سنة.

المطلب الثالث: بيان رحلة الرواة، وتأريخ كتابة الحديث:

طلب العلم فريضةً على كل مسلم، وقد أوجب الله تعالى الرحلة في طلب العلم، والطلب المفروض على كل مسلم؛ إنما هو طلب العلم الذي لا يسع جهله، فتجوز الرحلة بغير إذن الأبوين؛ إذا لم يكن ببلد الطالب من يعرفه واجبات الأحكام وشرائع الإسلام، فأما إذا كان قد عرف علم المفترض عليه، فتكره له الرحلة إلا بإذن أبويه^(٥).

ولقد اعتنى سلفنا الصالح بالحديث عناية ليس لها نظير، وصرفوا في جمعه وضبطه من الاهتمام والجهد والوقت ما لا يكاد يصدقه العقل، فبعد أن يجمع أحدهم الحديث من شيوخ بلده يرحل إلى بلاد وأقطار أخرى قريبة أو بعيدة؛ ليأخذ الحديث من شيوخ تلك البلاد، فيتجشم مشاق السفر، ويتحمل

(١) انظر ترجمته: سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٥ / ٣٠٨).

(٢) تاريخ دمشق، لابن عساكر (١٠ / ٣٧٨).

(٣) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٧٨).

(٤) تهذيب الكمال، للمزي (١ / ٢٩٨).

(٥) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي (٢ / ٢٢٨).

شظف العيش بنفس راضية، وقد صنف الخطيب البغدادي كتابًا سماه «الرحلة في طلب الحديث» جمّع فيه من أخبار الصحابة والتابعين فمن بعدهم في الرحلة في طلب الحديث ما يعجب الإنسان لسماحه^(١).

١ . بيان رحلة الرواة:

لقد اعتنى الإمام ابن يونس عند الترجمة لبعض الرواة بذكر مَنْ رحل منهم، وَمَنْ لم يرحل، ومن ذلك:

أ. بيان مَنْ رحل من الرواة:

* محمد بن قاسم بن هلال بن يزيد بن عمران القَيْبِي^(٢):

قال ابن يونس^(٣): سمع أباه، ورحل إلى العراق، وسمع بها، وعاد، وحدث عن أبيه، وعن غيره. مات بالأندلس.

ب. بيان مَنْ لم يرحل من الرواة:

* لب بن عبد الله الأَنْدَلُسِي^(٤):

قال ابن يونس^(٥): كتب عن أهل الأندلس، ولم يرحل.

٢ . بيان تأريخ كتابة الراوي للحديث:

* عبد الكريم بن إبراهيم بن حَبَّان بن إبراهيم المصري^(٦):

قال ابن يونس^(٧): وكتب الحديث سنة خمس وثلاثين ومائتين.

(١) تيسير مصطلح الحديث، للطحان (ص: ٢٠٨).

(٢) انظر ترجمته: تاريخ علماء الأندلس، لابن الفرضي (٢ / ٢٠).

(٣) جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس، للحميدي (ص: ٨٧).

(٤) انظر ترجمته: تاريخ علماء الأندلس، لابن الفرضي (١ / ٤١٦).

(٥) جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس، للحميدي (ص: ٣٣٦).

(٦) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧ / ١٣٦).

(٧) الإكمال، لابن ماكولا (٢ / ٣١٢)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٧ / ١٣٦).

المبحث الثالث

التعريف بالرجال من خلال رواياتهم

المطلب الأول: بيان الأفراد والوحدان:

الأفراد والوحدان: معرفة من لم يرو عنه إلا راوٍ واحد من الصحابة والتابعين فمن بعدهم^(١)،

وفائدة هذا العلم معرفة المجهول إذا لم يكن صحابياً^(٢).

وتنوع كلام الإمام أبي سعيد بن يونس في الأفراد والوحدان، فتكلم على من لم يرو عنه إلا

واحد، ولم يرو إلا حديثاً واحداً، ولم يسند إلا حديثاً واحداً.

١. مَنْ لَمْ يَرَوْ عَنْهُ إِلَّا وَاحِدًا:

* سعيد بن يحيى بن يزيد الخولاني^{(٣)(٤)}:

قال ابن يونس^(٥): روى عنه عيَّاش بن عباس، ولم يحدث عنه غيره.

٢. مَنْ لَمْ يَرَوْ إِلَّا حَدِيثًا وَاحِدًا:

* محمد بن هُدَيْبٍ، وقيل: هُدَيْبَةُ الصَّدْفِي^(٦):

قال ابن يونس^(٧): ليس له غير حديثٍ واحدٍ.

(١) مقدمة ابن الصلاح، لابن الصلاح (ص: ٤٢٥).

(٢) منهج النقد في علوم الحديث، لنور الدين عتر (ص: ١٣٦).

(٣) هذه النسبة إلى خولان وعبس، وخولان قبيلتان نزل أكثرهما الشام. انظر: الأنساب، للسمعاني (٥/ ٢٣٤).

(٤) انظر ترجمته: الإكمال، لابن ماكولا (٢/ ٩٨).

(٥) المصدر السابق.

(٦) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٥١١).

(٧) تهذيب الكمال، للمزي (٢٦/ ٥٦٤).

٣. مَنْ لَمْ يَسْنَدْ إِلَّا حَدِيثًا وَاحِدًا:

* سعيد بن الجهم بن نافع الجيزي^(١):

قال ابن يونس^(٢): ولا نعلمه أسند إلا حديثًا واحدًا.

المطلب الثاني: بيان مَنْ لَمْ يَرَوْ مِنْ الصَّحَابَةِ وَالْمُحَدِّثِينَ، وَعَدَدُ مَرَوِيَّاتٍ مِنْ رَوَى:

اجتهد الباحث في إضافة هذا المطلب، لما رأى من كلام للإمام أبي سعيد بن يونس في هذا الباب،

والذي يُلاحظ أن كلامه على مَنْ لَمْ يَرَوْ، كان جله عن الصحابة، وإليك البيان:

١. بَيَانُ مَنْ لَمْ يَرَوْ مِنْ الصَّحَابَةِ:

* عُبَيْدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، أبا أُمَيَّةَ الْمَعَاظِرِيِّ^(٣):

قال ابن يونس^(٤): ذكر في الصحابة، ولا يعرف له رواية.

٢. بَيَانُ مَنْ لَمْ يَرَوْ مِنْ الْمُحَدِّثِينَ:

* عبد الله بن الفضل بن فضالة القُتَيْبَانِي^(٥):

قال ابن يونس^(٦): وما علمت له رواية.

(١) انظر ترجمته: الإكمال، لابن ماكولا (٣/ ٤٧).

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر ترجمته: الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر (٤/ ٤٤٥).

(٤) المصدر السابق.

(٥) هَذِهِ النَّسْبَةُ إِلَى قُتَيْبَانَ، وَهُوَ بَطْنٌ مِنْ رَعْبِنَ نَزَلُوا مِصْرَ. انظر: اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير (٣/ ١٤).

(٦) انظر ترجمته: الإكمال، لابن ماكولا (٧/ ٦٤).

(٧) المصدر السابق.

٣. بيان عدد مرويات الرواة:

* عُذْرَةُ بن المصعب بن الزبير بن مجاهد بن ثعلبة بن هانئ بن قتادة العُدْرِي (١):

قال ابن يونس (٢): أسند ثلاثة أحاديث؛ فيما أعلم.

المطلب الثالث: بيان رواية الأقارب عن بعضهم:

لقد تنوعت مسالك الإمام ابن يونس في بيان رواية الأقارب عن بعضهم، فكان يبين صلة القرابة

في كل رواية يرويها رواة يشتركون في النسب، وأما مسالكه، فهي على النحو التالي:

١. بيان رواية الأبناء عن الآباء:

أ. عُتْبَةُ بن يعفر بن غنم المعافري (٣):

قال ابن يونس (٤): روى عنه ابنه عبد الرحمن (٥).

ب. أحمد بن محمد بن عمر بن الأشتر الصدي ثم الأبودي (٦):

قال ابن يونس (٧): يروي عن جده عمر بن الأشتر.

ج. عثمان بن سويد بن سنذر بن رثاب بن جري بن عوف الجُدَامِي (٨):

قال ابن يونس (٩): روى عنه سماك بن نعيم بن فوقة الجُدَامِي الرَّمْلِي (١٠) ابن ابنته.

(١) انظر ترجمته: الإكمال، لابن ماكولا (٦ / ٢٠٣).

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر ترجمته: المصدر السابق (٧ / ٣٣٥).

(٤) المصدر السابق.

(٥) انظر ترجمته: المصدر السابق.

(٦) انظر ترجمته: المصدر السابق (١ / ٨١).

(٧) المصدر السابق.

(٨) انظر ترجمته: المصدر السابق (٤ / ٥).

(٩) المصدر السابق.

(١٠) انظر ترجمته: المصدر السابق (٧ / ٤٩).

٢. بيان رواية الإخوة عن بعضهم:

* عبد الأعلى بن حجاج بن خلي السلفي^(١):

قال ابن يونس^(٢): يروي عن أخيه قيس بن الحجاج بن خلي السلفي^(٣).

٣. بيان رواية الأبناء عن الأعمام:

* محمد بن مهدي بن يونس البُلَيْنَائِي^(٤) ^(٥):

قال ابن يونس^(٦): روى عنه ابن أخيه «قاسم».

٤. بيان رواية الموالى عن مواليتهم.

* ربيعة بن شرحبيل بن حسنة^(٧):

قال ابن يونس^(٨): روى عنه يناق مولاة.

المطلب الرابع: بيان علل الراوي، ومروياته:

إنَّ معرفة علل الحديث من أجلِّ علوم الحديث وأدقها وأشرفها، وإنَّما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب، وهي عبارة عن أسباب خفية غامضة قاذحة فيه. فالحديث المُعلَّل: هو الحديث الذي أُطِّع فيه على عِلَّةٍ تقدُّح في صحته، مع أنَّ ظاهره السلامة منها. ويتطرق ذلك إلى الإسنادِ الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر، ويستعان على إدراكها بتفرد الرَّاوي وبمخالفة غيره له مع قرائن تنضم إلى ذلك، تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في

(١) انظر ترجمته: الإكمال، لابن ماكولا (٢/ ١١٢).

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر ترجمته: المصدر السابق.

(٤) نسبة إلى البُلَيْنَا قرية من الكورة الغربية بصعيد مصر. انظر: حاشية الأنساب، للسمعاني (٢/ ٣٢٧).

(٥) انظر ترجمته: الطالع السعيد، للأدفوي (ص: ٦٣٤).

(٦) المصدر السابق.

(٧) انظر ترجمته: الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر (٢/ ٤١٩).

(٨) الإكمال، لابن ماكولا (٢/ ٤٧٠).

الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم بغير ذلك، بحيث يغلب على ظنه ذلك، فيحكم به أو يتردد فيتوقف فيه، وكل ذلك مانعٌ من الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه^(١).

وقد كان الإمام أبو سعيد بن يونس من أهل الخبرة والمعرفة بروايات الرُّوَاة وأحوالها، فقد تكلم في عدد من الرُّوَاة ومروياتهم التي أُعلتْ بعلل مختلفة كالاختلاط، والنيكاراة، والاضطراب، والغفلة، وفيما يلي بيان ذلك:

١ - بيان مَنْ أُعلتْ رواياته بالاختلاط:

الاختلاط لغة: فساد العقل، يقال: اختلط فلان، أي فسد عقله، ورجل خلط بين الحلاطة: أحمق

مخالط العقل، ويقال: خلط الرجل فهو مُخالطٌ، اختلط عقله فهو مُختلطٌ إذا تغير عقله^(٢).

وأما الاختلاط اصطلاحاً، فقال الإمام السخاوي^(٣): «وحيقته فساد العقل وعدم انتظام الأقوال والأفعال إما بخَرْف، أو ضرر، أو مرض، أو عرض: من موت ابن، وسرقة مال كالمسعودي^(٤)، أو ذهاب كتب كابن لهيعة^(٥)، أو احتراقها كابن الملقن^(٦)».

ومعرفة المختلطين من الثقات فنُّ عزيزٌ مهمٌّ، وفائدة ضبطهم: تمييز المقبول من غيره^(٧)، فإن الاختلاط علةٌ تُؤثر في ضبط الراوي بما يؤدي إلى ردِّ حديثه، وحكم حديث من اختلط من الثقات: أنه يُقبل حديث من

(١) مقدمة ابن الصلاح، لابن الصلاح (ص: ٩٠).

(٢) انظر: لسان العرب، لابن منظور (٧/ ٢٩٤ - ٢٩٥).

(٣) فتح المغيبي، للسخاوي (٤/ ٤٥٨ - ٤٥٩).

(٤) عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود الكوفي المسعودي، مات سنة ستين ومائة، وقيل: سنة خمس وستين ومائة هجرية. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٣٤٤).

(٥) عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي، أبو عبد الرحمن المصري القاضي، مات سنة أربع وسبعين ومائة هجرية. وقد ناف على الثمانين سنة. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٣١٩).

(٦) عمر بن علي بن أحمد بن عبد الله السراج الأنصاري الأنسي التكروري الأصل، المصري الشافعي، المعروف بابن الملقن، مات سنة أربع وثمانمائة هجرية. انظر: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني (١/ ٥٠٨).

(٧) فتح المغيبي، للسخاوي (٤/ ٤٥٨).

أَخَذَ عَنْهُمْ قَبْلَ الْاِخْتِلَاطِ، وَلَا يُقْبَلُ حَدِيثٌ مِنْ أَخَذَ عَنْهُمْ بَعْدَ الْاِخْتِلَاطِ، أَوْ أَشْكَلَ أَمْرَهُ فَلَمْ يُدْرَ هَلْ أَخَذَ عَنْهُ قَبْلَ الْاِخْتِلَاطِ أَوْ بَعْدَهُ^(١).

وقد بيّن الإمام أبو سعيد بن يونس من أعلّت رواياته بالاختلاط، ومن ذلك:

* محمد بن أحمد بن عبد الله بن عبد الجبار بن عبد الرحمن بن عيسى بن وردان العامري^(٢):

قال ابن يونس^(٣): كان مخلطاً، حدّث، وكان يكذب، وحدثت بنسخة موضوعة.

وقد كان الإمام ابن يونس بيّناً أحياناً زمن الاختلاط، ومن ذلك:

* سليمان بن زياد الفراء^(٤):

قال ابن يونس^(٥): ويقال: كان قد اختلط آخر عمره.

وفي بعض الأحيان بيّن سبب الاختلاط، ومن ذلك:

* عبد الرحمن بن عبد الحميد بن سالم المهري^(٦):

قال ابن يونس^(٧): وكان قد عمي، فكان يحدث حفظاً؛ فأحاديثه مضطربة.

٢ - بيان من أعلّت رواياته بالنكارة:

سيأتي الحديث على النكارة بالتفصيل في مبحث المجرّحين^(٨).

لقد حكم الإمام ابن يونس على أحاديث بعض الرواة بأنها منكورة، وغالباً كان لا يبيّن هذه

الأحاديث، ومن ذلك:

(١) مقدمة ابن الصلاح، لابن الصلاح (ص: ٣٩٢).

(٢) انظر ترجمته: ميزان الاعتدال، للذهبي (٣ / ٤٥٨).

(٣) ميزان الاعتدال، للذهبي (٣ / ٤٥٨)، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، للكناني (١ / ١٠٠).

(٤) انظر ترجمته: الإكمال، لابن ماكولا (٧ / ٣٥).

(٥) المصدر السابق.

(٦) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٣٤٥).

(٧) ميزان الاعتدال، للذهبي (٢ / ٥٧٧)، المغني في الضعفاء، للذهبي (ص: ٣٨٣)، تهذيب التهذيب، لابن حجر (٦ /

٢١٩).

(٨) انظر: (ص: ٢٣٩)، من هذا البحث.

* حميد بن أبي الجون الإسكندراني^(١).

قال ابن يونس^(٢): روى عن ابن وهب حديثاً منكراً لا يتابع عليه.

٣- بيان مَنْ أعلت رواياته لرفعه أحاديث موقوفة:

* أحمد بن عبد المؤمن، أبا جعفر المصري الصوفي^(٣).

قال ابن يونس^(٤): كان رجلاً صالحاً، رفع أحاديث موقوفة.

٤- بيان مَنْ أعلت رواياته بالقلب:

حقيقة القلب تغيير من يعرف برواية ما غيره عمداً أو سهواً، ويكون في السند والمتن، ومن
الوضاعين من يحمل الشبه ومحنة الظهور لأن قلب سنداً ضعيفاً بصحيح، ثم تارة يقلب جميع السند،
وتارة بعضه^(٥).

وقد تكلم الإمام أبو سعيد بن يونس على علة القلب عند بعض الرواة، ومن ذلك:

* إسحاق بن الفرات بن الجعد التُّجِيبِي^(٦):

قال ابن يونس^(٧): وفي أحاديثه أحاديث كأنها منقلبة.

٥- بيان مَنْ أعلت رواياته بالإرسال:

المُرسل: ما انقطع إسناده بأن يكون في روايته من لم يسمعه ممن فوقه، إلا أن أكثر ما يوصف

بالإرسال من حيث الاستعمال ما رواه التابعي عن النبي ﷺ^(٨).

(١) انظر ترجمته: لسان الميزان، لابن حجر (٣/ ٢٩٤).

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٦/ ٢٨).

(٤) المصدر السابق.

(٥) انظر: فتح المغيث، للسخاوي (١/ ٣٣٥).

(٦) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ١٠٢).

(٧) تهذيب الكمال، للمزي (٢/ ٤٦٧).

(٨) الكفاية، للخطيب البغدادي (١/ ٩٦).

والمعنى الأول هو الذي أراده الإمام أبو سعيد بن يونس، ومن ذلك:

* سعيد بن عبد الرحمن الغفاري، أبا صالح المصري^(١).

قال ابن يونس^(٢): روايته عن علي عليه السلام مرسله، وما أظنه سمع من علي عليه السلام، والله تعالى أعلم.

٦. بيان إعلاله للروايات دون بيان السبب:

إن المتفحص لكلام الإمام ابن يونس في الرجال، يجده يعلّ بعض روايات الرواة-أحياناً-، دون

بيان سبب العلة، ومن ذلك:

* مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الزَّبَادِيِّ^(٣):

قال ابن يونس^(٤): روى عنه ابنه يزيد بن مُحَمَّدِ بْنِ، والحديث معلول.

(١) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٢٣٨).

(٢) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (٥ / ٣٢٣)، تهذيب التهذيب، لابن حجر (٤ / ٥٩).

(٣) انظر ترجمته: الإكمال، لابن ماكولا (٢ / ٥٢٠).

(٤) المصدر السابق.

الفصل الثالث

منهج الإمام أبي سعيد بن يونس في التعديل

ويشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: مصطلحات التعديل عند الإمام أبي سعيد

بن يونس ومدلولاتها .

المبحث الثاني: مقارنة مصطلحات الإمام أبي سعيد بن يونس

وأحكامه بأقوال غيره من النقاد .

المبحث الثالث: مراتب التعديل عند الإمام أبي سعيد بن

يونس .

المبحث الرابع: خصائص منهج الإمام أبي سعيد بن يونس في

التَّعْدِيلِ .

المبحث الأول

مصطلحات التعديل عند الإمام أبي سعيد بن يونس ومدلولاتها

(دراسة تطبيقية من خلال ألفاظ الإمام ابن يونس وعباراته في التعديل)

المصطلح لغة:

لفظ «الاصطلاح» لم يرد له ذكر في معاجم اللغة العربية القديمة إلا بمعنى الصلح، قال ابن فارس - رحمه الله تعالى -: «صلح: الصاد واللام والحاء أصل واحد يدل على خلاف الفساد»^(١) وفي العصر الحديث جاء في كتاب المعجم الوسيط: «اصطلاح القوم: زال ما بينهم من خلاف، واصطلاحوا على الأمر: تعارفوا عليه واتفقوا، والاصطلاح: مصدر اصطلاح، والاصطلاح: اتفاق طائفة على شيء مخصوص، ولكل علم اصطلاحاته»^(٢).

المصطلح اصطلاحًا:

قال أبو البقاء الكفوي - رحمه الله تعالى -: «الاصطلاح: إخراج الشيء عن المعنى اللغوي إلى معنى آخر لبيان المراد.... ويستعمل الاصطلاح غالبًا في العلم الذي تحصل معلوماته بالنظر والاستدلال»^(٣).

وقال الجرجاني - رحمه الله تعالى -: «الاصطلاح: عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقله عن موضعه الأول»^(٤).

وعرفه التهانوي - رحمه الله تعالى - فقال: «هو عبارة عن اتفاق قوم على تسمية شيء باسم، بعد نقله عن موضعه الأول، لمناسبة بينهما، كالعموم والخصوص أو لمشاركتها في أمر أو مشابهتها في وصف أو غيرهما»^(٥).

وقيل: «هو اللفظ المختار للدلالة على شيء معلوم ليتميز به عما سواه»^(٦).

(١) معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (ص: ٥٧٤).

(٢) المعجم الوسيط، لمجموعة من المؤلفين (١/ ٥٢٠).

(٣) الكلبيات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء الكفوي (ص: ١٢٩ - ١٣٠).

(٤) التعريفات، للجرجاني (ص: ٥٠).

(٥) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم الإسلامية، للتهانوي (٢/ ٨٢٢).

(٦) المواضع في الاصطلاح على خلاف الشريعة، ضمن كتاب فقه النوازل، لبكر أبو زيد (١/ ١٢٣).

وقيل: «الاصطلاح لفظ معين بين قوم معينين»^(١).

وقيل: «هو اللفظ أو الرمز اللغوي الذي يستخدم للدلالة على مفهوم علمي، أو عملي، أو فني أو أي عمل ذي طبيعة خاصة»^(٢).

قال الباحث: وهذه التعريفات قريبة المعنى متشابهة الألفاظ.

وإن المقلب لطرفه في كتب الرِّجَال يرى أَنَّ التُّقَاد قد اصطَلحوا على استعمال مصطلحات وعبارات للتَّعْدِيل، مَتَى التَّحَقَّت بِالرَّأْيِ اعْتَبَرَ قَوْلُهُ وَأَخَذَ بِهِ، وهي مصطلحات وعبارات متنوعة في ألفاظها، مختلفة في مدلولاتها أحياناً؛ باعتبار الإمام الناقد الذي أطلقها، والسياق الذي قيلت فيه، وغير ذلك من الاعتبارات.

ولا بُدَّ للباحث في أحوال الرِّجَال أن يتعرَّف على مدلولات هذه المصطلحات والعبارات، قال الإمام السَّخَاوِي^(٣): «فمن نظر كتب الرِّجَال، ككتاب ابن أبي حاتم المذكور-يعني: الجرح والتعديل-، والكامل لابن عَدِيٍّ، والتهذيب، وغيرها، ظفر بألفاظ كثيرة، ولو اعتنى بارع بترتيبها، ووضع كل لفظة بالمرتبة المشابهة لها، مع شرح معانيها لغةً واصطلاحاً، لكان حسناً، وقد كان شيخنا-يعني: ابن حجر- يلهج بذكر ذلك فما تيسر، والواقف على عبارات القوم يفهم مقاصدهم بما عرف من عباراتهم في غالب الأحوال وبقرائن ترشد إلى ذلك».

ومن عرف مقاصدهم سهل عليه الحكم على الرُّوَاة حكماً مناسباً بعيداً عن الهوى والميل، قال الحافظ الذهبي: «والكلام في الرواة يحتاج إلى ورع تام، وبراءة من الهوى والميل، وخبرة كاملة بالحديث، وعلله ورجاله، ثم نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة، ثم أهم من ذلك أن نعلم بالاستقراء التام عُرْف ذلك الإمام الجهيد، واصطلاحه، ومقاصده، بعباراته الكثيرة».

وفما يلي عرض للمصطلحات والعبارات التي استعملها الإمام الناقد أبو سعيد بن يونس في

تعديل الرِّجَال، مع الاجتهاد في بيان مدلولاتها، ويمكن تقسيم هذه المصطلحات إلى قسمين رئيسيين:

- الأوَّل: مصطلحات التَّعْدِيل المطلق.

- الثاني: مصطلحات التَّعْدِيل الخاصة.

(١) الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة (٢/ ٩٧٠).

(٢) دراسات في علم المصطلح العربي، لعبد الصبور شاهين.

(٣) فتح المغيبي، للسخاوي (٢/ ٢٧٧-٢٧٨).

يقصد الباحث بعبارة «التَّعْدِيلُ المطلق»: الحكم بتعديل الرَّاوي بلفظ مطلق، دون قصد مقارنة حاله بحال غيره من الرُّوَاة، وهذا التعريف لم يسبق أنْ ذُكر في كتب مصطلح الحديث أو الجرح والتَّعْدِيل، ولكن اقتضته الدراسة.

وبالنظر إلى كلام الإمام أبي سعيد بن يونس في نَقْدِ الرَّجَالِ، يلاحظ أنَّه استعمل مصطلحات وعبارات عدَّة في التَّعْدِيلِ المطلق للرُّوَاة، بعضها وافقه النُّقَادُ في استعمالها لفظًا ودلالة أحيانًا، وبعضها مصطلحات خاصة تفرَّدَ في استعمالها دون غيره من النُّقَادِ.

وفيما يلي عرض للمصطلحات والعبارات التي استعملها الإمام الناقد أبو سعيد بن يونس في

تعديل الرُّوَاة، مع الاجتهاد في بيان مدلولاتها والتي يمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسين:

- أولاً: مصطلحات التعديل المطلق العامة التي استعملها الإمام أبو سعيد بن يونس.

- ثانياً: مصطلحات التعديل المطلق الخاصة التي استعملها الإمام أبو سعيد بن يونس.

المطلب الأوَّل: مصطلحات التعديل المطلق العامة عند الإمام أبي سعيد بن يونس

ومنهجه في استعمالها^(١):

استعمل الإمام أبو سعيد بن يونس مصطلحات وعبارات للتَّعْدِيلِ وافقه النُّقَادُ في استعمالها لفظًا ودلالة أحيانًا، «أحد الأثبات الثقات»، «مستقيم الحديث»، «ثقة مع تكرير الصفة معنيًا»، «ثبت»، «ثقة»، «من ثقات المصريين»، «يوثقونه»، «موثق»، «ثقة عند الناس»، «حافظ للحديث»، «من الصالحين الأثبات»، «لم يكن به بأس»، «مرضي»، «صالح الحديث»، «صالح مع زيادة صفة»، «صدوق»، «صدوق مع زيادة صفة»، «حسن الحديث»، «حسن الحديث مع زيادة صفة»، «ما علمت إلا خيرًا»، «كان يفهم الحديث»، «كان يحفظ الحديث»، «كان يفهم، ويحفظ الحديث»، «من أهل الحديث والفهم والحفظ»، «من حفاظ الحديث وأهل الصنعة»، وفيما يلي تفصيل ذلك:

أولاً: «أحد الأثبات الثقات»:

قال ابن أبي حاتم^(٢): «وإذا قيل للواحد إنه ثقة أو متقن ثبت فهو ممن يحتج بحديثه».

وقال الفيروز آبادي^(٣): الأثبات: الثقات.

(١) أعرض الباحث في دراسته عن الألفاظ التي تدل دلالة واضحة على العبادة والزهد والورع.

(٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٢/ ٣٧).

(٣) القاموس المحيط، للفيروز آبادي (ص: ١٤٩)

وسياتي الحديث عن مصطلح «ثقة»، «ثبت»، بالتفصيل^(١).

وقد استخدم الإمام ابن يونس هذا المصطلح في حق عددٍ من الرواة، منهم: «زياد بن يونس بن سعيد بن سلامة الحضرمي، أبا سلامة، الإسكندراني»^(٢)، حيث قال فيه: «أحد الأثبات الثقات»^(٣).

ثانياً: «مستقيم الحديث»، «مستقيم الأمر في الحديث»:

هذه اللفظة تدل على أن الراوي ثقة؛ لأن استقامة الحديث معناها أن الراوي وافق الثقات، ومن وافق الثقات فهو ثقة^(٤).

قال ابن حبان^(٥) في ترجمة سفيان بن مسكين: «تفقدت حديثه على أن أرى فيه شيئاً يغرب فلم أراه إلا مستقيم الحديث».

وقد استعمل الإمام ابن يونس هذا المصطلح في حق عدد من الرواة، منهم: «عطاء بن دينار الهذلي، أبا الريان، وقيل: أبا طلحة المصيري»^(٦)، حيث قال فيه: «مستقيم الحديث، ثقة»^(٧).

ثالثاً: «ثقة»، «موثق»، «يوثقونه»، «من ثقات المصريين»، «ثقة مع تكرير صفة لفظاً أو معنئياً»، «ثقة عند الناس»:

الثقة: «من جمَعَ الوصفين: العدالة، وتمام الضبط»^(٨)، والعدالة: أن يكون الراوي مسلماً، بالغاً، عاقلاً، سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة^(٩)، أما الضبط: أن يكون الراوي متيقظاً غير مغفل، حافظاً إن حَدَّث من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حَدَّث من كتابه^(١٠).

(١) انظر (ص: ٨٥، ٨٨) من هذا البحث.

(٢) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٢٢١).

(٣) تهذيب الكمال، للمزي (٥/ ٥٢٥).

(٤) انظر: شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل، لمصطفى بن إسماعيل (ص: ١٢٤).

(٥) الثقات، لابن حبان (٨/ ٢٨٩).

(٦) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٣٩١).

(٧) تهذيب الكمال، للمزي (٢٠/ ٦٨).

(٨) النكت الوفيّة بما في شرح الألفية، للبقاعي (١/ ٥٨٩).

(٩) انظر: مقدمة ابن الصلاح، لابن الصلاح (ص: ١٠٤).

(١٠) انظر: المصدر السابق (ص: ١٠٤-١٠٥).

ومن نزل عن تمام الضبط إلى أول درجات النقصان لا يقال فيه «ثقة»، قال البقاعي^(١): «ومن نزل عن التمام إلى أول درجات النقصان، قيل فيه صدوق، أو لا بأس به، ونحو ذلك، ولا يقال فيه ثقة إلا مع الإرداف بما يزيل اللبس».

وعليه فإن المصطلحات «ثقة»، «وثقة»، «من الثقات»... إلخ، من مصطلحات التعديل المطلق، وتدل على التعديل التام للراوي والتوثيق، ولا تنصرف إلى غيره إلا بدليل.

مع العلم أن التوثيق درجات، وأن الثقة قد يُخطئ، قال الحافظ الذهبي^(٢): «وليس من حد الثقة: أنه لا يغلط ولا يُخطئ، فمن الذي يسلم من ذلك غير المعصوم ﷺ الذي لا يُقرّ على خطأ».

والناقد قد يجزم بثقة الراوي وهو أبلغ في الحكم، ويدل على أن القائل متأكد مما يقول، بخلاف ما إذا عزی القول إلى غيره، كقولهم: «يوثقونه»، فالظاهر أن الناقد يريد أن يفلت من العهدة وأن تكون المسئولية على القائل.

وفرق بين قوله: «فلان ثقة»، و«فلان موثق»، فالظاهر أن القول الثاني يدل على كلام في الراوي لكنّ الراجح توثيقه بخلاف القول الأول فقد جزم بتوثيقه من غير تردد^(٣).

وأيضًا من الألفاظ المستعملة في هذا الباب «ثقة مأمون»، هذا اللفظ من ألفاظ المدح الرفيع إما في الإتيان وإما في الدين ويكون معناه «إما ثقة متقن» وإما «ثقة عابد ورع صادق»، لكنهم قد يقولون هذا على المبتدع؛ فيكون المعنى أنه عدل في دينه، وما وقع في حديثه من المناكير على سبيل الوهم لا العمد، وقد يقولون ذلك فيمن يحافظ على أصوله^(٤).

وقد استعمل الإمام أبو سعيد بن يونس هذه المصطلحات على وجهين:

(١) النكت الوفية، للبقاعي (١ / ٥٨٩).

(٢) انظر: الموقظة، للذهبي (ص: ٧٨).

(٣) شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل، لمصطفى بن إسماعيل (ص: ٤٧٧).

(٤) المصدر السابق (ص: ٣٣٣).

- الأول: استعمال مطلق بدون زيادة: يفيد التَّعْدِيل التَّام للِرَّأوي والتوثيق، من ذلك؛ قوله في « خالد بن عبد السلام بن خالد بن يزيد بن أسيد بن هُدَيَّة»^(١): «ثقة»^(٢).

- الثاني: استعمال مقيد بزيادة: يفيد التَّعْدِيل التَّام للِرَّأوي والتوثيق، والزيادة قد تحمل قرائن ودلالات جلية أو خفية تؤكد على دلالة المصطلح عند الإمام أبي سعيد بن يونس، وتبيِّن مدى علمه الدقيق بحال الرُّوَاة ومروياتهم، من ذلك، قوله في «أحمد بن حمَّاد بن مسلم بن عبد الله بن عمرو التُّجِيبِي، أبا جَعْفَر المِصْرِي»^(٣): «كان ثقةً مأمونًا»^(٤).

ومن ذلك أيضًا، قوله في حق: «عيسى بن هلال الصَّدِيقِي»^(٥): «من ثقات المصريين»^(٦).

وقال في: «الحسن بن سليمان بن سلام الفَزَارِي، المعروف بقُبَيْطَةَ»^(٧): «كان ثقة حافظًا»^(٨).

وقال في: «علي بن أحمد بن سليمان بن ربيعة»^(٩): «كَانَ ثَقَّةً كَثِيرَ الْحَدِيثِ»^(١٠).

(١) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٥ / ١١٣١).

(٢) الإكمال، لابن ماكولا (١ / ٦٢).

(٣) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٧٨).

(٤) تهذيب الكمال، للمزي (١ / ٢٩٧).

(٥) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٤٤١).

(٦) التوحيد، لابن منده (ص: ١٧٨).

(٧) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٦ / ٣١٣).

(٨) تاريخ دمشق، لابن عساكر (١٣ / ١١٠).

(٩) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٢٣ / ٥٤٤).

(١٠) المصدر السابق.

وقال في: «يسر بن إبراهيم بن خالد الأندلسي»^(١): «وكان فقيهاً موثقاً»^(٢).

وقال في: «أحمد بن سلمة بن الضحّاك الهلالي المصري»^(٣): «ثقة صالح»^(٤).

رابعاً: «ثبت»:

قال السخاوي - رحمه الله تعالى -^(٥) - معرّفًا للثبوت -: «الثابت القلب واللسان والكتاب والحجة». قال الصنعاني - رحمه الله تعالى -^(٦): «الضابط الجيد الضبط، فلا بد حينئذ مما يدل على العدالة فإذا قال: ثبت؛ أفاد ذلك وزيادة فإن معناه ما تطمئن به النهي وتقنع به، فيثبت عندها؛ أي لا تطلب عليه مزيداً، إذ ذلك لا يكون إلا لمن جمع مع الضبط العدالة».

وقد استعمل الإمام أبو سعيد بن يونس هذه المصطلحات أيضاً على وجهين:

- الأول: استعمال مطلق بدون زيادة: يفيد التّعديل التّام للراوي والتوثيق، من ذلك؛ قوله في: «عبد الرحمن بن خالد بن مسافر، ويُقال: عبد الرحمن بن خالد بن ثابت بن مسافر بن ظاعن، ويُقال: عبد الرحمن بن خالد بن مسافر بن خالد بن ثابت بن ظاعن الفهومي، أباً خالد، ويُقال: أبو الوليد، المصري»^(٧): «وكان ثبتاً في الحديث»^(٨).

- الثاني: استعمال مقيد بزيادة: يفيد التّعديل التّام للراوي والتوثيق، والزيادة قد تحمل قرائن ودلالات جلية أو خفية تؤكد على دلالة المصطلح عند الإمام أبي سعيد بن يونس، وتبيّن مدى علمه الدقيق بحال

(١) انظر ترجمته: تاريخ علماء الأندلس، لابن الفرضي (٢ / ٢١٠)، ميزان الاعتدال، للذهبي (٤ / ٤٤٤).

(٢) تاريخ علماء الأندلس، لابن الفرضي (٢ / ٢١٠)، توضيح المشتبه، لابن ناصر الدين (١ / ٥٢٦).

(٣) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧ / ٨١٥).

(٤) المصدر السابق.

(٥) فتح المغيبي، للسخاوي (٢ / ١١٥).

(٦) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، للصنعاني (٢ / ١٦٠).

(٧) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٣٣٩).

(٨) تهذيب الكمال، للمزي (١٧ / ٧٧).

الرُّوَاةُ ومروياتهم، من ذلك، قوله في «أسامة بن علي بن سعيد بن بشير الرّازي»^(١): «كان حسن الحديث ثبّتًا»^(٢).

خامسًا: «حافظ للحديث»:

يطلق هذا اللفظ ويراد به ضبط الفؤاد وإتقان الرواية، كما هو موجود بكثرة في تراجم الحفاظ المشاهير... لكن هذا اللفظ قد يطلق فيمن هو كثير العلم واسع الرواية، وإن لم يكن متقنًا لحديثه، فكم من رجل يصفه الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ» وغيرها من كتبه بأنه من الحفاظ ومع ذلك يصفه بلين في حديثه وبأوهام في روايته، وهناك حالة ثالثة لهذا اللفظ وهي ضبط الكتاب، فهذا اللفظ إن أطلق فالمراد منه ضبط الفؤاد إلا إذا ظهرت قرينة تدل على غيره فيعمل بها، والله تعالى أعلم^(٣).

وقد استعمل الإمام ابن يونس هذا المصطلح في حق عدد من الرواة، منهم: «أحمد بن صالح المصري»^(٤)، حيث قال فيه: «كان حافظًا للحديث»^(٥).

سادسًا: «من الصالحين الأثبات»:

هذه العبارة تجمع بين العدالة والضبط، فعبارة الصالحين تختص بعدالة الراوي وتدينه، أما الأثبات فهي مقياس لضبطه، ومضى الحديث عن لفظة «ثبت»^(٦).

وقد استعمل الإمام ابن يونس هذا المصطلح في حق: «أحمد بن عمرو بن عبد الله بن عمرو بن السرح القرشي الأموي»^(٧)، حيث قال فيه: «كان فقيهاً من الصالحين الأثبات»^(٨).

(١) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧/ ٤٧٤).

(٢) المصدر السابق.

(٣) شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل، لمصطفى بن إسماعيل (ص: ٣٣٣).

(٤) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٨٠).

(٥) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٥/ ٣١٩)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (٧١/ ١٨٨)، الطويريات، للسلفي

(٦) ٢/ ٥٧١، تهذيب الكمال، للمزي (١/ ٣٤٥).

(٧) انظر (ص: ٨٨)، من هذا البحث.

(٨) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٨٣).

(٩) تهذيب الكمال، للمزي (١/ ٤١٧).

سابعاً: «لم يكن به بأس»:

«لا بأس به»، «ليس به بأس»، «لم يكن به بأس»، من مصطلحات التَّعْدِيلِ المطلق، وتدل على تَعْدِيلِ الرَّاوي دون البلوغ به إلى درجة «الثِّقَّة».

وهي تساوي مصطلح «صدوق» في المرتبة، قال الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى-^(١): «وجدت الألفاظ في الجرح والتَّعْدِيلِ على مراتب شتى، وإذا قيل للواحد: «ثِقَّة»، أو «متقن ثبت»، فهو ممن يُحْتَجُّ بحديثه، وإذا قيل له: «صَدُوق»، أو «محلل الصدق»، أو «لا بأس به»، فهو ممن يُكْتَبُ حديثه وينظر فيه، وهي المنزلة الثانية».

وتشترك مع مصطلح «ثِقَّة» في مطلق الثِّقَّة، والتوثيق درجات، يشهد لذلك: ما أخرجه الإمام أبو بكر أحمد بن أبي خَيْثَمَةَ^(٢) قال: «قلت ليحيى بن معين: إنك تقول فلان «ليس به بأس»، وفلان «ضعيف»، قال: إذا قلت: «ليس به بأس» فهو ثِقَّة، وإذا قلت لك هو «ضعيف»، فليس هو بثِقَّة لا يُكْتَبُ حديثه».

وعقَّب الإمام العراقي^(٣) على قول الإمام ابن معين، فقال: «ولم يقل ابن معين إن قولي: ليس به بأس، كقولي: ثقة، حتى يلزم منه التساوي بين اللفظين، إنما قال: إن من قال فيه هذا فهو ثقة، وللثقة مراتب، فالتعبير عنه بقولهم: ثقة أرفع من التعبير عنه بأنه لا بأس به، وإن اشتركا في مطلق الثقة، والله أعلم».

وفي كلام الإمام دُحَيْمٍ ما يوافق كلام الإمام ابن معين، فقد أخرج الإمام أبو زُرْعَةَ الدَّمَشْقِيَّ في «تاريخه»^(٤) قال: قلت لعبد الرحمن بن إبراهيم «دُحَيْمٍ»: «ما تقول في علي بن حَوْشَبِ الفَرَّارِيِّ؟»، قال: «لا بأس به»، قال: «فقلت: ولم لا تقول: ثقة، ولا نعلم إلا خيراً؟»، قال: «قد قلت لك: إنه ثقة».

(١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٢/ ٣٧).

(٢) التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خَيْثَمَةَ، له (ص: ٣١٥).

(٣) شرح التبصرة والتذكرة، للعراقي (١/ ٣٧٣ - ٣٧٤).

(٤) تاريخ أبي زُرْعَةَ الدَّمَشْقِيَّ، له (ص: ١٧٧).

وقد استعمل الإمام ابن يونس هذا المصطلح في حق عدد من الرواة، منهم: «فقير بن موسى بن فقير بن عيسى بن عبد الله الأسواني»^(١)، حيث قال فيه: «ولم يكن به بأس، كانت كتبه جيادًا»^(٢).

ثامنًا: «مرضي»:

قال ابن رجب الحنبلي^(٣): «إن الحافظ إذا روى عن ثقة لا يكاد يترك اسمه، بل يسميه، فإذا ترك اسم الراوي دل إبهامه على أنه غير مرضي، وقد كان يفعل ذلك الثوري وغيره، يكتبون عن الضعيف ولا يسمونه، بل يقولون، عن رجل وهذا معنى قول القطان: لو كان فيه إسناد صاح به، يعني: لو كان أخذه عن ثقة لساها»

قال الباحث: إيراد كلام ابن رجب الحنبلي لأدلى على أن المتقدمين كانوا يستخدمون لفظة «مرضي» للمرافقة مع لفظة «ثقة»، وهذا يعلم بمفهوم المخالفة من كلامه.

وقد استعمل الإمام ابن يونس هذا المصطلح في حق: «الحسين بن علي بن عبد الواحد بن يحيى بن خالد»^(٤)، حيث قال فيه: «وكان مرضيًا»^(٥).

تاسعًا: «صالح الحديث»، «صالح مع زيادة صفة»:

مصطلح «صالح» من مصطلحات التَّعْدِيلِ المطلق، ويدل على التَّعْدِيلِ القريب من الجَرَحِ غالبًا، قال الحافظ الذهبي في مقدمة «ميزان الاعتدال»^(٦)، وبعد ذكره لمصطلح «صالح» وشبهه، قال: «فإن هذا وشبهه يدل على عدم الضعف المطلق»، وإذا قيل في حق الراوي: «صالح الحديث» فهو صالح للاعتبار لا للاحتجاج، يشهد لذلك: ما أخرجه الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»^(٧)، عن أبيه، قال - في الراوي عمر بن زُوبَةَ التَّغْلِبِي - «صالح الحديث»، فقال له - أي عبد الرحمن - «تقوم به الحجة؟»، فقال: «لا، ولكن صالح».

(١) انظر ترجمته: الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد، للأدفوي (ص: ٤٧٦).

(٢) المصدر السابق.

(٣) شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي (١ / ١٨٧).

(٤) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧ / ١٥٤).

(٥) الإكمال، لابن ماكولا (٧ / ٨٠).

(٦) (١ / ٣ - ٤).

(٧) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٦ / ١٠٨).

وبحسب سياق الكلام قد تنصرف دلالة هذا المصطلح إلى التَّعْدِيلِ التَّامِ للرَّأوي، أو ما دون ذلك، وهذا ما يظهر واضحًا في استعمال الإمام أبي سعيد بن يونس لهذا المصطلح فقد استعمله بزيادة، وهذه الزيادة تحمل قرائن ودلالات جلية تبين مراده، فقد أطلقه تارة وأراد به تَعْدِيلِ الرَّأوي وتوثيقه، من ذلك: قوله في: «أحمد بن سلمة بن الضحَّاح الهلالي المصري»^(١): «ثقة صالح»^(٢).

وأطلقه تارة أخرى، وأراد به تعديل الرَّأوي دون البلوغ به إلى درجة التوثيق، من ذلك: قوله في: «إبراهيم بن مطروح المصري»^(٣): «صالح الحديث»^(٤).

وتجدر الإشارة إلى أنَّ بعض النُّقاد يطلق مصطلح «صالح» ويريد به الشئ على الرَّأوي في دينه لا في حديثه، قال الحافظ ابن حجر-رحمه الله تعالى-^(٥): «وقول الخليلي: إنَّه شيخ صالح، أراد به في دينه لا في حديثه؛ لأنَّ من عادتهم إذا أرادوا وصف الرَّأوي بالصلاحية في الحديث قيدوا ذلك، فقالوا: صالح الحديث. فإذا أطلقوا الصلاح، فإنَّما يريدون له في الديانة والله أعلم».

قال الباحث: ولقد وصف الإمام أبو سعيد بن يونس كثيرًا من الرواة بإطلاق الصلاح، وتبين أنه يريد الديانة، لذلك عرضت في الدراسة عنهم.

عاشراً: «صَدُوق»، «صَدُوقٌ مع زيادة صفة»:

مصطلح «صَدُوق» من مصطلحات التَّعْدِيلِ المطلق، ويدل على تعديل الراوي دون البلوغ به إلى درجة «الثِّقَّة»، قال الإمام ابن أبي حاتم-رحمه الله تعالى-^(٦): «وجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى، وإذا قيل للواحد: «ثِقَّة»، أو «متمنَّ ثبَّت»، فهو ممن يحتجُّ بحديثه، وإذا قيل له: «صَدُوق»، أو «محلَّه الصدق»، أو «لا بأس به»، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه، وهي المنزلة الثانية»، وقال الإمام

(١) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧/ ٨١٥).

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧/ ٢٣٤).

(٤) المصدر السابق.

(٥) النكت على مقدمة ابن الصلاح، لابن حجر (٢/ ٦٨٠).

(٦) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٢/ ٣٧).

ابن الصلاح^(١) - رحمه الله تعالى - معلقاً على ذلك - : «هذا كما قال، لأن هذه العبارات لا تشعر بشرطة الضبط، فينظر في حديثه ويُختبر حتى يعرف ضبطه».

وقال الإمام البقاعي - رحمه الله تعالى -^(٢): «الثقة من جمع الوصفين: العدالة، وتام الضبط، ومن نزل عن التمام إلى أول درجات النقصان، قيل فيه: «صدوق»، أو «لا بأس به»، ونحو ذلك، ولا يقال فيه ثقة إلا مع الإرداف بما يزيل اللبس».

وتجدر الإشارة إلى أن هذه التفرقة بين «الثقة»، و«الصدوق» إنما هي من باب ضبط المصطلحات لا أكثر، قال الدكتور وليد العاني^(٣) - رحمه الله تعالى - : «هذه التفرقة ليست بين شيئين مختلفين أو متضادين، إنما هي نوع من التفرقة بين الفاضل والأفضل منه، أو بين الراجح والأرجح منه، فالثقة والصدوق كلاهما مقبول خبره غير مردود، ولكنها يتفاضلان في قدر فوق الصدق، وهو: الضبط، فالثقة صدوق، وأضاف إلى صدقه قدرًا من الضبط ميّزه عن الصدوق الذي أقل ضبطًا من الثقة، وهذه التفرقة في نظري لم يُجمع عليها المتقدمون من علماء الحديث، فغالبيتهم لم يكن يُفرّق بين «الثقة» وبين «الصدوق»، لأن مؤداهما واحدٌ عندهم، والتفرقة إنما جاءت من بعض المتأخرين، واستقر عليها وضعهم».

وقد تؤكد مصطلح «صدوق» زيادة ترفع الراوي إلى درجة الثقة.

وبالنظر في كلام الإمام أبي سعيد بن يونس في نقد الرجال، يتبين أنه استعمل هذا المصطلح على

عدة وجوه:

- الأول: استعمال مطلق بدون زيادة: يفيد تعديل الراوي دون البلوغ به إلى درجة «الثقة»، من ذلك، قوله في: «ياسين بن عبد الأحد بن أبي زرارة، واسمه الليث بن عاصم بن كليب القتباني»^(٤): «صدوق في الحديث»^(٥).

- الثاني: استعمال مقيد بزيادة: يفيد تعديل الراوي دون البلوغ به إلى درجة «الثقة»، والزيادة قد تحمل قرائن ودلالات جلية أو خفية تصرف دلالة المصطلح إلى التوثيق التام للراوي، من ذلك، قوله في: «عبد

(١) مقدمة ابن الصلاح، لابن الصلاح (ص: ١٢٣).

(٢) النكت الوفية، للبقاعي (١ / ٥٨٩).

(٣) منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها، للعاني (ص: ١٢٧ - ١٢٨).

(٤) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٥٨٧).

(٥) تهذيب الكمال، للمزي (٣١ / ١٨٣).

الحكم بن أحمد بن محمد بن سلام الصّديّ^(١): «كان صدوقاً، إلا أنه انقطع من أوائل أصوله شيء، ولم يكن ممن يميّز، فروى ما لم يسمع، فثبّته، فرجع، وكان كثير الحديث»^(٢).

-الثالث: استعمال مقيد بزيادة: يفيد تعديل الراوي مع البلوغ إلى درجة «الثقة»، من ذلك، قوله في «يوسف بن يزيد بن كامل بن حكيم القرشي، أباً يزيد القَرَاطِيسِي المِصْرِي»^(٣): «وكان ثقة صدوقاً»^(٤).
حادي عشر: «حسن الحديث»، «حسن الحديث مع زيادة صفة»:

عبارة ترادف قولهم «صالح الحديث»، للدلالة على النزول في مرتبة الراوي، ويؤكد ذلك ما قاله الإمام ابن أبي حاتم -رحمه الله تعالى-^(٥): «شيان النحوي كوفي، حسن الحديث، صالح الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به»، وهذا الكلام أطلقه أيضاً في عبارة «صالح الحديث»، وهي تعادلها تقريباً، إلا إذا وردت معها زيادة ترفع بمرتبة الراوي إلى الثقة.

وبالنظر في كلام الإمام أبي سعيد بن يونس في نَقْدِ الرِّجَالِ، يتبيّن أنّه استعمل هذا المصطلح على عدة وجوه:

- الأول: استعمال مطلق بدون زيادة: يفيد تَعْدِيلِ الرَّاوي دون البلوغ به إلى درجة «الثقة»، من ذلك، قوله في: «حسان بن عبد الله بن سهل الكِنْدِي»^(٦): «وكان حسن الحديث»^(٧).
- الثاني: استعمال مقيد بزيادة: يفيد تعديل الراوي دون البلوغ إلى درجة «الثقة»، من ذلك، قوله في: «يوسف بن يزيد بن كامل بن حكيم القرشي»^(٨): «صدوق، حسن الحديث»^(٩).

(١) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧/ ٣٤٢)، سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٤/ ٥٢٣).

(٢) تاريخ الإسلام، للذهبي (٧/ ٣٤٢)، سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٤/ ٥٢٣)، لسان الميزان، للذهبي (٥/ ٦٤).

(٣) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٦١٢).

(٤) تهذيب الكمال، للمزي (٣٢/ ٤٧٧).

(٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٤/ ٣٥٦).

(٦) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ١٥٨).

(٧) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (٥/ ١٤٧).

(٨) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٦١٢).

(٩) تهذيب الكمال، للمزي (٦/ ٣٣).

- الثالث: استعمال مقيد بزيادة: يفيد تعديل الراوي مع البلوغ به إلى درجة «الثقة»، والزيادة قد تحمل قرائن ودلالات جلية أو خفية تصرف دلالة المصطلح إلى التوثيق التام للراوي، من ذلك، قوله في: «علي بن عبد الرحمن بن محمد بن المغيرة بن نسيط المخزومي»^(١): «ثقة، حسن الحديث»^(٢).

ثاني عشر: «ما علمت إلا خيرًا»:

قال مصطفى بن الحسن: «تتبع هذا اللفظ وتتبع كثيرًا من استعمال الأئمة له فوجدتهم يستعملونه بمعنى «ثقة»، وأيضًا بمعنى «لا بأس به»، وأحيانًا في الشواهد والمتابعات بمعنى أن الراوي صاحب سنة أو صاحب صلاة... والظاهر أن معناه: أننا لا نعلم عن الراوي غير الثقة في الرواية ولم يظهر منه ما يخالف ذلك»^(٤).

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل - رحمه الله تعالى -^(٥): سألت أبي عن «إسماعيل بن جعفر»، فقال: «لا أعلم إلا خيرًا»، قلت: «ثقة؟» قال: «نعم».

(١) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٤٠٣).

(٢) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (٩/ ٣٥٩)، تهذيب التهذيب، لابن حجر (٧/ ٣٦١).

(٣) قال الباحث: قول المزي في تهذيب الكمال (٢١/ ٥٣): لم يذكره أبو سعيد بن يونس في «تاريخ مصر» ولا في «الغرائب»، فيه نظر، وتبعه الذهبي، فقال في سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٤١): أغفله ابن يونس، فرد على الأول مغلطاي وتبعه أيضًا ابن حجر، فقال مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال (٩/ ٣٥٩): وفي قول المزي: لم يذكره أبو سعيد بن يونس في «تاريخ مصر» ولا في «الغرائب» نظر؛ لثبوتها في أصل «التاريخ» لابن يونس، وها أنا أذكر كلامه بنصه، قال: علي بن عبد الرحمن بن محمد بن المغيرة بن نسيط، يكنى أبا الحسن، ولد بمصر، وكتب الحديث، وحدث، وكان ثقة حسن الحديث، توفي بمصر يوم الخميس لعشر خلون من شعبان سنة اثنتين وسبعين ومائتين، وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب، لابن حجر (٧/ ٣٦١) -معلقًا على كلام المزي-: كأنه سقط من نسخة الشيخ، وإلا فقد ذكره ابن يونس في «تاريخ مصر» بما نصه؛ علي بن عبد الرحمن بن محمد بن المغيرة بن نسيط، يكنى أبا الحسن، ولد بمصر، وكتب الحديث، وحدث، وكان ثقة حسن الحديث، توفي بمصر يوم الخميس لعشر خلون من شعبان سنة اثنتين وسبعين ومائتين.

(٤) شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل، لمصطفى بن إسماعيل (ص: ٣٦٠).

(٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٢/ ١٦٣).

وقد استعمل الإمام ابن يونس هذا المصطلح في حق عدد من الرواة، منهم: «الحسن بن علي بن سوار، أبا علي المصري الحريري»^(١)، حيث قال فيه: «وما علمت عليه إلا خيراً»^(٢).

ثالث عشر: «كان يفهم الحديث»، «كان يحفظ الحديث»، «كان يفهم ويحفظ الحديث»:

لفظ الفهم أعلى وأرفع من لفظ الحفظ فقط في التعديل، لأنه لا يوصف بالدراية إلا من طال اشتغاله بهذا العلم، ومن كان هذا حاله فيما أن يكون حافظاً في الغالب، أما من وصف بالحفظ فلا يلزم من ذلك أن يكون بصيراً بالحديث وعلله وطرقه والصحيح من ذلك والسقيم والعالي والنازل والفرد والمشهور وغير ذلك بخلاف من وصف بالفهم، بل قد يطلقون الحفظ على كثرة الحديث، وإن لم يكن الكثير ضابطاً، ولا يلزم من الفهم تمام الإتيان والتثبت^(٣).

قال ابن أبي حاتم - رحمه الله تعالى -^(٤) في ترجمة: «يحيى بن عبد الله بن بكير المصري»: سألت أبي

عنه، فقال: «يكتب حديثه ولا يحتج به، كان يفهم هذا الشأن».

فأبو حاتم لم ير التلازم بين الفهم والإتيان.

رابع عشر: «من حفاظ الحديث وأهل الصنعة»:

هذا فيه إشادة بأن الراوي من أهل صنعة الحديث، ومعرفة الصحيح والسقيم والعالي والنازل، والطرق والمخارج، ولو كان مطعوناً في دينه لما كان مقدماً عندهم^(٥).

وقد استعمل الإمام ابن يونس هذا المصطلح في حق «أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين بن

سعد بن مفلح بن هلال، أبا جعفر المهدي»^(٦)، حيث قال فيه: «كان من حفاظ الحديث وأهل الصنعة»^(٧).

(١) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧/ ٥٧٣).

(٢) الإكمال، لابن ماكولا (٢/ ٢١٠)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٧/ ٥٧٣).

(٣) انظر: شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل، لمصطفى بن إسماعيل (ص: ٤٥٨).

(٤) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٩/ ١٦٥).

(٥) انظر: شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل، لمصطفى بن إسماعيل (ص: ٤٦).

(٦) انظر ترجمته: تاريخ دمشق، لابن عساكر (٥/ ٢٣٥).

(٧) المصدر السابق.

المطلب الثاني: مصطلحات التعديل المطلق الخاصة عند الإمام أبي سعيد بن يونس

ومنهجها في استعمالها^(١):

تفرّد الإمام أبو سعيد بن يونس باستعمال مصطلحات وعبارات تعديل خاصة لم يستعملها غيره من النقاد، وبعضها استعملها النقاد نادراً جداً، وهي: «آية من آيات الله تعالى في الحفظ»، «لم أر أحداً قط أثبت منه»، «ما رأينا مثله قبله ولا بعده»، «كان يوازي عبد الله بن عمرو في العلم»، «لم يخلف مثله»، «لا يختلف فيه»، «كان شيئاً عجباً»، وفيما يلي تفصيل ذلك:

أولاً: «آية من آيات الله تعالى في الحفظ»:

هذا اللفظ يمتثل التعديل ويحتمل التجريح، فإن كان بمعنى التعديل فالمقصود منه أن الراوي لا نظير له في الحفظ والإتقان.

وقد يكون هذا اللفظ تجريحاً بمعنى أن الراوي في مرتبة الجرح الشديد، فمثلاً يطلق الدارقطنيّ لفظة «آية» أو «آية من آيات الله» على الراوي المتروك عنده، الذي لا يكتب حديثه لا للاحتجاج ولا للاعتبار^(٢).

قال السهمي^(٣): سألت أبا الحسن الدارقطني، عن: «محمد بن سليمان بن زبان»، كان بالبصرة، قال: «مدبر آية من آيات الله»، قلت له: «كان يضع الحديث»، قال: «نعم».

والإمام ابن يونس قصد بهذا المصطلح المعنى الأول، فقد استعمله في حق «محمد بن جعفر بن محمد بن الهيثم، أبا بكر الأنباري»^(٤)، حيث قال فيه: «آية من آيات الله تعالى في الحفظ»^(٥).
ثانياً: «لم أر أحداً قط أثبت منه»:

قال السيوطي -رحمه الله تعالى-^(٦): «والمرتبة التي زادها شيخ الإسلام -يعني: ابن حجر- أعلى من مرتبة التكرير، وهي: الوصف بأفعل: كأوثق الناس وأثبت الناس، أو نحوه، وكإليه المنتهى في

(١) أعرض الباحث في دراسته عن الألفاظ التي تدل دلالة واضحة على العبادة والزهد والورع.

(٢) انظر: الإمام أبو الحسن الدارقطني وآثاره العلمية، للرحيلي (ص: ٣٤١).

(٣) سؤالات حمزة للدارقطني، للسهمي (ص: ١٠٣).

(٤) انظر ترجمته: تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٤ / ٢٩٩).

(٥) نزهة الألباء في طبقات الأدياء، للأنباري (ص: ١٩٩).

(٦) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي (١ / ٤٠٥).

التثبت، قلت -يعني: السيوطي-: ومنه، لا أحد أثبت منه، ومن مثل فلان، وفلان لا يسأل عنه، ولم أر من ذكر هذه الثلاثة، وهي في ألفاظهم».

قال الباحث: وهي أعلى المراتب في دلالة العلماء على التركيزية.

وقد استعمل الإمام ابن يونس هذا المصطلح في حق «عباس بن محمد الفزاري»^(١)، حيث قال فيه: «لم أر أحداً قط أثبت منه»^(٢).

ثالثاً: «ما رأينا مثله قبله ولا بعده»:

هذه من عبارات التعديل الرفيع، التي تقال في حق مشاهير الثقات الأثبات كأمثال ابن المبارك وأحمد والبخاري، والمستقرئ لأقوال النقاد المشابهة لهذه اللفظة يزداد يقيناً من ذلك.

قال أبو بكر الأثرم^(٣): «سمعت أبا عبد الله، ذكر سفيان بن عيينة، فقال: «ما رأينا مثله».

وقد تطلق ويراد منها «قوي الذاكرة سريع الحفظ»، ذكر عنه المطلعون على حاله ما يتعجب منه الأذكياء ذوو الحفظ والإتقان فضلاً عن سواهم^(٤).

وقد استعمل الإمام ابن يونس هذه العبارة مقرونة بغيرها للدلالة على شدة الحفظ والإتقان، حيث قال في «علي بن الحسين بن حرب بن عيسى، ويعرف: بابن حربويه القاضي»^(٥): «وكان شيئاً عجباً، ما رأينا مثله قبله ولا بعده»^(٦).

رابعاً: «كان يوازي عبد الله بن عمرو في العلم»:

لفظ الموازية لفظ يطلق للمساواة بين حال راوٍ وآخر في فن من الفنون كالعلم أو القضاء وغيرهما، وهي تعني: يساوي، وهذه اللفظة تصلح أن تكون من ضمن التوثيق النسبي، لكن لعدم وجود

(١) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧/ ١٠٤)، سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٤/ ٢٣٠).

(٢) المصدران السابقان.

(٣) من سؤالات الأثرم لأحمد بن حنبل (ص: ٤٨).

(٤) انظر: الإمام البخاري وكتابه الجامع الصحيح، لعبد المحسن العباد (ص: ٣٣).

(٥) انظر ترجمته: تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (١٣/ ٣٣٤).

(٦) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (١٣/ ٣٣٤)، المنتظم، لابن الجوزي (١٣/ ٣٠٢)، تاريخ الإسلام، للذهبي

(٢٣/ ٥٨٨)، العبر في خبر من غبر، للذهبي (٢/ ٤).

ألفاظ للتوثيق النسبي، أثر الباحث إيرادها هنا، ومن استخدمها من المحدثين، الإمام أحمد بن حنبل، حيث سئل^(١) عن: يزيد بن عبد الله بن قسيط ويحيى بن سعيد، فقال: «يحيى يوازي الزهري». ويستحسن قبل الحكم على الراوي الذي قيلت فيه هذه اللفظة، أن يقارن الباحث بين حال الموازي والموازي به.

ولعلَّ الإمام ابن يونس قصد بهذه اللفظة، مقارنة حال الراوي بحال الصحابي عبد الله بن عمرو رضي الله عنه في علمه بكتب أهل الكتاب، وهذا واضح من خلال السياق الواردة فيه هذه اللفظة من كلام ابن يونس، والله تعالى أعلى وأعلم.

وقد استعمل الإمام أبو سعيد بن يونس هذه اللفظة في حق «أوس بن بشر، ويقال: ابن بشير المَعَاْفِرِي المِصْرِي»^(٢)، حيث قال: «كان يقرأ التوراة والإنجيل وكان يوازي عبد الله بن عمرو في العلم... وهو رجل معروف من أهل مصر»^(٣).

خامسًا: «لم يَخْلَف مثله»:

هذه اللفظة من ألفاظ التعديل الرفيع، وأحيانًا تستعمل في فنٍ من الفنون التي يشتهر الراوي بها، وأحيانًا يفهم من كلام النقاد الاختصاص ببلد دون بلد في هذه المرتبة، ومرة عامة. قال ابن عون^(٤) -رحمه الله تعالى-^(٥): «لما مات إبراهيم -يعني: النخعي-، أخرجناه في الليل، فدفعناه؛ فلقيت الشعبي، فقال: كنت فيمن شهد إبراهيم، قلت: نعم، قال: رحمه الله أما إنه لم يَخْلَف مثله، قلت: بالكوفة، قال: لا بالكوفة ولا بالبصرة ولا بكذا ولا بكذا، قال: كأنه عني نفسه».

(١) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢/ ٤٩٥).

(٢) انظر ترجمته: تاريخ دمشق، لابن عساكر (٩/ ٤٠٤).

(٣) المصدر السابق.

(٤) عبد الله بن عون بن أرطبان، أبو عون البصري، ثقة ثبت فاضل، من أقران أيوب -يعني: السخيتاني- في العلم والعمل والسنن، مات سنة خمسين على الصحيح. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٣١٧).

(٥) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، رواية ابنه عبد الله (٣/ ٤٧٩).

وقد استعمل الإمام ابن يونس هذه اللفظة مقرونة بألفاظ تدل على التوثيق الرفيع في حق إمام من أئمة المسلمين وهو: «أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبد الملك بن سلمة بن سليم، أبا جعفر الأزدي الحَجْرِي المِصْرِي الطَّحَاوِي»^(١)، حيث قال: «وكان ثقةً ثبَتًا، فقيهاً عاقلًا، لم يَخْلَف مثله»^(٢).
سادسًا: «لا يَخْتَلِف فيه»:

هذه اللفظة تعادل عند المحدثين الحافظ المتقن، وهذا الأمر يظهر جليًا من كلام الإمام عبد الرحمن بن مهدي-رحمه الله تعالى- لما تحدث عن مراتب الرواة، فجعل هذه اللفظة توازي لفظ «حافظ متقن»، حيث عبّر قائلاً^(٣): «المحدثون ثلاثة؛ رجل حافظ متقن، فهذا لا يَخْتَلِف فيه، وآخر يوهم والغالب على حديثه الصحة، فهذا لا يترك حديثه، والآخر يوهم والغالب على حديثه الوهم، فهذا متروك الحديث».

وهذه العبارة وردت على لسان الإمام ابن يونس مقرونة بألفاظ تدل على التعديل العالي، حيث قال في: «إِسْمَاعِيل بن يَحْيَى بن إِسْمَاعِيل المِزْنِيُّ المِصْرِيُّ»^(٤): «كانت له عبادة وفضل، ثقة في الحديث، لا يَخْتَلِف فيه حاذق من أهل الفقه، وكان أحد الزهاد في الدنيا وكان من خير خلق الله عز وجل، ومناقبه كثيرة»^(٥).
سابعًا: «كان شيئًا عَجَبًا»:

هذه من ألفاظ التوثيق العالي، التي يقصد بها تثبيت الراوي، وقد فسرها الإمام ابن أبي حاتم، حيث قال^(٦)- في ترجمة عمران بن حدير: حدثني أبي حدثنا عبد الله بن دينار البصري، قال: ذكر شعبة، عمران بن حدير فقال: «كان شيئًا عَجَبًا»، كأنه يشبهه.

(١) انظر ترجمته: سير أعلام النبلاء، للذهبي (٢٧ / ١٥).

(٢) المؤلف والمختلف، لابن القيسراني (ص: ٥٢)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (٣٦٨ / ٥)، المنتظم، لابن الجوزي

(٣) (٣١٨ / ١٣)، طرح التثريب، للعراقي (٣٠ / ١).

(٤) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، للرامهرمزي (ص: ٤٠٦).

(٥) انظر ترجمته: سير أعلام النبلاء، للذهبي (٤٩٣ / ١٢).

(٦) وفيات الأعيان، لابن خلكان (٢١٨ / ١).

(٦) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (١٤٩ / ١).

وقد استعمل الإمام ابن يونس هذا المصطلح في حق راويين، اقترن بها ألفاظ تدل على التوثيق الرفيع، أما الأول: «بُنان بن محمد بن محمد بن سَعِيد الواسطي»^(١)، قال فيه: «وكان ثقةً... وكان شيئاً عجباً»^(٢).

أما الثاني: هو: «عَلِي بن الحسين بن حرب بن عيسى، ويعرف: بابن حَرْبويه القاضي»^(٣)، قال فيه: «وكان شيئاً عجباً، ما رأينا مثله قبله ولا بعده»^(٤).
ثامناً: «نعم الرجل»:

هذه اللفظة من ألفاظ التعديل، وكان أول من استخدمها في الشناء النبي ﷺ، حيث قالها في حق «عبد الله بن عمر بن الخطاب»: (نعم الرجل عبد الله -يعني: ابن عمر- لو كان يصلي من الليل)^(٥).

وقد استخدمها الإمام ابن يونس مقرونة بلفظة «ثقة»، حيث قالها في حق «محمد بن هارون بن حسان بن فروة الأزدي»، يعرف بـ «ابن البرقي»^(٦)، حيث قال فيه: «ثقة... كان نعم الرجل»^(٧).

(١) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٥٠٩/٢٣).

(٢) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٥٩١/٧).

(٣) انظر ترجمته: المصدر السابق (٣٣٤/١٣).

(٤) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٣٣٤/١٣)، المنتظم، لابن الجوزي (٣٠٢/١٣)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٥٨٨/٢٣)، العبر في خبر من غبر، للذهبي (٤/٢).

(٥) أخرجه البخاري (ح: ١١٢٢، ١١٥٧، ٣٧٣٩)، في كتاب: التهجد، باب: فضل قيام الليل، وباب: من تعار من الليل، فصل، وفي كتاب: فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب: مناقب عبد الله بن عمر، وفي كتاب التعبير، باب: الإستبرق ودخول الجنة في المنام، وباب: الأمن ودَهَابِ الروح، وباب: الأخذ على اليمين في النوم، وأخرجه مسلم (ح: ٢٤٧٩) كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضائل عبد الله بن عمر، عن ابن عمر ؓ.

(٦) انظر ترجمته: المقفى الكبير، للمقرئزي (٣٥٦-٣٥٧).

(٧) المصدر السابق.

تاسعاً: «كان أتقى لله أن يحدث بها»:

هذه العبارة من ألفاظ التعديل المتوسط، وهي تقال عادة لمن فيه ضعف، لكن لا يتصور خروج أشياء مكذوبة منه، والإمام ابن يونس قالها في حق رجل مختلف في ضعفه، وهو: «عبد الله بن وهب بن منبه اليماني»^(١) - في ترجمة إسحاق بن وهب بن عبد الله الطُّهْرُمُيِّ - روى عن ابن وهب أحاديث، كان ابن وهب أتقى لله من أن يحدث بها^(٢).

(١) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٣٢٨).

(٢) الأنساب، للسمعاني (٩ / ١٠٨)، لسان الميزان، لابن حجر (٢ / ٨٣).

المبحث الثاني

الرُّوَاةُ الْمُعَدِّلُونَ عِنْدَ الْإِمَامِ أَبِي سَعِيدِ بْنِ يُونُسَ

(دراسةٌ مقارنةٌ بين أحكام أبي سعيد بن يونس وأحكام غيره من النُّقَادِ)

إنَّ الناظر في أقوال الإمام أبي سعيد بن يونس وعباراته في نقد الرِّجَالِ يَجِدُ أَنَّهُ تَكَلَّمَ في تعديل ما يزيد عن مائتين راوٍ من الرُّوَاةِ، من مصر وغيرها، أو الواردين عليها.

ولا ريب في أنَّ استقراء أحكام الإمام أبي سعيد بن يونس في هذا العدد من الرُّوَاةِ، ومقارنتها بأحكام النُّقَادِ الآخرين، سيما من اشتهر منهم واعتمدت أقوالهم في الجرح والتَّعْدِيلِ، كفيلٌ بأن يعطي تصوُّراً واضحاً عن خصائص المنهج النقدي الذي اتبعه الإمام أبو سعيد بن يونس في الرِّجَالِ، ويُجَلِّي مرتبته بين النُّقَادِ.

وفي هذا المبحث سيتم عرض الرُّوَاةِ المُعَدِّلِينَ عِنْدَ الْإِمَامِ أَبِي سَعِيدِ بْنِ يُونُسَ بحسب المصطلحات والعبارات التي قيلت في حقهم، مع الاجتهاد في المقارنة بين أحكامه وأحكام غيره من النُّقَادِ، ثم الوقوف على خلاصة القول في الحكم على الراوي.

وسيقوم الباحث بتفصيل الكلام على الرواة الذين خالف فيهم النُّقَادُ الإمام ابن يونس في توثيقه، وأما الرواة الذين اتفق النقاد على توثيقهم، فسيقوم الباحث بإيرادهم، مع التعليق عليهم بعبارة: «مجمعٌ على توثيقه»، وبعض الرواة المعدلين، عدلهم النُّقَادُ اعتماداً على قول الإمام ابن يونس، بنقل قوله فيهم، هؤلاء سيقول الباحث فيهم: «تبع النقاد الإمام ابن يونس على توثيقه»، وأما الرواة الذين لم يعثر الباحث على أقوال للنقاد فيهم، فيقول: «لم يعثر الباحث على أقوال للنقاد في الراوي»، وهؤلاء جميعاً سيوردتهم الباحث على حسب ترتيب الألفاظ، مع ترتيب الرواة حسب الترتيب الأبجدي، تحت كل لفظة، والله الموفق.

المطلب الأول: الرواة المعدلون بمصطلحات التعديل المطلق العامة التي وافق النقاد الإمام أبا سعيد بن يونس في استعمالها:

عدّل الإمام أبو سعيد بن يونس عددًا من الرواة باستعمال مصطلحات التعديل المطلق وعباراته، وهم كالتالي:

أولاً: الرواة الذين قال فيهم، «أحد الأثبات الثقات»، «أحد المجودين الثقات»:

١ - إبراهيم بن سليمان بن داود، أبا إسحاق بن أبي داود الأسدي، المعروف بالبُرُّسِي (١) (٢):

قال ابن يونس (٣): أحد الحفاظ المجودين الثقات الأثبات.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال الباحث: مجمعٌ على توثيقه.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ثقة ثبت؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس على توثيق الراوي.

٢ - زياد بن يونس بن سعيد بن سلامة الحضرمي، أبا سلامة، الإسكندراني (٤):

قال ابن يونس (٥): أحد الأثبات الثقات.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال الباحث: مجمعٌ على توثيقه.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ثقة ثبت؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

(١) هذه النسبة إلى البرلس وهي بليدة من سواحل مصر. انظر: الأنساب، للسمعاني (٢/ ١٧٩).

(٢) انظر ترجمته: تاريخ دمشق، لابن عساكر (٦/ ٤١٥).

(٣) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٦/ ٤١٥)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٦/ ٢٨٦).

(٤) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٢٢١).

(٥) تهذيب الكمال، للمزي (٩/ ٥٢٥).

وافق النقاد الإمام ابن يونس على توثيق الراوي.

٣- عبد الله بن عمر بن غانم الرعيني، أبا عبد الرحمن^(١):

قال ابن يونس^(٢): أحد الثقات الأثبات.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال أبو العرب^(٣): كان ثقةً ثبتاً نبيلاً، قال السمعاني^(٤) وابن الجوزي^(٥)- تبعاً في ذلك ابن يونس-

أحد الثقات الأثبات، قال الباحث: والعجب من ابن الجوزي يجعله في أعلى مراتب التوثيق هنا، ثم يأتي

به في الضعفاء^(٦)، وقال أبو داود^(٧): أحاديثه مستقيمة، وقال الذهبي^(٨): مستقيم الحديث، وذكره ابن

خلفون^(٩) في الثقات.

وقال أبو حاتم^(١٠) والذهبي^(١١): مجهول، وقال الذهبي مرة^(١٢): مجهول الحال.

وقال ابن حبان^(١٣): يروي عن مالك ما لم يحدث به مالك قط لا يحل ذكر حديثه ولا الرواية عنه

في الكتب إلا على سبيل الاعتبار.

(١) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٣١٥).

(٢) تهذيب الكمال، للمزي (١٥/٣٤٤).

(٣) طبقات علماء إفريقية، لأبي العرب (ص: ٤٣).

(٤) الأنساب، للسمعاني (١/٣٢٥).

(٥) المنتظم، لابن الجوزي (٩/١٨٦).

(٦) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (٢/١٣٤).

(٧) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني (٢/١٧٧).

(٨) الكاشف، للذهبي (١/٥٧٧).

(٩) تهذيب التهذيب، لابن حجر (٥/٣٣٢).

(١٠) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٥/١١٠).

(١١) ميزان الاعتدال، للذهبي (٢/٤٦٤).

(١٢) المغني في الضعفاء، للذهبي (١/٣٤٨).

(١٣) المجروحين، لابن حبان (٢/٣٩).

ورد عليه ابن حجر، فقال^(١): ولعل ابن حبان ما عرف هذا الرجل؛ لأنه جليل القدر ثقة لا ريب فيه، ولعل البلاء في الأحاديث التي أنكرها ابن حبان ممن هو دونه.

– خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد: ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام ابن يونس في حكمه على الراوي، ورد العلماء على من جهله.

٤ – عبد الوهّاب بن سعيد بن عثمان الحمراوي^(٢) المصري^(٣):

قال ابن يونس^(٤): أحد المجودين الثقات.

– أقوال النقاد في الراوي:

قال الباحث: مجمعٌ على توثيقه.

– خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ثقة ثبت؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس على توثيق الراوي.

ثانيًا: الرواة الذين قال فيهم، «مستقيم الحديث»، «مستقيم الأمر في الحديث»:

١ – عطاء بن دينار الهذلي، أبا الريان، وقيل: أبا طلحة المصري، مولى بني خناسة بطن من هذيل^(٥):

قال ابن يونس^(٦): مستقيم الحديث، ثقة، معروف بمصر.

– أقوال النقاد في الراوي:

(١) تهذيب التهذيب، لابن حجر (٥ / ٣٣٢).

(٢) هذه النسبة إلى الحمراء، وهو موضع بفسطاط مصر. انظر: الأنساب، للسمعاني (٤ / ٢٤٥).

(٣) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧ / ٤٦٣).

(٤) المصدر السابق.

(٥) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٣٩١).

(٦) تهذيب الكمال، للمزي (٢٠ / ٦٨).

وثقه ابن معين^(١) وأحمد بن حنبل^(٢) وأحمد بن صالح^(٣) والعجلي^(٤) وأبو داود^(٥)، وزاد أحمد بن صالح: وتفسيره فيما يروي عن سعيد بن جبير صحيفة، وليست له دلالة على أنه سمع من سعيد بن جبير، وقال الخطيب البغدادي^(٦): مستقيم الحديث.

ذكره ابن حبان^(٧) وابن شاهين^(٨) في الثقات.

وقال ابن حجر^(٩): صدوق إلا أن روايته عن سعيد ابن جبير من صحيفة.

وقال أحمد مرة^(١٠): ما أرى به بأس، وقال النسائي^(١١): لا بأس به، وقال أبو حاتم^(١٢): هو صالح الحديث، إلا أن التفسير أخذه من الديوان، فإن عبد الملك بن مروان كتب يسأل سعيد بن جبير أن يكتب إليه بتفسير القرآن؛ فكتب سعيد بن جبير بهذا التفسير إليه؛ فوجده عطاء بن دينار في الديوان، فأخذه فأرسله عن سعيد بن جبير.

وقال أحمد مرة^(١٣): ضعيف.

وقال ابن كثير^(١٤): لم أر أحداً جرحه.

(١) من اسمه عطاء من رواة الحديث، للطبراني (ص: ٢٣).

(٢) العليل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢ / ٤٧٣)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٦ / ٣٣٢).

(٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٦ / ٣٣٢)، المراسيل، لابن أبي حاتم (ص: ١٥٨).

(٤) الثقات، للعجلي (ص: ٣٣٢).

(٥) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني (٢ / ١٦٥).

(٦) المتفق والمفترق، للخطيب البغدادي (٣ / ١٧٣٣).

(٧) (٧ / ٢٥٤).

(٨) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: ١٧٢).

(٩) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٣٩١).

(١٠) العليل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٣ / ١١١).

(١١) تهذيب الكمال، للمزي (٢٠ / ٦٨).

(١٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٦ / ٣٣٢).

(١٣) من اسمه عطاء من رواة الحديث، للطبراني (ص: ٢٣).

(١٤) مسند الفاروق، لابن كثير (٢ / ٦٣٥).

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد: ثقة، لم يسمع التفسير من سعيد بن جبير، بل من صحيفة؛ والله تعالى أعلى وأعلم. وافق أغلب النقاد الإمام أبا سعيد بن يونس على تعديل الراوي، لكن اختلفوا في مرتبة التعديل، ويستغرب من الإمام أحمد تضعيفه، ومن ابن كثير قوله بأن لم ير له جرًا.

٢- محمد بن أحمد بن سهل بن راشد بن يحيى بن عبد الكريم بن أفلاح الصّفّار المصري^(١): قال ابن يونس^(٢): كان مستقيم الحديث.

- أقوال النقاد في الراوي:

لم يعثر الباحث على أقوال للنقاد في الراوي.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد: ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

لم يرد أقوال للنقاد في الراوي، ليتسنى للباحث المقارنة.

٣- علي بن الحسن بن علي بن الجعد بن عبيد، أبا الجعد الجوهري^(٣):

قال ابن يونس^(٤): وكان مستقيم الأمر في الحديث يوثق فيه.

- أقوال النقاد في الراوي:

لم يعثر الباحث على أقوال للنقاد في الراوي.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد: ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

لم يرد أقوال للنقاد في الراوي، ليتسنى للباحث المقارنة.

(١) انظر ترجمته: المقفى الكبير، للمقرئ (١٧٤/٥).

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر ترجمته: تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٣٠٦/١٣).

(٤) المصدر السابق.

ثالثاً: الرواة الذين قال فيهم، «ثقة مع تكرير صفة لفظاً أو معنى»، «ثقة مع صفة»، «ثقة»، «موثق»، «يوثقونه»، «يوثق»، «من ثقات المصريين»، «ثقة عند الناس»:

١ - حديد بن موسى بن كامل الخيَّاش^(١) ^(٢):

قال ابن يونس^(٣): وكان ثقة صدوقاً.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال الباحث: مجمعٌ على توثيقه.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقاد:

ثقة ثبت؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام أبا سعيد بن يونس في توثيق الراوي.

٢ - عمرو بن سواد بن الأسود بن عمرو بن محمد بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح القرشي العامري

السَّرْحِي المصري^(٤):

قال ابن يونس^(٥): كان ثقة صدوقاً.

(١) هذه اللفظة لمن يبيع الخيش، وهو نوع من الثياب الغليظة من الكتان الحشن. انظر: الأنساب، للسمعاني (٥ / ٢٤٤).

(٢) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧ / ٣٦٩).

(٣) المصدر السابق.

(٤) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٤٢٢).

(٥) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (١٠ / ١٨٥)، تهذيب التهذيب، لابن حجر (٨ / ٤٦).

– أقوال النُّقاد في الرَّاوي:

وثقه النسائي^(١) ومسلمة بن القاسم^(٢) وأبو عبد الله الحاكم^(٣) والخطيب البغدادي^(٤) والذهبي^(٥)
ابن حجر^(٦)، وزاد الحاكم: مأمون متفق على إتيقانه، وذكره ابن حبان^(٧) في الثقات.
قال أبو حاتم^(٨): صدوق، وقال النسائي^(٩): لا بأس به.
– خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقاد:
ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس على توثيق الراوي، وإن اختلفت رتبة التوثيق عند بعضهم.

٣ – يحيى بن عبد الله بن موسى الفَارِسِي^(١٠):

قال ابن يونس^(١١): ثقة صدوق.

– أقوال النقاد في الراوي:

قال الباحث: مجمعٌ على توثيقه.

– خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقاد:
ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

(١) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (١٠ / ١٨٥).

(٢) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (١٠ / ١٨٥)، تهذيب التهذيب، لابن حجر (٨ / ٤٦).

(٣) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (١٠ / ١٨٥).

(٤) تهذيب الكمال، للمزي (٢٢ / ٥٩).

(٥) الكاشف، للذهبي (٢ / ٧٨).

(٦) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٤٢٢).

(٧) الثقات، لابن حبان (٨ / ٤٨٧).

(٨) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٦ / ٢٣٧).

(٩) تسمية مشايخ النسائي، له (ص: ٦٠).

(١٠) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧ / ٣٦٢).

(١١) المصدر السابق.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في توثيقه للراوي.

٤ - يوسف بن يزيد بن كامل بن حكيم القرشي، أبا يزيد القَرَاطِيسِي (١) المِصْرِي (٢):

قال ابن يونس (٣): كان ثقةً صدوقاً.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال الباحث: مجمعٌ على توثيقه.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في توثيقه للراوي.

٥ - بكر بن أحمد بن حفص، أبا محمد، يعرف بابن الشعراني (٤):

قال ابن يونس (٥): كان ثقةً حسن الحديث.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال الباحث: مجمعٌ على توثيقه.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في توثيقه للراوي.

(١) هذه النسبة إلى عمل القراطيس وبيعها. انظر: الأنساب، للسمعاني (١٠ / ٣٥٩).

(٢) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٦١٢).

(٣) تهذيب الكمال، للمزي (٣٢ / ٤٧٧).

(٤) انظر ترجمته: سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٥ / ٣٠٨).

(٥) تاريخ دمشق، لابن عساكر (١٠ / ٣٧٨).

٦ - عبد الله بن يوسف التَّنِيسِي، أبا مُحَمَّد الكَلَاعِي^(١) المِصْرِي^(٢):

قال ابن يونس^(٣): كان ثقةً حسن الحديث.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال الباحث: مجمعٌ على توثيقه.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَّاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في توثيقه للراوي.

٧- علي بن عبد الرحمن بن محمد بن المغيرة بن نَشِيط المِخْزُومِي، أبا الحسن الكوفي، ثم المصري، عرف

بِعَلَّان^(٤):

قال ابن يونس^(٥): ثقة، حسن الحديث.

- أقوال النُّقَّاد في الرَّاوي:

ذكره ابن حبان^(٦) في الثقات، وقال الذهبي^(٧): محدث رحال نبيل.

قال أبو حاتم^(٨) وابن حجر^(٩): صدوق.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَّاد:

(١) هذه النسبة إلى قبيلة يقال لها «كلاع» نزلت الشام، وأكثرهم نزلت حمص. انظر: الأنساب، للسمعاني (١١ / ١٨٦).

(٢) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٣٣٠).

(٣) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٣٣ / ٣٩٥)، تهذيب الكمال، للمزي (١٦ / ٣٣٦).

(٤) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٤٠٣).

(٥) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (٩ / ٣٥٩)، تهذيب التهذيب، لابن حجر (٧ / ٣٦١).

(٦) (٥ / ١٦٦).

(٧) تاريخ الإسلام، للذهبي (٦ / ٥٨٠).

(٨) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٦ / ١٩٥).

(٩) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٤٠٣).

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن سعيد في تعديله للراوي، لكن اختلفت رتبة التوثيق عند بعضهم، والباحث اعتمد قول الإمام ابن يونس لأن أبا حاتم الذي أنزل مرتبته وتبعه ابن حجر جراح متشدد متعنت.

٨ - محمد بن علي بن داود، أبا بكر الحافظ، يعرف بابن أخت غزال^(١):

قال ابن يونس^(٢): كان ثقةً حسن الحديث.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال الباحث: مجمعٌ على توثيقه.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في توثيقه للراوي.

٩ - يحيى بن حسان بن حيان التنيسي البكري، أبا زكريا البصري^(٣):

قال ابن يونس^(٤): كان ثقةً حسن الحديث..

- أقوال النقاد في الراوي:

قال الباحث: مجمعٌ على توثيقه.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في توثيقه للراوي.

(١) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٦/ ٤١٨).

(٢) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٥٤/ ٣١٥).

(٣) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٥٨٩).

(٤) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٦٤/ ١١٤)، تهذيب الكمال، للمزي (٣١/ ٢٦٩)، شرح أبي داود، للعيني (٢/ ٣٦٠).

١٠ - إبراهيم بن مرزوق بن دينار البصري^(١):

قال ابن يونس^(٢): كان ثقًّا ثبَّتًا، وقال مرة^(٣): ثقة.

- أقوال النُّقَّاد في الرَّاوي:

وثقه ابن أبي حاتم^(٤) وابن السكن^(٥) والدارقطني^(٦) والخطيب البغدادي^(٧) والسمعاني^(٨) وابن الجوزي^(٩) وابن خلفون^(١٠) ابن حجر^(١١)، وزاد ابن أبي حاتم: صدوق، وكذلك قال الذهبي^(١٢)، وزاد الدارقطني: إلا أنه كان يخطئ، فيقال له، فلا يرجع، وزاد الخطيب البغدادي وابن الجوزي: ثبت، وزاد ابن خلفون: مشهور، وزاد ابن حجر: عمي قبل موته فكان يخطئ ولا يرجع، وذكره العجلي^(١٣) وابن حبان^(١٤) في الثقات.

(١) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٩٤).

(٢) سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٢ / ٣٥٥)، إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (١ / ٢٩٠)، تهذيب التهذيب، لابن حجر (١ / ١٦٣).

(٣) تاريخ الإسلام، للذهبي (٦ / ٢٩٠).

(٤) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٢ / ١٣٧).

(٥) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (١ / ٢٩٠)، تهذيب التهذيب، لابن حجر (١ / ١٦٣).

(٦) تهذيب الكمال، للمزي (٢ / ١٩٨).

(٧) المتفق والمفترق، للخطيب البغدادي (١ / ٢٩٨).

(٨) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (١ / ٢٩٠).

(٩) المنتظم، لابن الجوزي (١٢ / ٢٣٤).

(١٠) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (١ / ٢٩٠).

(١١) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٩٤).

(١٢) الكاشف، للذهبي (١ / ٢٢٥).

(١٣) الثقات، للعجلي (ص: ٥٥).

(١٤) الثقات، لابن حبان (٦ / ٢٢).

قال النسائي^(١): لا بأس به، قال مرة النسائي^(٢): صالح، وقال أيضًا^(٣): ليس لي به علم.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ثقة يخطئ؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام ابن يونس في توثيقه للراوي، لكن ظهر لبعضهم أنه كان يخطئ في آخر

حياته.

١١ - أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر بن دينار، أبا عبد الرحمن النسائي^(٤):

قال ابن يونس^(٥): وكان إمامًا في الحديث ثقةً ثبتًا حافظًا.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال الباحث: مجمعٌ على توثيقه.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ثقة ثبت؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في توثيقه للراوي.

(١) تسمية مشايخ النسائي، للنسائي (ص: ٦١).

(٢) تهذيب الكمال، للمزي (٢/ ١٩٨).

(٣) المصدر السابق.

(٤) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٨٠).

(٥) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٧١/ ١٧٦)، تهذيب الكمال، للمزي (١/ ٣٤٠)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٢٣/ ١٠٩).

١٢ - أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم بن سَعِيَة بن أَبِي زُرْعَة الْبَرَقِي (١)(٢):

قال ابن يونس (٣): وكان ثقةً ثبَّتًا .

- أقوال النقاد في الراوي:

قال الباحث: مجمعٌ على توثيقه.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَّاد:

ثقة ثبت ؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في توثيقه للراوي.

١٣ - أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبد الملك بن سلمة بن سليم، أبا جعفر الأزدي، الحَجْرِي،

المِضْرِي، الطَّحَاوي (٤):

قال ابن يونس (٥): وكان ثقةً ثبَّتًا فقيهاً عاقلًا، لم يخلف مثله.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال الباحث: مجمعٌ على توثيقه.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَّاد:

ثقة ثبت؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في توثيقه للراوي.

(١) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٦ / ٢٧٢).

(٢) قال الذهبي في تاريخ الإسلام (٦ / ٢٧٢): وقد وَهَم الطبراني وهما منكرًا، فسمع الكثير من عبد الرحيم بن عبد الله بن البرقي عن ابن هشام وعبد الله بن يوسف التنيسي وغيرهما، وسأه أحمد بن عبد الله، فتراه في معاجمه يقول: حدثنا أحمد بن عبد الله بن البرقي، وهو عبد الرحيم بلا شك؛ إنما اشتبه عليه هذا بهذا، والطبراني لم يدرك أحمد، ويؤيد هذا أن عبد الرحيم توفي سنة ست وثمانين، ولم يقل أبدًا: حدثنا عبد الرحيم بن عبد الله، فوهم كما ترى وسأه أحمد.

(٣) مغاني الأختيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، للعيني (١ / ٣٢).

(٤) انظر ترجمته: تاريخ دمشق، لابن عساكر (٥ / ٣٦٨).

(٥) المؤتلف والمختلف، لابن القيسراني (ص: ٥٢)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (٥ / ٣٦٨)، المنتظم، لابن الجوزي

١٤ - الحُسَيْنُ بْنُ نَصْرِ بْنِ الْمَعَارِكِ، أَبَا عَلِيٍّ بَغْدَادِيٍّ^(١):

قال ابن يونس^(٢): وكان ثقةً ثبتاً.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال الباحث: مجمعٌ على توثيقه.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ثقة ثبت؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في توثيقه للراوي.

١٥ - سعيد بن عيسى بن تليد الرُّعَيْنِي الْقُتَيْبَانِي^(٣):

قال ابن يونس^(٤): وكان ثقةً ثبتاً في الحديث.

- أقوال النقاد في الراوي:

وثقة أبو حاتم^(٥) وابن حجر^(٦)، وزاد أبو حاتم: لا بأس به، وقال الدارقطني^(٧): ليس به بأس.

وقال ابن حبان^(٨): يروي المقاطيع.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في توثيقه للراوي بالجملة.

(١) انظر ترجمته: تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٧٢٣/٨)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (٣٤٠/١٤).

(٢) المصدران السابقان.

(٣) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٢٤٠).

(٤) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (٥/٣٣٨)، تهذيب التهذيب، لابن حجر (٤/٧١).

(٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٤/٥٢).

(٦) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٢٤٠).

(٧) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: ٢١٦).

(٨) الثقات، لابن حبان (٨/٢٦١).

١٦ - عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ إِبرَاهِيمَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ ميمون القرشي، أبا سعيد الدمشقي المعروف بدحيم، ابن اليتيم^(١):

قال ابن يونس^(٢): ثقة ثبت.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال الباحث: مجمعٌ على توثيقه.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ثقة ثبت؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في توثيقه للراوي.

١٧ - عبد العزيز بن أحمد بن الفرّج بن شاكر الغافقي^(٣):

قال ابن يونس^(٤): ثقة ثبت.

- أقوال النقاد في الراوي:

لم يعثر الباحث على أقوال للنقاد في الراوي.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

لم يرد أقوال للنقاد في الراوي ليتسنى للباحث المقارنة.

١٨ - عثمان بن أحمد بن عثمان الدبّاع المصري^(٥):

قال ابن يونس^(٦): كان ثقةً ثبتاً.

(١) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٣٣٥)

(٢) تهذيب الكمال، للمزي (٤٩٨/١٦).

(٣) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٣٣٥)

(٤) تهذيب الكمال، للمزي (٤٩٨/١٦).

(٥) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٤٧٨ / ٧).

(٦) المصدر السابق.

- أقوال النقاد في الراوي:

لم يعثر الباحث على أقوال للنقاد في الراوي.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

لم يرد أقوال للنقاد في الراوي ليتسنى للباحث المقارنة.

١٩ - عرفة بن محمد بن الغمر العسائي الضراب^(١):

قال ابن يونس^(٢): كان ثقةً ثبتاً.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال الباحث: مجمعٌ على توثيقه.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ثقة ثبت؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في توثيقه للراوي.

٢٠ - علي بن الحسين بن حرب بن عيسى، ويعرف: بابن حربويه القاضي^(٣):

قال ابن يونس^(٤): كان ثقةً ثبتاً.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال الباحث: مجمعٌ على توثيقه.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ثقة ثبت؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في توثيقه للراوي.

(١) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧ / ٩٠٩).

(٢) الأنساب، للسمعاني (٨ / ٣٨٧)، الإكمال، لابن ماكولا (٥ / ٢٠٧)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٧ / ٩٠٩).

(٣) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٢٣ / ٥٨٨).

(٤) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (١٣ / ٣٣٤).

٢١- عيسى بن إبراهيم بن عيسى بن مثنوي المثنوي الغافقي ثم الأحمدي، مولاهم، أبا موسى المصري^(١):

قال ابن يونس^(٢): وكان ثقةً ثبتاً.

- أقوال النقاد في الراوي:

وثقه مسلمة بن قاسم^(٣) والذهبي^(٤) ابن حجر^(٥).

وقال النسائي^(٦): لا بأس به.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام ابن يونس في توثيق الراوي، ونزل النسائي بمرتبته قليلاً.

٢٢- فهد بن سليمان بن يحيى، أبا محمد^(٧):

قال ابن يونس^(٨): كان ثقةً ثبتاً.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال الباحث: مجمع على توثيقه.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ثقة ثبت؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

(١) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٤٣٨).

(٢) تهذيب الكمال، للمزي (٢٢/٥٨٤).

(٣) تهذيب التهذيب، لابن حجر (٨/٢٠٥).

(٤) الكاشف، للذهبي (٢/١٠٨)، سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٢/٣٦٢).

(٥) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٤٣٨).

(٦) تسمية مشايخ النسائي، للنسائي (ص: ٩٤).

(٧) انظر ترجمته: تاريخ دمشق، لابن عساكر (٤٨/٤٦٠).

(٨) المصدر السابق.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في توثيقه للراوي.

٢٣ - مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ مَهْرَانَ بْنِ أَبِي جَمِيلَةَ الذُّهْلِيِّ، أَبَا الْعَلَاءِ الْكُوفِيِّ، وَيَعْرِفُ

بِالْوَكَيْعِيِّ^(١):

قال ابن يونس^(٢): كان ثقةً ثبتاً.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال الباحث: مجمعٌ على توثيقه.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ثقة ثبت؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في توثيقه للراوي.

٢٤ - مُحَمَّدُ بْنُ رَمِحَ بْنِ الْمَهَاجِرِ بْنِ الْمُحَرَّرِ بْنِ سَالِمِ التَّجِيبِيِّ، مَوْلَاهُمْ، أبا عبد الله المِصْرِيِّ^(٣):

قال ابن يونس^(٤): ثقة ثبت في الحديث.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال الباحث: مجمعٌ على توثيقه.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ثقة ثبت؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في توثيقه للراوي.

٢٥ - محمد بن زبّان بن حبيب بن زبّان بن حبيب المصري الحضرمي^(٥):

قال ابن يونس^(٦): وكان رجلاً صالحاً، ثقةً ثبتاً، متقللاً فقيراً، لم يكن يقبل من أحد شيئاً.

(١) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٤٦٦)

(٢) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٥١ / ٢٥)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٢٢ / ٢٤٨).

(٣) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٤٧٨)

(٤) تاريخ الإسلام، للذهبي (١٨ / ٤٣٤)، تهذيب الكمال، للمزي (٢٥ / ٢٠٦).

(٥) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧ / ٣٣٠).

(٦) تاريخ الإسلام، للذهبي (٧ / ٣٣٠)، سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٤ / ٥٢٠).

- أقوال النقاد في الراوي:

قال الباحث: مجمعٌ على توثيقه.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ثقة ثبت؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في توثيقه للراوي.

٢٦ - محمد بن محمد بن عبد الله بن التّفاح بن بدر^(١):

قال ابن يونس^(٢): وكان ثقةً ثبتًا، صاحب حديث.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال الباحث: مجمعٌ على توثيقه.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ثقة ثبت؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في توثيقه للراوي.

٢٧ - عبد الغفار بن داود بن مهران^(٣):

قال ابن يونس^(٤): وكان ثقةً ثبتًا، حسن الحديث.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال الباحث: مجمعٌ على توثيقه.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ثقة ثبت؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في توثيقه للراوي.

(١) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٢٣ / ٤٨٥).

(٢) تاريخ دمشق (٥٥ / ١٧٧)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٢٣ / ٤٨٥)، توضيح المشتبه، لابن ناصر الدين (٢ / ٥٤).

(٣) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٣٦٠).

(٤) تاريخ الإسلام، للذهبي (٥ / ٦٢٣)، سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٠ / ٤٣٩)، إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (٨ /

٢٨ - مُحَمَّد بن هشام بن شبيب بن أبي خيرة^(١) :

قال ابن يونس^(٢): كان ثقةً ثبتاً، حسن الحديث.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال الباحث: مجمعٌ على توثيقه.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ثقة ثبت؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في توثيقه للراوي.

٢٩ - يحيى بن زكريا بن حيوية النيسابوري، أبا زكريا^(٣):

قال ابن يونس^(٤): كان ثقةً ثبتاً.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال الباحث: مجمعٌ على توثيقه.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ثقة ثبت؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في توثيقه للراوي.

٣٠ - يحيى بن زكريا بن حيوية النيسابوري، أبا زكريا^(٥):

قال ابن يونس^(٦): ثقة عند الناس.

- أقوال النقاد في الراوي:

لم يعثر الباحث على أقوال للنقاد في الراوي.

(١) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٥١١).

(٢) تهذيب الكمال، للمزي (٢٦/٥٦٦).

(٣) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٥٩٠).

(٤) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٦٤/٢٢١).

(٥) انظر ترجمته: المقفى الكبير، للمقريزي (٥/٥٥١).

(٦) المصدر السابق.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

لم يرد أقوال للنقاد في الراوي ليتسنى للباحث المقارنة.

٣١- إبراهيم بن منقذ بن إبراهيم بن عيسى الخولاني^(١):

قال ابن يونس^(٢): ثقة رضا.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال الباحث: مجمع على توثيقه.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في توثيقه للراوي.

٣٢- إبراهيم بن الحجاج بن منير الحمصي^(٣):

قال ابن يونس^(٤): ثقة مرضي.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال الباحث: مجمع على توثيقه.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في توثيقه للراوي.

(١) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٦ / ٢٩١).

(٢) تاريخ الإسلام، للذهبي (٦ / ٢٩١)، سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٢ / ٥٠٣).

(٣) انظر ترجمته: الأنساب، للسمعاني (٤ / ٢٥١).

(٤) الإكمال، لابن ماكولا (٣ / ٢٣)، الأنساب، للسمعاني (٤ / ٢٥١).

٣٣- أحمد بن سلمة بن الضحّاك الهلالي المصري^(١):

قال ابن يونس^(٢): ثقة صالح.

- أقوال النقاد في الراوي:

لم يعثر الباحث على أقوال للنقاد في الراوي.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

لم يرد أقوال للنقاد في الراوي ليتسنى للباحث المقارنة.

٣٤- أسد بن موسى بن إبراهيم ابن الخليفة الوليد بن عبد الملك بن مروان الأموي الحافظ، الملقب بأسد

السنة^(٣).

قال ابن يونس^(٤): حدث بأحاديث منكرة، وهو ثقة، فأحسب الآفة من غيره.

أقوال النقاد في الراوي:

وثقه أبو الحسن الكوفي^(٥) والعجلي^(٦) والبخاري^(٧) والنسائي^(٨) وابن قانع^(٩) والهيثمي^(١٠)، وزاد

العجلي: وكان صاحب سنة، وزاد النسائي: ولو لم يصنف كان خيرًا له، وزاد الهيثمي^(١١) مرة: مأمون،

وقال ابن العماد^(١٢): أحد الثقات الأكياس،

(١) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧/ ٨١٥).

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ١٠٤).

(٤) ميزان الاعتدال، للذهبي (١/ ٢٠٧).

(٥) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان (٥/ ٦٣٣).

(٦) الثقات، للعجلي (ص: ٦٢).

(٧) مسند البزار، للبزار (١٠/ ٥٥).

(٨) تهذيب الكمال، للمزي (٢/ ٥١٤).

(٩) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (٢/ ١٢٦)، تهذيب التهذيب، لابن حجر (١/ ٢٦٠).

(١٠) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (٩/ ٦٩).

(١١) المصدر السابق (٩/ ١٥٤).

(١٢) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد (٣/ ٥٧).

وذكره ابن حبان^(١) في الثقات، وقال البخاري^(٢): مشهور الحديث، وقال الخليلي^(٣): صالح، وذكره أحمد^(٤) بخير، وقال ابن وضاح^(٥): وأسد، وعلي بن معبد، وزهير بن عباد نظراء موثقون وأسد أعلاهم، وقال الدارقطني^(٦)-عن حديث هو أحد رواته-: وهم فيه.

قال ابن حجر^(٧): صدوق يغرب، وفيه نصب.

وضعفه ابن حزم^(٨)، وقال مرة^(٩): منكر الحديث، وزاد مرة^(١٠): لا يحتج به، وكذلك قال عبد الحق الإشبيلي^(١١)، وزاد: عندهم.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

صدوق، والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام ابن يونس في حكمه على الراوي.

٣٥ - عبد العزيز بن قيس بن حفص بن زيد البرزبسي^(١٢):

قال ابن يونس^(١٣): وكان ثقة، ولكن لم يكن من أهل المعرفة بالحديث.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال الباحث: تبع النقاد الإمام ابن يونس على توثيقه.

(١) الثقات، لابن حبان (٨ / ١٣٦).

(٢) التاريخ الكبير، للبخاري (٢ / ٤٩).

(٣) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي (١ / ٢٦٤).

(٤) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: ٢٤٧).

(٥) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (٢ / ١٢٧).

(٦) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني (١١ / ١١٩، ١٦٣).

(٧) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ١٠٤).

(٨) المحلى، لابن حزم (٩ / ١٠٥).

(٩) المصدر السابق (١ / ٣٢٦).

(١٠) المصدر السابق (١ / ٣٢٧).

(١١) تهذيب التهذيب، لابن حجر (١ / ٢٦٠).

(١٢) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧ / ٦٦١).

(١٣) الإكمال، لابن ماکولا (١ / ٤٢٤)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٧ / ٦٦١).

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَّاد: ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في حكمه على الراوي.

٣٦- إبراهيم بن أحمد بن محمد بن الحارث بن ديان، أبا القاسم الكلابي^(١):

قال ابن يونس^(٢): وكان ثقة من أهل الانقباض والصيانة.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال الباحث: مجمعٌ على توثيقه.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَّاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في حكمه على الراوي.

٣٧- أحمد بن إبراهيم بن حماد بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد بن درهم، أبا عثمان الأزدي^(٣):

قال ابن يونس^(٤): وكان ثقة كثير الحديث.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال الباحث: تبع النقاد الإمام ابن يونس على توثيقه.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَّاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في حكمه على الراوي.

٣٨- أحمد بن عبد الله بن علي، أبا الحسين المصري الناقد^(٥):

(١) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (١٠٢ / ٧).

(٢) المقفى الكبير، للمقرئزي (٣٩ / ١).

(٣) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٥٦٩ / ٧)، تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٢٥ / ٥).

(٤) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٢٥ / ٥).

(٥) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧٢٣ / ٧).

قال ابن يونس^(١): وكان ثقةً طريفاً.

– أقوال النقاد في الراوي:

قال الباحث: تبع النقاد الإمام ابن يونس على توثيقه.

– خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في حكمه على الراوي.

٣٩ – أحمد بن محمد بن فضالة بن غيلان بن الحسين الهمداني الحمصي الصفار المعروف بـ «السوسي»^(٢):

قال ابن يونس^(٣): وكان ثقة، وكانت كتبه جياداً.

– أقوال النقاد في الراوي:

لم يعثر الباحث على أقوال للنقاد في الراوي.

– خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

لم يرد أقوال للنقاد في الراوي ليسنى للباحث المقارنة.

٤٠ – حجاج بن إبراهيم الأزرق^(٤):

قال ابن يونس^(٥): وكان رجلاً صالحاً، ثقة.

– أقوال النقاد في الراوي:

قال الباحث: مجمع على توثيقه.

(١) تاريخ الإسلام، للذهبي (٧/ ٧٢٣).

(٢) انظر ترجمته: المصدر السابق.

(٣) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٥/ ٤٤٣)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٧/ ٧٢٤)، سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٥/ ٤٠٤).

(٤) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ١٥٢).

(٥) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٩/ ١٤٥)، تهذيب الكمال، للمزي (٥/ ٤١٩).

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في حكمه على الراوي.

٤١ - الحسين بن علي بن حسن بن علي بن عمر بن زين العابدين عي بن الحسين بن علي بن أبي طالب

الحسيني، الكوفي المعروف بالزبيدي^(١):

قال ابن يونس^(٢): وكان ثقة دينا.

- أقوال النقاد في الراوي:

لم يعثر الباحث على أقوال للنقاد في الراوي.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

لم يرد أقوال للنقاد في الراوي ليتسنى للباحث المقارنة.

٤٢ - عبد الرحمن بن بحير بن عبد الله بن معاوية بن بحير بن ريسان الحميري، وقيل: ابن بحير^(٣):

قال ابن يونس^(٤): وكان ثقة شريفاً.

- أقوال النقاد في الراوي:

ذكره ابن حبان^(٥) في الثقات.

وقال الخطيب البغدادي^(٦): مجهول.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

(١) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٢٣ / ٤٣٥).

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٥ / ٦١٤).

(٤) الإكمال، لابن ماكولا (١ / ٢٠٠).

(٥) الثقات، لابن حبان (٧ / ٧٠).

(٦) لسان الميزان، لابن حجر (٥ / ٨٩).

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق ابن حبان الإمام ابن يونس في توثيق الراوي، وجهله الخطيب، والعبرة بمن علم أمره

٤٣ - عبد الغني بن رفاعه بن عبد الملك، أبا جعفر ابن أبي عقيل المصري^(١):

قال ابن يونس^(٢): وكان فقيهاً فرضياً ثقة.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال الباحث: مجمعٌ على توثيقه.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في حكمه على الراوي.

٤٤ - عبد الكريم بن إبراهيم بن حبان بن إبراهيم المصري^(٣):

قال ابن يونس^(٤): وكان ثقة عاقلاً.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال الباحث: مجمعٌ على توثيقه.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في حكمه على الراوي.

٤٥ - علي بن أحمد بن سليمان بن ربيعة، يعرف بـ «علان بن الصيقل»^(٥):

(١) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٣٦٠).

(٢) الإكمال، لابن حجر (٦ / ٢٣٦)، إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (٨ / ٢٨٢)، تهذيب التهذيب، لابن حجر (٦ / ٣٦٧).

(٣) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧ / ١٣٦).

(٤) الإكمال، لابن ماكولا (٢ / ٣١٢)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٧ / ١٣٦).

(٥) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٢٣ / ٥٤٤).

قال ابن يونس^(١): كَانَ ثِقَةً كَثِيرَ الْحَدِيثِ.

- أقوال النُّقَادِ فِي الرَّأْيِ:

قال الباحث: تبع النقاد الإمام ابن يونس على توثيقه.

- خلاصة القول في الرَّأْيِ، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَادِ:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في حكمه على الراوي.

٤٦ - علي بن محمد بن عبد الرحمن بن موسى بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن كعب بن سلمة الخَوْلَانِي

العَبْدَلِيّ الْبَرْكُوْتِي^(٢) (٣):

قال ابن يونس^(٤): كَانَ ثِقَةً أَمِينًا.

- أقوال النُّقَادِ فِي الرَّأْيِ:

قال الباحث: مجمعٌ على توثيقه.

- خلاصة القول في الرَّأْيِ، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَادِ:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في حكمه على الراوي

٤٧ - عُليُّ بن أحمد بن يزيد بن علي بن حبيش بن سعد^(٥):

قال ابن يونس^(٦): كَانَ ثِقَةً صَحِيحَ الْكِتَابِ.

(١) تاريخ الإسلام، للذهبي (٢٣/٥٤٤).

(٢) هذه النسبة إلى بركوت، وهي قرية من شرقية أرض مصر. انظر: الأنساب، للسمعاني (٢/١٧٦).

(٣) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧/٥٧٧).

(٤) الإكمال، لابن ماكولا (٤/٣٣٦)، الأنساب، للسمعاني (٢/١٧٧).

(٥) انظر ترجمته: لسان الميزان، لابن حجر (٧/٥٧٤).

(٦) الإكمال، لابن ماكولا (٦/٢٦٠).

– أقوال النُّقَادِ فِي الرَّأْيِ:

قال الباحث: مجمعٌ على توثيقه.

– خلاصة القول في الرَّأْيِ، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَادِ:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في حكمه على الراوي.

٤٨ – عمر بن عبد العزيز بن عمران بن أيوب بن مِقْلَاصِ الخُزَاعِيِّ^(١):

قال ابن يونس^(٢): كان فقيهاً ثقةً.

– أقوال النُّقَادِ فِي الرَّأْيِ:

وثقه النسائي^(٣) ومسلمة بن القاسم^(٤) والذهبي^(٥) وابن حجر^(٦)، وزاد الذهبي: وكان فقيهاً

خيراً، وزاد ابن حجر: فاضل.

وقال النسائي^(٧): صالح.

وقال الهيثمي^(٨): لم أعرفه.

– خلاصة القول في الرَّأْيِ، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَادِ:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

(١) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٤١٥).

(٢) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (١٠ / ٩١)، تهذيب التهذيب، لابن حجر (٧ / ٤٧٥).

(٣) تهذيب الكمال، للمزي (٢١ / ٤٣٢).

(٤) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (١٠ / ٩١)، تهذيب التهذيب، لابن حجر (٧ / ٤٧٥).

(٥) تاريخ الإسلام، للذهبي (٦ / ٧٨٦).

(٦) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٤١٥).

(٧) تسمية مشايخ النسائي، للنسائي (ص: ٩٣).

(٨) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (٩ / ٣٠٣).

وافق أغلب النقاد الإمام ابن يونس في توثيقه للراوي، عدا النسائي في مرة، ووثقه مرة، وأما

عدم معرفة الهيثمي له، فلا تضر لشهرته عند غيره!!!!

٤٩ - عمرو بن أحمد بن عمرو بن عبد الله بن عمرو بن السرح السرحي^(١):

قال ابن يونس^(٢): كان فقيهاً ثقة... وكان فاضلاً منصفاً جلدًا.

- أقوال النُّقاد في الرَّاوي:

قال الباحث: مجمعٌ على توثيقه.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في حكمه على الراوي.

٥٠ - محمد بن حسين بن زيد التَّيْسِي^(٣):

قال ابن يونس^(٤): ثقة عاقل.

- أقوال النُّقاد في الرَّاوي:

لم يعثر الباحث على أقوال للنقاد في الراوي.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

لم يرد أقوال للنقاد في الراوي ليتسنى للباحث المقارنة.

٥١ - مُحَمَّد بن حماد الطُّهْرَانِي، أبا عبد الله الرَّازِي^(٥):

(١) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٤١٥).

(٢) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي، للمزي (١٠ / ٩١).

(٣) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧ / ٥٨٠).

(٤) المصدر السابق.

(٥) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٤٧٥).

قال ابن يونس^(١): وَكَانَ ثِقَّةً صَاحِبَ حَدِيثٍ يَفْهَمُ.

– أقوال النُّقَادِ فِي الرَّأْيِ:

قال محمد بن يعقوب الفرجي^(٢): من أراد أن ينظر إلى أحمد بن حنبل، وإسحاق، وتلك الطبقة، فليُنظر إلى بن الطهراني، وقال أبو بكر بن جابر الرملي^(٣): ما رأى مثل نفسه ولا رأيت أنا مثله.
وثقه ابن خراش^(٤) وابن أبي حاتم^(٥) ومسلمة بن قاسم^(٦) والدارقطني^(٧) والخليلي^(٨) وابن السمعاني^(٩) وابن القطان^(١٠) وابن الأثير^(١١) والذهبي^(١٢) وابن حجر^(١٣)، وزاد ابن خراش: كان عدلاً، وزاد ابن قاسم: وكان حافظاً للحديث... وأكثر ما حدث فمَن حفظه، وزاد الخليلي: كبير، وزاد ابن الجوزي: صدوق، وزاد ابن القطان-راداً على قول عبد الحق الإشبيلي: ولا يحتج بحديث الطهراني-:

(١) المؤلف والمختلف، لابن القيسراني (ص: ٩٩)، تهذيب الكمال، للمزي (٩١ / ٢٥).

(٢) تهذيب التهذيب، لابن حجر (٩ / ١٢٥).

(٣) المصدر السابق.

(٤) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٣ / ٧٨).

(٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٧ / ٢٤٠).

(٦) تهذيب التهذيب، لابن حجر (٩ / ١٢٥).

(٧) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٣ / ٧٨).

(٨) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي (٢ / ٦٧٤).

(٩) المنتظم، لابن الجوزي (١٢ / ٢٤٧).

(١٠) الأنساب، للسمعاني (٩ / ١٠٦).

(١١) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان (٣ / ٣٣٠).

(١٢) اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير (٢ / ٢٩١).

(١٣) العبر في خبر من غبر، للذهبي (١ / ٣٩٢).

(١٤) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٤٧٥).

يفهم أنه ضعيف، وذلك شيء لم يقله أحد... حافظ، وزاد ابن حجر: حافظ لم يصب من ضعفه، وذكره ابن حبان^(١) في الثقات.

قال ابن أبي حاتم^(٢) وابن عدي^(٣) وابن القيسراني^(٤): صدوق.

قال ابن حزم^(٥) - لما روى حديثاً -: أخطأ فيه الطهراني بيقين، وقال عبد الحق الإشبيلي^(٦): ولا يحتج بحديث الطهراني، وقال ابن حجر^(٧): أشار أبو محمد بن حزم إلى أنه دلس حديثاً.

قال الباحث: وكان الإمام ابن حجر قصد قول ابن حزم السابق.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

جُلُّ النقاد وافق الإمام ابن يونس على توثيقه، وتفرد ابن حزم بتخطئة الراوي في حديث، وتكلم فيه عبد الحق، والعبرة بكلام الجمهور.

٥٢ - محمد بن علي بن محرز البغدادي، أبا عبد الله^(٨):

قال ابن يونس^(٩): وكان فهماً بالحديث وكان في أخلاقه زعارة^(١٠)،... وكان ثقة.

- أقوال النقاد في الراوي:

(١) الثقات، لابن حبان (٩ / ١٢٩).

(٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٧ / ٢٤٠).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (٣ / ٢٠٨).

(٤) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (١ / ٥٩٣).

(٥) المحلى، لابن حزم (١ / ٢٠٦).

(٦) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان (٢ / ٢٩٢).

(٧) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لابن حجر (ص: ٣٦).

(٨) انظر ترجمته: تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٤ / ٩٥).

(٩) المصدر السابق.

(١٠) قال ابن فارس في مقاييس اللغة (٣ / ١٢)، في مادة «زعر»: الزاء والعين والراء أصيل يدل على سوء خلق وقلة خير. فالزعارة: شراسة الخلق.

قال الباحث: مجمعٌ على توثيقه.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَّاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في حكمه على الراوي.

٥٣ - محمد بن نصر بن روح بن القاسم الخولاني المصري الخواص^(١):

قال ابن يونس^(٢): وكان ثقة، صحيح الكتاب.

- أقوال النُّقَّاد في الرَّاوي:

لم يعثر الباحث على أقوال للنقاد في الراوي.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَّاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

لم يرد أقوال للنقاد في الراوي ليتسنى للباحث المقارنة.

٥٤ - محمد بن نوح الجنديسابوري^(٣) الفارسي^(٤):

قال ابن يونس^(٥): وكان ثقة حافظاً.

- أقوال النُّقَّاد في الرَّاوي:

قال الباحث: مجمعٌ على توثيقه.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَّاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

(١) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧/ ٩٦).

(٢) المصدر السابق.

(٣) هذه النسبة إلى بلدة من بلاد كور الأهواز، وهي خوزستان، يقال لها: جنديسابور. انظر: الأنساب، للسمعاني (٣/

٣٤٨)

(٤) انظر ترجمته: تاريخ دمشق، لابن عساكر (٥٦/ ١٣٤)، سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٥/ ٣٥).

(٥) المصدران السابقان.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في حكمه على الراوي.

٥٥ - مروان بن عبد الملك بن مروان الشَّدُونِي^(١) ^(٢):

قال ابن يونس^(٣): كان ثقة، وكان يفهم.

- أقوال النُّقَادِ فِي الرَّأْيِ:

لم يعثر الباحث على أقوال للنقاد في الراوي.

- خلاصة القول في الرَّأْيِ، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَادِ:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

لم يرد أقوال للنقاد في الراوي ليتسنى المقارنة.

٥٦ - يزيد بن سنان بن يزيد بن الذِيَالِ بن خَالِدِ بن عَبْدِ اللَّهِ بن يَزِيدِ بن سَعِيدِ الْقُرَشِيِّ الْأُمَوِيِّ، أَبَا خَالِدِ

الْقَرَّازِ الْبَصْرِيِّ، نَزِيلِ مِصْرٍ^(٤):

قال ابن يونس^(٥): كان ثقة نبيلًا، وخرج مسند حديثه، وكان كثير الفائدة.

- أقوال النُّقَادِ فِي الرَّأْيِ:

قال الباحث: مجمعٌ على توثيقه.

- خلاصة القول في الرَّأْيِ، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَادِ:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في حكمه على الراوي.

(١) هذه النسبة إلى شذونة، وهي بلدة من بلاد الأندلس. انظر: الأنساب، للسمعاني (٨ / ٧٢).

(٢) انظر ترجمته: تاريخ علماء الأندلس، لابن الفرضي (٢ / ١٢٤).

(٣) تاريخ علماء الأندلس، لابن الفرضي (٢ / ١٢٤)، جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس، للحميدي (ص: ٣٤٣)،

بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس، للضببي (ص: ٤٦٢).

(٤) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٦٠١).

(٥) تهذيب الكمال، للمزي (٣٢ / ١٥٤).

٥٧ - الحسن بن سليمان بن سلام الفزاري الحافظ، المعروف بقبيطة، أبا علي^(١):

قال ابن يونس^(٢): كان ثقة حافظاً.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال الباحث: مجمعٌ على توثيقه.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في حكمه على الراوي.

٥٨ - أحمد بن محمد بن مسلم بن عبد الله بن عمرو التميمي، أبا جعفر المصري^(٣):

قال ابن يونس^(٤): كان ثقةً مأموناً.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال الذهبي^(٥): ثقة مأمون.

وقال النسائي^(٦): صالح، وقال ابن حجر^(٧): صدوق.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

صدوق؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

خالف أغلب النقاد الإمام ابن يونس، في حكمه على الراوي، ولم يوافقه إلا الإمام الذهبي.

(١) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٦/ ٣١٣).

(٢) تاريخ دمشق، لابن عساکر (١٣/ ١١٠).

(٣) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٧٨).

(٤) تهذيب الكمال، للمزي (١/ ٢٩٧).

(٥) الكاشف، للذهبي (١/ ١٩٢).

(٦) تسمية مشايخ النسائي، للنسائي (ص: ٧٩).

(٧) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٧٨).

٥٩ - محمد بن سعيد بن عبد الرحمن بن ماهان، أبا عبد الله الدِّباجي السُّسْرِي^(١):

قال ابن يونس^(٢): وكان من أهل الورع ثقة مأموناً.

- أقوال النُّقَّاد في الرَّاوي:

قال الباحث: مجمعٌ على توثيقه.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَّاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النُّقَّاد الإمام ابن يونس في حكمه على الراوي.

٦٠ - عيسى بن هلال الصَّدِيقِي^(٣):

قال ابن يونس^(٤): من ثقات المصريين.

- أقوال النُّقَّاد في الرَّاوي:

ذكره يعقوب بن سفيان^(٥) في ثقات التابعين من أهل مصر، وابن حبان^(٦) في الثقات.

وقال الذهبي^(٧): وثق، وقال ابن حجر^(٨): صدوق.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَّاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النُّقَّاد الإمام ابن يونس في توثيق الراوي، ونزل بعضهم بمرتبة توثيقه.

(١) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٣٧٤ / ٧).

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري (١٤٤ / ٢).

(٣) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٤٤١).

(٤) التوحيد، لابن منده (ص: ١٧٨).

(٥) المعرفة والتاريخ، للفسوي (٥١٥ / ٢).

(٦) (٢١٣ / ٥).

(٧) الكاشف، للذهبي (١١٣ / ٢).

(٨) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٤٤١).

٦١ - إبراهيم بن داود العنبري المصري^(١):

قال ابن يونس^(٢): ثقة.

- أقوال النقاد في الراوي:

لم يعثر الباحث على أقوال للنقاد في الراوي.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

لم يرد أقوال للنقاد في الراوي، ليتسنى للباحث المقارنة.

٦٢ - إبراهيم بن عمرو بن ثور بن عمران المرادي^(٣):

قال ابن يونس^(٤): ثقة.

لم يعثر الباحث على أقوال للنقاد في الراوي.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

لم يرد للنقاد أقوال للراوي، ليتسنى للباحث المقارنة.

٦٣ - إبراهيم بن موسى بن جميل الأموي، مولاهم، أبا إسحاق الأندلسي^(٥):

قال ابن يونس^(٦): وكان ثقة.

(١) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٦ / ٩٠٨).

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر ترجمته: المصدر السابق (٧ / ٦٣).

(٤) المصدر السابق.

(٥) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٩٤).

(٦) تاريخ علماء الأندلس، لابن الفرضي (١ / ٢٣)، تهذيب الكمال، للمزي (٢ / ٢١٨).

– أقوال النُّقاد في الرَّاوي:

وثقه مسلمة بن قاسم^(١) وابن الجوزي^(٢) تبعًا لابن يونس ، وقال النسائي^(٣) وابن حجر^(٤): صدوق.

وقال القاسم بن أصبغ^(٥): سمعت إبراهيم بن موسى بن جميل، يقرأ الجزء السادس من المعارف لابن قتيبة؛ وقد قلبه بالتصحيح واللحن والخطأ؛ فشق ذلك عليه – حين رأنا – أشد المشقة، قال قاسم: وكنا نسخنا من كتابه بمصر: كتاب البصريين من تاريخ ابن أبي خيثمة؛ فلما قدمنا بغداد، وشهدنا بنسختنا عند ابن أبي خيثمة، فقرأها علينا: وجدناها مخطئة كلها؛ حتى أنكرنا، وقال: ما شأن كتابكم اليوم؟ فقلنا له: نسخناه من كتاب ابن جميل، وقد قرئ على أهل مصر، فقال: الحمد لله الذي لم يدخل كتابي عندهم صحيحًا؛ ما كان أهل مصر يستحقون مثل هذا، ثم أخذنا كتابه، وقابلنا به؛ ولقد بقي علينا فيه بقايا: لم تتم بعد، ولا تتم أبدًا.

قال قاسم: وأخبرني رجل: من أهل مصر؛ قال: سمعته يقرأ غريب الحديث لابن قتيبة؛ على الناس؛ على الناس؛ فسمعته يقول في بيت زهير: بارزة الفقارة بارز: الفقارة من البروز.
– خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقاد:

صدوق يخطئ؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

لم يوافق النقاد الإمام ابن حجر في إيصاله مرتبة الثقة، كما تكلم فيه الإمام ابن يونس، ولعل الإمام ابن يونس لم يبلغه كلام القاسم فيه.

(١) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (١/ ٢٩٨).

(٢) المنتظم، لابن الجوزي (١٣/ ١٣٣).

(٣) تسمية مشايخ النسائي، للنسائي (ص: ٨٢).

(٤) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٩٤).

(٥) تاريخ علماء الأندلس، لابن الفرضي (١/ ٢٢).

٦٤ - أحمد بن إبراهيم بن عبد الله بن معاوية بن أبي السَّوَّار^(١):

قال ابن يونس^(٢): ثقة.

- أقوال النُّقَّاد في الرَّاوي:

قال الباحث: تبع النقاد الإمام ابن يونس على توثيقه.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَّاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في حكمه على الراوي.

٦٥ - أحمد بن إبراهيم بن كَمُونَة^(٣):

قال ابن يونس^(٤): ثقة.

- أقوال النُّقَّاد في الرَّاوي:

لم يعثر الباحث على أقوال للنقاد في الراوي.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَّاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

لم يرد أقوال للنقاد في الراوي، ليتسنى للباحث المقارنة.

٦٦ - أحمد بن إبراهيم بن محمد بن جامع المصري^(٥):

قال ابن يونس^(٦): ثقة.

قال الباحث: تبع النقاد الإمام ابن يونس على توثيقه.

(١) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٦٩٨ / ٧).

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر ترجمته: المصدر السابق (٤٨٥ / ٧).

(٤) المصدر السابق.

(٥) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٨٤٨ / ٧)، سير أعلام النبلاء، للذهبي (٥٣٠ / ١٥).

(٦) المصدران السابقان.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في حكمه على الراوي.

٦٧ - أحمد بن أبي عمران، أبا جعفر، واسم أبي عمران موسى بن عيسى^(١):

قال ابن يونس^(٢): ثقة.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال ابن حزم^(٣): مجهول.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

خالف الإمام ابن حزم الإمام ابن يونس، فجهله كعادته في تجهيل بعض الثقات الأثبات، الإمام

ابن يونس معه زيادة علم.

٦٨ - أحمد بن داود بن سليمان بن جوين بن زبّان القربى^(٤):

قال ابن يونس^(٥): ثقة.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال الباحث: تبع النقاد الإمام ابن يونس على توثيقه.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

(١) انظر ترجمته: تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٦/٣٤٨).

(٢) المنتظم، لابن الجوزي (١٢/٣٣٨).

(٣) المحلى، لابن حزم (٨/٣٢٥).

(٤) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧/٣٦٣).

(٥) الإكمال، لابن ماكولا (٢/٤٦٣) و(٧/١١٢).

وافق النقاد الإمام ابن يونس في حكمه على الراوي.

٦٩ - أحمد بن داود بن موسى السَّدوسي البصري^(١):

قال ابن يونس^(٢): ثقة.

- أقوال النُّقاد في الرَّاوي:

قال ابن الجوزي^(٣) - تبعاً لابن يونس - : ثقة.

وقال الهيثمي^(٤): لا أعرفه.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

خالف الإمام الهيثمي الإمام ابن يونس في توثيقه للراوي، فلم يعرفه الإمام الهيثمي، ومن عرف

حجة على من لم يعرف.

٧٠ - أحمد بن عبد الوارث بن جرير، أبا بكر الأسَّواني العسَّال^(٥):

قال ابن يونس^(٦): ثقة.

- أقوال النُّقاد في الرَّاوي:

قال الباحث: تبع النقاد الإمام ابن يونس على توثيقه.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في حكمه على الراوي.

(١) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٦/ ٦٧٣)

(٢) المصدر السابق.

(٣) المنتظم، لابن الجوزي (١٢/ ٣٤٦).

(٤) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (٨/ ١٠٠).

(٥) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٢٤/ ٧٦).

(٦) المصدر السابق.

٧١- أحمد بن محمد بن عبد الواحد بن ميمون الطائفي الحمصي^(١):

قال ابن يونس^(٢): ثقة.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال الباحث: تبع النقاد الإمام ابن يونس على توثيقه.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في حكمه على الراوي.

٧٢- أحمد بن يحيى بن زكريا الصوّاف المصري^(٣):

قال ابن يونس^(٤): ثقة.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال الباحث: تبع النقاد الإمام ابن يونس على توثيقه.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في حكمه على الراوي.

٧٣- إسحاق بن إبراهيم الخراساني الشاشي^(٥):

قال ابن يونس^(٦): ثقة.

(١) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٢٣/ ٢٦٤).

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر ترجمته: المصدر السابق (٧/ ٤٦).

(٤) المصدر السابق.

(٥) انظر ترجمته: الطبقات السنية في تراجم الحنفية، للغزي (ص: ١٦٦).

(٦) المصدر السابق.

- أقوال النُّقَّاد في الرَّاوي:

لم يعثر الباحث على أقوال للنقاد في الراوي.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَّاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

لم يرد أقوال للنقاد في الراوي، ليتسنى للباحث المقارنة.

٧٤- إسحاق بن بكر بن مضر بن مُحَمَّد بن حكيم بن سلمان المِصْرِي^(١):

قال ابن يونس^(٢): كان ثقة.

- أقوال النُّقَّاد في الرَّاوي:

قال الخليلي^(٣) والذهبي^(٤): ثقة، وذكره ابن حبان^(٥) في الثقات.

وقال أبو حاتم^(٦): لا بأس به، وقال ابن حجر^(٧): صدوق.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَّاد:

صدوق؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق بعض النقاد الإمام ابن يونس في توثيق الراوي، وبعضهم أنزل من مرتبته قليلاً.

(١) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ١٠٠).

(٢) تهذيب الكمال، للمزي (٢/٤١٤).

(٣) الإرشاد، للخليلي (١/٢٢٢).

(٤) الكاشف، للذهبي (١/٢٣٤).

(٥) الثقات، لابن حبان (٨/١١٣).

(٦) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٢/٢١٤).

(٧) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ١٠٠).

٧٥ - إسحاق بن المطهر البوبطي^(١):

قال ابن يونس^(٢): ثقة.

- أقوال النقاد في الراوي:

لم يعثر الباحث على أقوال للنقاد في الراوي.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

لم يرد أقوال للنقاد في الراوي، ليتسنى للباحث المقارنة.

٧٦ - إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني المصري^(٣):

قال ابن يونس^(٤): كانت له عبادة وفضل، ثقة في الحديث، لا يختلف فيه حاذق من أهل الفقه،

وكان أحد الزهاد في الدنيا وكان من خير خلق الله عز وجل، ومناقبه كثيرة.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال الباحث: مجمع على توثيقه.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في حكمه على الراوي.

٧٧ - إسماعيل بن يعقوب بن إبراهيم بن أحمد بن عيسى، أبا القاسم، المعروف بابن الجراب^(٥):

قال ابن يونس^(٦): كان ثقة.

(١) انظر ترجمته: الإكمال، لابن ماكولا (٧/ ٢٠٣).

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٢٠/ ١٤٢).

(٤) وفيات الأعيان، لابن خلكان (١/ ٢١٨).

(٥) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧/ ٨١٩).

(٦) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٧/ ٣٠٣)، الأنساب، للسمعاني (٣/ ٢٢٨).

- أقوال النُّقَّاد في الرَّاوي:

قال الباحث: مجمعٌ على توثيقه.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَّاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في حكمه على الراوي.

٧٨- بَخْرِي بن نصر بن أحمد بن بَخْرِي بن عبد الوهاب بن نصر^(١):

قال ابن يونس^(٢): ثقة.

- أقوال النُّقَّاد في الرَّاوي:

لم يعثر الباحث على أقوال للنقاد في الراوي.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَّاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

لم يرد أقوال للنقاد في الراوي، ليتسنى للباحث المقارنة.

٧٩- بَسَّام بن أحمد بن بَسَّام بن عمران، أبا الحسن المُعَاوِي^(٣):

قال ابن يونس^(٤): ثقة.

قال الباحث: تبع النقاد الإمام ابن يونس على توثيقه.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَّاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في حكمه على الراوي.

(١) انظر ترجمته: الإكمال، لابن ماكولا (١/ ٤٦٠).

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧/ ٤٨).

(٤) المصدر السابق.

٨٠- بُنان بن محمد بن محمد بن سَعِيد الواسِطِيّ ، أبا الحسن الزاهد، يعرف بالحَمَّال^(١):

قال ابن يونس^(٢): ثقة.

- أقوال النُّقَّاد في الرَّاوي:

قال الباحث: مجمعٌ على توثيقه.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَّاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في حكمه على الراوي.

٨١- حسان بن غالب بن نَجِيح الرُّعِينِيّ، مولا هم المصري^(٣):

قال ابن يونس^(٤): كان ثقة.

- أقوال النُّقَّاد في الرَّاوي:

وثقه السمعاني^(٥) وابن الجوزي^(٦) وابن الأثير^(٧)، والعجيب أن ابن الجوزي مع توثيقه له هنا، فقد

ذكره في الضعفاء^(٨)، وكذلك الذهبي^(٩).

(١) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٥٠٩ / ٢٣).

(٢) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٥٩١ / ٧).

(٣) انظر ترجمته: ميزان الاعتدال، للذهبي (٣٦٨ / ٣).

(٤) تاريخ الإسلام، للذهبي (٥٥٣ / ٥)، لسان الميزان، لابن حجر (١٨ / ٣).

(٥) الأنساب، للسمعاني (٤٣٠ / ٥).

(٦) اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير (٥٢١ / ١).

(٧) المنتظم، لابن الجوزي (٨٦ / ١١).

(٨) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (١٩٩ / ١).

(٩) المغني في الضعفاء، للذهبي (١٥٦ / ١).

وضعه الدارقطني^(١) وأبو نعيم^(٢)، وزاد الدارقطني: متروك، وكذلك قال الذهبي^(٣) والهيثمي^(٤)، وزاد أبو نعيم: روى عن مالك بن أنس بالمناكير. قال الحاكم^(٥): له عن مالك أحاديث موضوعة، وقال الأزدي^(٦): منكر الحديث، قال ابن القيسراني^(٧): يقلب ويروي عن الثقات المقلوبات. قال ابن حبان^(٨): شيخ من أهل مصر يقلب الأخبار على الثقات ويروي عن الأثبات الملققات لا يحل الاحتجاج به بحال ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد: ضعيف؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق قلة من النقاد الإمام ابن يونس على توثيقه للراوي، لكن غالب النقاد يطعنون فيه بعبارات شديدة.

٨٢ - الحسن بن آدم العسقلاني^(٩):

قال ابن يونس^(١٠): ثقة.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال الباحث: تبع النقاد الإمام ابن يونس على توثيقه.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

(١) لسان الميزان، لابن حجر (٣ / ١٨).

(٢) الضعفاء، لأبي نعيم (ص: ٧٥)، المسند المستخرج على صحيح مسلم، لأبي نعيم (١ / ٦٣).

(٣) ميزان الاعتدال، للذهبي (١ / ٤٧٩).

(٤) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (٥ / ٢٤٦).

(٥) ميزان الاعتدال، للذهبي (١ / ٤٨٠).

(٦) لسان الميزان، لابن حجر (٣ / ١٨).

(٧) تذكرة الحفاظ، لابن القيسراني (ص: ٣٣٠)، معرفة التذكرة، لابن القيسراني (ص: ٢١٦).

(٨) المجروحين، لابن حبان (١ / ٢٧١).

(٩) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧ / ٥٠٧).

(١٠) المصدر السابق.

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في حكمه على الراوي.

٨٣- حفص بن يحيى بن حفص بن رجاء^(١):

قال ابن يونس^(٢): ثقة.

- أقوال النُّقاد في الرَّاوي:

قال الباحث: مجمعٌ على توثيقه.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في حكمه على الراوي.

٨٤- خالد بن عبد السلام بن خالد بن يزيد بن أسيد بن هُدَيْيَّة^(٣):

قال ابن يونس^(٤): ثقة.

- أقوال النُّقاد في الرَّاوي:

قال أبو حاتم الرازي^(٥): صالح الحديث.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

خالف الإمام أبو حاتم الإمام ابن يونس في علو مرتبة التوثيق للراوي.

٨٥- خالد بن محمد بن عبيد بن خالد الدُّمَيْاطي^(٦):

(١) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٥٠٧ / ٧).

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (١١٣١ / ٥).

(٤) الإكمال، لابن ماكولا (٦٢ / ١).

(٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٣٤٢ / ٣).

(٦) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧٤٦ / ٧).

قال ابن يونس^(١): ثقة.

– أقوال النُّقَادِ فِي الرَّأْيِ:

قال الباحث: مجمعٌ على توثيقه.

– خلاصة القول في الرَّأْيِ، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَادِ:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النُّقَادِ الإمام ابن يونس في حكمه على الراوي.

٨٦ – حُشَيْشُ بْنُ أَضْرَمَ بْنِ الْأَسْوَدِ^(٢):

قال ابن يونس^(٣): ثقة.

– أقوال النُّقَادِ فِي الرَّأْيِ:

قال الباحث: مجمعٌ على توثيقه.

– خلاصة القول في الرَّأْيِ، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَادِ:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النُّقَادِ الإمام ابن يونس في حكمه على الراوي.

٨٧ – خلف بن أحمد بن خلف بن عبد الصمد المصري^(٤):

قال ابن يونس^(٥): ثقة.

– أقوال النُّقَادِ فِي الرَّأْيِ:

لم يعثر الباحث على أقوال للنُّقَادِ في الراوي.

– خلاصة القول في الرَّأْيِ، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَادِ:

(١) الإكمال، لابن ماكولا (١٧ / ٧).

(٢) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ١٩٣).

(٣) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (٤ / ١٩٠)، تهذيب التهذيب، لابن حجر (٣ / ١٤٢).

(٤) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧ / ٥٠).

(٥) المصدر السابق.

ثقة ؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

لم يرد أقوال للنقاد في الراوي، ليتسنى للباحث المقارنة.

٨٨ - الربيع بن سُلَيْمان بن داود الجيزي، أبا مُحَمَّد الأَزْدِي، مولاهم، المِصْرِي الأعْرَج^(١):

قال ابن يونس^(٢): ثقة.

- أقوال النُّقاد في الرَّاوي:

قال الباحث: مجمعٌ على توثيقه.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقاد:

ثقة ؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في حكمه على الراوي.

٨٩ - الربيع بن سُلَيْمان بن عبد الجبار بن كامل المرادي^(٣):

قال ابن يونس^(٤): كان ثقة.

- أقوال النُّقاد في الرَّاوي:

قال الباحث: مجمعٌ على توثيقه.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقاد:

ثقة ؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في حكمه على الراوي.

٩٠ - زكريا بن أيوب الأنطاكي^(٥):

(١) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٢٠٦).

(٢) تهذيب الكمال، للمزي (١٧/٩).

(٣) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٢٠٦).

(٤) تهذيب الكمال، للمزي (١٧/٩).

(٥) انظر ترجمته: بغية الطلب في تاريخ حلب، لابن العديم (٨/ ٣٨١٦).

قال ابن يونس^(١): ثقة.

– أقوال النُّقَّاد في الرَّاوي:

قال الباحث: تبع النقاد الإمام ابن يونس على توثيقه.

– خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَّاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في حكمه على الراوي.

٩١ – سعيد بن يزيد الحِمَيْرِي القِتْبَانِي الإسْكَنْدَرَانِي^(٢):

قال ابن يونس^(٣): ثقة في الحديث.

– أقوال النُّقَّاد في الرَّاوي:

قال الباحث: مجمعٌ على توثيقه.

– خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَّاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في حكمه على الراوي.

٩٢ – سليمان بن داود بن سليمان بن أيوب، أبا القاسم المصري العَسَاكِرِي^(٤):

قال ابن يونس^(٥): ثقة.

لم يعثر الباحث على أقوال للنقاد في الراوي.

– خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَّاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

(١) بغية الطلب في تاريخ حلب، لابن العديم (٨ / ٣٨١٦).

(٢) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٢٤٣).

(٣) تهذيب الكمال، للمزي (١١ / ١١٩)، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للسيوطي (١ / ٢٧٤).

(٤) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٢٥ / ١٦١).

(٥) المصدر السابق.

لم يرد أقوال للنقاد في الراوي، ليتسنى للباحث المقارنة.

٩٣ - شقيق بن محمد بن عبد الله، أبا دُجانة الأنصاريّ المصريّ^(١):

قال ابن يونس^(٢): ثقة.

- أقوال النُّقَّاد في الرَّاوي:

لم يعثر الباحث على أقوال للنقاد في الراوي.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَّاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

لم يرد أقوال للنقاد في الراوي، ليتسنى للباحث المقارنة.

٩٤ - صاعد بن عبد الرحمن بن عبد السلام بن صاعد بن عبد الحميد بن باكر بن عبد الله البصري، أبا

القاسم^(٣):

قال ابن يونس^(٤): كان ثقة.

- أقوال النُّقَّاد في الرَّاوي:

لم يعثر الباحث على أقوال للنقاد في الراوي.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَّاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

لم يرد أقوال للنقاد في الراوي، ليتسنى للباحث المقارنة.

٩٥ - العباس بن يوسف بن عدى الكوفي^(٥):

(١) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (١٢٤ / ٢٥).

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٤٩٠ / ٧).

(٤) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٢٣ / ٢٩١)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٧ / ٤٩٠).

(٥) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧ / ٢٦٥).

قال ابن يونس^(١): ثقة.

– أقوال النُّقَّاد في الرَّاوي:

لم يعثر الباحث على أقوال للنقاد في الراوي.

– خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَّاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

لم يرد أقوال للنقاد في الراوي، ليتسنى للباحث المقارنة.

٩٦ – عبد الرحمن بن إسحاق بن محمد بن معمر بن حبيب بن المنهال، أبا علي، الجوهري الحنفي

السُّدُوسِي السَّامِرِي^(٢):

قال ابن يونس^(٣): ثقة.

– أقوال النُّقَّاد في الرَّاوي:

لم يعثر الباحث على أقوال للنقاد في الراوي.

– خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَّاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

لم يرد أقوال للنقاد في الراوي، ليتسنى للباحث المقارنة.

٩٧ – عبد الرحمن بن الحسن اللواز الدُّمِيَّاطِي^(٤):

قال ابن يونس^(٥): كان ثقة.

– أقوال النُّقَّاد في الرَّاوي:

قال الباحث: مجمعٌ على توثيقه.

(١) تاريخ الإسلام، للذهبي (٧/ ٢٦٥).

(٢) انظر ترجمته: المصدر السابق (٧/ ٣٧١).

(٣) تاريخ الإسلام، للذهبي (٧/ ٣٧١)، رفع الإصر عن قضاة مصر، لابن حجر (ص: ٢١٢).

(٤) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧/ ٣٢٦).

(٥) الإكمال، لابن ماکولا (٧/ ١٥١).

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في توثيق الراوي.

٩٨ - عَبْد الرَّحْمَن بن سلمان الْحَجْرِي الرُّعَيْنِي الْمِصْرِي^(١):

قال ابن يونس^(٢): يروي عَنْ عَقِيل غرائب انفرد بها، وكان ثقة.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال الذهبي^(٣): وثق، وقال مرة^(٤): مشاه بعضهم.

وقال النسائي^(٥) وابن حجر^(٦): لا بأس به، وقال النسائي مرة^(٧): ليس به بأس، وقال أخرى^(٨):

ليس بالقوي.

وقال ابن القطان^(٩) - معلقاً على من وثقه - : فأنا لا أعلم أحداً وثقه غير النسائي.

(١) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٣٤١)

(٢) تهذيب الكمال، للمزي (١٧/١٤٩).

(٣) من تكلم فيه وهو موثق، للذهبي (ص: ١١٩).

(٤) ميزان الاعتدال، للذهبي (٢/٥٦٧).

(٥) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان (٣/١٨).

(٦) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٣٤١).

(٧) تهذيب التهذيب، لابن حجر (٦/١٨٨).

(٨) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: ٦٧).

(٩) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان (٣/١٨).

وذكره البخاري^(١) وأبو زرعة^(٢) والساجي^(٣) والعقيلي^(٤) وابن عدي^(٥) وابن الجوزي^(٦) والذهبي^(٧) في الضعفاء، وقال البخاري^(٨): فيه نظر، وقد علق أبو حاتم^(٩) على إيراد البخاري له في الضعفاء قائلاً: يحول من هناك، وقال العقيلي^(١٠): وقد روي عن عبد الله بن عمرو في الكتاب أحاديث متقاربة الأسانيد في اللين.

وقال أبو حاتم^(١١): مضطرب الحديث؛ يروى عن عقيل أحاديث عن مشيخة لعقيل يدخل بينهم الزهري في شيء سمعه عقيل من أولئك المشيخة، ما رأيت في حديثه منكرًا، وهو صالح الحديث. وقال ابن القيسراني^(١٢) - بعد إirاده حديثاً له -: غريب من حديث عقيل عنه، تفرد به عبد الرحمن بن سلمان الحجري المصري عنه، ولم يروه عنه غير عبد الله بن وهب.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

صدوق؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

نوزع الإمام ابن يونس في توثيقه للراوي، لكنه كان يوثقه في غير عقيل كما هو بين من كلامه.

(١) الضعفاء الصغير، للبخاري (ص: ٨٤).

(٢) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (٢ / ٦٣٢).

(٣) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان (٣ / ١٨).

(٤) الضعفاء الكبير، للعقيلي (٢ / ٣٣٣).

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (٥ / ٥١٢).

(٦) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (٢ / ٩٥).

(٧) المغني في الضعفاء، للذهبي (٢ / ٣٨٠).

(٨) التاريخ الكبير، للبخاري (٥ / ٢٩٤)، التاريخ الأوسط، للبخاري (٢ / ١٠٣)، الضعفاء الصغير، للبخاري (ص:

٨٤).

(٩) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٥ / ٢٤٢).

(١٠) الضعفاء الكبير، للعقيلي (٢ / ٣٣٣).

(١١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٥ / ٢٤٢).

(١٢) أطراف الغرائب والأفراد، لابن القيسراني (٣ / ٢٤٩).

٩٨ - عبد الرحمن بن سَلْمُونِ الرَّازِي (١):

قال ابن يونس (٢): كان ثقة.

- أقوال النُّقَّاد في الرَّاوي:

لم يعثر الباحث على أقوال للنقاد في الراوي.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَّاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

لم يرد أقوال للنقاد في الراوي، ليتسنى للباحث المقارنة.

٩٩ - عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ بْنِ أَعِينِ بْنِ لَيْثِ الْمِصْرِيِّ (٣):

قال ابن يونس (٤): وكان ثقة.

- أقوال النُّقَّاد في الرَّاوي:

وثقه الدارقطني (٥) وابن حجر (٦)،

قال أبو حاتم وابنه (٧): صدوق، وقال النسائي (٨): لا بأس به.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَّاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في حكمه على الراوي.

(١) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧/ ٣٢٦).

(٢) تاريخ الإسلام، للذهبي (٧/ ٧٢٦)، طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي (٣/ ٣٢٤).

(٣) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٣٤٤).

(٤) تهذيب الكمال، للمزي (١٧/ ٢١٥).

(٥) سؤالات السلمى للدارقطني (ص: ١٩١).

(٦) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٣٤٤).

(٧) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٥/ ٢٥٧).

(٨) تسمية مشايخ النسائي، للنسائي (ص: ٧٠).

١٠٠ - عبد الله بن وهبان بن أيوب بن صدقة، أبا مُحَمَّد^(١):

قال ابن يونس^(٢): كان ثقة.

- أقوال النُّقاد في الرَّاوي:

قال الباحث: مجمعٌ على توثيقه.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في توثيق الراوي.

١٠١ - عبد الملك بن هشام بن أيوب، أبا محمد الذُّهلي، وقيل: الحَمِيرِي المَعَاوِي البَصْرِي النَّحْوِي^(٣):

قال ابن يونس^(٤): ثقة، ولفظ الذهبي: وثقه ابن يونس.

- أقوال النُّقاد في الرَّاوي:

وثقه القفطي^(٥) ابن الجوزي^(٦) والعراقي^(٧).

(١) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧/ ٥٥١).

(٢) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (١١/ ٤٢٩).

(٣) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٥/ ٣٨٧).

(٤) المصدر السابق.

(٥) إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي (٢/ ٢١١).

(٦) المنتظم، لابن الجوزي (١١/ ٣٧).

(٧) ذيل ميزان الاعتدال، للعراقي (ص: ١٥٢).

قال العراقي^(١): لكن رأيت الحافظ عبد الغني بن سرور المقدسي قد تكلم فيه، فقال: ليس ابن هشام ولا زياد بن عبد الله البكائي بالمشبتين عندهم.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد: صدوق؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق غالب النقاد الإمام ابن يونس على توثيق الراوي، إلا ما ورد عن عبد الغني المقدسي.

١٠٢ - عبيد الله بن الحسين بن موسى بن معاوية، أبا محمد، يعرف بابن الحشّاب^(٢): قال ابن يونس^(٣): كان ثقة.

- أقوال النقاد في الراوي:

لم يعثر الباحث على أقوال للنقاد في الراوي.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد: ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

لم يرد أقوال للنقاد في الراوي، ليتسنى للباحث المقارنة.

١٠٣ - عثمان بن محمد بن أحمد بن محمد بن هارون السمرقندي التنيسي^(٤):

قال ابن يونس^(٥): كان ثقة.

قال الباحث: مجمع على توثيقه.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد: ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

(١) ذيل ميزان الاعتدال، للعراقي (ص: ١٥٢).

(٢) انظر ترجمته: تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (١٢ / ٦١).

(٣) المصدر السابق.

(٤) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧ / ٨٢٢).

(٥) تاريخ الإسلام، للذهبي (٧ / ٨٢٢)، سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٥ / ٤٢٣).

وافق النقاد الإمام ابن يونس في توثيق الراوي.

١٠٤ - علقمة بن يحيى بن علقمة المصري الجوهري^(١):

قال ابن يونس^(٢): كان ثقة.

لم يعثر الباحث على أقوال للنقاد في الراوي.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

لم يرد أقوال للنقاد في الراوي، ليتسنى للباحث المقارنة.

١٠٥ - عمار بن سعد السلهمي المرادي، ويُقال: التَّحِيبي المصري^(٣):

قال ابن يونس^(٤): ثقة... فاضلاً.

- أقوال النقاد في الراوي:

ذكره ابن حبان^(٥) في الثقات، وقال الذهبي^(٦): وثق، وقال ابن الجوزي^(٧): كان فاضلاً.

وقال ابن القطان^(٨): لا يعرف حاله، وقال ابن حجر^(٩): مقبول، وقد أرسل عن عمر.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ضعيف؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

(١) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٦٩٣ / ٧).

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٤٠٧).

(٤) تهذيب التهذيب، لابن حجر (٧ / ٤٠٢).

(٥) (٧ / ٢٨٤).

(٦) الكاشف، للذهبي (٢ / ٥١).

(٧) المنتظم، لابن الجوزي (٨ / ١١٤).

(٨) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (٩ / ٣٩٤).

(٩) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٤٠٧).

لم يوافق أحد من النقاد الإمام ابن يونس في توثيقه للراوي بالمرتبة العالية التي أطلقها، لكن يفهم من كلام النقاد ان الراوي متكلم فيه بجرح متوسط، أو لا يعرف أمره لهم، وهذا ما جعل ابن حجر يقول فيه مقبول.

١٠٦ - عمرو بن أبي سلمة مولى بني هاشم، أبا حفص^(١):

قال ابن يونس^(٢): ثقة.

- أقوال النُّقاد في الرَّاوي:

وثقه ابن منده^(٣) والذهبي^(٤)، ذكره ابن حبان^(٥) في الثقات .

وقال الذهبي^(٦) وابن حجر^(٧): صدوق، وزاد الذهبي: مشهور، أثنى عليه غير واحد.

وقال العقيلي^(٨): في حديثه وهم.

وضعفه ابن معين^(٩) والساجي^(١٠)، وذكره ابن الجوزي^(١١) في الضعفاء، وقال أبو حاتم^(١٢):

يكتب حديثه، ولا يحتج به، قال الذهبي^(١٣): وقد ضعفه يحيى بن معين وحده.

(١) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٤٢٢).

(٢) ذيل ميزان الاعتدال، للعراقي (ص: ١٦٠).

(٣) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (١٠ / ١٨٣).

(٤) المغني في الضعفاء، للذهبي (٢ / ٤٨٤).

(٥) الثقات، لابن حبان (٨ / ٤٨٢).

(٦) ميزان الاعتدال، للذهبي (٣ / ٢٦٢).

(٧) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٤٢٢).

(٨) الضعفاء الكبير، للعقيلي (٣ / ٢٧٢).

(٩) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٦ / ٢٣٥)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (٤٦ / ٦٨).

(١٠) المغني في الضعفاء، للذهبي (٢ / ٤٨٤)، تهذيب التهذيب، لابن حجر (٨ / ٤٤).

(١١) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (٢ / ٢٢٦).

(١٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٦ / ٢٣٥).

(١٣) سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٠ / ٢١٤).

قال الباحث: وهذا لا يسلم للذهبي، فقد ضعفه الساجي أيضًا، وغمزه الوليد بن بكر الأندلسي.

وقال أبو العباس الوليد بن بكر بن مخلد الأندلسي^(١): أحد أئمة أصحاب الحديث من نمط بن وهب.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد: صدوق، له أوهام؛ كما قال ابن حجر، والله تعالى أعلى وأعلم. وافق أغلب النقاد الإمام ابن يونس على توثيقه، عدا ابن معين والساجي. قال الباحث: ولعل ابن معين ظهر له من حاله ما لم يظهر لغيره، كعادته من اختبار الرواة.

١٠٦ - القاسم بن الليث بن مسرور بن الليث، أبا صالح^(٢):

قال ابن يونس^(٣): كان ثقة.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال الباحث: مجمع على توثيقه.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في توثيق الراوي.

١٠٧ - مُبَشَّر بن الحسن بن مُبَشَّر بن مكسر القَيْسِي، أبا بشر^(٤):

قال ابن يونس^(٥): كان ثقة.

(١) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٤٦ / ٦٧).

(٢) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٤٥١).

(٣) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٤٩ / ١٥٣).

(٤) انظر ترجمته: تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (١٥ / ٣٦٠).

(٥) المصدر السابق.

- أقوال النُّقَّاد في الرَّاوي:

قال الباحث: مجمعٌ على توثيقه.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَّاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في توثيق الراوي.

١٠٨ - محمد بن إبراهيم بن شيبه بن ما شاء الله بن سليمان بن أبي مريم^(١):

قال ابن يونس^(٢): ثقة.

- أقوال النُّقَّاد في الرَّاوي:

لم يعثر الباحث على أقوال للنقاد في الراوي.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَّاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

لم يرد أقوال للنقاد في الراوي، ليتسنى للباحث المقارنة.

١٠٩ - محمد بن أحمد الخوارزمي^(٣):

قال ابن يونس^(٤): ثقة.

- أقوال النُّقَّاد في الرَّاوي:

لم يعثر الباحث على أقوال للنقاد في الراوي.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَّاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

(١) انظر ترجمته: المقفى الكبير، للمقرئ (٨٨/٥).

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر ترجمته: المصدر السابق (١٩٩/٥).

(٤) المصدر السابق.

لم يرد أقوال للنقاد في الراوي، ليتسنى للباحث المقارنة.

١١٠ - محمد بن أحمد بن الحارث بن مسكين بن محمد القاضي^(١):

قال ابن يونس^(٢): ثقة.

- أقوال النُّقاد في الرَّاوي:

لم يعثر الباحث على أقوال للنقاد في الراوي.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

لم يرد أقوال للنقاد في الراوي، ليتسنى للباحث المقارنة.

١١١ - محمد بن أحمد بن أبي الأصبح عبد العزيز بن منير الحرّاني^(٣):

قال ابن يونس^(٤): كان ثقة.

- أقوال النُّقاد في الرَّاوي:

لم يعثر الباحث على أقوال للنقاد في الراوي.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

لم يرد أقوال للنقاد في الراوي، ليتسنى للباحث المقارنة.

(١) انظر ترجمته: المقفى الكبير، للمقرئ (٥/٦٤).

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر ترجمته: المصدر السابق (٥/١٩٩).

(٤) المصدر السابق.

١١٢ - محمد بن إسماعيل بن الفرّج، المهندس^(١):

قال ابن يونس^(٢): ثقة.

- أقوال النُّقَّاد في الرَّاوي:

لم يعثر الباحث على أقوال للنقاد في الراوي.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَّاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

لم يرد أقوال للنقاد في الراوي، ليتسنى للباحث المقارنة.

١١٣ - محمد بن بشر بن بطريق العكري^(٣):

قال ابن يونس^(٤): كان ثقة... ولم يكن يشبه أهل العلم.

سيتم دراسته في مبحث المجرحين^(٥).

١١٤ - محمد بن جعفر بن محمد بن أعين، أبا بكر^(٦):

قال ابن يونس^(٧): كان ثقة.

- أقوال النُّقَّاد في الرَّاوي:

وثقه الخطيب^(٨) وابن حجر^(٩)، وزاد ابن حجر -رادًا على من لم يعرفه-: مشهور.

(١) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧/ ٣٤٥).

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر ترجمته: لسان الميزان (٧/ ١٤).

(٤) توضيح المشتبه، لابن ناصر الدين (٤/ ٢٨٢)، لسان الميزان، لابن حجر (٧/ ١٤).

(٥) انظر (ص: ٢٥٤)، من هذا البحث.

(٦) انظر ترجمته: تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٢/ ٤٩٦).

(٧) المصدر السابق.

(٨) تاريخ الإسلام، للذهبي (٦/ ١٠١٨).

(٩) الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر (٣/ ٣٣٧).

وقال ابن شاهين^(١) والهيثمي^(٢): لا أعرفه.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

نصف النقاد وافق الإمام ابن يونس في توثيقه، والباقي لم يعرفه، والحجة على من جهله، ومن

عرفه معه زيادة علم.

١١٥ - محمد بن جعفر بن محمد بن حفص بن عمر بن راشد، مولى بني حنيفة، أبا بكر، يعرف بابن

الإمام^(٣):

قال ابن يونس^(٤): كان ثقة.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال الباحث: مجمع على توثيقه.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في توثيق الراوي.

١١٦ - محمد بن الحارث بن عبد الحميد بن عمرو بن خالد بن راشد الخولاني^(٥):

قال ابن يونس^(٦): كان ثقة.

- أقوال النقاد في الراوي:

لم يعثر الباحث على أقوال للنقاد في الراوي.

(١) الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر (٣/ ٣٣٧).

(٢) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (٨/ ١٥٩).

(٣) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٤٧٢).

(٤) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٢/ ٤٩٨).

(٥) انظر ترجمته: المقفى الكبير، للمقرئ (٥/ ٥١٤).

(٦) المصدر السابق.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَّاد:
ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

لم يرد أقوال للنقاد في الراوي، ليتسنى للباحث المقارنة.

١١٧ - محمد بن الحسن بن عبد العزيز بن الوزير الجَرَوِيّ^(١):

قال ابن يونس^(٢): كان ثقة.

- أقوال النُّقَّاد في الرَّاوي:

لم يعثر الباحث على أقوال للنقاد في الراوي.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَّاد:
ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

لم يرد أقوال للنقاد في الراوي، ليتسنى للباحث المقارنة.

١١٨ - محمد بن حميد بن هشام بن حميد بن خليفة بن قرّة بن زرعة الرُّعَيْنِي الحَجَّري^(٣):

قال ابن يونس^(٤): كان ثقة .

- أقوال النُّقَّاد في الرَّاوي:

لم يعثر الباحث على أقوال للنقاد في الراوي.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَّاد:
ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

لم يرد أقوال للنقاد في الراوي، ليتسنى للباحث المقارنة.

(١) انظر ترجمته: المقفى الكبير، للمقريزي (٥/٥٤٥).

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر ترجمته: المقفى الكبير، للمقريزي (٥/٦١٠).

(٤) المصدر السابق.

١١٩ - محمد بن خزيمة بن راشد^(١):

قال ابن يونس^(٢): كان ثقة .

- أقوال النُّقَّاد في الرَّاوي:

قال الباحث: مجمعٌ على توثيقه.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَّاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في توثيق الراوي.

١٢٠ - مُحَمَّد بن عاصم بن جعفر بن تدراق بن ذكوان بن يناق المعافري، مولا هم، أَبَا عَبْدِ اللَّهِ الْمِصْرِيِّ^(٣):

قال ابن يونس^(٤): ثقة .

- أقوال النُّقَّاد في الرَّاوي:

قال الباحث: مجمعٌ على توثيقه.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَّاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في توثيق الراوي.

١٢١ - محمد بن عبد الله بن سعيد المَهْرَانِي الأَخْبَارِي^(٥):

قال ابن يونس^(٦): ثقة .

- أقوال النُّقَّاد في الرَّاوي:

(١) انظر ترجمته: ميزان الاعتدال، للذهبي (٣/ ٥٣٧).

(٢) المقفى الكبير، للمقرئزي (٥/ ٦٢٣-٦٢٣).

(٣) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٤٨٥).

(٤) تهذيب الكمال، للمزي (٢٥/ ٤٢٤).

(٥) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧/ ٤٤٩).

(٦) المصدر السابق.

لم يعثر الباحث على أقوال للنقاد في الراوي .

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

لم يرد أقوال للنقاد في الراوي، ليتسنى للباحث المقارنة.

١٢٢ - مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ سَعِيَّةَ بْنِ أَبِي زُرْعَةَ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْبَرَقِيِّ الْمِصْرِيِّ^(١):

قال ابن يونس^(٢): كان ثقة .

- أقوال النقاد في الراوي:

قال الباحث: مجمع على توثيقه.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في توثيق الراوي.

١٢٣ - محمد بن عبيد الله بن أحمد بن عبد الله بن إبراهيم بن سويد القضاعي العصار الحوثكي^(٣):

قال ابن يونس^(٤): كان ثقة .

- أقوال النقاد في الراوي:

لم يعثر الباحث على أقوال للنقاد في الراوي.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

لم يرد أقوال للنقاد في الراوي، ليتسنى للباحث المقارنة.

(١) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٤٨٨).

(٢) تاريخ الإسلام، للذهبي (١٨/٤٤٥).

(٣) انظر ترجمته: المقفى الكبير، للمقرئ (٦/١٦٦).

(٤) المصدر السابق.

١٢٤ - محمد بن عثمان بن إبراهيم، أبا زرعة، دمشقى^(١):

قال ابن يونس^(٢): كان ثقة .

- أقوال النُّقَّاد في الرَّاوي:

قال الباحث: مجمعٌ على توثيقه.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَّاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في توثيق الراوي.

١٢٥ - محمد بن علي بن الحسين بن أبي الحديد الصدفي المصري^(٣):

قال ابن يونس^(٤): كان ثقة .

- أقوال النُّقَّاد في الرَّاوي:

قال الباحث: تبع النقاد الإمام ابن يونس على توثيقه.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَّاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في توثيق الراوي.

١٢٦ - محمد بن القاسم بن هارون الخبَّاز^(٥):

قال ابن يونس^(٦): ثقة .

- أقوال النُّقَّاد في الرَّاوي:

(١) انظر ترجمته: تاريخ دمشق، لابن عساكر (١٩١/٥٤).

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٦٥١/٧).

(٤) المصدر السابق.

(٥) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٨٤٠/٧).

(٦) المصدر السابق.

لم يعثر الباحث على أقوال للنقاد في الراوي.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَّاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

لم يرد أقوال للنقاد في الراوي، ليتسنى للباحث المقارنة.

١٢٧ - محمد بن هارون بن حسان بن فروة الأزدي، يعرف بـ «ابن البرقي»، أبا بكر^(١):

قال ابن يونس^(٢): ثقة .

- أقوال النُّقَّاد في الرَّاوي:

لم يعثر الباحث على أقوال للنقاد في الراوي.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَّاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

لم يرد أقوال للنقاد في الراوي، ليتسنى للباحث المقارنة.

١٢٨ - معاوية بن هبة الله بن أبي يحيى الأسواني^(٣):

قال ابن يونس^(٤): ثقة .

- أقوال النُّقَّاد في الرَّاوي:

قال الباحث: تبع النقاد الإمام ابن يونس على توثيقه.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَّاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في توثيق الراوي.

(١) انظر ترجمته: المففى الكبير، للمقرىزى (٧/٣٥٦-٣٥٧).

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر ترجمته: الطالع السعيد، للأدفوى (ص: ٦٤٨).

(٤) المصدر السابق.

١٢٩ - المفضل بن فضالة بن عبيد بن ثمامة^(١):

قال ابن يونس^(٢): ثقة في الحديث.

- أقوال النقاد في الراوي:

وثقه ابن معين^(٣) والذهبي^(٤) والهيثمي^(٥) والبوصيري^(٦) وابن حجر^(٧)، وزاد الذهبي: إمام، وزاد مرة أخرى^(٨): محتج به في الكتب... قد يغرب، وزاد ابن حجر: فاضل عابد أخطأ ابن سعد في تضعيفه.

وذكره ابن حبان^(٩) في الثقات.

وقال أبو حاتم^(١٠) وابن خراش^(١١): صدوق، وقال أبو زرعة^(١٢) والبخاري^(١٣): لا بأس به، وقال

ابن شاهين^(١٤): رجل صدق.

(١) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٥٤٤).

(٢) تهذيب الكمال، للمزي (٢٨ / ٤١٨).

(٣) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص: ٢٠٤)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٨ / ٣١٧).

(٤) الكاشف، للذهبي (٢ / ٢٨٩).

(٥) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (٣ / ٢٨).

(٦) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، للبوصيري (٣ / ١١٣).

(٧) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٥٤٤).

(٨) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، للذهبي (ص: ١٦٨).

(٩) الثقات، لابن حبان (٩ / ١٨٤).

(١٠) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٨ / ٣١٧).

(١١) تهذيب الكمال، للمزي (٢٨ / ٤١٧).

(١٢) مسند البزار، للبزار (١٣ / ٢٤٨).

(١٣) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (٣ / ٩٤٢)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٨ / ٣١٧).

(١٤) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: ٢٣٠).

وقال ابن معين^(١): كان رجل سوء شاطر خبيث، لم يكن موضع أن يكتب عنه.
وذكره البلخي^(٢) وأبو العرب^(٣) في «جملة الضعفاء»، زاد أبو العرب: وكان رجلاً صالحاً.
وقال ابن سعد^(٤): منكر الحديث، وقال ابن الجارود^(٥): ليس بذلك.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ثقة، قد يغرب؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

- وافق أغلب النقاد الإمام ابن يونس في توثيق الراوي.

١٣٠ - نصر بن الفتح المصري^(٦):

قال ابن يونس^(٧): ثقة .

- أقوال النقاد في الراوي:

لم يعثر الباحث على أقوال للنقاد في الراوي.

(١) سؤالات ابن الجنيد لابن معين (ص: ٣٩٨).

(٢) قال الباحث: ويروى عن ابن معين أنه قال فيه: رجل صدق، كذا قال المزي في تهذيبه وهو في تاريخ ابن معين، رواية الدوري (٤ / ٤٣٩)، لكن مغلطاي رد على المزي، وشنع، فقال في الإكمال (١١ / ٣٣٧): وفي قول المزي عن عباس، عن يحيى: كان رجل صدق، وكان إذا جاءه رجل قد انكسرت يده أو رجله جبرها، وكان يصنع الأرجية، نظراً لأن الذي وصفه يحيى بهذا نسبه عباس بن محمد عن يحيى بن معين بصرياً، روى عنه يونس بن محمد وحجاج، فالمزي قد رد على صاحب «الإكمال»، كذا ذكره في الرواة عن القاضي يونس بن محمد، وقال: إنما روى عن الفضل بن فضالة البصري، فكان ينبغي له أن ينظر في تاريخ عباس بن محمد الكبير يجد ما أنكره قد وقع فيه، يزيد ذلك وضوحاً ذكر أبي العرب هذا في ترجمة الفضل بن فضالة البصري.

(٣) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (١١ / ٣٣٧).

(٤) المصدر السابق.

(٥) الطبقات الكبير، لابن سعد (٩ / ٥٢٤).

(٦) المصدر السابق.

(٧) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧ / ٣٧٨).

(٨) المصدر السابق.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

لم يرد أقوال للنقاد في الراوي، ليتسنى للباحث المقارنة.

١٣١ - هارون بن سعيد بن الهيثم بن محمد بن الهيثم بن فيروز السعدي^(١):

قال ابن يونس^(٢): كان ثقة.

- أقوال النقاد في الراوي:

وثقه النسائي^(٣) وابن الجوزي^(٤) والذهبي^(٥) ابن حجر^(٦)، وزاد ابن حجر: فاضل، وذكره ابن

حبان^(٧) في الثقات، وقال مسلمة بن قاسم^(٨): وكان مقدماً في الحديث فاضلاً، وقال ابن ماكولا^(٩): وكان

يفهم ما يحدث به.

قال أبو حاتم^(١٠): شيخ، وقال النسائي^(١١): لا بأس به.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام أبا سعيد بن يونس في توثيق الراوي، وأنزل مرتبته المتشددون.

(١) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٥٦٨).

(٢) تهذيب الكمال، للمزي (٣٠ / ٩٢).

(٣) المصدر السابق (٣٠ / ٩٠).

(٤) المنتظم، لابن الجوزي (١٢ / ٧٢).

(٥) تاريخ الإسلام، للذهبي (٦ / ٢٢٣)، الكاشف، للذهبي (٢ / ٣٢٩).

(٦) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٥٦٨).

(٧) (٩ / ٢٤٠).

(٨) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (١٢ / ١٠٩).

(٩) الإكمال، لابن ماكولا (١ / ١٣٠).

(١٠) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٩ / ٩١).

(١١) تسمية مشايخ النسائي، للنسائي (ص: ٥٩).

١٣٢ - الوليد بن محمد التميمي النحوي المصري^(١):

قال ابن يونس^(٢): ثقة .

- أقوال النُّقاد في الرَّاوي:

لم يعثر الباحث على أقوال للنقاد في الراوي.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

لم يرد أقوال للنقاد في الراوي، ليتسنى للباحث المقارنة.

١٣٣ - يزيد بن محمد بن عبد الصمد الدمشقي، مولى بني هاشم، أبا القاسم^(٣):

قال ابن يونس^(٤): وكان ثقةً.

- أقوال النُّقاد في الرَّاوي:

ذكره النسائي^(٥) وابن أبي حاتم^(٦) والدارقطني^(٧) والذهبي^(٨) وابن العماد^(٩)، وزاد ابن أبي حاتم:

صدوق، وكذلك قال ابن حجر^(١٠)، وزاد الذهبي وتبعه ابن العماد-كعاداته- بصيرًا بالحديث،

(١) انظر ترجمته: بغية الوعاة، للسيوطي (٢/ ٣١٨).

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٦٠٤).

(٤) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٦٥/ ٣٧٠).

(٥) تسمية مشايخ النسائي، للنسائي (ص: ٧٣).

(٦) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٩/ ٢٨٩).

(٧) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٦٥/ ٣٧٠).

(٨) العبر في خبر من غبر، للذهبي (١/ ٣٩٨)، الكاشف، للذهبي (٢/ ٣٨٩).

(٩) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد (٣/ ٣٢٠).

(١٠) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٦٠٤).

وزاد الذهبي مرة^(١): حافظ، وقال مرة^(٢): وكان موصوفاً بالحفظ والفهم.
وقال الدارقطني مرة^(٣): حسبك به ثقةً ونبلاً، وذكره ابن حبان^(٤) في الثقات.
- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:
ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام في توثيق الراوي، ولا أعلم لم نزل ابن حجر برتبته.

١٣٤ - يونس بن ياسر بن إياد الحَبَائِري^(٥):

قال ابن يونس^(٦): كان ثقة.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال الباحث: تبع النقاد الإمام ابن يونس على توثيقه.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:
ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في توثيق الراوي.

١٣٥ - محمد بن يحيى بن أبي المغيرة بن أخضر المصري^(٧):

قال ابن يونس^(٨): وكانوا يوثقونه.

- أقوال النقاد في الراوي:

(١) الكاشف، للذهبي (٢/ ٣٨٩).

(٢) تاريخ الإسلام، للذهبي (٦/ ٦٤٠).

(٣) سؤالات السلمي للدارقطني (ص: ٣٢٥).

(٤) الثقات، لابن حبان (٩/ ٢٧٧).

(٥) انظر ترجمته: الأنساب، للسمعاني (٥/ ٣٦).

(٦) الإكمال، لابن ماكولا (٣/ ٢٩١)، الأنساب، للسمعاني (٥/ ٣٦).

(٧) انظر ترجمته: المقفى الكبير، للمقرئزي (٧/ ٤٦١).

(٨) المصدر السابق.

لم يعثر الباحث على أقوال للنقاد في الراوي .

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

لم يرد أقوال للنقاد في الراوي، ليتسنى للباحث المقارنة.

١٣٦ - علي بن الحسن بن علي بن الجعد بن عبيد، أبا الجعد الجوهري^(١):

قال ابن يونس^(٢): وكان مستقيم الأمر في الحديث يوثق فيه.

سبق بيان حاله^(٣).

١٣٧ - عمرو بن عبد الله بن عبد الوهاب بن نصر، «ابن أخي بختري»^(٤):

قال ابن يونس^(٥): وكان صالحاً، وكان موثقاً.

- أقوال النقاد في الراوي:

لم يعثر الباحث على أقوال للنقاد في الراوي .

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

لم يرد أقوال للنقاد في الراوي، ليتسنى للباحث المقارنة.

١٣٨ - يسر بن إبراهيم بن خالد الأندلسي^(٦):

(١) انظر ترجمته: تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٣٠٦ / ١٣).

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر: (ص: ١٠٨)، من هذا البحث.

(٤) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٩٩٠ / ٦).

(٥) الإكمال، لابن ماكولا (٤٦١ / ١)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٩٩٠ / ٦).

(٦) انظر ترجمته: تاريخ علماء الأندلس، لابن الفرضي (٢ / ٢١٠)، ميزان الاعتدال، للذهبي (٤٤٤ / ٤).

قال ابن يونس^(١): وكان فقيهاً موثقاً.

– أقوال النُّقَادِ فِي الرَّأْيِ:

قال الحميدي^(٢): ثقة.

وقال الذهبي^(٣): لا يعرف، قال ابن ناصر الدين^(٤): فيه جهالة.

– خلاصة القول في الرَّأْيِ، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَادِ:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس، وجهله بعضهم، والعبرة بمن علم.

رابعاً: الرواة الذين قال فيهم: «ثبت»:

١ – عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ خَالِدِ بْنِ مَسَافِرٍ، وَيُقَالُ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ خَالِدِ بْنِ ثَابِتِ بْنِ مَسَافِرِ بْنِ ظَاعِنٍ، وَيُقَالُ:

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ خَالِدِ بْنِ مَسَافِرِ بْنِ خَالِدِ بْنِ ثَابِتِ بْنِ ظَاعِنِ الْفَهْمِيِّ، أَبَا خَالِدٍ، وَيُقَالُ: أَبُو الْوَلِيدِ،

الْمِصْرِيُّ^(٥):

قال ابن يونس^(٦): وكان ثبتاً في الحديث.

– أقوال النُّقَادِ فِي الرَّأْيِ:

وثقه العجلي^(٧) والدارقطني^(٨)، وزاد: حجة،

(١) تاريخ علماء الأندلس، لابن الفرضي (٢ / ٢١٠)، توضيح المشتبه، لابن ناصر الدين (١ / ٥٢٦).

(٢) جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس، للحميدي (ص: ٣٨٦).

(٣) تاريخ علماء الأندلس، لابن الفرضي (٢ / ٢١٠)، توضيح المشتبه، لابن ناصر الدين (١ / ٥٢٦).

(٤) توضيح المشتبه، لابن ناصر الدين (١ / ٥٢٦).

(٥) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٣٣٩).

(٦) تهذيب الكمال، للمزي (١٧ / ٧٧).

(٧) الثقات، للعجلي (ص: ٢٩٢).

(٨) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: ٢٣٣).

وقال الذهلي^(١) وابن الجوزي^(٢): ثبت.

وقال ابن حبان^(٣): من أثبات أهل مصر وقدماء مشايخها ومتقني أهلها، وذكره في الثقات^(٤).

وقال أبو عبد الله الحاكم^(٥): متفق عليه في الصحيحين.

وقال النسائي^(٦): ليس به بأس، قال ابن حجر^(٧): صدوق، وقال أبو حاتم^(٨): صالح.

وقال الساجي^(٩): هو عندهم من أهل الصدق وله مناكير.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

صدوق؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس على تعديله، لكن اختلفوا في مرتبة تعديله.

٢ - مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي فَاطِمَةَ، الْمُرَادِي، الْجَمَلِيُّ، مَوْلَاهُمْ، أَبَا الْحَارِثِ الْمِصْرِيِّ^(١٠):

قال ابن يونس^(١١): وكان ثبتاً في الحديث.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال الباحث: مجمع على توثيقه.

(١) تهذيب التهذيب، لابن حجر (٦/١٦٦).

(٢) المنتظم، لابن الجوزي (٧/٢٦٣).

(٣) مشاهير أهل الأمصار، لابن حبان (ص: ٣٠١).

(٤) (٧/٨٣).

(٥) سؤالات السجزي للحاكم (ص: ١٣٤).

(٦) تسمية مشايخ النسائي، للنسائي (ص: ٦٩).

(٧) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٣٣٩).

(٨) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٥/٢٢٩).

(٩) تهذيب التهذيب، لابن حجر (٦/١٦٦).

(١٠) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٤٨١).

(١١) تهذيب الكمال، للمزي (٢٥/٢٨٨).

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَّاد: ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في توثيق الراوي.

٣- نافع بن يزيد الكلاعي الحسني المصري^(١):

قال ابن يونس^(٢): وكان ثبتاً في الحديث، لا يختلف فيه.

- أقوال النُّقَّاد في الرَّاوي:

قال الباحث: مجمعٌ على توثيقه.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَّاد: ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في توثيق الراوي.

خامساً: الرواة الذين قال فيهم، «حافظ للحديث»:

١- أحمد بن صالح المصري، أبا جعفر الحافظ، المعروف بـ «ابن الطبري»^(٣):

قال ابن يونس^(٤): وكان حافظاً للحديث.

- أقوال النُّقَّاد في الرَّاوي:

قال الباحث: مجمعٌ على توثيقه.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَّاد: ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في توثيق الراوي.

(١) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٥٥٩).

(٢) تهذيب التهذيب، لابن حجر (١٠ / ٤١٢).

(٣) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٨٠).

(٤) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، (٥ / ٣١٩)، الطيوريات، للسلفي (٢ / ٥٧١)، تاريخ دمشق، لابن

عساكر (٧١ / ١٨٨)، تهذيب الكمال، للمزي (١ / ٣٤٥).

٢ - أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ زَكْرِيَا بْنِ أَبِي عَتَابٍ، أَبُو بَكْرٍ، يَعْرِفُ بِأَخِي مَيْمُونٍ^(١):

قال ابن يونس^(٢): كان حافظاً للحديث، وكان يمتنع من أن يحدث، حفظت عنه أحاديث في المذاكرة.

- أقوال النُّقَّادِ فِي الرَّأْيِ:

قال الباحث: تبع النقاد الإمام ابن يونس على توثيقه.

- خلاصة القول في الرَّأْيِ، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَّادِ:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في توثيق الراوي.

٣ - حَمَّادُ بْنُ نَعِيمٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ رُوحِ بْنِ سَلَامَةَ الْجُدَّامِيِّ^(٣):

قال ابن يونس^(٤): وكان دِينًا عَاقِلًا حَافِظًا.

- أقوال النُّقَّادِ فِي الرَّأْيِ:

لم يعثر الباحث على أقوال للنقاد في الراوي.

- خلاصة القول في الرَّأْيِ، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَّادِ:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

لم يرد أقوال للنقاد في الراوي، ليتسنى للباحث المقارنة.

٤ - مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى بْنِ عَيْسَى بْنِ أَبِي مُوسَى الْخَضْرَمِيِّ، مَوْلَاهُمُ الْبِرَّازُ^(٥):

قال ابن يونس^(٦): وكان حافظ الحديث.

(١) انظر ترجمته: تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (١٣٨/٦).

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر ترجمته: الألقاب، لابن الفرضي (ص: ٢١).

(٤) المصدر السابق.

(٥) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٤٥٠/٧).

(٦) المصدر السابق.

- أقوال النُّقَّاد في الرَّاوي:

قال الباحث: مجمعٌ على توثيقه.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَّاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في توثيق الراوي.

٥- يحيى بن زكريا النيسابوري الأعرج، أبا زكريا^(١):

قال ابن يونس^(٢): وكان حافظاً فاضلاً.

- أقوال النُّقَّاد في الرَّاوي:

قال الباحث: مجمعٌ على توثيقه.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَّاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في توثيق الراوي.

٦- يَحْيَى بن عُثْمَانَ بن صَالِح بن صفوان القرشي السَّهْمِي، أبا زكريا المِصْرِي^(٣):

قال ابن يونس^(٤): كان حافظاً للحديث، وحدث بها لم يكن يوجد عند غيره.

سيتم دراسته في مبحث المجرحين^(٥).

(١) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٥٩٠)، قال الباحث: وهم الإمام ابن يونس فجعل المترجم له،

ورجلاً اسمه (يحيى بن زكريا بن حيويه النيسابوري) اثنين، وهما واحد، فردّ عليه ابن عساكر فقال: كذا فرق بينها وعندي
أنهما رجل واحد.

(٢) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٢٢١/٦٤).

(٣) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٥٩٤).

(٤) تهذيب الكمال، للمزي (٤٦٤ / ٣١).

(٥) انظر: (ص: ٣٥٦)، من هذا البحث.

سادسًا: الرواة الذين قال فيهم، «من الصالحين الأثبات»:

* أحمد بن عمرو بن عبد الله بن عمرو بن السرح القرشي الأموي^(١):

قال ابن يونس^(٢): وكان فقيهاً من الصالحين الأثبات.

- أقوال النُّقاد في الرَّاوي:

قال الباحث: مجمعٌ على توثيقه.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في توثيق الراوي.

سابعًا: الرواة الذين قال فيهم، «لم يكن به بأس»:

١ - فقير بن موسى بن فقير بن عيسى بن عبد الله الأسواني^(٣):

قال ابن يونس^(٤): ولم يكن به بأس، كانت كتبه جيادًا.

- أقوال النُّقاد في الرَّاوي:

لم يعثر الباحث على أقوال للنقاد في الراوي.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقاد:

لم يكن به بأس؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

لم يرد أقوال للنقاد في الراوي، ليتسنى للباحث المقارنة.

٢ - محمد بن أحمد بن محمد بن نافع الطحان الأعرج^(٥):

(١) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٨٣).

(٢) تهذيب الكمال، للمزي (١/٤١٧).

(٣) انظر ترجمته: الطالع السعيد، للأدفوي (ص: ٤٧٦).

(٤) المصدر السابق (ص: ٤٧٦).

(٥) انظر ترجمته: المقفى الكبير، للمقرئزي (٥/٢٥٤).

قال ابن يونس^(١): ولم يكن به بأس.

- أقوال النُّقَّاد في الرَّاوي:

لم يعثر الباحث على أقوال للنقاد في الراوي.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَّاد:

لم يكن به بأس؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

لم يرد أقوال للنقاد في الراوي، ليتسنى للباحث المقارنة.

ثامناً: الرواة الذين قال فيهم، «مرضي»:

* الحسين بن علي بن عبد الواحد بن يحيى بن خالد، مولى عمر بن عبد العزيز، أبا القاسم، يعرف بـ

«أعمى قديد»^(٢):

قال ابن يونس^(٣): كان مرضياً.

- أقوال النُّقَّاد في الرَّاوي:

لم يعثر الباحث على أقوال للنقاد في الراوي.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَّاد:

مرضي؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

لم يرد أقوال للنقاد في الراوي، ليتسنى للباحث المقارنة.

(١) المقفى الكبير، للمقريزي (٥/ ٢٥٤).

(٢) انظر ترجمته: الإكمال، لابن ماكولا (٧/ ٨٠).

(٣) المصدر السابق.

تاسعاً: الرواة الذين قال فيهم، «صالح الحديث»، «صالح مع زيادة صفة»:

١ - إبراهيم بن مطروح المصري^(١):

قال ابن يونس^(٢): صالح الحديث.

- أقوال النُّقاد في الرَّاوي:

لم يعثر الباحث على أقوال للنقاد في الراوي.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقاد:

القول قول الإمام ابن يونس؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

لم يرد أقوال للنقاد في الراوي، ليتسنى للباحث المقارنة.

٢ - إسحاق بن إبراهيم بن موسى بن نصير الجلاب^(٣):

قال ابن يونس^(٤): صالح الحديث.

- أقوال النُّقاد في الرَّاوي:

قال ابن ماكولا^(٥): صالح الحديث.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقاد:

صالح الحديث؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

تبع النقاد الإمام ابن يونس على توثيقه.

٣ - إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن خزيمة القاري^(٦):

(١) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧ / ٢٣٤).

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر ترجمته: الإكمال، لابن ماكولا (١ / ٣٢٧).

(٤) الألقاب، لابن الفرضي (ص: ١٦٥).

(٥) الإكمال، لابن ماكولا (١ / ٣٢٧).

(٦) انظر ترجمته: رفع الإصر عن قضاة مصر، لابن حجر (ص: ٢٢).

قال ابن يونس^(١): كان صالحاً صدوقاً متشدداً.

– أقوال النقاد في الراوي:

قال ابن الجوزي^(٢): كان رجلاً صالحاً.

– خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

صدوق؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

لم يرد أقوال للنقاد تصف مرتبة الراوي، ليتسنى للباحث المقارنة، وأما قول ابن الجوزي هو في وصف العدالة.

٤ – إسحاق بن إبراهيم بن يونس بن موسى بن منصور البغدادي، أبا يعقوب الوراق، المعروف بـ

«المنجنيقي»^(٣):

قال ابن يونس^(٤): وكان رجلاً صالحاً صدوقاً.

– أقوال النقاد في الراوي:

قال مسلمة بن قاسم^(٥): كان كثير الحديث متقدماً فيه، قال الذهبي^(٦): حافظ نبيل.

وثقه ابن عدي^(٧) والدارقطني^(٨) وابن حجر^(٩)، وزاد ابن حجر: حافظ.

(١) رفع الإصر عن قضاة مصر، لابن حجر (ص: ٢٢).

(٢) المنتظم، لابن الجوزي (١٠ / ١٤٣).

(٣) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٩٩).

(٤) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٧ / ٤١٩)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (٨ / ١٧٩)، تهذيب الكمال، للمزي (٢ / ٣٩٥).

(٥) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (٢ / ٧٨).

(٦) العبر في خبر من غبر، للذهبي (١ / ٤٤٧).

(٧) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٨ / ١٧٧).

(٨) المنتظم، لابن الجوزي (١٠ / ١٤٣).

(٩) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٩٩).

وقال الخطيب البغدادي^(١) : وكان صادقاً صالحاً زاهداً، وابن الجوزي^(٢): وكان صدوقاً صالحاً زاهداً.

وقال النسائي^(٣): صدوق، وقال ابن عدي^(٤): كان شيخاً صالحاً،

وقال الذهبي^(٥): وكان رجلاً صالحاً.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد: صدوق؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام ابن يونس في حكمه على الراوي، لكن معظمهم وصف صلاحه.

عاشراً: الرواة الذين قال فيهم، «صدوق»، «صدوق مع زيادة صفة»:

١ - جبلة بن محمد بن كُرَيْز بن سعيد بن قتادة بن جبلة بن الحارث الصّدي^(٦):

قال ابن يونس^(٧): كان صدوقاً.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال ابن ماكولا^(٨) وابن الجوزي^(٩): كان ثقة صدوقاً.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

خالف النقاد الإمام ابن يونس في حكمه على الراوي، فكان توثيقهم له أعلى مرتبة.

(١) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٧ / ٤١٩).

(٢) المنتظم، لابن الجوزي (١٣ / ١٤٣).

(٣) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٨ / ١٧٧).

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (٤ / ٤٨٠).

(٥) تاريخ الإسلام، للذهبي (٧ / ٧٧).

(٦) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧ / ٥٢١).

(٧) تاريخ الإسلام، للذهبي (٧ / ٥٢١)، توضيح المشتبه، لابن ناصر الدين (٧ / ٣٢٤).

(٨) الإكمال، لابن ماكولا (١ / ٥٥٨).

(٩) المنتظم، لابن الجوزي (١٣ / ٣٧٥).

٢ - الحسن بن علي بن موسى بن هارون النخاس، أبا علي^(١):

قال ابن يونس^(٢): كان صدوقًا صالحًا.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال ابن الجوزي^(٣): كان ثقة صالحًا، وقال ابن منظور^(٤): كان صدوقًا صالحًا

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

صدوق؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام ابن يونس في توثيق الراوي.

٣ - عبد الله بن محمد بن عمرو بن الخليل بن خلاد بن يزيد التميمي^(٥):

قال ابن يونس^(٦): وكان صدوقًا.

- أقوال النقاد في الراوي:

لم يعثر الباحث على أقوال للنقاد في الراوي.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

صدوق؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

لم يرد أقوال للنقاد في الراوي، ليتسنى للباحث المقارنة.

(١) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٣٣ / ٨٨).

(٢) تاريخ دمشق، لابن ماکولا (١٣ / ٣٢٢).

(٣) المنتظم، لابن الجوزي (١٣ / ١٥٣).

(٤) مختصر تاريخ دمشق، لابن منظور (٧ / ٥٣).

(٥) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧ / ٥١).

(٦) الإكمال، لابن ماکولا (٣ / ١٧٧)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٧ / ٥١).

٤ - محمد بن الحسن بن نصر الزيات^(١):

قال ابن يونس^(٢): وكان صدوقاً.

- أقوال النقاد في الراوي:

لم يعثر الباحث على أقوال للنقاد في الراوي.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

صدوق؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

لم يرد أقوال للنقاد في الراوي، ليتسنى للباحث المقارنة.

٥ - ياسين بن عبد الأحد بن أبي زرارة، واسمه الليث بن عاصم بن كليب القتباني، أبا اليُمْنِ المِصْرِي^(٣):

قال ابن يونس^(٤): صدوق في الحديث.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال مسلمة بن قاسم^(٥) وابن حجر^(٦): صدوق، قال النسائي^(٧): لا بأس به.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

صدوق؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في حكمه للراوي.

(١) انظر ترجمته: المقفى الكبير، للمقريزي (٥٦٧-٥٦٨).

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٥٨٧).

(٤) تهذيب الكمال، للمزي (٣١/١٨٣).

(٥) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (١٢/٢٧٥)، تهذيب التهذيب، لابن حجر (١١/١٧٣).

(٦) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٥٨٧).

(٧) تسمية مشايخ النسائي، للنسائي (ص: ١٠٣).

٦ - عبد الحكم بن أحمد بن محمد بن سلام الصّديفي^(١):

قال ابن يونس^(٢): كان صدوقاً، إلا أنه انقطع من أوائل أصوله شيء، ولم يكن ممن يميّز، فروى ما لم يسمع، فثبتناه، فرجع، وكان كثير الحديث.

- أقوال النُّقاد في الرَّاوي:

قال مسلمة بن قاسم^(٣): أدركته ولم أكتب عنه، وكان أصحاب الحديث يتكلمون فيه وهو ضعيف في الحديث.

وقال الذهبي^(٤): الشيخ، الصدوق.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقاد:

صدوق؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

خالف مسلمة بن قاسم الإمام ابن يونس، فضعف الراوي، لكن ابن يونس أخبر منه بحاله، خاصة أنه بلديه وشيخه.

٧ - حسان بن عبد الله بن سهل الكندي^(٥):

قال ابن يونس^(٦): صدوق، حسن الحديث.

- أقوال النُّقاد في الرَّاوي:

قال الذهبي^(٧): ثقة،

(١) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧ / ٣٤٢)، سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٤ / ٥٢٣).

(٢) تاريخ الإسلام، للذهبي (٧ / ٣٤٢)، سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٤ / ٥٢٣)، لسان الميزان، لابن حجر (٥ / ٦٤).

(٣) لسان الميزان، لابن حجر (٥ / ٦٥).

(٤) سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٤ / ٥٢٢).

(٥) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ١٥٨).

(٦) تهذيب الكمال، للمزي (٦ / ٣٣).

(٧) الكاشف، للذهبي (١ / ٣٢٠).

وقال ابن الجوزي^(١) - تبعًا لابن يونس - : كان صدوقًا، حسن الحديث.

وقال أبو حاتم^(٢) وابن حجر^(٣): صدوق، وزاد ابن حجر: يخطئ، وكذلك قال ابن حبان^(٤).

وقال السلفي^(٥): شيخ صالح.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

صدوق، يخطئ؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق بعض النقاد الإمام ابن يونس في مرتبة الراوي، وخالفه بعضهم للأخطاء التي يقع فيها

الراوي.

حادي عشر: الرواة الذين قال فيهم، «حسن الحديث»، «حسن الحديث مع زيادة صفة»:

١ - زيد بن الحباب بن الريان، وقيل: ابن رومان، أبا الحسن التميمي العُكيلي الكوفي^(٦):

قال ابن يونس^(٧): كان جوالًا في البلاد في طلب الحديث، وكان حسن الحديث.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال وكيع^(٨) وأبو سعيد الأشج^(٩): نعم الرجل،

(١) المنتظم، لابن الجوزي (٧٥ / ١١).

(٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٢٣٨ / ٣).

(٣) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ١٥٨).

(٤) الثقات، لابن حبان (٢٠٧ / ٨).

(٥) الوافي بالوفيات، للكتبي (٢٨١ / ١١).

(٦) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٢٢٢).

(٧) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (١٤٧ / ٥).

(٨) المصدر السابق (١٤٤ / ٥).

(٩) المصدر السابق (١٤٦ / ٥).

قال أحمد^(١): كان صاحب حديث كيسًا ، قال عبيد الله بن عمر القواريري^(٢): ذكيًا حافظًا عالمًا لما يسمع، قال الذهبي^(٣) وتبعه ابن العماد^(٤) -كعادته-: كان حافظًا صاحب حديث. ووثقه ابن معين^(٥) وابن المديني^(٦) وعثمان بن أبي شيبة^(٧) وأحمد^(٨) وأحمد بن صالح^(٩) والعجلي^(١٠) وابن شاهين^(١١) والدارقطني^(١٢) وابن الفرضي^(١٣) وابن خلفون^(١٤) وابن ماكولا^(١٥) والذهبي^(١٦)، وزاد أحمد: ليس به بأس، وكذلك قال ابن معين مرة^(١٧)، وقال ابن معين أخرى^(١٨): كان يقلب حديث الثوري، ولم يكن به بأس، وكذلك قال الذهبي^(١٩): لم يكن به بأس، قد يهم،

(١) بحر الدم فيمن تكلم فيهم الإمام أحمد بمدح أو ذم، لابن المبرّد (ص: ٥٨).

(٢) تهذيب التهذيب، لابن حجر (٣/٤٠٤).

(٣) العبر في خبر من عبر، للذهبي (١/٢٦٦).

(٤) شذرات الذهب، لابن العماد (٣/١٣).

(٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٣/٥٦٢).

(٦) المصدر السابق.

(٧) تهذيب التهذيب، لابن حجر (٣/٤٠٤).

(٨) العلل ومعرفة الرجال لأحمد، رواية ابنه عبد الله (٢/١٠١).

(٩) المصدر السابق.

(١٠) الثقات، للعجلي (ص: ١٧١).

(١١) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: ٩١).

(١٢) المؤتلف والمختلف، للدارقطني (١/٤٨٠).

(١٣) تاريخ علماء الأندلس، لابن الفرضي (١/١٨٧).

(١٤) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (٥/١٤٤).

(١٥) تهذيب التهذيب، لابن حجر (٣/٤٠٤).

(١٦) تذكرة الحفاظ، للذهبي (١/٢٥٦).

(١٧) سؤالات ابن الجنيّد (ص: ٤٧٢).

(١٨) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٩/٤٤٧).

(١٩) الكاشف، للذهبي (١/٤١٥).

وقال ابن معين أيضًا^(١): أحاديث زيد بن الحباب عن سفیان الثوري مقلوبة، وزاد أحمد بن صالح: كان معروفًا بالحديث صدوقًا إلا أنه كان يأنف أن يخرج كتابه، فكان يملئ من حفظه، فربما وهم في الشيء، وكان رواية عن معاوية بن صالح والثوري وحسين بن واقد، وكان صاحب سنة، وكان محتاجًا فقيرًا متعففًا كثير الحديث، وزاد ابن الفريسي: جَوَّالًا في البلاد كثير الحديث، وزاد الذهبي: وغيره اوثق منه، وذكره ابن حبان^(٢) في الثقات، وقال مرة^(٣): وكان ممن يخطئ، يعتبر حديثه إذا روى عن المشاهير، وأما روايته عن المجاهيل ففيها المناكير.

وقال أحمد^(٤) وأبو حاتم^(٥) والذهبي^(٦) وابن حجر^(٧): صدوق، وزاد أحمد: وكان يضبط الألفاظ عن معاوية بن صالح ولكن كان كثير الخطأ، وقال أحمد مرة^(٨): كان رجلًا صالحًا، ما نفذ في الحديث إلا بالصلاح لأنه كان كثير الخطأ، وزاد أبو حاتم: صالح الحديث، وزاد الذهبي: جوال...وله أحاديث تستغرب، عن سفیان الثوري، من جهة إسنادها، وزاد ابن حجر: يخطئ في حديث الثوري.

قال ابن عدي^(٩): وزيد بن الحباب له حديث كثير، وهو من أثبات مشايخ الكوفة ممن لا يشك في صدقه، والذي قاله ابن معين: أن أحاديثه عن الثوري مقلوبة، إنما له عن الثوري أحاديث تشبه بعض تلك الأحاديث يستغرب بذلك الإسناد وبعضه يرفعه، ولا يرفعه، والباقي عن الثوري وعن غير الثوري مستقيمة كلها.

(١) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (٤/١٦٦).

(٢) (٣١٤/٦).

(٣) (٢٥٠/٨).

(٤) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: ٣١٩).

(٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٣/٥٦١).

(٦) ميزان الاعتدال، للذهبي (٢/١٠٠).

(٧) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٢٢٢).

(٨) العلل ومعرفة الرجال لأحمد، رواية ابنه عبد الله (٢/٩٦).

(٩) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (٤/١٦٧).

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

صدوق، يخطئ في حديث الثوري أحياناً؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

كثير من النقاد على توثيق الراوي، لكن تُكلم في روايته عن الثوري، وللإمام ابن يونس توثيق

للاوي ليس عالي الرتبة، وإنما متوسط، ولعله نزل بمرتبة توثيقه لما علم من أمر روايته عن الثوري.

٢ - مُحَمَّدُ بْنُ إِبرَاهِيمَ بْنِ مسلم بن سالم الخزاعي، أبا أمية الثغري، الطرسوسي^(١) (٢):

قال ابن يونس^(٣): كان من أهل الرحلة وكان فهماً بالحديث ... وكان حسن الحديث.

- أقوال النقاد في الراوي:

وثقه أبو داود^(٤) ومسلم بن قاسم^(٥) وابن حبان^(٦) وابن ناصر الدين^(٧)، وزاد ابن قاسم مرة:

أنكرت عليه أحاديث ولج فيها وحدث، فتكلم الناس فيه، وزاد ابن حبان: دخل مصر فحدثهم من

حفظه من غير كتاب بأشياء أخطأ فيها فلا يعجبني الاحتجاج بخبره إلا ما حدث من كتابه، وزاد ابن

ناصر الدين: كان حافظاً كبيراً.

(١) هذه النسبة إلى طرسوس، وهي من بلاد النغر بالشام. انظر: الأنساب، للسمعاني (٩ / ٦٥).

(٢) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٤٦٦).

(٣) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٥١ / ٢٤٤)، تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٢ / ٢٧٩)، تهذيب الكمال، للمزي

(٤ / ٣٣١).

(٤) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني (٢ / ٢٥٥).

(٥) تهذيب التهذيب، لابن حجر (٩ / ١٦).

(٦) الثقات، لابن حبان (٩ / ١٣٧).

(٧) شذرات الذهب، لابن العماد (٣ / ٣٠٨).

وقال أبو بكر الخلال^(١) وابن تغري بردي^(٢): كان رجلاً رفيع القدر جدًّا، إمامًا في الحديث، وزاد الخلال: مقدمًا في زمانه، وقال ابن الجوزي^(٣): وكان من أهل الرحلة في طلب الحديث، وكان له فيه حسن فهم، وقال الذهبي^(٤) وتبعه ابن العماد^(٥) - كعادته - : كان من ثقات المصنفين.

وقال أبو عبد الله الحاكم^(٦) وابن حجر^(٧): صدوق، وزاد الحاكم: كثير الوهم، وزاد ابن حجر: صاحب حديث يهيم.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد: صدوق؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام ابن يونس في توثيق الراوي، إلا أن حادثة دخوله مصر وتحديثه بدون كتاب وخطأه، أنزل من رتبته عند البعض.

٣- أسامة بن علي بن سعيد بن بشير الرازي^(٨):

قال ابن يونس^(٩): وكان حسن الحديث ثبتًا.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال الباحث: مجمعٌ على توثيقه.

(١) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٢/ ٢٧٩)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (٥١ / ٢٤٥).

(٢) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بردي (٣ / ٧٠).

(٣) المنتظم، لابن الجوزي (١٢ / ٢٥٨).

(٤) العبر في خبر من غبر، للذهبي (١ / ٣٩٤).

(٥) شذرات الذهب، لابن العماد (٣ / ٣٠٨).

(٦) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٥١ / ٢٤٦).

(٧) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٤٦٦).

(٨) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧ / ٤٧٤).

(٩) المصدر السابق.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد: ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس على توثيق الراوي.

ثاني عشر: الرواة الذين قال فيهم، «ما علمت إلا خيرًا»:

١ - أحمد بن عبد الله بن محمد العطار البهنسي^(١):

قال ابن يونس^(٢): ما علمت إلا خيرًا.

- أقوال النقاد في الراوي:

لم يعثر الباحث على أقوال للنقاد في الراوي.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

القول قول الإمام ابن يونس؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

لم يرد أقوال للنقاد في الراوي، ليتسنى للباحث المقارنة.

٢ - إسحاق بن إبراهيم بن جابر التُّجَيْبِي، أبا يعقوب المصري القطان^(٣):

قال ابن يونس^(٤): ما علمت إلا خيرًا.

- أقوال النقاد في الراوي:

لم يعثر الباحث على أقوال للنقاد في الراوي.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

القول قول الإمام ابن يونس؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

لم يرد أقوال للنقاد في الراوي، ليتسنى للباحث المقارنة.

(١) انظر ترجمته: الأنساب، للسمعاني (٢/ ٣٧٥).

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٦/ ٩١٧).

(٤) المصدر السابق.

٣- الحسن بن عليّ بن سوار، أبا عليّ المصريّ الحريريّ^(١):

قال ابن يونس^(٢): ما علمت إلا خيرًا.

- أقوال النقاد في الراوي:

لم يعثر الباحث على أقوال للنقاد في الراوي.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

القول قول الإمام ابن يونس؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

لم يرد أقوال للنقاد في الراوي، ليتسنى للباحث المقارنة.

٤- محمد بن جعفر بن أحمد بن إبراهيم العلاف المصري المقرئ^(٣):

قال ابن يونس^(٤): ما علمت عليه في حديثه إلا خيرًا.

لم يعثر الباحث على أقوال للنقاد في الراوي.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

القول قول الإمام ابن يونس؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

لم يرد أقوال للنقاد في الراوي، ليتسنى للباحث المقارنة.

٥- محمد بن رمضان بن شاكر الجيَّشانيّ^(٥):

قال ابن يونس^(٦): وما علمت إلا خيرًا.

- أقوال النقاد في الراوي:

لم يعثر الباحث على أقوال للنقاد في الراوي.

(١) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٥٧٣ / ٧).

(٢) الإكمال، لابن ماكولا (٢ / ٢١٠)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٥٧٣ / ٧).

(٣) انظر ترجمته: المقفى الكبير، للمقرئ (٥ / ٤٨٩).

(٤) المصدر السابق.

(٥) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧ / ٤٤٨).

(٦) المصدر السابق.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

القول قول الإمام ابن يونس؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

لم يرد أقوال للنقاد في الراوي، ليتسنى للباحث المقارنة.

ثالث عشر: الرواة الذين قال فيهم، «كان يفهم الحديث»، «كان يحفظ الحديث»، «كان يفهم ويحفظ الحديث»:

١ - عبد الله بن سلام الحمرأوى، أبا القاسم^(١):

قال ابن يونس^(٢): كان يحفظ الحديث.

- أقوال النقاد في الراوي:

لم يعثر الباحث على أقوال للنقاد في الراوي.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

القول قول الإمام ابن يونس؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

لم يرد أقوال للنقاد في الراوي، ليتسنى للباحث المقارنة.

٢ - عبد الرحمن بن إبراهيم بن سليمان بن برد بن نجیح التَّجِيبِي، يلقب دحيماً^(٣):

قال ابن يونس^(٤): كان يحفظ الحديث.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال الباحث: مجمعٌ على توثيقه.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

القول قول الإمام ابن يونس؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس على توثيق الراوي

(١) انظر ترجمته: الألقاب، لابن الفرضي (ص: ٢٧).

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٣٣٥).

(٤) الإكمال، لابن ماکولا (٤ / ٤٠).

٣- عبد الرحمن بن أبي صالح عبد الغفار بن داود الحرّاني المصري^(١):

قال ابن يونس^(٢): كان يحفظ الحديث.

- أقوال النقاد في الراوي:

لم يعثر الباحث على أقوال للنقاد في الراوي.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

القول قول الإمام ابن يونس؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

لم يرد أقوال للنقاد في الراوي، ليتسنى للباحث المقارنة.

٤- أحمد بن محمد بن هارون، أبا جعفر البرقي^(٣):

قال ابن يونس^(٤): كَانَ يَفْهَمُ الْحَدِيثَ، وَكَانَ كَذَابًا خَبِيثًا يَعْمَلُ عَمَلِ الْمُجَانِينِ.

- أقوال النقاد في الراوي:

ذكره ابن الجوزي^(٥) الذهبي^(٦) في المغني.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

القول قول الإمام ابن يونس؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس على ضعف الراوي، وكان وسم الراوي بالفهم يغير توثيقه.

٥- بقاء بن سلامة بن محمد المصري^(٧):

قال ابن يونس^(٨): كان ثقة، يفهم الحديث.

(١) انظر ترجمته: الإكمال، لابن ماكولا (٣/ ٥٦).

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر ترجمته: ميزان الاعتدال، للذهبي (١/ ١٥٠).

(٤) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (١/ ٨٩)، ميزان الاعتدال، للذهبي (١/ ١٥٠).

(٥) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (١/ ٨٩).

(٦) المغني في الضعفاء، للذهبي (١/ ٥٧).

(٧) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧/ ٧١٦).

(٨) المصدر السابق.

- أقوال النقاد في الراوي:

لم يعثر الباحث على أقوال للنقاد في الراوي.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

القول قول الإمام ابن يونس؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

لم يرد أقوال للنقاد في الراوي، ليتسنى للباحث المقارنة.

٦ - عبد العزيز بن عبد الله بن محمد بن أحمد البغدادي الوراق^(١).

قال ابن يونس^(٢): وكان يفهم الحديث... وكان رجلاً صالحاً

- أقوال النقاد في الراوي:

قال ابن الجوزي^(٣): وكان يفهم الحديث،... وكان رجلاً صالحاً.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

القول قول الإمام ابن يونس؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

تبع النقاد الإمام ابن يونس على توثيقه.

٧ - محمد بن علي بن محرز البغدادي، أبا عبد الله^(٤):

قال ابن يونس^(٥): وكان فهماً بالحديث، وكان في أخلاقه زعارة... وكان ثقة.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال الباحث: مجمع على توثيقه.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

(١) انظر ترجمته: تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (١٢ / ٢٢٤).

(٢) المصدر السابق.

(٣) المنتظم، لابن الجوزي (١٤ / ١٠٣).

(٤) انظر ترجمته: تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (١٢ / ٢٢٤).

(٥) المصدر السابق.

وافق النقاد الإمام ابن يونس على توثيق الراوي.

٨ - حامد بن مُحَمَّد المُرُوزِيّ، أبا أَحْمَد، يعرف بالزَيْدِيّ^(١):

قال ابن يونس^(٢): وكان كتابة للحديث، وكان يحفظ ويفهم.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال الباحث: مجمعٌ على توثيقه.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس على توثيق الراوي.

٩ - عبد الله بن محمد بن جعفر القزويني^(٣):

قال ابن يونس^(٤): وكان يفهم الحديث ويحفظ... خلط في آخر عمره، ووضع أحاديث على متون

محفوظة معروفة، وزاد في نسخ معروفة مشهورة، فافتضح وحرقت الكتب في وجهه، وسقط عند الناس،

وترك مجلسه، فلم يكن يجيء إليه كبير أحد.

وقال ابن يونس مرة^(٥): خلط ووضع أحاديث.

- أقوال النقاد في الراوي:

ضعفه الدارقطني^(٦)، وقال مرة^(٧): كذاب، يضع الحديث، وضع لعمر وبن الحارث أكثر من مائة

حديث، وقال لي أبو إسحاق النسائي: أفسده علينا ابن المظفر، قلت: وكيف؟! قال: كان يحدثنا ولم يقف

(١) انظر ترجمته: تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٤١/٩)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (٧/١٢).

(٢) المصدران السابقان.

(٣) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧/٢٩٣).

(٤) المصدر السابق.

(٥) العبر في خبر من غبر، للذهبي (١/٤٧٠).

(٦) سؤالات حمزة للدارقطني (ص: ٢٣٨).

(٧) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: ١٧٣).

على حاله حتى جاء، فقال: أين حديث المصريين عمرو بن الحارث وغيره من هؤلاء؛ فوقع في هذه البلايا.

وقال ابن المقرئ^(١): رأيتهم يضعفونه وينكرون عليه أشياء، وقال ابن تغري بردي^(٢): اختلط قبل موته.

– خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد: ضعيف؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في حكمه على الراوي إجمالاً، لكن تفصيلاً كان الإمام ابن يونس قد حدد الضعف عند الراوي بفترة زمنية محددة، وهي بعد الاختلاط.

١٠ – علي بن سعيد بن بشير بن مهران الرازي، أبا الحسن^(٣):

قال ابن يونس^(٤): وكان حسن الفهم، يفهم ويحفظ، وكان من المحدثين الأجلاء، وتكلموا فيه، وكان صحب السلطان، ولي بعض العمالات.

– أقوال النقاد في الراوي:

قال أبو عبد الله بن أبي خيثمة^(٥) – لما سُئل عنه –: عشت إلى زمان أُسأل عن مثله، قال الباحث: كأنه يستعظم السؤال عنه أو العكس، والله أعلم، وقال مسلمة بن قاسم^(٦): كان ثقة عالماً بالحديث، وقال ابن دقيق العيد^(٧): وثق، وقال الهيثمي^(٨): حافظ رحال، وزاد مرة^(٩): فيه لين.

(١) تاريخ الإسلام، للذهبي (٧ / ٢٩٣).

(٢) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بردي (٣ / ٢١٩).

(٣) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٦ / ٩٨٦).

(٤) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٤١ / ٥١٢).

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (١ / ٢٣٩).

(٦) لسان الميزان، لابن حجر (٥ / ٥٤٣).

(٧) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (٨ / ١٣٧).

(٨) المصدر السابق (٦ / ٣١٩)، (٨ / ٤٥)، (٩ / ١٨٧).

(٩) المصدر السابق (١٠ / ٢٨، ٣٢).

وقال الدارقطني^(١): ليس في حديثه كذاك، وقال مرة^(٢): ليس بذاك تفرد بأشياء، وقال مرة^(٣): قد حدث بأحاديث لم يتابع عليها، ثم قال: في نفسي منه، وقد تكلم فيه أصحابنا بمصر وأشار بيده وقال هو كذا وكذا كأنه ليس بثقة.

قال ابن حجر^(٤): لعل كلامهم فيه من جهة دخوله في أعمال السلطان.

قال الباحث: وقد سبق ابن يونس ابن حجر في هذا التبري، ولعل ابن حجر استفاده منه؛ لكن الرجل مطعون في ضبطه، وهذا واضح من خلال تفرده بأشياء، والله تعالى أعلم.
- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد: صدوق، يخطئ، والله تعالى أعلى وأعلم.

اختلفت عبارات النقاد في الراوي، لكن جلهم متفق على نقده بسبب دخوله على السلاطين.

١١ - محمد بن أحمد بن عثمان، يعرف ب: ابن أبي عبيد الله، أبا طاهر المدني.

قال ابن يونس^(٥): وكان يحفظ الحديث ويفهم، روى أحاديث مناكير، أراه كان اختلط، وقد كان من أهل الرحلة والطلب، لا تجوز الرواية عنه.

سيتم دراسة الراوي في مبحث المجرحين^(٦)، لأنه للجرح ألصق.

(١) سؤالات حمزة للدارقطني (ص: ٢٤٤).

(٢) المغني في الضعفاء، للذهبي (٢/ ٤٤٨).

(٣) سؤالات حمزة للدارقطني (ص: ٢٤٤).

(٤) لسان الميزان، لابن حجر (٥/ ٥٤٣).

(٥) ميزان الاعتدال، للذهبي (٣/ ٤٥٦)، الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لسبط بن العجمي (ص: ٣٠٩).

(٦) انظر: (ص: ٢٩١)، من هذا البحث.

١٢ - محمد بن زكريا بن يحيى بن صالح بن يعقوب القضاعي الحرّبي^(١) المصري^(٢):

قال ابن يونس^(٣): كان يفهم، ويحفظ الحديث، وكان رجلاً صالحاً.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال العيني^(٤): لا أعرفه.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

لم يوثقه غير الإمام ابن يونس، ولم يعرفه العيني، والحجة مع إمامنا لزيادة العلم التي معه.

١٣ - محمد بن علي بن داود، يعرف بابن أخت غزال، أبا بكر^(٥):

قال ابن يونس^(٦): كان يحفظ الحديث ويفهم... وكان ثقة حسن الحديث.

سبق بيان حاله^(٧).

١٤ - محمد بن فطيس بن واصل الغافقي، أبا عبد الله^(٨):

قال ابن يونس^(٩): زاهد من أهل الحديث والفهم والحفظ، والبحث عن الرجال.

- أقوال النقاد في الراوي:

(١) هذه النسبة إلى الحرس، وهي قرية من شرقي مصر. انظر: الأنساب، للسمعاني (٤ / ١١٩).

(٢) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٦ / ١٧٤).

(٣) المصدر السابق.

(٤) مغاني الأختيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، للعيني (٣ / ٥٤٢).

(٥) انظر ترجمته: تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٩ / ٤١)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (٧ / ١٢).

(٦) العبر في خبر من غبر، للذهبي (١ / ٤٧٠).

(٧) انظر: (ص: ١١٣)، من هذا البحث

(٨) انظر ترجمته: تاريخ علماء الأندلس، لابن الفرضي (٢ / ٤٣).

(٩) جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس، للحميدي (ص: ٨٤).

قال ابن الفرضي^(١): وكان محمد بن فطيس نبيلًا، ضابطًا لكتبه، ثقةً في روايته، صدوقًا في حديثه.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس على توثيق الراوي.

رابع عشر: الرواة الذين قال فيهم، «من حفاظ الحديث وأهل الصنعة»:

* أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين بن سعد بن مفلح بن هلال، أبا جعفر المهدي^(٢):

قال ابن يونس^(٣): كان من حفاظ الحديث وأهل الصنعة.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال ابن الجوزي^(٤)-تبعًا لابن يونس-: كان أحد حفاظ الحديث، وأهل الصنعة، وقال مسلمة

بن قاسم^(٥)ابن القطان^(٦): ثقة، عالم بالحديث.

وضعفه ابن عدي^(٧) والدارقطني^(٨) الهيثمي^(٩)، وقال الذهبي^(١٠): فيه ضعف، وقال أبو أحمد

الحاكم^(١١): فيه نظر، وقال ابن أبي حاتم^(١٢): سمعت منه بمصر، ولم أحدث عنه، لما تكلموا فيه.

(١) تاريخ علماء الأندلس، لابن الفرضي (٢/ ٤٣).

(٢) انظر ترجمته: تاريخ دمشق، لابن عساكر (٥/ ٢٣٥).

(٣) المصدر السابق.

(٤) المنتظم، لابن الجوزي (١٢/ ٢٥٠).

(٥) لسان الميزان، لابن حجر (١/ ٥٩٥).

(٦) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان (٥/ ٢٣٨).

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (٢/ ٥٣٦).

(٨) لسان الميزان، لابن حجر (٣/ ٤٧٨٨).

(٩) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (٦/ ٢٩٤) و(١٠/ ٦٩).

(١٠) العبر في خبر من غبر، للذهبي (١/ ٤٢٢).

(١١) الأسماء والكنى، لأبي أحمد الحاكم (٣/ ٨٨).

(١٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٢/ ٧٥).

وذكره ابن الجوزي^(١) والذهبي^(٢) في الضعفاء.

قال النسائي^(٣): كان عندي أخو ميمون وعدة، فدخل ابن رشد بن هذا، فصعقوا به، وقالوا له: يا كذاب، فقال لي ابن رشد بن: ألا ترى ما يقولون لي؟ فقال له أخو ميمون: أليس أحمد بن صالح إمامك؟ قال: نعم، فقال: سمعتُ علي بن سهل يقول: سمعتُ أحمد بن صالح يقول: إنك كذاب. وقال النسائي مرة^(٤): لو رجع أحمد بن سعيد عن حديث الغار عن بكير لحدث عنه. وقال ابن عدي^(٥): وابن رشد بن هذا صاحب حديث كثير يحدث عن الحفاظ بحديث مصر، أنكرت عليه أشياء مما رواه، وهو ممن يكتب حديثه مع ضعفه.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ضعيف؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

أغلب النقاد على تضعيفه، والذي يغلب على الظن أن مثل هذه اللفاظ من الإمام ابن يونس هي في أدنى مراتب التعديل.

(١) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (١ / ٨٤).

(٢) المغني في الضعفاء، للذهبي (١ / ٥٤).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (١ / ٣٢٦)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (٥ / ٢٣٥).

(٤) لسان الميزان، لابن حجر (٣ / ٤٧٨٨).

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (١ / ٣٢٧).

المطلب الثاني: الرواة المعدلون بمصطلحات «التَّعْدِيلِ المطلق الخاصة» التي تَفَرَّدَ

الإمام أبو سعيد بن يونس في استعمالها^(١):

أولاً: الرواة الذين قال فيهم، «آية من آيات الله تعالى في الحفظ»:

* محمد بن جعفر بن محمد بن الهيثم، أبا بكر الأنباري، البُنْدَار^(٢):

قال ابن يونس^(٣): آية من آيات الله تعالى في الحفظ.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال الباحث: مجمعٌ على توثيقه.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس على توثيق الراوي.

ثانياً: الرواة الذين قال فيهم، «لم أرَ أحداً قط أثبت منه»:

* عباس بن محمد الفزاري، مولاهم المصري^(٤):

قال ابن يونس^(٥): ما رأيت أحداً قط أثبت منه.

- أقوال النقاد في الراوي:

لم يعثر الباحث على أقوال للنقاد في الراوي.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

(١) أعرض الباحث في دراسته عن الألفاظ التي تدل دلالة واضحة على العبادة والزهد والورع.

(٢) انظر ترجمته: سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٥ / ٢٧٤).

(٣) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، للأنباري (ص: ١٩٩).

(٤) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧ / ١٠٤)، سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٤ / ٢٣٠).

(٥) المصدران السابقان.

لم يرد أقوال للنقاد في الراوي، ليتسنى للباحث المقارنة.

ثالثاً: الرواة الذين قال فيهم، «ما رأينا مثله لا قبله ولا بعده»:

* عليّ بن الحسين بن حرب بن عيسى البغداديّ، القاضي، أبا عبيد بن حربويه^(١):

قال ابن يونس^(٢): وكان شيئاً عجيباً، ما رأينا مثله لا قبله ولا بعده... وكان ثقةً ثبتاً.

سبق بيان حاله^(٣).

رابعاً: الرواة الذين قال فيهم، «كان يوازي عبد الله بن عمرو في العلم»:

* أوس بن بشر المعافري، عريف بني أنعم، ويقال ابن بشير^(٤):

قال ابن يونس^(٥): كان يقرأ التوراة والإنجيل وكان يوازي عبد الله بن عمرو في العلم... وهو

رجل معروف من أهل مصر

– أقوال النقاد في الراوي:

قال الباحث: مجمعٌ على توثيقه.

– خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس على توثيق الراوي.

(١) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٥٨٨/٢٣).

(٢) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٣٣٤/١٣)، المنتظم، لابن الجوزي (٣٠٢/١٣)، تاريخ الإسلام، للذهبي

(٥٨٨/٢٣).

(٣) انظر: (ص: ١١٩)، من هذا البحث.

(٤) انظر ترجمته: تاريخ دمشق، لابن عساكر (٤٠٤/٩).

(٥) المصدر السابق.

خامساً: الرواة الذين قال فيهم، « لم يخلف مثله »:

*أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبد الملك بن سلمة بن سليم، أبو جعفر الأزدي الحَجْرِي المصري
الطَّحَاوي^(١):

قال ابن يونس^(٢): وكان ثقةً ثبَّتاً فقيهاً عاقلاً، لم يخلف مثله.

سبق بيان حاله^(٣).

سادساً: الرواة الذين قال فيهم، « كان شيئاً عجباً »:

١ - بنان بن محمد بن حمدان بن سعيد، أبا الحسن^(٤):

قال ابن يونس^(٥): وكان ثقة... وكان شيئاً عجباً.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال الباحث: مجمعٌ على توثيقه.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَّاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس على توثيق الراوي.

(١) انظر ترجمته: تاريخ دمشق، لابن عساكر (٣٦٨/٥).

(٢) المؤلف والمختلف، لابن القيسراني (ص: ٥٢)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (٣٦٨/٥)، المنتظم، لابن الجوزي

(٣١٨/١٣)

(٣) انظر: (ص: ١١٦)، من هذا البحث.

(٤) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٥٠٩/٢٣).

(٥) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٥٩١/٧).

٢ - علي بن الحسين بن حرب بن عيسى البغدادي، القاضي، أبا عبيد بن حربويه^(١):

قال ابن يونس^(٢): وكان شيئاً عجيباً، ما رأينا مثله لا قبله ولا بعده... وكان ثقةً ثبتاً.

سبق بيان حاله^(٣).

سابعاً: الرواة الذين قال فيهم، «لا يختلف فيه»:

١ - إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني المصري^(٤):

قال ابن يونس^(٥): كانت له عبادة وفضل، ثقة في الحديث، لا يختلف فيه حاذق من أهل الفقه،

وكان أحد الزهاد في الدنيا وكان من خير خلق الله عز وجل، ومناقبه كثيرة.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال الباحث: مجمعٌ على توثيقه.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس على توثيق الراوي.

٢ - نافع بن يزيد الكلاعي الحسنّي المصري^(٦):

قال ابن يونس^(٧): وكان ثبتاً في الحديث، لا يختلف فيه.

(١) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٥٨٨/٢٣).

(٢) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٣٣٤/١٣)، المنتظم، لابن الجوزي (٣٠٢/١٣)، تاريخ الإسلام، للذهبي

(٥٨٨/٢٣).

(٣) انظر: (ص: ١١٩)، من هذا البحث.

(٤) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (١٤٢/٢٠).

(٥) وفيات الأعيان، لابن خلكان (٢١٨/١).

(٦) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٥٥٩).

(٧) تهذيب التهذيب، لابن حجر (٤١٢/١٠).

سبق بيان حاله^(١).

ثامناً: الرواة الذين قال فيه، «نعم الرجل»:

* محمد بن هارون بن حسان بن فروة الأزدي، يعرف بـ «ابن البرقي»، أبا بكر^(٢):

قال ابن يونس^(٣): ثقة... كان نعم الرجل.

سبق بيان حاله^(٤).

تاسعاً: الرواة الذين قال فيهم، «أتقى لله من أن يحدث بها»:

* إسحاق بن وهب بن عبد الله الطُّهْرُمُيِّبِي، مولى آل سعيد بن أبي مریم، أبا يعقوب.

قال ابن يونس^(٥): روى عن ابن وهب أحاديث، كان ابن وهب أتقى لله من أن يحدث بها،

وأحسبه وهم فيها؛ لأنه لم يكن من أصحاب الحديث، وكان - أيضاً - يحدث حفظاً.

سيتم دراسته في مبحث المجرحين^(٦)، لأنه بالجرح ألصق.

(١) انظر: (ص: ١٨٢)، من هذا البحث.

(٢) انظر ترجمته: المقفى الكبير، للمقرئ (٧/٣٥٦-٣٥٧).

(٣) المصدر السابق.

(٤) انظر: (ص: ١٧٣)، من هذا البحث.

(٥) الأنساب، للسمعاني (٩/١٠٨)، لسان الميزان، لابن حجر (٢/٨٣).

(٦) انظر: (ص: ٣١٩)، من هذا البحث.

المبحث الثالث

مراتب التعديل عند الإمام أبي سعيد بن يونس

(دراسة مقارنة بمراتب التعديل عند النقاد)

إن الأئمة النقاد، ومنهم الإمام الناقد أبو سعيد بن يونس قد أصدروا أحكاماً على الرواة تتفاوت في عباراتها وتختلف في مدلولاتها بحسب مكانة الراوي مما روى، فمن الرواة: «من هو العدل الحجة، كالشاب القوي المعافى، ومنهم: من هو ثقة صدوق، كالشاب الصحيح المتوسط في القوة، ومنهم: من هو صدوق أو لا بأس به، كالكهل المعافى، ومنهم: الصدوق الذي فيه لين، كمن هو في عافية لكن يوجعه رأسه أو به دمل، ومنهم: الضعيف كالذي تحامل ويشهد الجماعة محمواً، ولا يرمي جنبه، ومنهم: الضعيف الواهي، كالرجل المريض في الفراش وبالتطبيب تُرجى عافيته، ومنهم: الساقط المتروك، كصاحب المرض الحاد الخطير، وآخر: حاله كحال من سقطت قوته، وأشرف على التلف، وآخر: من الهالكين، كالمحتضر الذي يُنازع، وآخر: من الكذابين الدجالين»^(١).

وقد اجتهد العلماء في ترتيب مصطلحات الجرح والتعديل وعباراته التي استعملها الأئمة النقاد في إصدار أحكامهم على الرواة، وظهرت صور عدة في ترتيبها على مراتب، ترجع إلى «أن أئمة الجرح والتعديل قد أطلقوا كثيراً من الألفاظ في هذا المجال، ولم يضعوا -غالباً- أمام كل لفظة ما يبين الأساس الذي جعلهم يطلقونها على الراوي، إذ أنهم لو فعلوا ذلك لسهلت مهمة إلحاق ألفاظهم في مراتب لا يختلف عليها، ولهذا جاء الاختلاف بين هؤلاء الأئمة وإن لم يكن كبيراً، والحق أن موضوع ترتيب ألفاظ الجرح والتعديل يحتاج إلى كثير من البحث والتقصي والتطواف في كل كتب الجرح والتعديل، حتى يمكن أن تُعرف مذاهبهم وأسهم في إطلاق الألفاظ على الرواة، لأنه يبدو أن كل إمام له منهجه الخاص في ذلك»^(٢).

وفيماء يلي بيان لصور مراتب التعديل عند العلماء المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين وصولاً إلى اللكنوي (ت: ١٣٠٤هـ)، باعتباره من المعاصرين، ومن ثم الاجتهاد في تصنيف مصطلحات التعديل وعباراته عند الإمام الناقد أبي سعيد بن يونس بالنسبة إلى هذه المراتب.

(١) ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل، للذهبي (ص: ١٨٤ - ١٨٥).

(٢) ابن أبي حاتم الرازي وأثره في علوم الحديث، لرفعت فوزي (ص: ٢٣٤).

المطلب الأول: مراتب التعديل عند النُّقَاد من زمن الإمام عبد الرحمن بن مهدي

(ت: ١٩٨هـ)، إلى زمن الإمام اللكنوي (ت: ١٣٠٤هـ):

لعلَّ أوَّل من تكلم في مراتب الرواة الإمام عبد الرحمن بن مهدي (ت: ١٩٨هـ) ، فقد جعل مراتب الجرح والتَّعْدِيل ثلاث مراتب رئيسة، مرتبتان للتَّعْدِيل والثالثة للتَّجْرِيح، قال أبو موسى محمد بن المثنى^(١)، سمعت ابن مهدي ، يقول: «الناس ثلاثة ، رجل حافظ متقن فهذا لا يختلف فيه ، وآخر يهم والغالب على حديثه الصحة، فهذا لا يترك حديثه ، وآخر يهم والغالب على حديثه الوهم ، فهذا يترك حديثه»، وكذلك صنع الإمام مسلم (ت: ٢٦١هـ) لما تكلم في مقدمة صحيحه عن مراتب الرواة، إلا أنه جعل المرتبة الثانية للمتوسطين، فقال^(٢): «... إنا نعلم ما أسند من الأخبار عن رسول الله ﷺ، فنقسمها على ثلاثة أقسام ، وثلاث طبقات من الناس على غير تكرر... فأما القسم الأول ، فإننا نؤخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها، وأنقى من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث، وإتقان لما نقلوا، لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش، كما قد عثر فيه على كثير من المحدثين، وبان ذلك في حديثهم، فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس ، أتبعناها أخبارا يقع في أسانيدنا بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان ، كالصنف المقدم قبلهم ، على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم ، فإن اسم الستر ، والصدق ، وتعاطي العلم يشملهم... فهم وإن كانوا بما وصفنا من العلم، والستر عند أهل العلم معروفين، فغيرهم ممن أقرانهم ممن عندهم ما ذكرنا من الإتقان، والاستقامة في الرواية يفضلونهم في الحال والمرتبة، لأن هذا عند أهل العلم درجة رفيعة، وخصلة سنوية... فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون، أو عند الأكثر منهم ، فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم... وأشباههم ممن اتهم بوضع الأحاديث، وتوليد الأخبار، وكذلك، من الغالب على حديثه المنكر، أو الغلط أمسكنا أيضًا عن حديثهم».

ثم جاء الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرّازي (ت: ٣٢٧هـ)، وكان له ترتيبان ، أما الأول، فقد قال^(٣): «... ثم احتيج إلى تبين طبقاتهم -أي الرواة- ومقادير حالاتهم وتباين درجاتهم ليعرف من كان منهم في منزلة الانتقاد والجهدة والتنقيح والبحث عن الرجال والمعرفة بهم ، وهؤلاء هم أهل التزكية

(١) الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي (ص: ١٤٣).

(٢) انظر: مقدمة صحيح مسلم، لمسلم (١/ ٣-٥).

(٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (١/ ٦).

والتعديل والجرح، ويعرف من كان منهم عدلاً في نفسه من أهل الثبت في الحديث والحفظ له والانتقان فيه ، هؤلاء هم أهل العدالة، ومنهم الصدوق في روايته الورع في دينه الثبت الذي يهم أحياناً وقد قبله الجهابذة النقاد، فهذا يحتاج بحديثه أيضاً، ومنهم الصدوق الورع المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ والسهو والغلط، فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب، ولا يحتاج بحديثه في الحلال والحرام، ومنهم من قد ألصق نفسه بهم ودلسها بينهم، ممن قد ظهر للنقاد العلماء بالرجال منهم الكذب، فهذا يترك حديثه وي طرح روايته ويسقط ولا يشتغل به»، هذا الترتيب الأول جعل فيه مرتبتين للتعديل، والباقيتين للتجريح.

قال الباحث: ويلاحظ أن الإمام ابن أبي حاتم متأثر في المراتب الثلاث الأخيرة، بترتيب الإمام عبد الرحمن بن مهدي، ويلاحظ أيضاً أن ترتيبه أوضح من ترتيب الإمام مسلم، ولعل الأخير معذور لمناسبة كلامه للمقام الذي ذكر فيه، وأغفل الإمام ابن أبي حاتم أهل البدع والأهواء.

وأما الترتيب الثاني، وهو المشهور، فقد جعل مراتب الجرح والتعديل ثماني مراتب، أربع للتعديل، وأربع للجرح، وهذه المراتب ما تدل عليه الألفاظ التي يطلقها الأئمة النقاد على الرواة لبيان حالتهم من حيث الجرح والتعديل، وسيذكر الباحث مراتب التعديل للاختصار، حيث قال: ووجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى...:

١- إذا قيل للواحد: «ثقة» أو «متقن ثبت»، فهو ممن يُحتج بحديثه.

٢- وإذا قيل له: «صدوق» أو «محله الصدق» أو «لا بأس به»، فهو ممن يُكتب حديثه وينظر فيه.

٣- وإذا قيل: «شيخ»، يُكتب حديثه وينظر فيه إلا أنه دون الثانية.

٤- وإذا قيل: «صالح الحديث»، فإنه يُكتب حديثه للاعتبار.

ثم جاء الخطيب البغدادي (ت: ٦٣٤ هـ)، وأشار فقط إلى أعلى مراتب الجرح والتعديل وأدناها، فقال^(١): «فأما أقسام العبارات بالإخبار عن أحوال الرواة فأرفعها أن يقال: «حجة» أو «ثقة»، وأدونها أن يقال: «كذاب» أو «ساقط»».

ثم أتى أبو علي الحسين بن محمد الجبائي الغساني (ت: ٤٩٨ هـ)، فقسم رواية الحديث سبع طبقات، جعل ثلاثاً منها مقبولة، وثلاثاً متروكة، وسابعة مختلف فيها، وسأكتفي بذكر مراتب التعديل،

(١) الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي (ص: ٢٢)

حيث يقول^(١): «الناقلون سبع طبقات ثلاث مقبولة وثلاث متروكة والسابعة مختلف فيها... فالأولى: أئمة الحديث وحفاظه وهم الحججة على من خالفهم ويقبل انفرادهم، الثانية: دونهم في الحفظ والضبط، لحقهم في بعض روايتهم وهم وغلط، والغالب على حديثهم الصحة ويصحح ما وهموا فيه من رواية الأولى وهم لاحقون بهم، الثالثة: جنحت إلى مذاهب من الأهواء غير غالية ولا داعية، وصح حديثها، وثبت صدقها، وقل وهمها، فهذه الطبقات احتمال أهل الحديث الرواية عنهم، وعلى هذه الطبقات يدور نقل الحديث».

ثم جاء الإمام ابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ)، وكان أول من أثنى على تقسيم ابن أبي حاتم وبإجادته فيه، وذكر أنه يوافق على ترتيبه، وإن كانت له إضافات في الألفاظ، فقال^(٢): «في بيان الألفاظ المستعملة بين أهل هذا الشأن في الجرح والتعديل، وقد رتبها أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي في كتابه في الجرح والتعديل فأجاد وأحسن، ونحن نرتبها كذلك، ونورد ما ذكره، ونضيف إليه ما بلغنا في ذلك عن غيره إن شاء الله تعالى، وذكر ابن الصلاح مراتب التعديل، ولم يزد على ابن أبي حاتم شيئاً، ثم أضاف ألفاظاً في التعديل لم يشرحها ابن أبي حاتم الرازي وغيره، ويلاحظ على مراتب التعديل عنده، ما يلي: الأولى: زاد على ابن أبي حاتم «ثبت»، «حجة»، «حافظ»، «ضابط».

الثانية: لم يزد عليها ألفاظاً، ولكنه شرح قول ابن أبي حاتم، «فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه»، فقال^(٣): «هذا كما قال؛ لأن هذه العبارات لا تشعر بشرطة الضبط، فينظر في حديثه ويختبر»، ثم عرفنا طريقة اختبار الراوي، بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان .

الثالثة: لم يعقب على ما ذكره ابن أبي حاتم.

الرابعة: ذكرها وعقب عليها بما يشرح عبارة «صالح الحديث».

وتبع النووي^(٤) كلاً من ابن أبي حاتم وابن الصلاح، ولم يزد عليها شيئاً.

(١) شرح صحيح مسلم، للنووي (١/ ٢٨).

(٢) مقدمة ابن الصلاح، لابن الصلاح (ص: ١٢١).

(٣) المصدر السابق (ص: ١٢٣).

(٤) التقريب والتيسير، للنووي (ص: ٥٢).

ثم جاء الحافظ الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) في كتابه «ميزان الاعتدال»^(١)، فقسمها إلى تسع مراتب، أربع منها للتعديل، فأضاف مرتبة أعلى من المرتبة الأولى عند الإمام ابن أبي حاتم، وهي: تكرار لفظ التَّعْدِيل «كثِّفَةَ ثِقَّةً»، و«ثبت حجة»، و«ثبت حافظ»، و«ثقة متقن»، وجعل المرتبة الثالثة والرابعة عند الإمام أبي حاتم مرتبة واحدة، ووضع فيها الألفاظ: «ثِقَّةٌ صَدُوقٌ»، «لا بأس به»، «ليس به بأس»، و«فَرَّقَ بين «لا بأس به» و«محل الصدق»، حيث جعل لفظ «لا بأس به» في المرتبة الثالثة، ولفظ «محل الصدق» في المرتبة الرابعة، بينما كان الإمام ابن أبي حاتم قد وضعها معاً في المرتبة الثانية.

ثم جاء الحافظ برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن أيوب الأبناسي^(٢) (ت: ٨٠٢هـ)، وتبع الذهبي في صنيعه.

ثم جاء الحافظ زين الدين العراقي^(٣) (ت: ٨٠٦هـ) ووافق الحافظ الذهبي على صنيعه في تقسيم مراتب الجرح والتعديل، مع إضافته لبعض ألفاظ التعديل التي لم يذكرها الذهبي، وابن أبي حاتم، وابن الصلاح، حيث قال: «وأما تمييز الألفاظ التي زدتها على كتاب ابن الصلاح، فهي المرتبة الأولى بكما لها، وفي المرتبة الثالثة قولهم: «مأمون خيار»، وفي المرتبة الرابعة قولهم: «فلان إلى الصَّدُق ما هو»، و«شيخ وسط»، و«وسط»، و«جيد الحديث»، و«حسن الحديث»، و«صويلح»، و«صَدُوق إن شاء الله»، و«أرجو أنه لا بأس به»، وهو نظير «ما أعلم به بأساً»، والأولى أرفع؛ لأنه لا يلزم من عدم العلم حصول الرجاء بذلك»، ثم أردف قائلاً: «فهذه الألفاظ لم يذكرها ابن أبي حاتم، ولا ابن الصلاح، وهي موجودة في كلام أئمة أهل هذا الشأن، وأشرت إلى ذلك بقولي: وزدت ما في كلام أهله وجدت».

ثم أدلى الحافظ ابن حجر العسقلاني^(٤) (ت: ٨٥٢هـ) بدلوه فأفاد وأجاد، وكان عليه عند المتأخرين الاعتماد، وكان له ترتيبان، الأول ذكره في نزهة النظر، فقال في مراتب التعديل^(٤): «ومن المهم أيضاً معرفة مراتب التعديل، وأرفعها: الوصف أيضاً بما دل على المبالغة فيه، وأصرح ذلك: التعبير بأفعل؛ ك: «أوثق الناس»، أو «أثبت الناس»، أو «إليه المنتهى في الثبوت»، ثم ما تؤكد بصفة من الصفات الدالة على

(١) ميزان الاعتدال، للذهبي (١ / ٤).

(٢) الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، للأبناسي (١ / ٢٦٨).

(٣) شرح التبصرة والتذكرة، للعراقي (١ / ٣٧٦).

(٤) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لابن حجر (ص: ١٣٦).

التعديل، أو صفتين؛ ك: «ثقة ثقة»، أو «ثبت ثبت»، أو «ثقة حافظ»، أو «عدل ضابط»، أو نحو ذلك، وأدناها ما أشعر بالقرب من أسهل التجريح؛ ك: «شيخ»، و«يروى حديثه»، و«يعتبر به»، ونحو ذلك. وبين ذلك مراتب لا تحفى».

والترتيب الثاني: ذكره ابن حجر في مقدمة كتابه «التقريب»^(١)، فيه تفصيل أكثر دقة مما ورد في النخبة وشرحها، وهو أدق أيضاً من ترتيب الذهبي، ويبدو أن لابن أبي حاتم بعض التأثير على ابن حجر في هذا الترتيب، وإن كانت لابن حجر أصالة واضحة، وقسم مراتب الجرح والتعديل إلى اثنتي عشرة مرتبة، ست مراتب للتعديل ومثلها للجرح، ومراتب التعديل، هي:

وبدأ بمراتب التعديل، وهي:

- الأولى: الصَّحابة .

- الثانية: مَنْ أُكِّد مدحه، إمَّا بأفعل: «كأوثق الناس»، أو بتكرير الصفة لفظاً: «كثقة ثقة»، أو معنى «كثقة حافظ».

- الثالثة: مَنْ أُفرد بصفة: «كثقة»، أو «متقن»، أو «ثبت»، أو «عدل».

- الرابعة: مَنْ قَصَرَ عن الثالثة قليلاً، وإليه الإشارة ب: «صدوق»، أو «لا بأس به»، أو «ليس به بأس».

- الخامسة: مَنْ قَصَرَ عن الرابعة قليلاً، وإليه الإشارة ب: «صدوق سيء الحفظ»، أو «صدوق بهم»، أو «له أوهام»، أو «يخطئ»، أو «تغير بأخرة»، ويلتحق بذلك مَنْ رُمي بنوع من البدعة... مع بيان الداعية من غيره.

- السادسة: مَنْ ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يُترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: «مقبول» حيث يتابع، وإلا «فلين الحديث».

ويلاحظ أن الحافظ ابن حجر أضاف على سابقه الآتي: المرتبة الأولى من مراتب التعديل: مرتبة الصَّحابة، وهي أعلى من المرتبة التي أضافها الحافظ الذهبي ووافقه عليها الحافظ العراقي، كما أضاف القسم الأول من المرتبة الثانية من مراتب التعديل: من وصف بأفعل التفضيل «كأثبت الناس»، و«أوثق الناس»، وإليه المنتهى في الثبت»، وأضاف لفظة «مقبول» في المرتبة السادسة.

(١) (ص: ٧٤).

وقد أحسن شمس الدين السخاوي وأجاد في بيان هذه المراتب، مستفيداً من شيخه الحافظ ابن حجر، وأطال النفس عمن سبقه في تفصيل هذه المراتب، وذكر ألفاظ كل مرتبة في أكثر من خمس عشرة صفحة من كتابه «فتح المغيث»^(١)، ويلاحظ في تقسيمه ما يلي:

١- أن السخاوي فصّل في هذا المقام تفصيلاً حسناً، وجعل لكل من ألفاظ الجرح والتعديل ست مراتب، فلم يذكر الصحابة ضمن المراتب، كما أنه زاد في مراتب الجرح مرتبة سادسة، وهي أسوأها عنده، وهي الوصف بما دل على المبالغة فيه، كقولهم أكذب الناس، أو إليه المنتهى في الوضع، أو ركن الكذب.

٢- أنه زاد عن كل من سبقه في إيراد ألفاظ قالها النقاد في الرواة تعديلاً وتجيئاً.

٣- أنه وضع كل لفظة في المرتبة المناسبة لها، مع شرح معاني بعض الألفاظ لغة واصطلاحاً، فهو بذلك يقدم لنا تعريفات لبعض المصطلحات التي أطلقها علماء الجرح والتعديل.

٤- عقب على المراتب ببيان الحكم في أهل هذه المراتب وما يحتج، أو لا يحتج بأهلها.

وبدأ كلامه قائلاً^(٢): «وجدت من الألفاظ في ذلك، يعني: بدون استقصاء، وإلا فمن نظر كتب

الرجال، ككتاب ابن أبي حاتم المذكور، والكامل لابن عدي، و التهذيب وغيرها، ظفر بألفاظ كثيرة، ولو اعتنى بارع بتتبعها، ووضع كل لفظة بالمرتبة المشابهة لها، مع شرح معانيها لغة واصطلاحاً لكان حسناً، وقد كان شيخنا-يعني: ابن حجر- يلهج بذكر ذلك، فما تيسر، والواقف على عبارات القوم يفهم مقاصدهم بما عرف من عباراتهم في غالب الأحوال، وبقرائن ترشد إلى ذلك».

ثم ختم الكلام على مراتب الجرح والتعديل للكنوي (ت: ١٣٠٤هـ) في «الرفع والتكميل»^(٣)،

وكان متبعاً لمن سبق.

(١) (٢ / ١١٤).

(٢) فتح المغيث، للسخاوي (٢ / ١١٤)..

(٣) الرفع والتكميل، للكنوي (ص: ١٢٩).

المطلب الثاني: مراتب التعديل عند الإمام أبي سعيد بن يونس:

من خلال تتبع مصطلحات الإمام أبي سعيد بن يونس وعباراته في تعديل الرواة، والوقوف على مدلولاتها، والتعرف على أحوال الرواة الذين أطلقت في حقهم، والمقارنة بين أحكامه وأحكام غيره من النقاد، يمكن تقسيم تلك المصطلحات والعبارات بحسب ما تدل عليه أو تمثله في تعديل الرواة إلى أربع مراتب، وسيقسم الباحث تلك المصطلحات والعبارات من التعديل الرفيع إلى الأدنى، هي:

المرتبة الأولى: مرتبة التوثيق الرفيع:

وأهل هذه المرتبة هم من الرواة الثقات الأثبات الذين تُقبل رواياتهم، ويُحتج بأحاديثهم، وقد أطلقت في حقهم المصطلحات والعبارات التالية:-

- «آية من آيات الله في الحفظ». - «لم أر أحداً قط أثبت منه». - «ما رأينا مثله قبله ولا بعده».

- «كان شيئاً عجباً». - «لم يخلف مثله». - «حافظ للحديث».

- «أحد الأثبات الثقات»، «أحد المجودين الثقات».

- «مستقيم الحديث»، «مستقيم الأمر في الحديث».

- «من الصالحين الأثبات». - «ثقة مع تكرير الصفة لفظاً ومعنى».

المرتبة الثانية: مرتبة التوثيق العادي:

وأهل هذه المرتبة يشتركون مع أهل المرتبة الأولى في أصل الثقة، ولكنهم لم يبلغوا درجة التوثيق

الرفيع، وهم ممن تُقبل رواياتهم، ويُحتج بأحاديثهم أيضاً، وقد أطلقت في حقهم المصطلحات والعبارات

التالية:- «كان يوازي فلان في العلم». - «لا يختلف فيه». - «مرضي».

- «ثقة»، «من ثقات المصريين»، «موثق»، «يوثقونه»، «ثقة عند الناس».

- «من حفاظ الحديث وأهل الصنعة». - «نعم الرجل».

- «صدوق مع زيادة صفة». - «حسن الحديث مع زيادة صفة».

- «صالح الحديث مع زيادة صفة».

المرتبة الثالثة: مرتبة التوثيق المتوسط:

وأهل هذه المرتبة يشتركون مع أهل المرتبة الأولى والثانية في أصل الثقة، ولكنهم لم يبلغوا درجة التوثيق التام، حيث إنهم نزلوا عن تمام الضبط، وهم ممن تُقبل رواياتهم، ويُحتج بأحاديثهم أيضاً، وقد أطلقت في حقهم المصطلحات والعبارات التالية:-

- «لم يكن به بأس». - «صالح الحديث».

- «صدوق». - «حسن الحديث».

- «ما علمت إلا خيراً».

المرتبة الرابعة: مرتبة التوثيق الأدنى:

وأهل هذه المرتبة من الذين تُكتب رواياتهم، ولا يُحتج بأحاديثهم؛ بل تكتب للاعتبار، ويبحث

لها عن شواهد ومتابعات، وقد أطلقت في حقهم المصطلحات والعبارات التالية:-

- «كان أتقى لله من أن يحدث بهذا». - «من أهل الحديث والفهم والحفظ».

- «كان يفهم الحديث». - «كان يحفظ الحديث».

- «كان يفهم ويحفظ الحديث».

ومن خلال هذه المراتب لا بد من تسجيل الملاحظات التالية:

١- مراتب الرواة المعدلين عند الإمام أبي سعيد بن يونس يمكن أن تحصر في مراتب أربع:

أ. ثلاث مراتب للاحتجاج، وهما: المرتبة الأولى والثانية والثالثة.

ب. مرتبة للاعتبار، وهي: المرتبة الرابعة.

٢- يترتب على مراتب الرواة السابقة مراتب الحديث، فحديث أهل العدالة عند الإمام أبي سعيد بن

يونس على منزلتين، هما:

أ. الحديث الصحيح: وهو ما يُحتج به من الحديث، والصحيح على درجات، فهو يشمل:

- أحاديث رواة المرتبة الأولى والثانية: التعديل الرفيع، وأحاديثهم في أعلى درجات القبول.

- وأحاديث رواة المرتبة الثالثة: التعديل دون البلوغ درجة التوثيق، وأحاديثهم في وسط درجات القبول،

وهو ما يُعرف بالحديث الحسن عند من قسّم الحديث على ثلاث مراتب.

ب. الحديث الضعيف: وهو ما لا يُحتجُّ به من الحديث، ويُكتَبُ للاعتبار ويبحث له عن شواهد ومتابعات، وتشمل أحاديث رواة المرتبة الرابعة من مراتب التَّعْدِيل.

٣- إنَّ الإمامَ أبا سعيد بن يونس لم يصرح بهذه المراتب، ولم يقسِّم الرُّوَاةَ أو الأحاديث إلى مراتب، سواء بالشكل المذكور أو بأي شكل آخر، ولكن هذه المراتب استنبطت من خلال تتبع أقوال الإمام أبي سعيد بن يونس وعباراته في تعديل الرِّجَال، والنظر في مدلولاتها، والمقارنة بين أحكامه وأحكام غيره من التَّقَاد.

والذي يظهر للباحث أنَّ مراتب الجرح والتَّعْدِيل، وتصنيف الرُّوَاة والأحاديث إلى مراتب ودرجات دونت في عصر الإمام أبي سعيد بن يونس ومن قبله في مُصَنَّفَات، لكن لعلها لم تكن مشهورة، خاصة إذا علمنا أنَّ الإمام ابن أبي حاتم والإمام ابن يونس بين وفاتيهما عشرون سنة، والأول كان بالرِّي والثاني بمصر، وهذا فترة غير كافية لانتشار مؤلف في ذلك الوقت، ولعل الإمام ابن يونس اطلع على مقدمة صحيح مسلم أو كتاب ابن أبي حاتم، لكن ليس لدينا دليل على كل ذلك، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

المبحث الرابع

خصائص منهج الإمام أبي سعيد بن يونس في التعديل

إنَّ للإمام أبي سعيد بن يونس منهجًا علميًا دقيقًا في نقد الرِّجال، وتتبع أحوالهم جرحًا وتعديلًا، وبيان من تُقبَل رواياته ممن تُردّ، وهذا المنهج له خصائص مميزة، وقواعد وأسس واضحة يمكن استنباطها من خلال أقوال الإمام أبي سعيد بن يونس وعباراته الواردة في التعديل مما يساهم في رسم الهيكل العام لمنهجه النقدي، وهذه الخصائص تتمثل فيما يلي:-

١- التوسُّط في التعديل:

قسّم الحافظ الذهبي في كتابه «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل»^(١) النُّقاد إلى متشددين متعتين، ومعتدلين منصفين، ومتساهلين، ولا تخلو أي طبقة من طبقات النُّقاد في أيِّ زمان من هذه الأقسام، وهذا ما أكده الحافظ ابن حجر في «النكت»^(٢)، فقال: «وذلك أنَّ كلَّ طبَّقة من نقاد الرِّجال لا تخلو من متشدد ومتوسط:

- فمن الأولى: شعبة وسفيان الثوري، وشعبة أشدّ منه.

- ومن الثانية: يحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى أشدّ من عبد الرحمن.

- ومن الثالثة: يحيى بن معين وأحمد، ويحيى أشدّ من أحمد.

- ومن الرابعة: أبو حاتم والبخاري، وأبو حاتم أشدّ من البخاري.

وقال النسائي: لا يُترك الرجل عندي حتى يُجمع على تركه، فأما إذا وثَّقه ابن مهدي وضعفه

يحيى القطان مثلاً، فإنَّه لا يُترك لما عُرف من تشديد يحيى ومن هو مثله في النُّقد».

ويلاحظ أنَّ الإمام أبا سعيد بن يونس لم يذكر في أي قسم من هذه الأقسام، والذي يترجح لي،

والله أعلم أنَّه من النُّقاد المتوسطين المعتدلين المنصفين في تعديل الرِّجال، ويرجع ذلك إلى أمرين، هما:

(١) انظر: (ص: ١٧١-١٧٢).

(٢) النُّكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر (١/ ٤٨٢).

أ. لم أجد من وصفه قديماً أو حديثاً بالتشدد أو التساهل في تعديل الرجال، ولو عُرف بشيء من ذلك لاشتهر أمره كما هو حال غيره.

ب. وافق النقاد الإمام ابن يونس النقاد في كثير من أحكامه على الرواة، ولو كان متشدداً لشذ عن أكثرهم، ولو كان متساهلاً لكان كذلك.

ج. كثيراً ما يحاكي الإمام ابن يونس الإمام البخاري في ألفاظه، وهذا يجعله على شاكلته في التوسط والاعتدال.

وبناءً على ما سبق يمكن القول أن الإمام أبا سعيد بن يونس كان من النقاد المعتدلين المتوسطين في تعديل الرجال، والبعيد عن التشدد أو التساهل، والله أعلم.

٢- الدقة والأمانة والموضوعية في تعديل الرجال:

اتَّسم منهج الإمام أبي سعيد بن يونس في تعديل الرجال بالدقة والأمانة والموضوعية، فقد سار وفق قواعد علمية دقيقة بعيداً عن أتباع الهوى والمحاباة، مستشعراً بذلك عظم الأمانة التي حُمِّلها، أمانة الحفاظ على سُنَّة النبي ﷺ والدفاع عنها، والنماذج على ذلك كثيرة ومتعددة.

فمن أمانته وموضوعيته أنه يبين مرتبة الراوي العامة إجمالاً، ثم يفصل القول في سبب العلة، وفي مواطن كان يعدل الرواة مع الإشارة إلى ما طرأ على أحاديثهم من آفة وعلة.

٣- اعتماد مصادر علمية دقيقة في التعديل:

الناقد يعتمد في عمله على مصدرين:

- الأول: حصيلة من قبله من النقاد: وتمثل في المادة التي استخلصها النقاد قبله من خلال دراستهم للرواة، ومروياتهم، وبها يستطيع الناقد متابعة تلك الدراسة لأولئك الرواة الذين لم يدركهم، مع ما ينضم إلى ذلك من نتائج يتوصل إليها من تجمع تلك المادة عنده من مصادرها المختلفة.

- الثاني: دراسته الخاصة القائمة على جمعه الأحاديث، والمقارنة بينها، ودراستها، وتمحيصها مع دراسة أحوال الرواة وتبويب أخبارهم، بالإضافة إلى ما يقف عليه عند النقاد المعاصرين^(١).

(١) انظر: يحيى بن معين وكتابه التاريخ، لأحمد نور سيف (ص: ٦٩).

ويلاحظ من خلال تتبع أقوال الإمام أبي سعيد بن يونس وعباراته في تعديل الرواة أنه اعتمد على المصدرين معاً وبطريقة متوازنة.

٤ - اعتباره لأحكام بعض النُّقَاد ومخالفته لأحكام آخرين:

كان الإمام أبو سعيد بن يونس يعتبر بأحكام بعض النُّقَاد فيوافقهم في تعديل الرِّجَال أحياناً كثيرة، وقد تكون هذه الموافقة:

أ. موافقة صريحة واضحة، حيث ينقل الإمام أبو سعيد بن يونس قول الناقد ويعزوه إلى قائله، ثم يعقب هو بالموافقة أو المخالفة.

ب. موافقة غير صريحة، تتضح من خلال موافقة الإمام أبي سعيد بن يونس لأحكام كثيرٍ من النُّقَاد، والنهاج على ذلك متعددة ومتنوعة فيما مضى.

وفي المقابل نجد أن الإمام أبا سعيد بن يونس قد يخالف بعض النُّقَاد في أحكامهم، مخالفة صريحة أو غير صريحة.

وهذا إنَّ دَلَّ على شيءٍ فإنَّها يدلُّ على استقلال الإمام أبي سعيد بن يونس في رأيه وحكمه على الرِّجَال، حيث إنَّ أحكامه نابعة من دراسته الخاصة القائمة على جمع الأحاديث، والمقارنة بينها، ودراستها، وتمحيصها مع دراسة أحوال الرواة وتتبع أخبارهم، مع عدم إهماله للحصيلة العلمية المستفادة من النُّقَاد الذين سبقوه في هذا الميدان.

٥ - استعمال التَّعْدِيلِ المطلق في بيان أحوال الرواة:

عدَّلَ الإمام أبو سعيد بن يونس عددًا من الرواة، واستعمل في ذلك التَّعْدِيلِ المطلق، أما التَّعْدِيلِ المطلق فيقصد به الحكم بتعديل الراوي بلفظ مطلق، دون قصد مقارنة حاله بحال غيره من الرواة، وقد تمَّ عرض نماذج كثيرة ومتعددة من ذلك فيما مضى.

٦ - استعمال مصطلحات وعبارات للتَّعْدِيلِ، متنوعة الألفاظ، مختلفة الدلالات، متعددة المراتب:

استعمل الإمام أبو سعيد بن يونس في تعديل الرواة مصطلحات وعبارات متنوعة في ألفاظها مختلفة في دلالاتها، وهي: «أحد الأثبات الثقات»، «مستقيم الحديث»، «ثقة مع تكرير الصفة معني»، «ثبت»، «ثقة»، «من ثقات المصريين»، «يوثقونه»، «موثق»، «ثقة عند الناس»، «حافظ للحديث»، «من

الصالحين الأثبات»، «لم يكن به بأس»، «مرضي»، «صالح الحديث»، «صالح مع زيادة صفة»، «صدوق»، «صدوق مع زيادة صفة»، «حسن الحديث»، «حسن الحديث مع زيادة صفة»، «ما علمت إلا خيرًا»، «كان يفهم الحديث»، «كان يحفظ الحديث»، «كان يفهم، ويحفظ الحديث»، «من أهل الحديث والفهم والحفظ»، «من حفاظ الحديث وأهل الصنعة» .

ويمكن وضع هذه المصطلحات والعبارات بحسب دلالاتها، وما تمثله في تعديل الرواة في

مراتب أربع، هي:

- الأولى: مرتبة التوثيق الرفيع.
- الثانية: مرتبة التوثيق العادي.
- الثالثة: مرتبة التوثيق المتوسط.
- الرابعة: مرتبة التوثيق الأدنى.

مع ملاحظة أن المراتب الأولى والثانية والثالثة للاحتجاج، والرابعة للاعتبار.

٧- التفرّد باستعمال مصطلحات خاصة في التّعديل:

تفرّد الإمام أبو سعيد بن يونس باستعمال مصطلحات وعبارات تعديل خاصة لم يستعملها غيره من النُّقاد، هي: «آية من آيات الله تعالى في الحفظ»، «لم أر أحدًا قط أثبت منه»، «ما رأينا مثله قبله ولا بعده»، «كان يوازي عبد الله بن عمرو في العلم»، «لم يخلف مثله»، «لا يختلف فيه»، «كان شيئًا عجبًا»، وكلها تدلُّ على التوثيق الرفيع في الغالب.

٨- تعديل الرواة أثناء التعريف بهم غالبًا:

كان الإمام أبو سعيد بن يونس يعدّل بعض الرواة أثناء التعريف بهم، مما يدلُّ على معرفته الواسعة وإحاطته الكاملة بأحوالهم.

٩- عدم مؤاخذة الراوي بالغلط والخطأ اليسير:

إنَّ الإنسان بطبيعته البشرية لا يسلم من الغلط والخطأ وإنَّ كان ثقةً، قال الحافظ الذهبي^(١):
«وليس من حدِّ الثقة: أنَّه لا يغلطُ ولا يُخطئُ، فمن الذي يسلمُ من ذلك غيرُ المعصومِ ﷺ الذي لا يُقرَّ على خطأ».

وقد كان الإمام أبو سعيد بن يونس كغيره من النُقَّاد لا يؤاخذ الراوي بالغلط والخطأ اليسير الذي لا يطعن في ضبطه.

(١) انظر الموقظة، للذهبي (ص: ٧٨).

الفصل الرابع

منهج الإمام أبي سعيد بن يونس في الجرح

ويشتمل على أربعة مباحث:

- المبحث الأول: مصطلحات الجرح عند الإمام أبي سعيد بن يونس ومدلولاتها.

- المبحث الثاني: مقارنة مصطلحات الإمام أبي سعيد بن يونس وأحكامه بأقوال غيره من النقاد.

- المبحث الثالث: مراتب الجرح عند الإمام أبي سعيد بن يونس.

- المبحث الرابع: خصائص منهج الإمام أبي سعيد بن يونس في الجرح.

المبحث الأول

مصطلحات الجرح عند الإمام أبي سعيد بن يونس ومدلولاتها

(دراسة تطبيقية من خلال ألفاظ أبي سعيد بن يونس وعباراته في الجرح)

تكلم الإمام الناقد أبو سعيد بن يونس في جرح عدد من الرواة، وقد استعمل مصطلحات وعبارات متنوعة في ألفاظها، مختلفة في مدلولاتها أحياناً، وجاءت هذه المصطلحات والعبارات في سياق الجرح المطلق للرواة.

وقصدت بعبارة «الجرح المطلق»: الحكم بجرح الراوي بلفظ مطلق، دون قصد مقارنة حاله بحال غيره من الرواة، وهذا التعريف - حسب علم الباحث - لم يسبق أن ذكر في كتب مصطلح الحديث أو الجرح والتعديل، ولكن اقتضته الدراسة.

وفيما يلي عرض للمصطلحات والعبارات التي استعملها الإمام الناقد أبو سعيد بن يونس في

جرح الرواة، مع الاجتهاد في بيان مدلولاتها والتي يمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسين:

- أولاً: مصطلحات الجرح المطلق التي استعملها الإمام أبو سعيد بن يونس.

- ثانياً: مصطلحات الجرح النسبي التي استعملها الإمام أبو سعيد بن يونس.

المطلب الأول: مصطلحات الجرح المطلق عند الإمام أبي سعيد بن يونس ومنهجه في استعمالها:

استعمل الإمام أبو سعيد بن يونس مصطلحات وعبارات للجرح، شأنه كشأن باقي النقاد في استعمالها لفظاً ودلالة أحياناً، وهي: «لم يكن يشبه أهل العلم»، «ليس بثقة»، «لم يكن بثقة»، «لم يكن بالثقة»، «ليس بالقوى في الحديث»، «تعرف وتنكر»، «يعرف وينكر»، «فيه نظر»، «تكلّموا فيه»، «لا تقوم بحديثه حجة»، «يضعّف»، «ضعيف»، «أحاديثه مضطربة»، «مضطرب الحديث جداً»، «له غرائب»، «حدث بغرائب»، «في حديثه خطأ ومناكير»، «في أحاديثه مناكير»، «روى مناكير»، «منكر الحديث»، «لم يكن بالمحمود في الحديث»، «ولم يكن بذاك»، «ولم يكن في الحديث بذاك»، «لم يكن عندهم بذاك في الحديث»، «لم يكن من أصحاب الحديث»، «ما كان يحفظ ويفهم»، «غير موثق»، «غير مأمون»، «ليس بشيء»، «ولم يكن يسوى في الحديث شيئاً»، «لم يكن يساوي شيئاً»، «متروك الحديث»، «يضع الحديث»، «حدّث بنسخة موضوعة»، «كذاب يضع الحديث»، «كذاب خبيث»، «كان يكذب»، «لا يجوز لأحد الرواية عنه»، وفيما يلي تفصيل ذلك:

١ - «لم يكن يشبه أهل العلم»:

أهل العلم لهم سمات ظاهرة وباطنة، وأهل الحديث يعدلون بعض الرواة ويجرحونهم بناءً على وجود هذه السمات المشتركة بين أهل العلم، ولعل من أبرز سمات أهل العلم الأثبات؛ عدم الدخول على السلاطين، وعدم الخوض في المجون بأنواعها، ونحو ذلك من أشياء يُذم من خاض فيها عند المحدثين. وعليه فإن عبارة الإمام أبي سعيد بن يونس «لم يكن يشبه أهل العلم» تحمل على الطعن في عدالة الراوي لا في ضبطه، إلا إذا وجدت قرينة تدل على الطعن بهذه العبارات في ضبط الراوي، بدليل أن الإمام أبا سعيد بن يونس قد حكم على أحد الرواة بأنه ثقة، ثم أضاف هذه العبارة.

وقد قال الإمام أبو سعيد بن يونس هذه العبارة في حق: «الربيع بن محمد بن الربيع بن سليمان الجيزي»^(١)، و«محمد بن بشر بن بطريق العكري»^(٢)، فقد قال في الأول: «لم يكن يشبه أهل العلم»^(٣)، وقال في الثاني: «كان ثقة... ولم يكن يشبه أهل العلم»^(٤).

٢ - «ليس بثقة»، «لم يكن بثقة»، «لم يكن بالثقة»:

إنَّ ظاهر مصطلح «ليس بثقة» يفيد نفي المعنى الاصطلاحي لكلمة «ثقة»^(٥)، أي: يفيد نفي الرَّاوي لأنَّ يقال له: «ثقة».

وعليه فإنَّ مصطلح «ليس بثقة»، أو «لم يكن بثقة»، أو «لم يكن بالثقة»، ونحوها من المصطلحات تستعمل لبيان الضعف الشديد في الرَّاوي، وهذه مرتبة «لا يُحتجُّ بواحد من أهلها، ولا يُستشهدُ به، ولا يُعتبر به»^(٦).

وقد استعمل الإمام أبو سعيد بن يونس مصطلح «ليس بثقة» في نقد الرَّجال، من ذلك قوله في «محمد بن عبد الرحمن بن بجير»^(٧): «ليس بثقة»^(٨).

(١) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧/ ٧٨١).

(٢) انظر ترجمته: لسان الميزان، لابن حجر (٧/ ١٤).

(٣) تاريخ الإسلام، للذهبي (٧/ ٧٨١).

(٤) توضيح المشتبه، لابن ناصر الدين (٤/ ٢٨٢)، لسان الميزان، لابن حجر (٧/ ١٤).

(٥) الثقة: من جمَع الوصفين: العدالة، وتام الضبط، انظر: النكت الوفيّة، للبقاعي (١/ ٥٨٩).

(٦) فتح المغيث، للسخاوي (٢/ ٢٩٥).

(٧) انظر ترجمته: ميزان الاعتدال، للذهبي (٣/ ٦٢١)، لسان الميزان، لابن حجر (٧/ ٢٨٠).

(٨) ميزان الاعتدال، للذهبي (٣/ ٦٢١).

واستعمل كذلك مصطلح «لم يكن بثقة» في نقد الرجال، ومن ذلك: قوله في «محمد بن الحسن بن علي الأنصاري»^(١): «لم يكن بثقة»^(٢).

واستعمل أيضاً مصطلح «لم يكن بالثقة» في نقد الرجال، ومن ذلك، قوله في: «محمد بن عبد الله بن بشير الهاشمي»^(٣): «لم يكن بالثقة»^(٤).

٣- «ليس بالقوي في الحديث»:

مصطلح «ليس بالقوي» من مصطلحات الجرح المطلق، ويدلُّ على الضعف اليسير في الرَّاوي، قال الحافظ ابن حجر في «نزهة النظر»^(٥): «وبين أسوأ الجرح وأسهله مراتب لا تحفى، فقولهم: متروك، أو ساقط، أو فاحش الغلط، أو منكر الحديث، أشد من قولهم: ضعيف، أو ليس بالقوي، أو فيه مقال». وهو يساوي مصطلح «ليس بذاك»، يشهد لذلك قول الإمام عبد الله بن أحمد بن حنبل في «العلل ومعرفة الرجال»^(٦): وسألته - أي الإمام أحمد - عن هشام بن حَجَّير^(٧)، فقال: «ليس هو بالقوي»، قلت: «هو ضعيف»، قال: «ليس هو بذاك».

وقد استعمل الإمام أبو سعيد بن يونس هذا المصطلح في أقواله وعباراته في نقد الرجال، من

ذلك: قوله في «زيد بن محمد بن خلف المصري»^(٨): «ليس بالقوي في الحديث»^(٩).

(١) انظر ترجمته: ميزان الاعتدال للذهبي (٥١٨ / ٣).

(٢) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (٥٢ / ٣)، ميزان الاعتدال، للذهبي (٥١٨ / ٣).

(٣) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (١٦٦ / ٧)، ميزان الاعتدال، للذهبي (٦٠٤ / ٣).

(٤) المغني في الضعفاء، للذهبي (٦٠١ / ٢)، ميزان الاعتدال، للذهبي (٦٠٤ / ٣)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٧ / ١٦٦).

(٥) (ص: ١٣٦).

(٦) (١ / ٣٨٥).

(٧) هشام بن حَجَّير المكي، انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٥٧٢).

(٨) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧٠٠ / ٧)، ميزان الاعتدال، للذهبي (١٠٦ / ٢)، لسان الميزان، لابن حجر (٣ / ٥٦٢).

(٩) المصادر السابقة.

٤ - « تعرف وتنكر »:

قال الأبناسي - رحمه الله تعالى -^(١): «وأما ألفاظ التجريح فمن المرتبة الأولى وهي ألين ألفاظ التجريح فلان فيه مقال، فلان ضعف، فلان تعرف وتنكر...»

وقال أبو شُهبة^(٢) - موضحًا دلالة هذا اللفظ - : «وقولهم: تعرف وتنكر أي يأتي مرة بالمشاهير أي الأحاديث المعروفة ومرة بالمناكير».

وقال نور الدين عتر^(٣): «قولهم: «تعرف وتنكر»، أو «يعرف وينكر»، على الوجهين، والمعنى: أنه يأتي مرة بالأحاديث المعروفة، ومرة بالأحاديث المنكرة، فأحاديثه تحتاج إلى عرض وموازنة بأحاديث الثقات المعروفين، وقد وجدنا المحدثين أكثر استعمالاً للصيغة الأولى، ولعل ذلك لأنها وردت في الحديث الصحيح عنه ﷺ»^(٤).

قال عبد الله الجديع^(٥): «عبارة جرح في التحقيق، تتصل بحديث الراوي لا بشخصه، والمعنى: تارة هكذا وتارة هكذا، يأتي بالحديث مرة على الوجه، ومرة على غير ذلك، أي: لم يكن يتقن حديثه، ولذا كان الناقد ربما قالها في الراوي، وقرنها بالتعبير بالحركة إشارة إلى عدم استقرار حال الراوي وثباته فيما يؤديه».

لذا فيحمل كلام ابن يونس على الجرح اللين، في نفس الراوي، أو في أحاديثه، وقد قال الإمام ابن يونس هذه العبارة في أكثر من راوٍ، منهم: «سعيد بن أحمد بن زكريا بن يحيى بن صالح القضاعي»^(٦)، قال فيه: «تعرف وتنكر»^(٧).

(١) الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، للأبناسي (١/ ٢٧٣).

(٢) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، لأبي شُهبة (ص: ٤١١).

(٣) منهج النقد في علوم الحديث، لنور الدين عتر (ص: ١١٤).

(٤) وهو قوله ﷺ في حديث طويل: (قوم يستنون بغير سنتي ويهدون بغير هديي، تعرف منهم وتنكر)، أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المناقب، باب: علامات النبوة في الإسلام، (ح: ٣٦٠٦)، ومسلم في صحيحه، كتاب: الإمارة، باب: بَابُ الْأَمْرِ بِالزُّرْمِ الْجَمَاعَةِ عِنْدَ ظُهُورِ الْفِتَنِ وَتَحْذِيرِ الدَّعَاةِ إِلَى الْكُفْرِ، (ح: ١٨٤٧) عن حذيفة بن اليمان ﷺ.

(٥) تحرير علوم الحديث، للجديع (١/ ٦٠١).

(٦) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧/ ٤٥٩).

(٧) الإكمال، لابن ماكولا (٧/ ١١٤)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٧/ ٤٥٩).

٥ - «فيه نظر»:

باستقراء المواضع التي قال فيها الإمام ابن يونس هذه العبارة، نجده يحاكي فيها الإمام البخاري في مدلولها عنده، لذا يجدر بنا التعرف على مدلولها عند الإمام البخاري، لنقف على مدلولها عند الإمام ابن يونس، وقد تكلم المحدثون قديماً وحديثاً في تأويل معناها عنده، فمن ذلك:

قال الذهبي^(١): «وكذا عادته إذا قال: «فيه نظر»، بمعنى أنه: «مُتَّهَم»، أو: «ليس بثقة»، فهو عنده أسوأ حالاً من: «الضعيف»،

وقال أيضاً^(٢): «وقل أن يكون عند البخاري رجل فيه نظر إلا وهو متهم»، وقال أيضاً^(٣): «ولا يقول هذا إلا فيمن يتهمه غالباً».

قال الباحث: لكن تفسير الذهبي هذا غير مسلم له، خاصة إذا علمنا أن الترمذي -وهو تلميذ البخاري- كان له رأي آخر في تفسير عبارته.

حيث ذكر الترمذي^(٤) عنه قوله في «حكيم بن جبير»، أنه قال فيه: «لنا فيه نظر»، قال الترمذي: «ولم يعزم فيه على شيء».

قال عبد الله الجديع^(٥)-معلقاً على قول الترمذي-: «فهذا يدل على أن هذه العبارة من البخاري فيمن هو في موضع تأمل وتوقف عنده، فهي عبارة احتراز عن قبول حديث الراوي والاحتجاج به، أو الاعتبار به، ولكونها توقفاً عن القبول، فهي في جملة ألفاظ الجرح، وإن لم يقصد البخاري إلحاق الجرح بمن أطلقها عليه، وأكثر ما يقال: هي من عبارات الجرح المجملة، يبحث عن تفسيرها في كلام سائر النقاد في ذلك الراوي».

وقال أيضاً^(٦): «لكن المتبَّع لاستعمال البخاري له لا يجد ما أطلقه الذهبي صواباً، بل إنك تجده قالها في المجروحين على اختلاف درجاتهم، كما قالها في بعض المجهولين الذين لم يتبين أمرهم لقلة ما رَوَّوا، بل قالها في رواة هم عند غيره في موضع القبول... وأكثر الذين قال فيهم البخاري تلك العبارة هم

(١) الموقظة في علم مصطلح الحديث، للذهبي (ص: ٨٣).

(٢) المصدر السابق.

(٣) ميزان الاعتدال، للذهبي (٢/ ٤١٦).

(٤) العلل الكبير، للترمذي (ص: ٣٩٠).

(٥) تحرير علوم الحديث، للجديع (١/ ٦٠٥).

(٦) المصدر السابق (١/ ٦٠٣).

من يكتب حديثه ويعتبر به، وفيهم جماعة كانوا قليلي الحديث، غير مشهورين به، لا يصلون إلى حدِّ السُّقُوط، خلافاً لما قاله الذهبي».

وقد استعمل الإمام أبو سعيد بن يونس هذا المصطلح في أقواله وعباراته في نقد الرِّجال، من ذلك: قوله في «عبد الله بن يزيد بن هرمز»^(١): «فيه نظر»^(٢).

واستعمل الإمام ابن يونس هذه اللفظة مرة لبيان الاختلاف الوارد في صحبة أحد الصحابة.

٦- «تكلّموا فيه»:

هذه اللفظة من ألفاظ الجرح الخفيفة التي لا يسقط من قيلت فيه عن مرتبة الاستشهاد بحديثه إذا جاء من طريق أخرى.

قال الأبناسي^(٣): «وأما ألفاظ التجريح فمن المرتبة الأولى وهي ألين ألفاظ التجريح... وتكلّموا فيه».

وقال العراقي^(٤)-حاكماً على أحاديث من قيلت هذه العبارة في حقه-: «فإنه يخرج حديثه للاعتبار».

وقد استعمل الإمام أبو سعيد بن يونس هذا المصطلح في أقواله وعباراته في نقد الرِّجال، من

ذلك: قوله في «مقدام بن داود بن عيسى بن تليد الرُّعيني»^(٥): «تكلّموا فيه»^(٦).

٧- «لا تقوم بحديثه حجة»:

هذه اللفظة أيضاً من ألفاظ الجرح الخفيفة التي لا يسقط من قيلت فيه عن مرتبة الاستشهاد بحديثه إذا جاء من طريق أخرى، وقد فسرها بعض الأئمة المتقدمين، ومنهم الإمام أبو حاتم الرازي، حيث قال^(٧)- في ترجمة إبراهيم بن مهاجر -: «سمعت أبي، يقول: إبراهيم بن مهاجر، ليس بقوي هو وحصين بن عبد الرحمن، وعطاء بن السائب قريب بعضهم من بعض، محلهم عندنا محل الصدق، يكتب

(١) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٣/ ٤٤٨).

(٢) ذيل ميزان الاعتدال، للعراقي (ص: ١٤١).

(٣) الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، للأبناسي (١/ ٢٧٣).

(٤) شرح التبصرة والتذكرة، للعراقي (١/ ٣٧٨).

(٥) انظر ترجمته: سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٣/ ٣٤٥)، ميزان الاعتدال، للذهبي (٤/ ١٧٦).

(٦) ميزان الاعتدال، للذهبي (٤/ ١٧٦).

(٧) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٢/ ١٣٣).

حديثهم ولا يحتج بحديثهم: قلت لأبي: ما معنى لا يحتج بحديثهم؟، قال: كانوا قومًا لا يحفظون فيحدثون بها لا يحفظون فيغلطون ترى في أحاديثهم اضطرابًا ما شئت».

قال الإمام ابن الصلاح^(١): «ثم اعلم أنه قد يدخل في باب المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتج بحديثه وحده، بل يكون معدودًا في الضعفاء، وفي كتابي البخاري ومسلم جماعة من الضعفاء ذكرهم في المتابعات والشواهد، وليس كل ضعيف يصلح لذلك».

وقد تكلم الإمام أبو سعيد بن يونس بهذا المصطلح في حق «أحمد بن عبد الرحمن بن وهب بن مسلم القرشي»^(٢)، فقال فيه: «لا تقوم بحديثه حجة»^(٣).

٨- «يُضَعَّف»، «ضعيف»:

يُكثَرُ النُّقَادُ من استعمال هذه المصطلحات في جرح الرُّوَاةِ، وهي مصطلحات تدلُّ على ضعف الرَّاوي صراحةً، ولكنَّ الضعف درجات، فهناك ضعف يسير، وآخر شديد. وحديث من عُرف بالضعف اليسير يُعتبر به، وقد يتقوى بالمتابعات والشواهد، بخلاف من عُرف بالضعف الشديد، قال الحافظ ابن حجر في «نزهة النظر»^(٤): «وبين أسوأ الجرح وأسهله مراتب لا تحفى، فقولهم: متروك، أو ساقط، أو فاحش الغلط، أو منكر الحديث، أشدَّ من قولهم: ضعيف، أو ليس بالقوي، أو فيه مقال».

والملاحظ أنَّ الإمام أبا سعيد بن يونس كغيره من النُّقَادِ قد فرَّق بين النوعين، فكان إذا أراد الضعف الشديد في الرَّاوي يذكر هذه المصطلحات ثم يقيد بها بزيادة تدل على ذلك، أمَّا إذا أراد الضعف اليسير فيطلقها دون زيادة.

ومن نماذج استعمال الإمام أبي سعيد بن يونس لهذه المصطلحات: قوله في «عبد الغنى بن سعيد الثقفي»^(٥): «ضعيف الحديث»^(٦).

(١) مقدمة ابن الصلاح، لابن الصلاح (ص: ٨٤).

(٢) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٨٢).

(٣) تهذيب الكمال، للمزي (١/ ٣٩١)، ميزان الاعتدال، للذهبي (١/ ١١٤).

(٤) (ص: ١٣٦).

(٥) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٥/ ٦٢٣)، ميزان الاعتدال، للذهبي (٢/ ٦٤٢).

(٦) المصدران السابقان.

وقوله في «الماضي بن مُحَمَّد بن مسعود الغافقي ثم التَّيْمِيَّ»^(١): «وكان يضعف»^(٢).

٩ - «أحاديثه مضطربة»، «مضطرب الحديث جدًّا»:

عرف ابن الصلاح الحديث المضطرب، فقال^(٣): «هو الذي تختلف الرواية فيه فيرويه بعضهم على وجه وبعضهم على وجه آخر مخالف له، وإنما نسميه مضطربًا إذا تساوت الروايتان، أما إذا ترجحت إحداهما بحيث لا تقاومها الأخرى بأن يكون راويها أحفظ، أو أكثر صحة للمرروي عنه، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات المعتمدة، فالحكم للراجحة، ولا يطلق عليه حينئذ وصف المضطرب ولا له حكمه، ثم قد يقع الاضطراب في متن الحديث، وقد يقع في الإسناد، وقد يقع ذلك من راو واحد: وقد يقع بين رواة له جماعة.

والاضطراب موجب ضعف الحديث؛ لإشعاره بأنه لم يضبط، والله أعلم».

وقد استعمل الإمام أبو سعيد بن يونس هذا المصطلح في أقواله وعباراته في نقد الرِّجَال، من ذلك: قوله في «أحمد بن عيسى بن زيد بن عبد الجبار بن مالك اللَّخْمِيَّ الخشَّاب التَّنِيْسِيَّ المصري»^(٤): «وكان مضطرب الحديث جدًّا»^(٥).

وقوله في «عبد الرَّحْمَن بن عبد الحميد بن سالم المهري»^(٦)، «وكان قد عمي، فكان يحدث حفظًا؛ فأحاديثه مضطربة»^(٧).

١٠ - «له غرائب»، «حدث بغرائب»:

الغرائب مذمومة عند السلف، قال إبراهيم النخعي - رحمه الله تعالى -^(٨): «كانوا يكرهون غريب الكلام، وغريب الحديث»،

(١) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٥١٦).

(٢) تهذيب الكمال، للمزي (١٦٧/٨٦).

(٣) مقدمة ابن الصلاح، لابن الصلاح (ص: ٩٣).

(٤) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٨٣).

(٥) لسان الميزان، لابن حجر (١/٥٦٩)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٦/٤٩١).

(٦) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٣٤٥).

(٧) ميزان الاعتدال، للذهبي (٢/٥٧٧)، المغني في الضعفاء، للذهبي (ص: ٣٨٣)، تهذيب التهذيب، لابن حجر (٦/٢١٩).

(٨) الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي (ص: ١٤١).

وقال الإمام أحمد-رحمه الله تعالى-^(١): «شر الحديث الغرائب التي لا يعمل بها ولا يعتمد عليها»، وقال أيضًا^(٢): «إذا سمعت أصحاب الحديث يقولون: هذا حديث غريب، أو فائدة، فاعلم أنه خطأ، أو دخل حديث في حديث، أو خطأ من المحدث، أو حديث ليس له إسناد».

قال الخطيب البغدادي-رحمه الله تعالى-^(٣): «وأكثر طالبي الحديث في هذا الزمان يغلب على إرادتهم كتب الغريب دون المشهور، وسماع المنكر دون المعروف، والاشتغال بما وقع فيه السهو والخطأ من روايات المجروحين والضعفاء، حتى لقد صار الصحيح عند أكثرهم مجتنبًا، والثابت مصدوقًا عنه، مطرغًا، وذلك كله لعدم معرفتهم بأحوال الرواة ومحلمهم، ونقصان علمهم بالتمييز، وزهدهم في تعلمه، وهذا خلاف ما كان عليه الأئمة من المحدثين والأعلام من أسلافنا الماضين».

قال الباحث: فالراوي كلما وافقت روايته رواية الثقات، كان إلى الضبط أقرب، وكلما جاء بالغرائب، والمنفردات كان إلى الوهم أقرب، وأطلق عليه: «يروى الغرائب، له غرائب...».

وقد استعمل الإمام أبو سعيد بن يونس هذا المصطلح في أقواله وعباراته في نقد الرجال، من ذلك: قوله في «شبيب بن سعيد الحَبَطِيُّ»^(٤): «وله غرائب»^(٥).

وقوله في «محمد بن عمرو الرِّعِينِي اليافعي»^(٦): «حدث بغرائب»^(٧).

١١ - «روى مناكير»، «في أحاديثه مناكير»، «في حديثه خطأ ومناكير»، «منكر الحديث»:

هذه الألفاظ تتدرج في الجرح من الأخف إلى الأشد حسب هذا الترتيب، فإن «روى مناكير» أقل جرحًا من قولهم «في أحاديثه مناكير»، واللفظان أخف جرحًا من قولهم «في حديثه خطأ ومناكير»، لأن اللفظين الأولين ظاهران في أن الراوي ليست العهدة عليه في هذه النكارة، بل هو راو فقط، وهذا لا

(١) الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي (ص: ١٤١).

(٢) المصدر السابق (ص: ١٤٢).

(٣) المصدر السابق (ص: ١٤١).

(٤) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٤ / ٨٦٣).

(٥) المصدر السابق.

(٦) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٥٠٠).

(٧) تهذيب الكمال، للمزي (٢٦ / ٢٢٧)، تنقيح التحقيق، لابن عبد الهادي (٤ / ٢٦٣).

يضر إلا إذا غلب ذلك على حديثه أو كان لا يميز، بخلاف اللفظ الأخير فإنه كثيراً ما يقال فيمن كانت العهدة عليه في النكارة^(١).

قال السخاوي-رحمه الله تعالى-(^٢): «وما أجمله ابن الصلاح قولهم روى أحاديث مناكير، قال الشيخ-يعني: ابن دقيق العيد- في شرح الإمام: لا يقتضي بمجرد ترك روايته حتى تكثر المناكير في روايته ويتهيأ إلى أن يقال فيه منكر الحديث، فليتنبه للفرق بين قولهم منكر الحديث وروى مناكير، وقال في الإمام: من يقال فيه منكر الحديث ليس كمن يقال فيه روى أحاديث منكراً لأن منكر الحديث وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه والعبارة الأخرى تقتضي أنه وقع له في حين لا دائماً وقد قال أحمد بن حنبل في محمد بن إبراهيم التيمي يروي أحاديث منكراً وقد اتفق عليه الشيخان».

قال المعلمي البيهقي-رحمه الله تعالى-(^٣): «يروى مناكير»، يقال في الذي يرويه ما سمعه مما فيه نكارة ولا ذنب له في النكارة، بل الحمل فيها على من فوقه، فالمعنى أنه ليس من المبالغين في التنقي والتوقي الذين لا يحدثون مما سمعوا إلا بما لا نكارة فيه، ومعلوم أن هذا ليس بجرح، وقولهم: «في حديثه مناكير» كثيراً ما تقال فيمن تكون النكارة من جهته جزماً أو احتمالاً فلا يكون ثقة».

ولقد اختلف المتقدمون والمتأخرون في تعريف «الحديث المنكر» على النحو التالي:

قال الإمام ابن الصلاح- رحمه الله تعالى-(^٤): «بلغنا عن أبي بكر أحمد بن هارون البردنجي الحافظ: «أنه الحديث الذي ينفرد به الرجل ولا يُعرفُ منه من غير روايته، لا من الوجه الذي رواه منه، ولا من وجه آخر».

وذهب الإمام ابن الصلاح^(٥) إلى أن الصواب التفصيل، فقال: «المنكر ينقسم قسمين على ما

ذكرناه في الشاذ فإنه بمعناه:

- الأول: المنفرد المخالف لما رواه الثقات.

- والثاني: الفرد الذي ليس في روايه من الثقة والإتقان ما يُحتمل معه تفردُه».

(١) انظر: شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل، لمصطفى بن إسماعيل (ص: ٤٥٥).

(٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح، للزرکشي (٣/ ٤٣٦).

(٣) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، للمعلمي (١/ ٤٤).

(٤) مقدمة ابن الصلاح، لابن الصلاح (ص: ٨٠).

(٥) انظر: المصدر السابق (ص: ٨٠-٨٢).

وأما الحافظ ابن حجر العسقلاني في «نزهة النَّظَر»^(١): فقد عَرَفَه بِأَنَّهُ ما رواه الضعيف مخالفاً للثقة، أي ما يقابل المعروف، فقال: «وإن وقعت المخالفة مع الضعف، فالراجح يقال له: المعروف، ومقابله يقال له: المنكر».

وتجدر الإشارة إلى أنَّ للمنكر إطلاقات متعددة عند المُحدِّثين، قال الإمام اللَّكْنُوي في «ظفر الأمانى»^(٢): «وقد يُجَعَلُ صفة للراوي، بأنَّ يقال: هذا الرَّاوي منكرُ الحديث، أو رَوَى المناكير، وبينهما فرق، فإنَّ قولهم: روى مناكير، لا يقتضي بمجرده ترك الرَّاوي، فإنَّه ليس كلُّ من روى المناكير بضعيف؛ بل إذا كثرت في روايته المناكير»

وقد يطلق المنكر على الرَّاوي الثقة إذا روى المناكير عن الضَّعَفَاء كما ذكره السخاوي في «فتح المغيث»^(٣).

وكثيراً ما يطلقون المنكر على الرَّاوي لكونه روى حديثاً واحداً، كما ذكره الزين العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء».

ومنكر الحديث يُطلقونه على الرَّاوي إذا كثرت المناكير في روايته، فاستحق الترك، كذا ذكره السخاوي^(٤) نقلاً عن ابن دقيق العيد.

ومن عباراتهم في بعض أحاديث الرواة، هذا أنكُر ما روى، وهذا لا يقتضي ضعفه؛ بل قد يكون حسناً كما في «التدريب»^(٥).

ثم ختم الإمام اللَّكْنُوي قائلاً^(٦): «فاحفظ هذا كله، فقد زلَّ قدم كثير من أبناء عصرنا، بسبب عدم اطلاعهم على هذه الإطلاقات، حيث ظنُّوا كل حديث وجدوا إطلاق المنكر عليه، أو على راويه مُطلقاً ضعيفاً».

(١) نزهة النَّظَر، لابن حجر (ص: ٧٢).

(٢) ظفر الأمانى بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني في مصطلح الحديث، للكنوي (ص: ٣٦٣).

(٣) فتح المغيث، للسخاوي (٢ / ٢٩٦).

(٤) المصدر السابق.

(٥) تدريب الرَّاوي، للسيوطي (١ / ٣٨٥).

(٦) ظفر الأمانى بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني في مصطلح الحديث، للكنوي (ص: ٣٦٤).

ومن نماذج استعمال الإمام أبي سعيد بن يونس لمصطلح «منكر» ونحوه في نقد الرجال، ما قاله

في، «ثوبة بن مسعود التَّنُوخي»^(١): «منكر الحديث»^(٢).

وما قاله في، «أحمد بن الحسن بن القاسم بن سمرة الكوفي»^(٣): «مضطرب الحديث، حدث بمناكير»^(٤).

وما قاله في، «حجاج بن سُليمان بن أفلح الرعيبي»^(٥): «وفي حديثه خطأ ومناكير»^(٦).

وما قاله أيضًا في، «إسحاق بن كامل العثماني المؤدّب المصري»^(٧): «في أحاديثه مناكير»^(٨).

١٢ - «لم يكن بالمحمود في الحديث»:

الإمام أبو سعيد بن يونس من أهل الورع في استخدام الألفاظ عند الحكم على الرواة، وهذه العبارة تدل على الجرح الشديد للراوي، وكأنه يحاكي الإمام البخاري في تورعه عن استخدام الألفاظ الشديدة في جرح الرواة.

وقد استعمل الإمام أبو سعيد بن يونس هذه العبارة، لما حكم على «محمد بن عبد بن عامر بن

مرداس بن هارون بن موسى السَّغدي»^(٩)، فقال: «ولم يكن بالمحمود في الحديث»^(١٠).

(١) انظر ترجمته: ميزان الاعتدال، للذهبي (٣٧٣/١).

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر ترجمته: ميزان الاعتدال، للذهبي (٩١/١)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٦/٢٦١).

(٤) ميزان الاعتدال، للذهبي (٩١/١)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٦/٢٦١)، مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، للعيني (١/٢٨).

(٥) انظر ترجمته: الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (٢/٥٣٦).

(٦) موضح أوهام الجمع والتفريق، للخطيب البغدادي (١/٣١٧).

(٧) انظر ترجمته: لسان الميزان، لابن حجر (٢/٦٨).

(٨) لسان الميزان، لابن حجر (٢/٦٨).

(٩) انظر ترجمته: تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٣/٦٧١)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٦/١٠٣٥).

(١٠) المصدران السابقان.

١٣ - «ولم يكن بذاك»، «ليس بذاك»، «ولم يكن في الحديث بذاك»، «لم يكن عندهم بذاك في الحديث»:

مصطلح «ليس بذاك» من أسهل مصطلحات الجرح المطلق، فمن قيل في حقه: «ليس بذاك»، «ليس بالمتين»، «ليس بالقوي»، ونحو ذلك من المصطلحات فإنَّ حديثه يُكتَبُ للاعتبار والاستشهاد، قال الإمام السخاوي في «فتح المغيَّب»^(١): «يُجَرِّجُ حديثه للاعتبار، لإشعار هذه الصَّيغ بصلاحيَّة المُتَّصِفِ بها لذلك، وعدم منافاتها لها»، وهذا هو الأصلُ إلَّا إذا جاء ما يصرِّفه عن ذلك.

وقد قال الإمام أبو سعيد بن يونس هذا المصطلح في عدة رواة، منهم:

«أحمد بن علي بن الحسن بن شعيب المدائني»^(٢)، قال فيه: «ليس بذاك، وكان ذا دعابة وكان جوادًا كريمًا حسن الحفظ»^(٣)، و«أسامة بن أحمد بن أسامة بن عبد الرحمن، أبا سَلَمَةَ التُّحِيَّيِّ»^(٤)، قال فيه: «لم يكن في الحديث بذاك، تعرف وتُنكَّر»^(٥)، و«مسلمة بن علي بن خلف الخُثَنِي»^(٦)، قال فيه: «ولم يكن عندهم بذاك في الحديث»^(٧).

١٤ - «لم يكن من أصحاب الحديث»:

الإمام أبو سعيد بن يونس من المعتدلين في استخدام الألفاظ عند الحكم على الرواة، وهذه العبارة تدل على الجرح الشديد للراوي.

وهذا اللفظ معناه أن الراوي لم يشتغل بهذا العلم ولم يعتن بجمع الحديث، ولكنه مشتغل بغيره إما بغزو أو شعر أو عبادة أو فجور ومجون -والعياذ بالله- أو مشتغل بعلم الكلام، وهذا كله يدل على أن الراوي ليس بشيء في الحديث، وهذا اللفظ يرد، وتختلف مدلولاته، ومن مدلولاته:

(١) (٢/ ٢٩٥).

(٢) انظر ترجمته: ميزان الاعتدال، للذهبي (١/ ١٢٢)، لسان الميزان، لابن حجر (١/ ٥٤٥).

(٣) المصدران السابقان.

(٤) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٢٣/ ٢٠٤).

(٥) المصدر السابق.

(٦) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٥٣١).

(٧) تهذيب الكمال، للمزي (٢٧/ ٥٧١).

- ١- فقد يقولون في الراوي «لم يكن من أهل الحديث» نفيًا للكمال، أو نفيًا لمعرفته علل الحديث وطرقه، أما ضبطه للحديث وصدقه في الرواية فليس بمدفوع عنه.
- ٢- وقد يطلقون هذا اللفظ على أهل البدع وإن كانوا ثقات في الرواية، بمعنى أنهم ليسوا من أصحاب الحديث في هذا الباب.
- ٣- ويقولون هذا أيضًا في الراوي الذي لا ينتقي الرواية، ويروي عمّن دب ودرج وإن كان الراوي من المشاهير.
- ٤- ويقولون ذلك فيمن يسوي نسخًا للمشايخ ويحمل على روايتها ثم يحدث بها عنهم وهو يعلم أنها ليست من حديثهم^(١).
- والمدلول الأخير هو الذي ينطبق على وصف الإمام أبي سعيد بن يونس للرواة بهذا المصطلح، وقد تبين ذلك للباحث من خلال الدراسة العملية.
- وقد استعمل الإمام أبو سعيد بن يونس هذه العبارة، لما حكم على «إسحاق بن وهب بن عبد الله الطهرمسي»^(٢)، فقال^(٣): «روى عن ابن وهب أحاديث، كان ابن وهب أتقى لله من أن يحدث بها، وأحسبه وهم فيها؛ لأنه لم يكن من أصحاب الحديث، وكان- أيضًا- يحدث حفظًا».
- ١٥- «ما كان يحفظ ويفهم»:
- الإمام أبو سعيد بن يونس قد يستخدم ما يضاد هذه العبارة «يحفظ ويفهم»، ويريد بها الجرح، فبمفهوم المخالفة نجد أن الإمام أبا سعيد بن يونس، يستخدم هذه العبارة في جرح الرواة الذين أصيبوا بغفلة في رواياتهم، فحدثوا بمناكير، أو خلطوا، أو تغيروا، وغير ذلك من الآفات التي تصيب الرواة.
- وقد استخدم هذه العبارة في راو واحد، وهو: «محمد بن حمزة بن عمر بن محمد بن أحمد بن عثمان»^(٤)، حيث قال فيه^(٥): «ما كان يحفظ ويفهم، روى مناكير، نراه كان اختلط، لا تجوز الرواية عنه».

(١) شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل، لمصطفى بن إسماعيل (ص: ٣٣٦-٣٣٨)، بتصرف.

(٢) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٦/ ٥٢).

(٣) الأنساب، للسمعاني (٩/ ١٠٨)، لسان الميزان، لابن حجر (٢/ ٨٣).

(٤) انظر ترجمته: ميزان الاعتدال، للذهبي (٣/ ٥٢٩).

(٥) المصدر السابق.

١٦ - «غير موثق»:

هذه العبارة ظاهرها يدل عليها، فإن من قيلت فيه يكون مشهوراً في فن من فنون العلم، لكنه غير موثق في الحديث، ولم يرد توثيق من إمام له.

واستعملها الإمام أبو سعيد بن يونس مرة واحدة مع راو واحد، هو: «الهيثم بن عدي»^(١)، حيث قال^(٢): «غير موثق».

١٧ - «غير مأمون»:

قال العراقي - رحمه الله تعالى -^(٣) - واصفاً حال من قيل فيه -: «يخرج حديثه للاعتبار؛ لإشعار هذه الصيغة بصلاحيه المتصف بها لذلك، وعدم منافاتها لها».

قال اللكنوي - رحمه الله تعالى -^(٤): «وأما مراتب الجرح فست... السادسة: وهي أسهلها قولهم فيه: ... ليس بمأمون».

وقد تكلم بها الإمام أبو سعيد بن يونس في حق «محمد بن عبد الرحمن بن بجير»^(٥)، حيث قال: «غير مأمون»^(٦).

١٨ - «ليس بشيء»:

قال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة - رحمه الله - في تحقيقه لكتاب «قواعد في علوم الحديث» للإمام التهانوي^(٧): «التعبير بقولهم في الراوي: ليس بشيء، جرح قوي عند الجمهور سوى ابن معين في بعض الروايات، فإنه يعني فيها بقوله: ليس بشيء، أن أحاديثه قليلة، لا جرحه، وأما في أكثر الروايات، فإنه يعني بقوله: ليس بشيء، تضعيف الراوي تضعيفاً شديداً كالجمهور. وإذا قال الشافعي أو المزني «حديثه ليس بشيء» فيعني به أنه كذاب».

(١) انظر ترجمته: ميزان الاعتدال، للذهبي (٤ / ٣٢٤).

(٢) لسان الميزان، لابن حجر (٦ / ٢١٠).

(٣) فتح المغيث، للسخاوي (٢ / ١٢٩).

(٤) انظر: الرفع والتكميل، للكنوي (ص: ١٦٧ - ١٨٠).

(٥) انظر ترجمته: ميزان الاعتدال، للذهبي (٣ / ٦٢١)، لسان الميزان، لابن حجر (٧ / ٢٨٠).

(٦) لسان الميزان، لابن حجر (٧ / ٢٨٠).

(٧) (ص: ٢٥٢).

ثم ذكر الشيخ أبو غُدَّة ما أخرجه الإمام السخاوي في «فتح المغيث»^(١)، قال: رُوينا عن المُزني، قال: سمعني الشافعي يوماً، وأنا أقول: فلان كَذَّاب، فقال لي: يا أبا إبراهيم أكس أَلْفاظَكَ أَحْسَنها، لا تقل فلان: كَذَّاب، ولكن قل: حديثه ليس بشيء»، ثم عقب الشيخ أبو غُدَّة، قائلاً: «فهي عندهما من ألفاظ المرتبة السادسة التي هي أشدّ ألفاظ التَّجريح، ولكنها كناية وليست بالصَّريح».

وإذا قال الإمام أبو سعيد بن يونس «ليس بشيء»، فإنَّه يعني الضعف الشديد في الرَّاي كالجُمهور، وقد أطلق هذا المصطلح في عدد من الرِّوَاة، من ذلك، قوله في «علي بن محمد بن عيسى الخياط»^(٢): «وليس بشيء، ولا يجوز لأحد الرواية عنه»^(٣).

١٩ - «ولم يكن يسوى في الحديث شيئاً»، «لم يكن يساوي شيئاً»:

عبارة «ولم يكن يسوى في الحديث شيئاً»، أو «لم يكن يساوي شيئاً»، من عبارات الجرح المطلق التي تدلُّ على أنَّ الرَّاي في مرتبة الضعف الشديد التي «لا يُجْتَبُّ بواحد من أهلها، ولا يُستشهدُ به، ولا يُعتَبَرُ به»^(٤)، قال الإمام السخاوي في «فتح المغيث»^(٥): «... وفلان ليس بشيء، أو لا شيء، أو فلان لا يساوي فلساً، أو لا يساوي شيئاً، ونحو ذلك».

وقد استعمل الإمام أبو سعيد بن يونس هذه المصطلحات في أقواله وعباراته في نقد الرِّجال، من

ذلك: قوله في: «علي بن خلف بن علي، أبا الحسن البغدادي»^(٦): «ولم يكن يسوى في الحديث شيئاً»^(٧).

وقوله في: «علي بن خلف المصري»: «لم يكن يساوي شيئاً»^(٨).

(١) (٢ / ٢٩٢).

(٢) انظر ترجمته: ميزان الاعتدال، للذهبي (٣ / ١٥٤).

(٣) الإكمال، لابن ماكولا (٦ / ٢٠٩).

(٤) فتح المغيث، للسخاوي (٢ / ٢٩٥).

(٥) (٢ / ٢٩١ - ٢٩٢).

(٦) انظر ترجمته: تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (١٣ / ٣٧١)، قال الباحث: ووهم عبد الفتاح فتحي - جامع تاريخ ابن

يونس -، فجعلها اثنين وهما واحد، وكأنه اغتر بذكره في تاريخ بغداد، وما علم أن أصله من بغداد ودخل مصر.

(٧) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (١٣ / ٣٧١).

(٨) المغني في الضعفاء، للذهبي (٢ / ٤٤٧).

٢٠- «متروك الحديث»:

مصطلح «متروك»، أو «متروك الحديث» مصطلح واضح الدلالة، يدلُّ على الضعف الشديد في الرَّاوي بحيث لا يُحتَجُّ بحديثه، ولا يُستشهدُ به، ولا يُعتبر به^(١)، يؤكد ذلك قول الإمام عبد الرحمن بن مهدي^(٢): «قلت لشعبة: «من الذي يترك الرواية عنه؟»، قال: «إذا تمادى في غلط مجمع عليه، ولم يتهم نفسه عند اجتماعهم على خلافه، أو رجل يتهم بالكذب».

وقد أطلق الإمام ابن يونس هذا المصطلح في عدد من الروايات، من ذلك، قوله في «موسى بن محمد بن عطاء بن أيوب البلقاوي»^(٣): «مُتْرُوكُ الْحَدِيثِ يَرْوِي عَنْ مَالِكِ مَوْضُوعَاتٍ»^(٤).

٢١- «يضع الحديث»، «حدث بنسخة موضوعة»:

مصطلح «يضع الحديث» من أسوأ ألفاظ الجرح وأشدّها، قال الإمام السخاوي-رحمه الله تعالى-^(٥): «أسوأ التَّجْرِيحِ الوصف بما دَلَّ على المبالغة»، ثم قال: «ثم يليها كَذَّابٌ، أو يضع الحديث على رسول الله ﷺ أو يكذب، أو وَضَاعٌ، وكَذَّابٌ دَجَّالٌ، أو وضع حديثاً».

وحديثه بلا أدنى شك «هو الكذب المختلق المصنوع، وهو شر الضعيف وأقبحه، وتحرمُ روايته مع العلم به- أي بوضعه- في أي معنَى كان سواء في الأحكام والقصاص والترغيب وغيرها، إِلَّا مَبِينًا- أي مقرونًا ببيان وضعه-»^(٦).

وقد استعمل الإمام أبو سعيد بن يونس مصطلح «يضع الحديث» مقيدًا بزيادة: من ذلك، قوله في «جعفر بن أحمد بن علي بن بيان بن زيد بن سيابة الغافقي»^(٧): «كان رافضيًا، يضع الحديث»^(٨).

(١) فتح المغيث، للسخاوي (٢/ ٢٩٥).

(٢) المجروحين، لابن حبان (١/ ٧٩).

(٣) انظر ترجمته: تاريخ دمشق، لابن عساكر (٦١/ ٢٠١).

(٤) المصدر السابق.

(٥) فتح المغيث، للسخاوي (٢/ ٢٨٦).

(٦) تدريب الراوي، للسيوطي (١/ ٤٦١).

(٧) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧/ ٧٨)، ميزان الاعتدال، للذهبي (١/ ٤٠٠).

(٨) ميزان الاعتدال، للذهبي (١/ ٤٠٠).

وقوله في « الحَسَنُ بْنُ عُفَيْرٍ الْمِصْرِيُّ الْعَطَّارُ »^(١): « كذاب يضع الحديث »^(٢).

أما مصطلح « حدث بنسخة موضوعة »، فقد استخدمه مقيداً، فقد قال في « محمد بن أحمد بن عبد الله بن عبد الجبار »^(٣): « كان مخلطاً، حدّث، وكان يكذب، وحدث بنسخة موضوعة »^(٤).

٢٢- « كذاب يضع الحديث »، « كذاب خبيث »، « كان يكذب »:

مصطلح « كذاب » من أشد مصطلحات الجرح المطلق، قال الحافظ الذهبي - رحمه الله تعالى -^(٥):
« وأردى عبارات الجرح: دجال كذاب، أو وضاع يضع الحديث ».

وحديث الرّواي الكذاب حديث موضوع تحرم روايته إلا لبيان وضعه، قال الإمام السيوطي - رحمه الله تعالى -^(٦) - في تعريفه للحديث الموضوع وحكمه - : « هو الكذب المختلق المصنوع، وهو شر الضعيف وأقبحه، وتحرم روايته مع العلم به - أي بوضعه - في أي معنى كان سواء في الأحكام والقصص والترغيب وغيرها، إلا مبيّناً - أي مقروناً ببيان وضعه لحديث مسلم: « مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ »^(٧).

قال الشيخ المعلمي اليماني - رحمه الله تعالى -^(٨): « قولهم « فلان يكذب أو كذاب، قد يقصد بها الوهم ومخالفة الصواب، وقد عدها بعضهم من الجرح غير المفسر ».

هذا بالنسبة لقوله « كذاب »، أما قوله « خبيث »، فقد وضح معناها الشيخ مصطفى بن إسماعيل فقال^(٩): « فقد يكون لأن الراوي وضاع أو كذاب أو مبتدع أتى بأحاديث تشد بدعته، أو يكون عابداً مغفلاً ».

(١) انظر ترجمته: ميزان الاعتدال، للذهبي (١/ ٥١٧).

(٢) المصدر السابق (١/ ٥١٧).

(٣) انظر ترجمته: المصدر السابق (٣/ ٤٥٨).

(٤) ميزان الاعتدال، للذهبي (٣/ ٤٥٨)، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، للكناني (١/ ١٠٠).

(٥) ميزان الاعتدال، للذهبي (١/ ٤).

(٦) تدريب الرّواي، للسيوطي (١/ ٤٦١).

(٧) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب: المقدمة، باب: وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين، والتحذير من الكذب على رسول الله ﷺ (١/ ٢). عن سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ وَالمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

(٨) الفوائد المجموعة، للشوكاني (ص: ٤٤٨)، وانظر: شفاء العليل، لمصطفى بن إسماعيل (ص ٣٤٣-٣٤٤).

(٩) شفاء العليل، لمصطفى بن إسماعيل (ص: ٤٩٠).

وقد استعمل الإمام أبو سعيد بن يونس هذه المصطلحات في أقواله وعباراته في نقد الرجال، من ذلك، قوله في «أحمد بن محمد بن هارون البرقي»^(١): «كَانَ يَفْهَمُ الْحَدِيثَ، وَكَانَ كَذَابًا خَبِيثًا يَعْمَلُ عَمَلِ الْمَجَانِينِ»^(٢).

٢٣ - «لا يجوز لأحد الرواية عنه»:

لعل الناظر في كلام أبي نعيم الأصفهاني الذي ختم به كتاب «الضعفاء» يستطيع الوقوف على مدلول هذا اللفظ، حيث قال^(٣): «وكل واحد من المذكورين في هذا الفصل بنوع من الأنواع إذا نظرت في حديثه وتميزته، ارتفع الريب في أمره وظهر لك حقيقة ما نسبته إليه، وأكثرهم عندي لا تجوز الرواية عنهم ولا الاحتجاج بحديثهم وإنما يكتب حديث أمثالهم للاعتبار والمعرفة إذ لا سبيل إلى معرفتهم إلا بالنظر في حديثهم، وإذا احتاج الراوي إلى ذكرهم عرف لهم من الوضع والكذب والوهم والخطأ والإنكار وغير ذلك ما يذكرهم به ويضيفه إليهم ليكون ما كتب من حديثه شاهدا له على جرحه لهم نسأل الله تعالى جميل توفيقه وستره وأن يعصمنا من مخازي الدنيا والآخرة بلطفه ورأفته».

قال الباحث: فعرف بذلك أن من قيلت فيه هذه اللفظة فهو من أهل الضعف الشديد، إن لم يكن من الكذابين والوضاعين؛ والله تعالى أعلم.

وقد استعمل الإمام أبو سعيد بن يونس هذه المصطلح مقيداً في أقواله وعبارته في نقد الرجال، من ذلك، قوله في «علي بن محمد بن عيسى الخياط»^(٤): «وليس بشيء، ولا يجوز لأحد الرواية عنه»^(٥). وقال أيضاً في «محمد بن أحمد بن عثمان، يعرف بابن أبي عبيد الله، أبا طاهر المدني»^(٦): «وكان يحفظ الحديث ويفهم، روى أحاديث مناكير، أراه كان اختلط، وقد كان من أهل الرحلة والطلب، لا تجوز الرواية عنه»^(٧).

(١) انظر ترجمته: ميزان الاعتدال، للذهبي (١/ ١٥٠).

(٢) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (١/ ٨٩)، ميزان الاعتدال، للذهبي (١/ ١٥٠).

(٣) الضعفاء، لأبي نعيم (ص: ١٦٧).

(٤) انظر ترجمته: ميزان الاعتدال، للذهبي (٣/ ١٥٤).

(٥) الإكمال، لابن ماكولا (٦/ ٢٠٩).

(٦) انظر ترجمته: ميزان الاعتدال، للذهبي (٣/ ٤٥٦).

(٧) ميزان الاعتدال، للذهبي (٣/ ٤٥٦)، الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لسبط ابن العجمي (ص: ٣٠٩).

وقال أيضًا في « محمد بن حمزة بن عمر بن محمد بن أحمد بن عثمان»^(١): «ما كان يحفظ ويفهم، روى مناكير، نراه كان اختلط، لا تجوز الرواية عنه»^(٢).

المطلب الثاني: مصطلحات الجرح النسبي عند الإمام أبي سعيد بن يونس ومنهجه في استعمالها:

الجرح النسبي: هو جرح الراوي مقارنة بغيره، ولا ينافي أصل الثقة، إلا أن تكون المقارنة بين ضعيفين.

والناقد ربما ضعف الراوي في بعض الشيوخ، ولم يعن تضعيفه مطلقًا، وإنما عند المقارنة بمن هو أتقن منه عند ذلك الشيخ، كالشأن في تضعيف بعض أصحاب الزهري مقارنة بالمتقنين.

قال يعقوب بن أبي شيبة^(٣): سمعت يحيى بن معين يقول: كان جعفر بن برقان أميًا، فقلت له: جعفر بن برقان كان أميًا، قال: قلت: فكيف روايته؟، فقال: كان ثقة صدوقًا، وما أصح روايته عن ميمون وأصحابه، فقلت له: أما روايته، عن الزهري ليست بمستقيمة؟ قال: نعم وجعل يضعف روايته، عن الزهري».

قال ابن عدي^(٤) - معلقًا -: «وهو ضعيف في الزهري خاصة، وكان أميًا، وقيم روايته عن غير الزهري، وثبتوه في ميمون بن مهران وغيره، وأحاديثه مستقيمة حسنة، وإنما قيل ضعيف في الزهري؛ لأن غيره، عن الزهري أثبت منه بأصحاب الزهري المعروفين مالك، وابن عيينة ويونس وشعيب وعقيل ومعمر فإنما أرادوا أن هؤلاء أخص بالزهري وهم أثبت من جعفر لأن جعفر ضعيف في الزهري لا غير».

فالتحقيق في الجرح الوارد على هذه الصفة أنه تليين للراوي بالمقارنة بمن ذكر معه، ولا يصلح اقتطاع لفظ الجرح في ذلك الراوي عما اقترن به، بل الشأن عند إطلاق القول في أكثر هؤلاء المضعفين مقارنة بمن هو فوقهم في بعض الشيوخ أنهم ثقات عند الإطلاق^(٥).

(١) انظر ترجمته: ميزان الاعتدال، للذهبي (٣/ ٥٢٩).

(٢) المصدر السابق.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (٢/ ٣٧٢).

(٤) المصدر السابق (٢/ ٣٧٣).

(٥) تحرير علوم الحديث، للجديع (١/ ٤٦٨).

والجرح النسبي له صور عدة، منها^(١)-سيذكر الباحث الصورة المعنية بالدراسة فقط- :

- من تميز ضبطه في حال، وسوء حفظه ولينه في حال، وهذا جرح نسبي، لا يسقط بالراوي جملة، وإنما حيث تميز ما يتقنه من غيره، قبل المحفوظ، وطرح ما سواه، وهنا يجب أن تنتبه إلى أن بعض النقاد ربما أطلق وصف الضعف على من هذا نعتة، فظن من لا خبرة له أنه ضعيف مطلقاً، وليس كذلك.

ولهذه الصورة، صور تتفرع منها، وهي:

- ١- أن يكون ضابطاً إلا في حديث بعض الشيوخ.
- ٢- أن يكون متقناً فيما حدث به في بلد، دون ما حدث به في غيره.
- ٣- أن يكون متقناً فيما حمله من حديث أهل بلده دون غيرهم.
- ٤- أن يكون ثقة مقبولاً في أحاديث الرقائق والمواعظ، دون الأحكام.
- ٥- أن يكون متقناً في النقل لغير الحديث، دون ذلك في الحديث.
- ٦- ثقة في الأصل، لكن اختلط وتغير حفظه بأخرة، للكبر، أو لعارض.

وقد تكلم الإمام الناقد أبو سعيد بن يونس في جرح عدد من الرواة، وقد استعمل مصطلحات وعبارات متنوعة في ألفاظها، مختلفة في مدلولاتها أحياناً، وجاءت هذه المصطلحات والعبارات في سياق الجرح النسبي للرواة، وفيما يلي عرض لمصطلحات الجرح النسبي عند الإمام أبي سعيد بن يونس، ثم التعرض لمدلولاتها: «روى عن فلان غرائب»، «روى عن فلان مناكير»، «في رواية فلان عنه نظر»، «لا يتابع على ما روى عن فلان»، «حدث بما لم يكن يوجد عند غيره»، وفيما يلي تفصيل ذلك:

١- «روى عن فلان غرائب»:

الراوي كلما وافقت روايته رواية الثقات، ولم تكذب تخالف كان إلى الضبط أقرب، وكلما جاءك بالغرائب، والمنفردات كان إلى الوهم أقرب، وأطلق عليه: «يروى الغرائب، له غرائب...»، وهذه الغرائب مذمومة عند السلف.

قال الإمام مالك-رحمه الله تعالى-^(٢): «شر العلم الغريب، وخير العلم الظاهر، الذي قد رواه

الناس».

(١) انظر: تحرير علوم الحديث، للجديع (١/ ٤٤١-٤٤٧).

(٢) شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي (٢/ ٦٢٢).

أما الغريب، فقد عرفه الإمام ابن الصلاح -رحمه الله تعالى- قائلاً^(١): «الحديث الذي يتفرد به بعض الرواة يوصف بالغريب، وكذلك الحديث الذي يتفرد فيه بعضهم بأمر لا يذكره فيه غيره: إما في متنه، وإما في إسناده، وليس كل ما يعد من أنواع الأفراد معدوداً من أنواع الغريب، كما في الأفراد المضافة إلى البلاد على ما سبق شرحه».

فالإمام أبو سعيد بن يونس، تكلم في بعض الرواة بأن لهم غرائب عن شيوخهم، لتفردهم بها، واستعمل هذا المصطلح في حق «عَبْد الرَّحْمَنِ بْنِ سَلْمَانَ الْحَجْرِيِّ الرَّعِينِيِّ الْمِصْرِيِّ»^(٢)، حيث قال فيه: «يروي عن عقيل غرائب انفرد بها، وكان ثقة»^(٣).

٢- «روى عن فلان مناكير»:

تقدم الكلام على النكارة^(٤)، وكان الباحث قد تعرض لمصطلح «روى مناكير»، وهنا قال «روى عن فلان مناكير»، والظاهر أن يفرق بين اللفظين بأمرين: أحدهما يرجع إلى الراوي والآخر إلى المروي، ففي اللفظ الأول العلة في المروي، أما هنا فالعلة في الراوي، الذي من الممكن أن يكون من الثقات، لكنه قليل الضبط، وهذا ليس بمطرد.

وقد استعمل الإمام أبو سعيد بن يونس هذا المصطلح في حق عدد من الرواة، منهم:

- «عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو الْبَرْقِيِّ»^(٥)، قال فيه: «روى عن أشهب -يعني ابن عبد العزيز- مناكير»^(٦).

- «عبد الرحمن بن بشير الأزدي»^(٧)، قال فيه: «روى عنه ابنه عبد الرحمن بن بشر مناكير»^(٨).

(١) مقدمة ابن الصلاح، لابن الصلاح (ص: ٢٧٠).

(٢) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٣٤١)

(٣) تهذيب الكمال، للمزي (١٧/١٤٩).

(٤) انظر: (ص: ٢٣٩)، من هذا البحث.

(٥) انظر ترجمته: ميزان الاعتدال، للذهبي (١/٥٣).

(٦) ميزان الاعتدال، للذهبي (١/٥٣)، المغني في الضعفاء، للذهبي (ص: ٢٢).

(٧) انظر ترجمته: ميزان الاعتدال، للذهبي (٢/٥٥٠).

(٨) ذيل ميزان الاعتدال، للعراقي (ص: ٦٤)، لسان الميزان، لابن حجر (٢/٣١٧).

٣- « في رواية فلان عنه نظر »:

قال الباحث: الكلام على هذه اللفظة متفرع عن الكلام على لفظة « فيه نظر » - وقد سبق بيان مدلولها عند ابن يونس^(١)، لكن هنا الكلام مخصوص برواية أحد الرواة عن شيخه، فقد يكون الراوي ثقة، لكنه مضعف في روايته عن أحد شيوخه، والله أعلم وقد استعمل الإمام أبو سعيد بن يونس هذا المصطلح في حق عدد من الرواة، منهم:

- «ربيعة بن قيسر الحضرمي»، قال فيه: «وفي رواية عمرو بن الحارث عنه، نظر»^(٢).

- «سليمان بن زياد بن ربيعة بن نعيم الحضرمي»^(٣)، قال فيه: «في روايته عن ابن وهب نظر، يقال: إنه اختلط»^(٤).

٤- « لا يتابع على ما روى عن فلان »:

المتابعة أن يتابع راوياً ظن تفرده ولو صحابياً غيره، ولو صحابياً في لفظ ما رواه أو معناه بشرط؛ وحدة الصحابي في متابعة غيره لغيره، ويسمى هذا الغير المتابع والتابع أيضاً، وهي تامة إن حصلت للراوي نفسه، وقاصرة إن حصلت لشيخه أو من فوقه مطلقاً، ومن لم يذكر متابعة راوي الفرد المطلق والصحابي مقتصرًا على متابعة راوي النسبي فقد أخل.

وخص قوم المتابعة بما حصل باللفظ سواء كان من رواية ذلك الصحابي أم لا والشاهد بما حصل بالمعنى كذلك، وقد تطلق المتابعة على الشاهد وبالعكس والأمر فيه سهل^(٥).

قال ابن رجب الحنبلي - رحمه الله تعالى -^(٦): « أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا انفرد به واحد وإن لم يرو الثقات خلافه أنه لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علة فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضاً، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه ».

(١) انظر: (ص: ٢٣٣)، من هذا البحث.

(٢) الإكمال، لابن ماكولا (١/ ٣٢٨).

(٣) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٢٥١).

(٤) ميزان الاعتدال، للذهبي (٢/ ٢٠٧).

(٥) انظر: ففو الأثر في صفوة علوم الأثر، لابن الحنبلي (ص: ٦٤).

(٦) شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي (٢/ ٥٨٢).

وقال ابن القطان-رحمه الله تعالى-(^(١)): «فإنه يمس بهذا من لا يعرف بالثقة، فأما من عرف بها، فانفراده لا يضره، إلا أن يكثر ذلك منه».

والأمر كما قال، وأكثر من استعمل هذه العبارة من المتقدمين البخاري، وإذا قالها في راو فإنه يعني تفرد به لا يعرف إلا من طريقه، وفي الغالب هو حديثٌ معيَّنٌ ليس لذلك الراوي سواه، ولذا فهذه اللفظة إذا قالها البخاري في راو فهو تضعيف؛ لأنها غالباً إمّا في مجهول أو مُقلِّ، ومن كان بهذه المنزلة ولا يروي إلا حديثاً واحداً يتفرد به، فلا يحتج به (^(٢)).

قال الباحث: والظن؛ أن الإمام أبا سعيد بن يونس، انتهج نفس نهج البخاري في استخدامه لهذه اللفظة، والله أعلم.

وقد استعمل الإمام أبو سعيد بن يونس هذا المصطلح في حق «مكي بن عبد الله بن مهاجر الرُّعيني» (^(٣))، حيث قال فيه: «لم يتابع على ما روى عن ابن وهب» (^(٤))، وقال مرة: «روى مكي عن ابن عيينة وابن وهب مناكير لا يتابع عليه» (^(٥)).

٥- «حدث بما لم يكن يوجد عند غيره»:

هذه اللفظة تابعة لألفاظ النكارة عند الرواة، وسبق الكلام على النكارة (^(٦)).

وقد استعمل الإمام أبو سعيد بن يونس هذا المصطلح في حق «يحيى بن عثمان بن صالح بن صفوان القرشي السهمي، أبا زكريا المصري» (^(٧))، حيث قال فيه: «كان حافظاً للحديث، وحدث بما لم يكن يوجد عند غيره» (^(٨)).

(١) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان (٥ / ٣٦٣).

(٢) تحرير علوم الحديث، للجديع (١ / ٦١٠).

(٣) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٥ / ١٢٦٢).

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق.

(٦) انظر: (ص: ٢٣٩)، من هذا البحث.

(٧) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٥٩٤).

(٨) تهذيب الكمال، للمزي (٣١ / ٤٦٤).

المبحث الثاني

الرُّوَاةُ الْمَجْرَّحُونَ عِنْدَ الْإِمَامِ أَبِي سَعِيدِ بْنِ يُونُسَ

(دراسةٌ مقارنةٌ بين أحكام الإمام أبي سعيد بن يونس وأحكام غيره من النُّقَّاد)

إنَّ المقارنة بين أحكام الأئمة النُّقَّاد من الأمور التي يجب أن يراعيها كل من أراد التعرف على أحوال الرُّوَاة بدقّة ونزاهة، قال الإمام المَعْلَمِي اليَمَانِي -رحمه الله تعالى-^(١) - في سياق كلامه عن الأمور التي يجب أن يراعيها من أراد أن يعرف أحوال الرُّوَاة - : «ليبحث عن رأي كل إمام من أئمة الجرح والتَّعْدِيلِ واصطلاحه مستعيناً على ذلك بتتبع كلامه في الرُّوَاة، واختلاف الرُّوَايَةِ عنه في بعضهم، مع مقارنة كلامه بكلام غيره».

وهذه المقارنة تزداد أهمية إذا ما أردنا الحكم بجرح الرَّاوي خاصة المُخْتَلَفِ في جرحه وتعديله، قال الإمام اللكنوي -رحمه الله تعالى-^(٢) : «يجب عليك أن لا تبادر إلى الحكم بجرح الرَّاوي بوجود حكمه من بعض أهل الجرح والتَّعْدِيلِ، بل يلزمُ عليك أن تنقح الأمر فيه فإنَّ الأمر ذو خطر وتهويل، ولا يَحُلُّ لك أن تأخذ بقول كل جارح في أي راوٍ كان، وإن كان ذلك الجارح من الأئمة، أو من مشهوري علماء الأئمة، فكثيراً ما يوجد أمرٌ يكون مانعاً من قَبُولِ جَرَحِهِ وحينئذ يُحْكَمُ برد جرحه، وله صور كثيرة لا تخفى على مَهْرَةِ كتب الشريعة».

والناظر في أقوال الإمام أبي سعيد بن يونس وعباراته في نقد الرِّجَالِ يَجِدُ أَنَّهُ تَكَلَّمَ في جرح ما يزيد عن تسعين راوٍ، من بلدان متعددة في العالم الإسلامي، أغلبهم من أهل مصر. وفي هذا المبحث سيتم عرض الرُّوَاة المجرحين عند الإمام أبي سعيد بن يونس بحسب المصطلحات والعبارات التي قيلت في حَقِّهم، مع الاجتهاد في المقارنة بين أحكامه وأحكام غيره من النُّقَّاد، ثم الوقوف على خلاصة القول في الحكم على الرَّاوي.

(١) التَّنْكِيلُ بما في تَأْيِيبِ الكوثري من الأباطيل، للمعلمي (١/ ٢٥٧-٢٥٨).

(٢) الرفع والتَّكْمِيلِ، للكنوي (ص: ١١٥-١١٦).

المطلب الأول: الرواة المُجَرَّحون بمصطلحات الجرح المطلق التي وافق النُّقَّادُ

الإمام أبا سعيد بن يونس في استعمالها:

جَرَّحَ الإمام أبو سعيد بن يونس عددًا من الرواة باستعمال مصطلحات الجرح المطلق وعباراته،

وهم كالتالي:-

أولاً: الرواة الذين قال فيهم، « لم يكن يشبه أهل العلم »:

١- الربيع بن محمد بن الربيع بن سليمان الجيزي المصري^(١):

قال ابن يونس^(٢): لم يكن يشبه أهل العلم.

- أقوال النُّقَّاد في الرَّاوي:

لم يعثر الباحث على أي قول للنقاد في الراوي.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَّاد:

القول فيه قول ابن يونس؛ خاصة وأن الراوي مصري، وابن يونس من أخبر الناس بالرواية

المصريين.

لم يعثر الباحث قولاً للنقاد في الراوي، ليتسنى له المقارنة.

٢- محمد بن بشر بن بطريق العكري^(٣):

قال ابن يونس^(٤): كان ثقة... ولم يكن يشبه أهل العلم.

- أقوال النُّقَّاد في الرَّاوي:

قال مسلمة بن قاسم^(٥): ثقة صدوق، قال ابن حجر^(٦): وقد أوضح مسلمة بن قاسم معنى قول

ابن يونس: «إنه لا يشبه أهل العلم»؛ فقال: كان العكريّ محدث أهل مصر، والمملي عليهم يوم الجمعة،

وكان كثير الحديث، وكان الإخشيد قد جعله أمين المارستان، فاتفق أنه خرج لبعض حروبه إلى الشام،

(١) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧/ ٧٨١).

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر ترجمته: لسان الميزان، لابن حجر (٧/ ١٤).

(٤) توضيح المشتبه، لابن ناصر الدين (٤/ ٢٨٢)، لسان الميزان، لابن حجر (٧/ ١٤).

(٥) لسان الميزان، لابن حجر (٧/ ١٤).

(٦) المصدر السابق.

فخرج العكرِّي فشيعة وراكبه، فلما انصرف وجلس يوم الجمعة في مجلسه، قام إليه أصحاب الحديث؛ فنزعه من موضعه، وسبوه وهموا به ومزقوا رواياتهم عنه، وأخذوا الصموت^(١) فأجلسوا مكانه، فرأيت العكرِّي بعد ذلك لا يجتمع إليه رجلا؛ وهو عندي ثقة صدوق إن شاء الله.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد: ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس على توثيقه للراوي، ولكن خالفوه في قوله لا يشبه أهل العلم، وتم بيان سبب قوله هذا في كلام مسلمة.

ثانياً: الرواة الذين قال فيهم، «ليس بثقة»:

* محمد بن عبد الرحمن بن بحير بن عبد الرحمن بن معاوية بن بحير بن ريسان، وقيل: ابن بحير، وقيل: ابن مجبر^(٢):

قال ابن يونس^(٣): ليس بثقة.

- أقوال النقاد في الراوي:

ذكره ابن الجوزي^(٤) والذهبي^(٥) في الضعفاء.

قال الدارقطني^(٦): منكر الحديث، وقال مرة^(٧): يروي عن أبيه، عن مالك والثوري أحاديث

موضوعة كان بمصر يضع الحديث، وقال مسلمة بن قاسم^(٨) والخطيب البغدادي^(٩): كذاب.

(١) الدرر اللينة التي إذا صبها الرجل على نفسه لم يسمع لها صوت. انظر: معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (٣/ ٣٠٨).

(٢) انظر ترجمته: ميزان الاعتدال، للذهبي (٣/ ٦٢١)، لسان الميزان، لابن حجر (٧/ ٢٨٠).

(٣) توضيح المشتبه، لابن ناصر الدين (٤/ ٢٨٢)، لسان الميزان، لابن حجر (٧/ ١٤).

(٤) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (٣/ ٧٥).

(٥) المغني في الضعفاء، للذهبي (٢/ ٦٠٥).

(٦) لسان الميزان، لابن حجر (٧/ ٢٨١).

(٧) المؤلف والمختلف، للدارقطني (١/ ١٥٦).

(٨) لسان الميزان، لابن حجر (٧/ ٢٨٠).

(٩) المصدر السابق.

قال ابن عدي^(١): روى عن الثقات المناكير وعن أبيه، عن مالك البواطيل... وله من البواطيل غير ما ذكرت، وقال الذهبي^(٢): متهم،

وقال السيوطي^(٣): روى عن الثقات المناكير.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد: منكر الحديث، والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في عدم توثيقه للراوي.

ثالثاً: الرواة الذين قال فيهم، «لم يكن بثقة»:

١ - محمد بن عثمان بن سعيد بن عبد السلام بن أبي السوار^(٤):

قال ابن يونس^(٥): لم يكن بثقة.

- أقوال النقاد في الراوي:

ضعفه الهيثمي^(٦)، وذكره الذهبي^(٧) في المغني.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد: ضعيف؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في جرحه للراوي.

(١) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (٧ / ٥٤٧).

(٢) أحاديث مختارة من موضوعات الجورقاني وابن الجوزي، للذهبي (ص: ١٢٩).

(٣) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، للسيوطي (٢ / ٧٦).

(٤) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٦ / ١٠٣٧)، ميزان الاعتدال، للذهبي (٣ / ٦٤١).

(٥) المغني في الضعفاء، للذهبي (٢ / ٦١٢)، ميزان الاعتدال، للذهبي (٣ / ٦٤١)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٦ / ١٠٣٧).

(٦) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (٨ / ١٠٢).

(٧) المغني في الضعفاء، للذهبي (٢ / ٦١٢).

٢- محمد بن الحسن بن علي المدني، الأنصاري^(١):

قال ابن يونس^(٢): لم يكن بثقة.

- أقوال النُّقَّاد في الرَّاوي:

ذكره الذهبي^(٣) في الضعفاء.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَّاد:

ضعيف، والله تعالى أعلى وأعلم.

تبع النقاد الإمام ابن يونس في جرح الراوي.

رابعاً: الرَّوَاة الذين قال فيهم، «لم يكن بالثقة»:

* محمد بن عبد الله بن بشير الهاشمي^(٤):

قال ابن يونس^(٥): لم يكن بالثقة.

- أقوال النُّقَّاد في الرَّاوي:

ذكره الذهبي^(٦) في المغني.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَّاد:

ضعيف؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في عدم توثيقه للراوي.

(١) انظر ترجمته: ميزان الاعتدال للذهبي (٣/ ٥١٨).

(٢) المصدر السابق.

(٣) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (٣/ ٥٢).

(٤) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧/ ١٦٦)، ميزان الاعتدال، للذهبي (٣/ ٦٠٤).

(٥) وقيل في اسمه: محمد بن عبد الله بن قشير الحذاء «مولى بنى هاشم»: ولم يكن بالثقة، ووهب عبد الفتاح فتحي - جامع

تاريخ ابن يونس - فجعلها اثنين وهما واحد، انظر: تاريخ ابن يونس (١/ ٤٥١، ٤٥٣).

(٦) المغني في الضعفاء، للذهبي (٢/ ٦٠١)، ميزان الاعتدال، للذهبي (٣/ ٦٠٤)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٧/

١٦٦).

(٧) المغني في الضعفاء، للذهبي (٢/ ٦٠١).

خامساً: الرّوَاة الذين قال فيهم، «ليس بالقوي في الحديث»:

* زيد بن محمد بن خلف المصري^(١):

قال ابن يونس^(٢): ليس بالقوي في الحديث.

- أقوال النُّقَاد في الرّاوي:

ذكره الذهبي^(٣) في المغني، وقال: لين.

- خلاصة القول في الرّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَاد:
ضعيف؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في جرحه للراوي.

سادساً: الرّوَاة الذين قال فيهم، «تعرف وتنكر»:

١ - سعيد بن أحمد بن زكريا بن يحيى بن صالح القُضاعي^(٤):

قال ابن يونس^(٥): تعرف وتنكر.

- أقوال النُّقَاد في الرّاوي:

لم يعثر الباحث على أقوال للنقاد في الراوي.

- خلاصة القول في الرّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَاد:
صدوق، يهم؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

لم يعثر الباحث على أقوال للنقاد في الراوي، ليتسنى له المقارنة.

٢ - عبد الله بن أزهر المِضري^(٦):

(١) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧/ ٧٠٠)، ميزان الاعتدال، للذهبي (٢/ ١٠٦)، لسان الميزان، لابن حجر (٣/ ٥٦٢).

(٢) المصادر السابقة.

(٣) المغني في الضعفاء، للذهبي (١/ ٢٤٧)، ميزان الاعتدال، للذهبي (٢/ ١٠٥).

(٤) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧/ ٤٥٩).

(٥) الإكمال، لابن ماكولا (٧/ ١١٤)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٧/ ٤٥٩).

(٦) انظر ترجمته: ميزان الاعتدال، للذهبي (٢/ ٣٩١).

قال ابن يونس^(١): تعرف وتنكر.

– أقوال النُّقَادِ فِي الرَّأْيِ:

ذكره ابن حبان^(٢) في الثقات، وذكره الذهبي^(٣) في المغني.

– خلاصة القول في الرَّأْيِ، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَادِ:

صدوق؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في جرح الراوي، عدا ابن حبان الذي أورده في الثقات، دون أن

يعقب.

٣ – محمد بن الحسن بن موسى الكندي^(٤):

قال ابن يونس^(٥): تعرف وتنكر.

– أقوال النُّقَادِ فِي الرَّأْيِ:

وثقه الدارقطني^(٦)، وزاد مرة^(٧): ليس به بأس، وذكره الذهبي^(٨) في المغني.

– خلاصة القول في الرَّأْيِ، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَادِ:

صدوق؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق الذهبي الإمام ابن يونس في جرح الراوي، لكن خالفه الدارقطني فوثقه مرة ولينه أخرى،

لكن القول فيه قول ابن يونس لأنه من أخبر الناس بأهل مصر، وكلام ابن يونس فيه كلام المتفحص

لمروياته.

(١) ميزان الاعتدال، للذهبي (٢/ ٣٩١)، المغني في الضعفاء، للذهبي (ص: ٣٣٢).

(٢) الثقات، لابن حبان (٧/ ١٦).

(٣) المغني في الضعفاء، للذهبي (ص: ٣٣٢).

(٤) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧/ ١٣٨)، ميزان الاعتدال، للذهبي (٣/ ٥١٨).

(٥) تاريخ الإسلام، للذهبي (٧/ ١٣٨).

(٦) سؤالات حمزة للدارقطني (ص: ٨٠).

(٧) لسان الميزان، لابن حجر (٥/ ١٢٩).

(٨) المغني في الضعفاء، للذهبي (٢/ ٥٦٩).

٤ - موسى بن الحسن بن موسى الكِنْدِي^(١):

قال ابن يونس^(٢): تعرف وتنكر.

- أقوال النُّقَادِ فِي الرَّأْيِ:

قال مسلمة بن قاسم^(٣): تكلم فيه.

- خلاصة القول في الرَّأْيِ، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَادِ:

صدوق؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في جرح الراوي.

سابعاً: الرَّوَاةُ الَّذِينَ قَالَ فِيهِمْ، «فيه نظر»:

١ - عبد الرحمن بن مريح الخولاني^(٤)؛ وقيل^(٥): مريح.

قال ابن يونس^(٦): فيه نظر.

- أقوال النُّقَادِ فِي الرَّأْيِ:

وثقه العجلي^(٧)، وقال ابن حجر^(٨): مشهور.

وقال أبو حاتم^(٩) والذهبي^(١٠): مجهول.

(١) انظر ترجمته: لسان الميزان، لابن حجر (٨ / ١٩٤).

(٢) ميزان الاعتدال، للذهبي (٣ / ٥١٨).

(٣) لسان الميزان، لابن حجر (٨ / ١٩٤).

(٤) انظر ترجمته: ميزان الاعتدال، للذهبي (٢ / ٥٨٩).

(٥) المصدر السابق.

(٦) الإكمال، لابن ماكولا (٥ / ٢٢٣).

(٧) الثقات، للعجلي (٢ / ٨٦).

(٨) تعجيل المنفعة، لابن حجر (١ / ٨١٢).

(٩) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٥ / ٢٨٧).

(١٠) ميزان الاعتدال، للذهبي (٢ / ٥٨٩)، المغني في الضعفاء، للذهبي (٢ / ٣٨٦).

وذكره ابن الجوزي^(١) والذهبي^(٢) في الضعفاء.

– خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

صدوق؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في جرح الراوي، عدا العجلي.

٢ – عبد الله بن يزيد بن هرمز مولى بنى ليث، قيل: اسمه يزيد بن عبد الله بن هرمز^(٣):

قال ابن يونس^(٤): فيه نظر.

– أقوال النقاد في الراوي:

وثقه ابن شاهين^(٥)، وذكره ابن حبان^(٦) في الثقات.

قال أبو حاتم^(٧): ليس بالقوي، يكتب حديثه.

– خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ضعيف؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في جرح الراوي، عدا ابن شاهين وابن حبان، ولا يغتر بتوثيقهما.

٣ – عُبَيْدُ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدٍ، أبا وهب الكَلَّاعِي^(٨):

قال ابن يونس^(٩): فيه نظر.

– أقوال النقاد في الراوي:

(١) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (٢/ ١٠٠).

(٢) المغني في الضعفاء، للذهبي (٢/ ٣٨٦).

(٣) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٣/ ٤٤٨).

(٤) ذيل ميزان الاعتدال، للعراقي (ص: ١٤١).

(٥) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: ١٣١).

(٦) الثقات، لابن حبان (٧/ ١٢).

(٧) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٥/ ١٩٩).

(٨) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٤/ ١٠٩٠)، ميزان الاعتدال، للذهبي (٤/ ٥٨٥).

(٩) ذيل ميزان الاعتدال، للعراقي (ص: ١٤١).

وثقه العجلي^(١) ودحيم^(٢)، وقال الذهبي^(٣) وابن حجر^(٤): صدوق، وقال ابن معين^(٥): ليس به بأس،

وضعه الدارقطني^(٦)، وفي مسند يعقوب بن شيبة^(٧): مجهول.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

صدوق؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في جرح الراوي، عدا العجلي ودحيم، ولا يغتر بتوثيق العجلي، كما

قيل.

٤ - علي بن يزيد بن أبي هلال الألهاني، ويُقال: الهلالي، أبا عبد الملك، ويُقال: أبو الحسن، الشامي

الدمشقي^(٨):

قال ابن يونس^(٩): فيه نظر.

- أقوال النقاد في الراوي:

(١) الثقات، للعجلي (ص: ٥١٥).

(٢) تهذيب الكمال، للمزي (١١٢ / ١٩).

(٣) ميزان الاعتدال، للذهبي (٤ / ٥٨٥).

(٤) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٣٧٣).

(٥) تاريخ دمشق، لابن عساکر (٤٣ / ٣٨).

(٦) تاريخ الإسلام، للذهبي (٤ / ١٠٩٠).

(٧) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (٩ / ٥٠).

(٨) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٤٠٦).

(٩) تاريخ دمشق، لابن عساکر (٤٣ / ٢٨١)، تهذيب الكمال، للمزي (٢١ / ٢١).

وضعفه ابن معين^(١) وأحمد^(٢) والبخاري^(٣) وأبو حاتم^(٤) والترمذي^(٥) وابن شاهين^(٦) وابن حزم^(٧)
والسمعاني^(٨) والهيثمي^(٩) وابن حجر^(١٠)،
وزاد أبو حاتم: حديثه منكر، فإن كان ما روى علي بن يزيد عن القاسم على الصحة، فيحتاج أن
ننظر في أمر علي بن يزيد، وزاد السمعي والهيثمي^(١١): جداً، وزاد الهيثمي مرة^(١٢): فيه توثيق، وزاد
الهيثمي مرة^(١٣) أخرى: وقد وثق، وقال الهيثمي أيضاً^(١٤): وقد ضعفه الجمهور واختلف في الاحتجاج به،
وقال أخرى^(١٥): مجمع على ضعفه،

(١) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٤٣ / ٢٨٢).

(٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٦ / ٢٠٩)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (٤٣ / ٢٨٢).

(٣) سنن الترمذي (٥ / ٧٦)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (٤٣ / ٢٨١).

(٤) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٦ / ٢٠٩).

(٥) سنن الترمذي (٤ / ٥٧٥).

(٦) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين (ص: ١٢٥).

(٧) المحلى، لابن حزم (١٢ / ١٣٧).

(٨) الأنساب، للسمعاني (١ / ٣٤٢).

(٩) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (١ / ٢٠٨، ٣٣٦).

(١٠) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٤٠٦).

(١١) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (٤ / ٣٢٦).

(١٢) المصدر السابق.

(١٣) المصدر السابق (٤ / ٢٦٠).

(١٤) المصدر السابق (٢ / ٤٣).

(١٥) المصدر السابق (٩ / ٥٩).

وذكره البخاري^(١) وأبو زرعة^(٢) والعقيلي^(٣) وأبو العرب^(٤) وأبو القاسم البلخي^(٥) وابن عدي^(٦) وابن شاهين^(٧) وأبو نعيم^(٨) وابن الجوزي^(٩) في الضعفاء.

قال أبو مسهر^(١٠) - لما سئل عنه - : ما أعلم إلا خيراً، انظر من يروي عنه، ابن أبي العاتكة ليس من أهل الحديث ونظرائه، قال ابن معين^(١١) والبخاري^(١٢) مرة: يضعف، وقال أبو حاتم^(١٣) - لما سئل عن أحاديثه - : ليست بالقوية هي ضعاف،

وقال الترمذي مرة^(١٤) وأبو علي الطوسي^(١٥) : وقد تكلم بعض أهل العلم في علي بن يزيد وضعفه، وقال الساجي^(١٦) : اتفق أهل العلم على تضعيفه، وقال الذهبي^(١٧) : وعلي في نفسه صالح، وقال مرة^(١٨) : ضَعَّفُوهُ، وقال أخرى^(١٩) : ضعفه جماعة ولم يترك،

-
- (١) الضعفاء الصغير، للبخاري (ص: ٩٩).
 - (٢) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (٢ / ٦٤١).
 - (٣) الضعفاء الكبير، للعقيلي (٣ / ٢٥٤).
 - (٤) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (٩ / ٣٨٩).
 - (٥) المصدر السابق.
 - (٦) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (٦ / ٣٠٥).
 - (٧) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين (ص: ١٢٥).
 - (٨) الضعفاء، لأبي نعيم (ص: ١١٦).
 - (٩) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (٢ / ٢٠٠).
 - (١٠) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٤٣ / ٢٨٢)، الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (٦ / ٣٠٥).
 - (١١) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٤٣ / ٢٨٤).
 - (١٢) سنن الترمذي (٥ / ٣٤٦)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (٤٣ / ٢٨٥).
 - (١٣) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٤٣ / ٢٨٥).
 - (١٤) سنن الترمذي (٣ / ٥٧٢).
 - (١٥) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٤٣ / ٢٨٥).
 - (١٦) تهذيب التهذيب، لابن حجر (٧ / ٣٩٧).
 - (١٧) ميزان الاعتدال، للذهبي (٣ / ١٦٢).
 - (١٨) المغني في الضعفاء، للذهبي (٢ / ٤٥٧).
 - (١٩) الكاشف، للذهبي (٢ / ٤٩).

وقال مرة أخيرة^(١): وله مناكير، وضعفه جماعة.

وقال النسائي^(٢) وابن أبي حاتم^(٣): ليس بثقة، وقال أبو زرعة^(٤): ليس بقوي.

وقال المفضل الغلابي^(٥) والبخاري^(٦) وابن الجارود^(٧): منكر الحديث، وقال البخاري مرة^(٨) وأبو

أحمد الحاكم^(٩): ذاهب الحديث، وقال يعقوب بن شيبة^(١٠): واهي الحديث كثير المنكرات.

وقال النسائي^(١١) والدارقطني^(١٢) وأبو الفتح الأزدي^(١٣) وأبو بكر البرقاني^(١٤) وابن حزم^(١٥) وابن

القيسراني^(١٦) والهيثمي^(١٧): متروك الحديث، وزاد الهيثمي^(١٨): وقد قيل فيه: إنه صالح.

وقال الجوزجاني^(١٩): «رأيت غير واحد يذكر أحاديثه التي يرويها عنه عبید الله بن زحر وعثمان

بن أبي العاتكة، ثم رأينا أحاديث جعفر بن الزبير وبشر بن نمير يرويان، عن القاسم أحاديث تشبه تلك

(١) تاريخ الإسلام، للذهبي (٣/ ٤٦٦).

(٢) تهذيب الكمال، للمزي (٢١/ ١٨١).

(٣) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٤٣/ ٢٨١).

(٤) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٦/ ٢٠٩)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (٤٣/ ٢٨٤).

(٥) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٤٣/ ٢٨٤).

(٦) الضعفاء الصغير، للبخاري (ص: ٩٩).

(٧) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (٩/ ٣٨٨).

(٨) العلل الكبير، للترمذي (ص: ١٩٠).

(٩) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٤٣/ ٢٨١).

(١٠) المصدر السابق (٤٣/ ٢٨٣).

(١١) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٤٣/ ٢٨٥)، الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (٦/ ٣٠٥).

(١٢) تهذيب الكمال، للمزي (٢١/ ١٨٢).

(١٣) تهذيب الكمال، للمزي (٢١/ ١٨٢)، الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (٢/ ٢٠٠).

(١٤) تهذيب الكمال، للمزي (٢١/ ١٨٢).

(١٥) المحلى، لابن حزم (٦/ ١٢٥).

(١٦) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (١/ ٣١١).

(١٧) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (٧/ ٣٢).

(١٨) المصدر السابق (٤/ ٣١٤).

(١٩) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: ٢٨٥).

الأحاديث وكان القاسم خيارًا فاضلاً ممن أدرك أربعين رجلاً من المهاجرين والأنصار وأظن أننا من قبل علي بن يزيد على أن بشر بن نمير وجعفر بن الزبير ليسا ممن يحتج بهما على أحد من أهل العلم».

وقال ابن حبان^(١): «وعلى جميع الأحوال يجب التنكب عن روايته لما ظهر لنا عمن فوقه ودونه من ضد التعديل ونسأل الله جميل الستر بمنه».

قال ابن عدي^(٢): «ولعلي بن يزيد أحاديث ونسخ غير ما ذكرت، ويروي عنه يحيى بن أيوب بن أبي مریم وله غير هذه النسخة، وهو في نفسه صالح، إلا أن يروي عنه ضعيف؛ فيؤتى من قبل ذلك الضعيف».

قال السمعاني^(٣): «منكر الحديث جداً فلا أدرى التخليط في روايته ممن هو؟؛ لأن في أسناده ثلاثة ضعفاء سواه، وأكثر روايته عن القاسم وهو ضعيف في الحديث جداً، وأكثر ما رواه عنه عبيد الله بن زحر ومطرح بن يزيد وهما ضعيفان واهيان، فلا يتهيأ الزاق الجرح بعلي بن يزيد وحده».

– خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ضعيف جداً؛ وإن كان في بعض الأحيان، لا تكون العلة منه دائماً، والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في جرح الراوي، وطعنوا فيه على اختلاف ألفاظهم وعباراتهم، وهذا يدل على أن الإمام ابن يونس يقصد بقوله «فيه نظر» المتهم شديد التهمة.

٥ – عمرو بن سفيان بن عبد شمس بن سعد بن قائف بن الأوقص بن مرة بن هلال بن فالح بن ذكوان

بن ثعلبة بن سليم، السلمي، أبا الأعور^(٤):

قال ابن يونس^(٥): فيه نظر.

– أقوال النقاد في الراوي:

(١) المجروحين، لابن حبان (٢/ ١١٠).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (٦/ ٣٠٦).

(٣) الأنساب، للسمعاني (١/ ٣٤٢).

(٤) انظر ترجمته: تاريخ دمشق لابن عساكر (٤٦/ ٥٥).

(٥) المصدر السابق.

ذكره ابن حبان^(١) في الثقات.

قال ابن معين^(٢): رجل من أصحاب النبي (صلى الله عليه وسلم) وكان مع معاوية وكان علي يلعبه في الصلاة واسمه عمرو بن سفيان، قال أبو حاتم^(٣): وليست له صحبة، وهو جاهلي وهو من أصحاب معاوية.

قال ابن أبي حاتم^(٤): أدرك الجاهلية، وليست له صحبة كان من أصحاب معاوية، روى عن النبي ﷺ مرسلًا.

قال مسلم^(٥) وأبو أحمد الحاكم^(٦) في الكنى: له صحبة، وذكره البغوي^(٧) وابن قانع^(٨) وأبو نعيم^(٩) وابن سميع^(١٠) وابن منده^(١١) وغيرهم في الصحابة.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

صحابي جليل؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

قال الباحث: يغلب على الظن ان الإمام ابن يونس يقصد بقوله: فيه نظر، الاختلاف الوارد في

صحبته، والله تعالى أعلى وأعلم.

ثامناً: الرواة الذين قال فيهم، «تكلّموا فيه»:

١ - أيوب بن سويد الرّملي السّيباني^(١٢):

(١) الثقات، لابن حبان (٥ / ١٦٩).

(٢) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣ / ٤٣).

(٣) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص: ١٤٣).

(٤) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٦ / ٢٣٤).

(٥) الكنى والأسماء، لمسلم (١ / ١٠٦).

(٦) الأسماء والكنى، لأبي أحمد الحاكم (٢ / ٢٨).

(٧) المصدر السابق.

(٨) معجم الصحابة، لابن قانع (٢ / ٢٠٦).

(٩) معرفة الصحابة، لأبي نعيم (٤ / ٢٠١٨).

(١٠) الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر (٤ / ٥٢٩).

(١١) المصدر السابق.

(١٢) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ١١٨).

قال ابن يونس^(١): تكلموا فيه.

– أقوال النُّقَّاد في الرَّأْي:

وثقه مسلمة بن قاسم^(٢)، وذكره ابن حبان^(٣) في الثقات، وقال: وكان رديء الحفظ يتقى حديثه من رواية ابنه محمد بن أيوب عنه لأن أخباره إذا سيرت من غير رواية ابنه عنه وجد أكثرها مستقيمة، ورد عليه الذهبي وابن حجر، فأما الأول فرد عليه لإيراده في الثقات، فقال^(٤): والعجب من ابن حبان ذكره في الثقات فلم يصنع جيدًا، وأما الثاني فرد عليه من جهة كلامه في رواية ابنه عنه، فعبر قائلاً^(٥): وقد طول ابن عدي ترجمته وأورد له جملة مناكير من غير رواية ابنه لا كما زعم ابن حبان، وقال الحاكم أبو عبد الله^(٦): ممن لم يحتج به إلا أنه من أجلة مشايخ الشام.

قال البخاري^(٧): يتكلمون فيه، وقال أبو زرعة^(٨): عند الناس مستور، وقال أبو حاتم^(٩): لين الحديث، وقال الدارقطني^(١٠): يعتبر به، وقال الخليلي^(١١): صالح الحديث... لم يرضوا حفظه، غير متفق عليه، وقال الذهبي^(١٢): كان سيء الحفظ، لينًا، وقال ابن حجر^(١٣): مختلف فيه، وقال مرة^(١٤): صدوق يخطئ.

(١) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (٢/ ٣٣٥)، تهذيب التهذيب، لابن حجر (١/ ٤٠٦).

(٢) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (٢/ ٣٣٥).

(٣) الثقات، لابن حبان (٨/ ١٢٥).

(٤) ميزان الاعتدال، للذهبي (١/ ٢٨٧).

(٥) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (٢/ ٣٣٥)، تهذيب التهذيب، لابن حجر (١/ ٤٠٦).

(٦) المستدرک على الصحيحين، للحاكم (١/ ٦٢٦).

(٧) التاريخ الكبير، للبخاري (١/ ٤١٧).

(٨) سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي ومعه كتاب أسامي الضعفاء له (ص: ١٢٨).

(٩) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٢/ ٢٥٠).

(١٠) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: ٥٨).

(١١) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي (١/ ٤١٩).

(١٢) سير أعلام النبلاء، للذهبي (٩/ ٤٣١).

(١٣) التلخيص الحبير، لابن حجر (٣/ ٢٠٩).

(١٤) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ١١٨).

وضعفه أحمد^(١) وأبو داود^(٢) والساجي^(٣) وابن قانع^(٤) والبيهقي^(٥) وابن الملقن^(٦) والهيثمي^(٧) والبوصيري^(٨) وابن حجر^(٩)، وزاد الساجي: ارم به؛ وكذلك قال ابن المبارك^(١٠)، وزاد الهيثمي: لا يحتج به، وزاد مرة^(١١): جدًّا، وقال مرة^(١٢): ضعفه الجمهور، وقال أحمد مرة^(١٣): ضعفه، وقال البوصيري مرة^(١٤): متفق على تضعيفه، وذكره ابن شاهين^(١٥) وابن الجوزي^(١٦) والذهبي^(١٧) في الضعفاء.

وقال ابن معين^(١٨) وابن الجارود^(١٩): ليس بشيء، كان يسرق الأحاديث، وزاد ابن معين مرة^(٢٠): كان حدثهم بالرملة بأحاديث عن عبد الله بن المبارك، ثم جعلها بعد عن نفسه عن رجال ابن المبارك، وزاد أخرى: قال أهل الرملة حدث عن ابن المبارك بأحاديث ثم قال: حدثني أولئك الشيوخ

(١) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (٢/ ٢٣).

(٢) سنن أبي داود (٤/ ٣٣٢).

(٣) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (٢/ ٣٣٥)، تهذيب التهذيب، لابن حجر (١/ ٤٠٦).

(٤) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (٢/ ٣٣٥).

(٥) السنن الكبرى، للبيهقي (١٠/ ٤٥٧).

(٦) البدر المنير، لابن الملقن (٧/ ٣٠٣).

(٧) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (١/ ٨٧).

(٨) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، للبوصيري (٤/ ١٢٧).

(٩) الدراية في تخريج أحاديث الهداية، لابن حجر (٢/ ٢١٦).

(١٠) الضعفاء الكبير، للعقيلي (١/ ١١٣).

(١١) تهذيب التهذيب، لابن حجر (١/ ٤٠٦).

(١٢) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (٥/ ١٣٠).

(١٣) بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، لابن المبرد (ص: ٢٦).

(١٤) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، للبوصيري (٢/ ١٤).

(١٥) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين (ص: ٥١).

(١٦) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (١/ ١٣٠).

(١٧) المغني في الضعفاء، للذهبي (١/ ٩٦).

(١٨) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: ٦٨)، تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤/ ٤٢١، ٤٥١)، الجرح

والتعديل، لابن أبي حاتم (٢/ ٢٥٠)، علل الحديث، لابن أبي حاتم (٥/ ٤٦٤).

(١٩) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (٢/ ٣٣٥).

(٢٠) المصدر السابق.

الذي حدثني عنهم ابن المبارك، وقال مرة^(١): كان يقلب حديث ابن المبارك والذي حدث به عن مشايخه الذين أدركهم فيقلبه على نفسه، ورماه بالسرقة الهيثمي^(٢)، وقال الجوزجاني^(٣): واهي الحديث وهو بعد متماسك، وقال النسائي^(٤): ليس بثقة، وقال الطحاوي^(٥)-بعد إيراد حديث له-: وإن كان في القلوب من أيوب ما فيها، وقال أبو أحمد الحاكم^(٦): ليس بالقوي عندهم.

وقال النسائي^(٧) والهيثمي^(٨): متروك الحديث، وقال أبو حاتم^(٩): كان يدعي أحاديث الناس.

وقال ابن عدي^(١٠): ولأيوب بن سويد حديث صالح، عن شيوخ معروفين منهم يونس بن يزيد الأيلي نسخة الزهري، وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر، وابن جريج والأوزاعي والثوري وغيرهم، ويقع في حديثه ما يوافقه الثقات عليه، ويقع فيه ما لا يوافقوه عليه، ويكتب حديثه في جملة الضعفاء وأنكر ما وجدت له ما ذكرته.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ضعيف جداً؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام ابن يونس في جرح الراوي.

(١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٢ / ٢٥٠).

(٢) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (١ / ١٣٢).

(٣) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: ٢٦٦).

(٤) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: ١٦).

(٥) شرح مشكل الآثار، للطحاوي (١٤ / ١٧).

(٦) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (٢ / ٣٣٥).

(٧) سنن النسائي (٣ / ١١٥).

(٨) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (٦ / ٢٥٣).

(٩) الضعفاء الكبير، للعقيلي (١ / ١١٣).

(١٠) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (٢ / ٢٨).

٢ - عبد الرحمن بن حاتم المرادي^(١):

قال ابن يونس^(٢): تكلموا فيه.

- أقوال النقاد في الراوي:

ضعفه الذهبي^(٣)، وقال مرة^(٤): ما علمت به بأسًا.

قال مسلمة بن قاسم^(٥): ليس عندهم بثقة، وقال ابن الجوزي^(٦) والهيثمي^(٧): متروك الحديث.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ضعيف؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام أبا سعيد بن يونس في جرحه للراوي.

٣ - علي بن زيد بن عبد الله، أبا الحسن الفرائضي^(٨):

قال ابن يونس^(٩): تكلموا فيه.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال مسلمة بن قاسم^(١٠): ثقة.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

صدوق؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

(١) انظر ترجمته: ميزان الاعتدال، للذهبي (٢/ ٥٥٤).

(٢) لسان الميزان، لابن حجر (٥/ ٩٢).

(٣) المغني في الضعفاء، للذهبي (٢/ ٣٧٧).

(٤) ميزان الاعتدال، للذهبي (٢/ ٥٥٤).

(٥) لسان الميزان، لابن حجر (٥/ ٩٢).

(٦) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (٢/ ٩١).

(٧) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (٩/ ٢٦٩).

(٨) انظر ترجمته: تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (١٣/ ٣٧٨).

(٩) لسان الميزان، لابن حجر (٥/ ٩٢).

(١٠) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (٩/ ٣٢٥)، لسان الميزان، لابن حجر (٥/ ٥٤١).

خالف مسلمة بن قاسم الإمام ابن يونس في حكمه على الراوي، ولعل الإمام ابن يونس اطلع على قادح في الراوي لم يطلع عليه ابن قاسم.

٤ - علي بن عبد الله بن معن الفارسي الفَرَضِي^(١):

قال ابن يونس^(٢): تكلموا فيه.

- أقوال النُّقَادِ فِي الرَّاوي:

وثقه الخطيب البغدادي^(٣).

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَادِ:

صدوق؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

خالف الخطيب البغدادي الإمام ابن يونس في حكمه على الراوي، ولعل الإمام ابن يونس اطلع

على قادح في الراوي لم يطلع عليه الخطيب.

٥ - القاسم بن أحمد بن بشير الدَّبَّاع، أبا عامر المصري^(٤):

قال ابن يونس^(٥): تكلموا فيه.

- أقوال النُّقَادِ فِي الرَّاوي:

ذكره الذهبي^(٦) في المغني، وقال مرة^(٧): شيخ.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَادِ:

ضعيف؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النُّقَادِ الإمام ابن يونس في حكمه على الراوي بالجرح.

(١) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٨ / ١٢٧).

(٢) ذيل ميزان الاعتدال، للعراقي (ص: ١٦٠).

(٣) تاريخ الإسلام، للذهبي (٨ / ١٢٧).

(٤) انظر ترجمته: ميزان الاعتدال، للذهبي (٣ / ٣٦٨).

(٥) ذيل ميزان الاعتدال، للعراقي (ص: ١٦٠).

(٦) ميزان الاعتدال، للذهبي (٣ / ٣٦٨).

(٧) المصدر السابق.

٦ - مقدم بن داود بن عيسى بن تليد الرُّعَيْنِي، أبا عمرو المصري^(١):

قال ابن يونس^(٢): تكلموا فيه.

- أقوال النُّقَاد في الرَّاوي:

قال المنذري^(٣) وابن دقيق العيد^(٤) والهيثمي^(٥): وثق، وزاد ابن دقيق العيد: وقيل: إنه ضعيف أيضاً وهو من مشهوري الرواة بمصر، وزاد^(٦): على ضعف فيه، وزاد مرة^(٧): وهو ضعيف، وقال مسلمة بن قاسم^(٨): رواياته لأبأس بها، وقال ابن أبي دُلَيْم^(٩): وكان عالي الدرجة، كثير الرواية، وقال الذهبي^(١٠): صويلح، وقال مرة^(١١): مشهور، وقال أخرى^(١٢)-معلقاً على حديث أخرجه له الحاكم^(١٣): - لم يتكلم عليه الحاكم، وهو موضوع على سند الصحيحين، ومقدم متكلم فيه، والآفة منه، وفسر كلام الذهبي، سبط ابن العجمي؛ فقال^(١٤): قوله: والآفة منه، يمتثل أنه وضعه، والله أعلم.

(١) انظر ترجمته: سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٣ / ٣٤٥)، ميزان الاعتدال، للذهبي (٤ / ١٧٦).

(٢) ميزان الاعتدال، للذهبي (٤ / ١٧٦).

(٣) الترغيب والترهيب، للمنذري (٣ / ٢٧٢).

(٤) الإمام، لابن دقيق العيد (١ / ٢٦٣).

(٥) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (١٠ / ٢٩٣، ٣٢٣).

(٦) المصدر السابق (١٠ / ٢٩٣).

(٧) المصدر السابق (١٠ / ٣٢٣).

(٨) لسان الميزان، لابن حجر (٨ / ١٤٥).

(٩) ترتيب المدارك وتقريب المسالك، للقاضي عياض (٤ / ٣٠٢).

(١٠) ديوان الضعفاء، للذهبي (٣٩٦).

(١١) المغني في الضعفاء، للذهبي (٢ / ٦٧٥).

(١٢) مختصر استدرارك الذهبي على مستدرك الحاكم، لابن الملقن (١ / ٤٨٩-٤٩٠).

(١٣) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (١ / ٥٦٩).

(١٤) الكشف الخفي، لسبط ابن العجمي (ص: ٢٦١).

وقال ابن أبي حاتم^(١) وابن القطان^(٢): تكلموا فيه، وخص ابن القطان الكلام فيه من قبل أهل مصر، وقال ابن القطان^(٣): مختلف فيه.

وضعه الدارقطني^(٤) والهيثمي^(٥) والشوكاني^(٦)، وذكره ابن الجوزي^(٧) في الضعفاء، وقال النسائي^(٨): ليس بثقة.

قال الكندي^(٩): ولم يكن بالمحمود في روايته، عن خالد بن نزار، لأنهم سألوه عن مولده، فأخبرهم، ثم مضوا إلى الأسطوانة التي على رأس خالد بن نزار، فنظروا فيها تاريخ وفاته، فإذا المقدم حينئذ ابن أربعة أعوام أو خمسة، قال ابن مفرج: وسماعه من أسد صحيح، وقد نفى هذا القول النسائي جداً؛ ونسبه إلى الكذب.

وعلق ابن حجر على الخبر؛ قائلاً^(١٠): وهذا جرح هين فلعله أسمع عليه هو صغير.

وقال ابن رجب الحنبلي^(١١): ولم يكن في الحديث محموداً.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ضعيف؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام ابن يونس في جرح الراوي، ولم تصدر عبارات توثيق صريحة فيه من

النقاد.

(١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٨ / ٣٠٣).

(٢) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان (٢ / ٣٣٢).

(٣) المصدر السابق (٣ / ٢٢٤).

(٤) سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٣ / ٣٤٥)، لسان الميزان، لابن حجر (٨ / ١٤٥).

(٥) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (٢ / ٢٤٣).

(٦) نيل الأوطار، للشوكاني (٢ / ١٢٨).

(٧) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (٣ / ١٣٧).

(٨) ميزان الاعتدال، للذهبي (٤ / ١٧٦).

(٩) ترتيب المدارك وتقريب المسالك، للقاضي عياض (٤ / ٣٠٢).

(١٠) لسان الميزان، لابن حجر (٨ / ١٤٥).

(١١) فتح الباري، لابن رجب (٩ / ١٧٣).

تاسعاً: الرُّوَاة الذين قال فيهم، «لا تقوم بحديثه حجة»:

* أحمد بن عبد الرَّحْمَن بن وهب، ابن أخي عبد الله بن وهب، أبا عبيد الله، يلقب: بَحْثَل^(١):

قال ابن يونس^(٢): لا تقوم بحديثه حجة.

- أقوال النُّقَاد في الرَّاوي:

وثقه عبد الملك بن شعيب بن الليث^(٣) ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم^(٤) وسعد بن معاذ^(٥) ومحمد بن فطيس^(٦) وسعيد بن عثمان^(٧)، وآخر أربعة كانوا يحسنون الثناء عليه، وفصلت عبارة ابن عبد الحكم في الثناء بقوله: ما رأينا إلا خيراً، وقال هارون بن سَعِيد الأَبلي^(٨): إنما يسأل أبو عبيد الله عنا ليس نحن نسأل عنه، وقال عبدان^(٩): كان مستقيم الأمر في أيامنا، وكان أبو الطاهر بن السرح^(١٠) يحسن القول فيه.

قال الباحث: وهؤلاء أهل زمانه هم المقصودون بعبارة ابن القطان^(١١): قد وثقه أهل زمانه،

والله تعالى أعلم.

(١) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٨٢).

(٢) تهذيب الكمال، للمزي (١/ ٣٩١)، ميزان الاعتدال، للذهبي (١/ ١١٤)، ووهم عبد الفتاح فتحي - جامع تاريخ ابن يونس - في قوله: ضعيف، اعتماداً على قول السيوطي في حسن المحاضرة (١/ ٢٩١): ضعفه ابن يونس، فلا يلزم ذلك، بل الذي يغلب على الظن أن السيوطي رأى عبارة ابن يونس، فعبر بلفظة «ضعفه»، وهي من ألفاظ التضعيف، بلا شك.

(٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٢/ ٦٠).

(٤) المصدر السابق.

(٥) بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس، للضبي (ص: ١٢١).

(٦) المصدر السابق.

(٧) المصدر السابق.

(٨) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (١/ ٣٠٣).

(٩) المصدر السابق.

(١٠) المصدر السابق.

(١١) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان (٥/ ٢٦٥).

وقال الحاكم أبو عبد الله^(١): محدث أهل مصر في عصره، وقال الدارقطني^(٢): تكلموا فيه، وقال ابن القطان^(٣): وإنما أنكر عليه بعض من تأخر أحاديث رواها بأخرة عن عمه، وهذا لا يضره إذ هو ثقة أن ينفرد بأحاديث ما لم يكن ذلك الغالب عليه، ووافق ابن كثير ابن القطان في ذلك بعد أن عدّه من الثقات، فقال^(٤): إلا أنهم تكلموا فيه من جهة أنه خلط في آخر عمره، وأتى بأحاديث مناكير، ثم رجع فيها فرجع عنها إلا قليلاً، وأما أبو حاتم فقد اختلفت عبارته فيه، فقال مرة^(٥): أدركته، وكتبت عنه، وقال أخرى^(٦): كان صدوقاً، وقال ثالثة^(٧): كتبنا عنه وأمره مستقيم، ثم خلط بعد ثم جاءني خبره أنه رجع عن التخليط، قال العلاءي^(٨): وأخذ عنه أبو زرعة وأبو حاتم قديماً، ثم كثرت المناكير في حديثه بعد ذلك، قال الباحث: لقد ثبت رجوعه عن هذه المناكير، كما ورد عن محمد بن إسحاق - يعني ابن خزيمة^(٩) - حيث قيل له: لم رويت عن أحمد بن عبد الرحمن بن وهب وتركت سفيان بن وكيع؟ فقال: لأن أحمد بن عبد الرحمن لما أنكروا عليه تلك الأحاديث، رجع عنها عن آخرها إلا حديث مالك عن الزُّهري عن أنس: «إذا حضر العشاء» فإنه ذكر أنه وجدته في درج من كتب عمه في قرطاس، وأما سفيان بن وكيع، فإن وراقه أدخل عليه أحاديث، فرواها، وكلمناه، فلم يرجع عنها، فاستخرت الله، وتركت الرواية عنه.

(١) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (١ / ٧٧).

(٢) سؤالات السلمي للدارقطني (ص: ٢٨٩).

(٣) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان (٥ / ٢٦٥).

(٤) طبقات الشافعيين، لابن كثير (ص: ١١٣).

(٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٢ / ٦٠).

(٦) المصدر السابق.

(٧) المصدر السابق.

(٨) المختلطين، للعلاءي (ص: ٧).

(٩) تهذيب الكمال، للمزي (١ / ٣٨٨).

وكذلك قال ابن حجر^(١): وقد صح رجوع أحمد عن هذه الأحاديث التي أنكرت عليه؛ ولأجل ذلك اعتمده ابن خزيمة من المتقدمين وابن القطان من المتأخرين والله الموفق، وقال مرة^(٢): صدوق تغير بأخرة، وقال الذهبي^(٣): حدث عنه مسلم محتجاً به، ومرة قال^(٤): ليس بالمتين عندهم، وقال ثالثة^(٥): مُتَّخَفٌ فِيهِ... لَهُ عِدَّةٌ أَحَادِيثٌ لَا تُحْتَمَلُ، وَقَالَ رَابِعَةً^(٦): وَلَهُ أَحَادِيثٌ مَنَاقِيرٌ، لَكِنَّ الذَّهَبِيَّ نَفْسَهُ دَافِعٌ عَنْهُ بِعِبَارَتِهِ قَائِلًا^(٧): وَقَدْ رَوَى أَلَوْفًا مِنَ الْحَدِيثِ عَلَى الصَّحَّةِ، فَخَمْسَةٌ أَحَادِيثٌ مَنَكْرَةٌ فِي جَنْبِ ذَلِكَ لَيْسَتْ بِمَوْجِبَةٍ لِتَرْكِهِ، نَعَمْ، وَلَا هُوَ فِي الْقُوَّةِ كِيُونَسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى وَبِنْدَارٌ، قَالَ الْبَاحِثُ: وَرَغِمَ ذَلِكَ لَمْ يَحْسُنْ أَبُو زُرْعَةَ الرَّأْيَ فِيهِ جَدًّا بَعْدَ رَجُوعِهِ، وَلَا قَبْلَهُ، حَيْثُ قَالَ مَرَّةً^(٨)- وَيَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ كَلَامَهُ هَذَا قَبْلَ رَجُوعِهِ-: أَدْرَكْنَاهُ وَلَمْ نَكْتُبْ عَنْهُ، ثُمَّ بَعْدَ رَجُوعِهِ- قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ^(٩): سَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ وَأَتَاهُ بَعْضُ رَفَقَائِي فَحَكَى عَنِ أَبِي عُبَيْدِ اللَّهِ ابْنَ أَخِي ابْنَ وَهَبٍ أَنَّهُ رَجَعَ عَنْ تِلْكَ الْأَحَادِيثِ؛ فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: إِنْ رَجُوعُهُ مِمَّا يَحْسُنُ حَالَهُ وَلَا يَبْلُغُ بِهِ الْمَنْزِلَةَ الَّتِي كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ، وَكَأَنَّ ابْنَ الْجَوْزِيِّ لَمْ يَبْلُغْهُ رَجُوعُهُ بِالْمَرَّةِ، فَقَالَ^(١٠): كَانَ مُسْتَقِيمَ الْأَمْرِ ثُمَّ حَدَّثَ مَا لَا أَصْلَ لَهُ.

وقال ابن حبان^(١١): وكان يحدث بالأشياء المستقيمة قديماً حيث كتب عنه ابن خزيمة وذووه ثم جعل يأتي عن عمه بما لا أصل له كأن الأرض أخرجت له أفلاذ كبدها روى عن عمه عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «إن الله زادكم صلاة إلى صلاتكم وهي الوتر» فيما يشبه هذا مما لا خفاء على من كتب حديث بن وهب من رواية الثقات.

(١) تهذيب التهذيب، لابن حجر (١ / ٥٦).

(٢) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٨٢).

(٣) سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٢ / ٣١٨).

(٤) المقتنى في سرد الكنى، للذهبي (١ / ٣٨٠).

(٥) المغني في الضعفاء، للذهبي (١ / ٤٥).

(٦) العبر في خبر من غبر، للذهبي (١ / ٣٧٨).

(٧) سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٢ / ٣٢٣).

(٨) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٢ / ٦٠).

(٩) المصدر السابق.

(١٠) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (١ / ٧٦).

(١١) المجروحين، لابن حبان (١ / ١٤٩).

وقال ابن كثير^(١)-معلقاً على كلام ابن حبان-: وابن حبان البستي يبالغ في أمره بالتضعيف، وابن عدي يقويه، فالله أعلم.

قال الباحث: وافقنا ابن كثير في الجزء الأول من كلامه، لكن ما وقع بين أيدينا يظهر أن ابن عدي لم يكن يقويه كما يظن من ظاهر عباراته، حيث قال^(٢): رأيت شيوخ أهل مصر الذين لحقتهم مجمعين على ضعفه، ومن كتب عنه من الغرباء غير أهل بلده لا يمتنعون من الرواية عنه، وحدثوا عنه... وكل من ينفرد، عن عمه بشيءٍ فذلك الذي ينفرد به وجدوه عنده وحدثهم به، من ذلك أيضاً كتاب الرجال يرويه، عن عمه عمرو بن سواد، وقد كتبه عنه أيضاً... ومن ضعفه أنكرت عليه أحاديث أنا ذاكراً منها البعض، وكثرة روايته، عن عمه، وحرمة أكثر رواية، عن عمه منه، وكل ما أنكروه عليه فمحتمل، وإن لم يكن يرويه، عن عمه غيره، ولعله خصه به.

وقد عرف سنة اختلاطه، حيث قال سبط ابن العجمي^(٣): ذكر الحاكم أنه اختلط بعد الخمسين ومائتين بعد خروج مسلم من مصر، كذا ذكره الشيخ محي الدين النووي في مقدمة شرح مسلم له عن أبي عمرو ابن الصلاح ولم يذكره في علومه.

وقال أحمد بن صالح^(٤): ليس ثقة، وكان أحمد بن شعيب متحاملاً عليه^(٥).

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

صدوق، اختلط بعد الخمسين ومائتين.

وافق أغلب النقاد الإمام ابن يونس في تجريح الراوي، لكن عبارة ابن يونس كأنها توحى بأنه لا يحتاج بأحاديثه التي رواها بعد الاختلاط.

(١) طبقات الشافعيين، لابن كثير (ص: ١١٣).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (١/ ٣٠٢).

(٣) الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لسبط ابن العجمي (ص: ٤٠).

(٤) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (١/ ٧٥).

(٥) بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس، للضبي (ص: ١٢١).

عاشراً: الرُّوَاةُ الَّذِينَ قَالَ فِيهِمْ، «ضعيف»، «يضعف»:

١ - عبد الغنى بن سعيد الثقفي^(١):

قال ابن يونس^(٢): ضعيف.

- أقوال النُّقَادِ فِي الرَّاوي:

ذكره ابن حبان^(٣) في الثقات.

وذكره الذهبي^(٤) في المغني، وضعفه ابن حجر^(٥).

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَادِ:

ضعيف؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في تضعيفه للراوي، عدا ابن حبان ولا يغتر بتصحيحه، خاصة أنه

لم يعلق عليه

٢ - الماضي بن مُحَمَّد بن مسعود الغافقي ثم التَّيْمِيّ، أبا مسعود المِصْرِيّ^(٦):

قال ابن يونس^(٧): كان يضعف.

- أقوال النُّقَادِ فِي الرَّاوي:

(١) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٥ / ٦٢٣)، ميزان الاعتدال، للذهبي (٢ / ٦٤٢).

(٢) المصدران السابقان.

(٣) الثقات، لابن حبان (٨ / ٤٢٤).

(٤) المغني في الضعفاء، للذهبي (٢ / ٤٠١).

(٥) الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر (٣ / ٤٦).

(٦) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٥١٦).

(٧) تهذيب الكمال، للمزي (٢٧ / ٨٦)، قال مغلاطي في إكمال تهذيب الكمال (١١ / ٥): وفي قول المزي عن ابن يونس:

وكان يضعف، نظر، فإني نظرت في تاريخ أبي سعيد بن يونس؛ النسخة التي كان عبد الكريم المنبجي - رحمه الله تعالى -

يقول: إنها أكمل النسخ وأتمها، فلم أجد هذه اللفظة فيها، ولما نقل عبد الغني وابن ماكولا كلامه لم يذكر هذه اللفظة أيضاً،

وتبعها على ذلك الحازمي والرشاطي، وغيرهما، فينظر، قال الباحث: من علم حجة على من لم يعلم.

وثقه مسلمة بن قاسم^(١) وابن حبان^(٢)، وذكره ابن حبان^(٣) في ثقاته، وقال^(٤): يُعْتَبَرُ حَدِيثُهُ إِذَا رَوَى عَنْ غَيْرِ كَيْثٍ.

وقال أبو حاتم^(٥): لا أعرفه، وقال الدارقطني^(٦): يحدث بالأباطيل، وقال الذهبي^(٧): فيه جهالة وله ما ينكر، وقال مرة^(٨): له أحاديث منكورة.

وضعفه الذهبي^(٩) والبوصيري^(١٠) وابن حجر^(١١)، وقال ابن عدي^(١٢): منكر الحديث.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ضعيف؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام ابن يونس في حكمه، وإن كان يقع في القلب أن قوله في الراوي هو

تجسيد لأقوال النقاد فيه.

(١) تهذيب التهذيب، لابن حجر (٣ / ١٠).

(٢) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (١١ / ٥)، موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان، للهيثمي (ص: ٦٢٦).

(٣) الثقات، لابن حبان (٧ / ٥٢٧).

(٤) المصدر السابق (٩ / ١٩٥).

(٥) علل الحديث، لابن أبي حاتم (٤ / ٣٣) (٦ / ٧٩).

(٦) تعليقات الدارقطني على المجروحين، لابن حبان (ص: ٢٢٦).

(٧) الكاشف، للذهبي (٢ / ٢٣٣).

(٨) ميزان الاعتدال، للذهبي (٣ / ٤٢٤).

(٩) المقتنى في سرد الكنى، للذهبي (٢ / ٧٤).

(١٠) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (٤ / ٢٤٠).

(١١) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٥١٦).

(١٢) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (٨ / ١٨١).

٣- محمد بن أحمد بن حماد بن سعد، أبا بشر الدولابي الوراق^(١):

قال ابن يونس^(٢): وكان من أهل صنعة الحديث، حسن التصنيف، وله بالحديث معرفة، وكان يضعف.

- أقوال النُّقَّاد في الرَّاوي:

قال مسلمة بن قاسم^(٣): وكان مقدماً في العلم والرواية ومعرفة الأخبار، قال الدارقطني^(٤):
تكلّموا فيه ما تبين من أمره إلا خيراً، قال ابن الجوزي^(٥): وكانت له معرفة بالحديث، قال ابن الأثير^(٦):
وكان عالماً بالحديث حسن التصنيف، قال ابن خلكان^(٧): كان عالماً بالحديث والأخبار والتواريخ، قال
ابن كثير^(٨): أحد أئمة حفاظ الحديث.

وذكره الذهبي^(٩) في المغني.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَّاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

تكلّم النُّقَّاد فيه من جهة زهده وديانته وعلمه، لكن لم يتعرض لدرجته في الحديث سوى الإمام
ابن يونس والإمام الذهبي.

(١) انظر ترجمته: تاريخ دمشق، لابن عساكر (٣١ / ٥١).

(٢) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٣١ / ٥١)، المنتظم، لابن الجوزي (١٣ / ٢١٤)، ميزان الاعتدال، للذهبي (٣ / ٤٥٩)،
العبر في خبر من غبر، للذهبي (١ / ٤٦٠).

(٣) لسان الميزان، لابن حجر (٥ / ٤٢).

(٤) سؤالات حمزة للدارقطني (ص: ١١٥).

(٥) المنتظم، لابن الجوزي (١٣ / ٢١٣).

(٦) اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير (١ / ٥١٦).

(٧) وفيات الأعيان، لابن خلكان (٤ / ٣٥٢).

(٨) البداية والنهاية، لابن كثير (١٤ / ٨٤٥).

(٩) المغني في الضعفاء، للذهبي (٢ / ٥٥٠).

حادي عشر: الرّواة الذين قال فيهم، «مضطرب الحديث جدًّا»، «أحاديثه مضطربة»:

١ - أحمد بن الحسن بن القاسم بن سمرة الكوفي^(١):

قال ابن يونس^(٢): مضطرب الحديث، حدث بمناكير.

- أقوال النُّقاد في الرّاوي:

ذكره ابن الجوزي^(٣) في الضعفاء، قال أبو نعيم^(٤): حدّث عن حفص بن غياث ووكيع المناكير،

وقال ابن الفرضي^(٥) - بعد إيراده حديثًا له-: وحق لمن يروي مثل هذا الحديث أن لا يكتب حديثه، وقال

ابن حجر^(٦) - معلقًا على رواية أبي عوانة^(٧) حديثًا له-: فكأنه ما خبر حاله.

وقال ابن حبان^(٨) وابن القيسراني^(٩): يضع الحديث على الثقات، وزاد ابن حبان: لا يحل ذكره في

الكتب إلا على سبيل القدح فيه، وأطلق ابن القيسراني^(١٠) رمية بالوضع مرة أخرى.

وقال الدارقطني^(١١) وسبط ابن العجمي^(١٢): متروك، وزاد سبط ابن العجمي: كذاب.

- خلاصة القول في الرّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقاد:

متروك الحديث؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

(١) انظر ترجمته: ميزان الاعتدال، للذهبي (٩١ / ١)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٦ / ٢٦١).

(٢) ميزان الاعتدال، للذهبي (٩١ / ١)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٦ / ٢٦١)، مغاني الأختيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، لليعيني (١ / ٢٨).

(٣) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (١ / ٦٩).

(٤) الضعفاء، لأبي نعيم (ص: ٦٤)، المسند المستخرج على صحيح مسلم، لأبي نعيم (١ / ٦٠).

(٥) لسان الميزان، لابن حجر (١ / ٤٢٨).

(٦) المصدر السابق.

(٧) مستخرج أبي عوانة (٢ / ٤٠٩).

(٨) المجروحين، لابن حبان (١ / ١٤٥).

(٩) تذكرة الحفاظ، لابن القيسراني (ص: ٤١١).

(١٠) المصدر السابق (ص: ٤١).

(١١) الضعفاء والمتروكون، للدارقطني (ص: ١١٨).

(١٢) الكشف الخفي، لسبط ابن العجمي (ص: ٤٣).

وافق النقاد الإمام أبا سعيد بن يونس في جرحه للراوي.

٢ - أحمد بن عيسى بن زيد بن عبد الجبار بن مالك اللخمي الخشاب التنيسي المصري^(١):

قال ابن يونس^(٢): وكان مضطرب الحديث جدًا.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال أبو أحمد الحاكم^(٣) والدارقطني^(٤) وابن حجر^(٥): ليس بالقوي، وزاد الحاكم: عندهم.

وكان أحمد بن عمير^(٦) سيء الرأي فيه، وقال ابن عدي^(٧): له مناكير، وذكره ابن الجوزي^(٨) في

الضعفاء.

وقال محمد بن طاهر^(٩) ومسلمة بن قاسم^(١٠) ومغلطاي^(١١): كذاب، وزاد ابن طاهر: يضع

الحديث، وزاد مسلمة: حدث بأحاديث موضوعة.

وقال ابن حبان^(١٢): يروي عن المجاهيل الأشياء المناكير وعن المشاهير الأشياء المقلوبة، لا يجوز

عندي الاحتجاج بما انفرد به من الأخبار.

(١) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٨٣).

(٢) تاريخ الإسلام، للذهبي (٦ / ٤٩١)، لسان الميزان، لابن حجر (١ / ٥٦٩).

(٣) الأسامي والكنى، لأبي أحمد الحاكم (٢ / ١٨٤).

(٤) الضعفاء والمتروكون، للدارقطني (ص: ١٣١)، سؤالات السلمي للدارقطني (ص: ١٢٨).

(٥) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٨٣).

(٦) الأسامي والكنى، لأبي أحمد الحاكم (٢ / ١٨٤).

(٧) تهذيب التهذيب (١ / ٦٦).

(٨) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (١ / ٨٣).

(٩) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (١ / ٨٣)، لسان الميزان، لابن حجر (١ / ٥٦٩).

(١٠) لسان الميزان، لابن حجر (١ / ٥٦٩).

(١١) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (١ / ١٠٠).

(١٢) المجروحين، لابن حبان (١ / ١٤٦).

وقال ابن عدي^(١) - بعد إيراده حديثاً له - : وهذا حديث باطل بهذا الإسناد مع أحاديث آخر يرويه عن عمرو بن أبي سلمة بواطيل... وهذا الحديث بهذا الإسناد لا يرويه إلا أحمد بن عيسى.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ليس بالقوي؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام أبا سعيد بن يونس في حكمه على الراوي.

٣- عبد الرَّحْمَن بن عبد الحميد بن سالم المَهْرِي^(٢):

قال ابن يونس^(٣): وكان قد عمي، فكان يحدث حفظاً؛ فأحاديثه مضطربة.

- أقوال النقاد في الراوي:

وثقه أبو داود^(٤) وابن عبد الهادي^(٥) والذهبي^(٦) وابن حجر^(٧).

وقال أبو زرعة^(٨): شيخ، وقال الكندي^(٩): من أفاضل أهل مصر.

وذكره أبو زرعة^(١٠) والذهبي^(١١) في المغني.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ثقة؛ بهم، والله تعالى أعلى وأعلم.

(١) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (١/ ٣١٥).

(٢) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٣٤٥).

(٣) ميزان الاعتدال، للذهبي (٢/ ٥٧٧)، المغني في الضعفاء، للذهبي (ص: ٣٨٣)، تهذيب التهذيب، لابن حجر (٦/ ٢١٩).

(٤) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني (٢/ ١٧٠).

(٥) تعليقة على العلل لابن أبي حاتم، لابن عبد الهادي (ص: ٢٨٩).

(٦) الكاشف، للذهبي (١/ ٦٣٥).

(٧) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٣٤٥).

(٨) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٥/ ٢٦١)، الضعفاء لأبي زرعة الرازي (٣/ ٩٠٠).

(٩) تهذيب الكمال، للمزي (١٧/ ٢٥١).

(١٠) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (٣/ ٩٠٠).

(١١) المغني في الضعفاء، للذهبي (٢/ ٣٨٣).

خالف أغلب النقاد الإمام ابن يونس في حكمه على الراوي.

ثاني عشر: الرواة الذين قال فيهم، «له غرائب»، «حدث بغرائب»:

١ - شبيب بن سعيد الحَبَطِيّ^(١):

قال ابن يونس^(٢): وله غرائب.

- أقوال النقاد في الراوي:

وثقه ابن المديني^(٣) والذهلي^(٤) والطبراني^(٥) والدارقطني^(٦) وأبو عبد الله الحاكم^(٧)، وزاد الحاكم:

مأمون، وذكره ابن حبان^(٨) في الثقات.

قال أبو زرعة^(٩) وأبو حاتم^(١٠): لا بأس به، وزاد أبو حاتم: صالح الحديث، وقال النسائي^(١١):

ليس به بأس، وفسر ابن حجر^(١٢) معنى قول الثلاثة، فقال: لا بأس بحديثه من رواية ابنه أحمد عنه لا من

رواية ابن وهب، قال الذهبي^(١٣): صدوق، وزاد مرة^(١٤): يغرب، وقال الصفدي^(١٥): له غرائب.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

(١) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٤ / ٨٦٣).

(٢) المصدر السابق.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (٥ / ٤٧).

(٤) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (٦ / ٢١٢)، تهذيب التهذيب، لابن حجر (٤ / ٣٠٧).

(٥) تهذيب التهذيب، لابن حجر (٤ / ٣٠٧).

(٦) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: ٢٢٣).

(٧) المستدرک على الصحيحين، للحاكم (١ / ٧٠٧).

(٨) الثقات، لابن حبان (٨ / ٣١٠).

(٩) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٤ / ٣٥٩)، الضعفاء لأبي زرعة الرازي (٣ / ٨٨٠).

(١٠) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٤ / ٣٥٩).

(١١) تهذيب الكمال، للمزي (١٢ / ٣٦١).

(١٢) تاريخ الإسلام، للذهبي (٤ / ٨٦٣).

(١٣) الكاشف، للذهبي (١ / ٤٧٩)، ميزان الاعتدال، للذهبي (٢ / ٢٦٢).

(١٤) ميزان الاعتدال، للذهبي (٢ / ٢٦٢).

(١٥) الوافي بالوفيات، للصفدي (١٦ / ٥٩).

صدوق، يغرب؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وثقه بعض النقاد، لكن أغلبهم متفق على أنه لا يقبل تفرده.

٢ - محمد بن عمرو الرُّعيني اليافعي^(١):

قال ابن يونس^(٢): حدث بغرائب.

- أقوال النُّقاد في الرَّوي:

وثقه ابن حبان^(٣)، وزاد: شيخ، وكذلك قال ابن القطان^(٤)، وذكره ابن حبان^(٥) في الثقات، وقال الذهبي^(٦): وثق، وذكره في «ذكر في من تكلم فيه وهو موثق»^(٧)، وقال مرة^(٨): وما علمت أحدًا ضعفه، وقال أخرى^(٩): فيه جهالة، وقد ضعف.

وقال الحاكم^(١٠) وابن حجر^(١١): صدوق، وزاد ابن حجر: له أوهام، وقال ابن معين^(١٢): غيره أقوى منه، قال ابن عدي^(١٣): يحدث عنه بن وهب في حديثه مناكير، وقال ابن القطان^(١٤): لم تثبت عدالته.

(١) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٥٠٠).

(٢) تهذيب الكمال، للمزي (٢٦ / ٢٢٧)، تنقيح التحقيق، لابن عبد الهادي (٤ / ٢٦٣).

(٣) صحيح ابن حبان، لابن حبان (١٢ / ١٢٧).

(٤) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان (٣ / ٥٣٨).

(٥) الثقات، لابن حبان (٩ / ٤٠).

(٦) الكاشف، للذهبي (٢ / ٢٠٧).

(٧) (ص: ٤٦١).

(٨) ميزان الاعتدال، للذهبي (٣ / ٦٧٥).

(٩) لسان الميزان، لابن حجر (٧ / ٤١٩).

(١٠) المستدرک على الصحيحين، للحاكم (٤ / ٣٨٣).

(١١) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٥٠٠).

(١٢) تهذيب التهذيب، لابن حجر (٩ / ٣٨٠).

(١٣) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (٧ / ٤٦٠).

(١٤) تهذيب التهذيب، لابن حجر (٩ / ٣٨٠).

وذكره الساجي^(١) والذهبي^(٢) في الضعفاء.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

صدوق، له أوهام؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وثقه بعض النقاد، لكن أغلبهم متفق على أنه لا يقبل تفرده.

ثالث عشر: الرواة الذين قال فيهم، «حدث بمناكير»، «روى مناكير»، «في أحاديثه مناكير»،

«في حديثه خطأ ومناكير»، «منكر الحديث»:

١ - أحمد بن الحسن بن القاسم بن سمرة الكوفي:

قال ابن يونس^(٣): مضطرب الحديث، حدث بمناكير.

سبق بيان حاله^(٤).

٢ - زكريا بن يحيى المصري العبدي، أبا يحيى، المعروف بالوقار^(٥):

قال ابن يونس^(٦): كان يحدث بمناكير.

- أقوال النقاد في الراوي:

ضعفه الهيثمي^(٧) وابن حجر^(٨)، وذكره ابن الجوزي^(٩) والذهبي^(١٠) في الضعفاء.

(١) تهذيب التهذيب، لابن حجر (٩ / ٣٨٠).

(٢) المغني في الضعفاء، للذهبي (٢ / ٦٢١).

(٣) ميزان الاعتدال، للذهبي (١ / ٩١)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٦ / ٢٦١)، مغاني الأختيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار (١ / ٢٨).

(٤) انظر: (ص: ٢٨٢)، من هذا البحث.

(٥) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (١٩ / ١٤٢)، ميزان الاعتدال، للذهبي (٢ / ٧٧).

(٦) لسان الميزان، لابن حجر (٣ / ٥٢٠)، وعبر الذهبي، تاريخ الإسلام، للذهبي (١٩ / ١٤٢)، ميزان الاعتدال، للذهبي (٢ / ٧٧). عن ذلك، بقوله: ضعفه ابن يونس.

(٧) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (٣ / ٦٨)، (١٠ / ٢٢٨).

(٨) تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، لابن ناصر الدين (٤ / ١٤٧٣).

(٩) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (١ / ٢٩٦).

(١٠) المغني في الضعفاء، للذهبي (١ / ٢٤٠).

وقال أبو العرب^(١): في حديثه لين كثير، وقال ابن حبان^(٢): يخطئ ويخالف، وقال ابن ماكولا^(٣):
وفي حديثه مناكير كثيرة.

وقال أبو عمرو الكندي^(٤) والسيوطي^(٥): ولم يكن بالمحمود في روايته، وقال الذهبي^(٦): وليس هو
بالقوي في الحديث، وقال مرة^(٧): تالف، وقال أخرى^(٨): اتهم بالكذب، وقال أخيراً^(٩): متهم.
وقال الدارقطني^(١٠) وابن القيسراني^(١١) وابن حجر^(١٢): متروك، وزاد الدارقطني وابن حجر:
منكر الحديث.

وقال ابن القيسراني^(١٣) والكناني^(١٤): كذاب، وزاد ابن القيسراني: يضع الحديث، وكذلك قال ابن
عدي^(١٥)، إلا أنه زاد: ويوصلها.

وقال صالح جزرة^(١٦) وابن كثير^(١٧): من الكذابين الكبار.

(١) لسان الميزان، لابن حجر (٣ / ٥٢٠).

(٢) الثقات، لابن حبان (٨ / ٢٥٣).

(٣) الإكمال، لابن ماكولا (٧ / ٣٠٤).

(٤) ترتيب المدارك وتقريب المسالك، للقاضي عياض (٤ / ٣٧).

(٥) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للسيوطي (١ / ٤٤٨).

(٦) تاريخ الإسلام، للذهبي (٦ / ٨٤).

(٧) ميزان الاعتدال، للذهبي (٤ / ٥٨٧).

(٨) المغني في الضعفاء، للذهبي (١ / ٢٤٠).

(٩) مختصر استدراك الذهبي على مستدرک الحاكم، لابن الملقن (٣ / ١٣٠٩).

(١٠) سنن الدارقطني، للدارقطني (١ / ٣٣٣)، (٢ / ١٢٦).

(١١) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (٥ / ٢٧٩٦).

(١٢) إتحاف المهرة، لابن حجر (١٦ / ٨٤).

(١٣) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (١ / ٢٧٥)، (٢ / ٦٤٤).

(١٤) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، للكناني (١ / ٦١).

(١٥) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (٤ / ١٧٤).

(١٦) المصدر السابق.

(١٧) البداية والنهاية، لابن كثير (٢ / ٢٥١).

وقال ابن عدي^(١) - بعد أن سرد له عدة أحاديث - : سمعت مشايخ أهل مصر يثنون عليه في باب العبادة والاجتهاد والفضل، وله حديث كثير بعضها مستقيمة، وبعضها ما ذكرت وغير ما ذكرت موضوعات، وكان يتهم الوقار بوضعها؛ لأنه يروي عن قوم ثقات أحاديث موضوعات، والصالحون قد رسموا بهذا الرسم إن يرووا في فضائل الأعمال موضوعة بواطيل، ويتهم جماعة منهم بوضعها.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

منكر الحديث؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في جرحه على الراوي.

٣- سليمان بن شعيب بن الليث بن سعد المصري^(٢):

قال ابن يونس^(٣): روى مناكير.

- أقوال النقاد في الراوي:

ذكره الذهبي^(٤) في المغني.

وقال العقيلي^(٥): حديثه غير محفوظ، ولا يتابع عليه من جهة تثبت، ولا يعرف أيضًا بالنقل إلا

به، وقال الذهبي^(٦) والكناني^(٧): اتهم بالوضع.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

منكر الحديث؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في جرحه للراوي.

(١) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (٤ / ١٧٦).

(٢) انظر ترجمته: ميزان الاعتدال، للذهبي (٢ / ٢١١).

(٣) المصدر السابق.

(٤) المغني في الضعفاء، للذهبي (١ / ٢٨٠).

(٥) الضعفاء الكبير، للعقيلي (٢ / ١٣٠).

(٦) ميزان الاعتدال، للذهبي (٢ / ٢١١).

(٧) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، للكناني (١ / ٦٥).

٤ - العباس بن عبد الله بن العباس النخشي^(١):

قال ابن يونس^(٢): روى مناكير.

- أقوال النقاد في الراوي:

ذكره الذهبي^(٣) في المغني.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

منكر الحديث؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في جرحه للراوي.

٥ - عبد الله بن عبد الملك الإسكندراني، وهو: عبد الله بن أبي رومان المعافري^(٤):

قال ابن يونس^(٥): روى مناكير.

- أقوال النقاد في الراوي:

ضعفه الخطيب البغدادي^(٦) وابن الأثير^(٧) والذهبي^(٨) الهيثمي^(٩)، وزاد ابن الأثير: يروي المناكير.

(١) انظر ترجمته: تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٣٧ / ١٤).

(٢) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٣٧ / ١٤)، لسان الميزان، لابن حجر (٤ / ٤١٠)، وعبر الذهبي في ميزان الاعتدال، للذهبي (٢ / ٣٨٤)، عن عبارة ابن يونس بقوله: غمزه أبو سعيد بن يونس.

(٣) المغني في الضعفاء، للذهبي (١ / ٣٢٩).

(٤) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٦ / ١٠٦)، ميزان الاعتدال، للذهبي (٢ / ٤٥٨).

(٥) المصدران السابقان.

(٦) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٣ / ٦٧١).

(٧) اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير (٣ / ١٩٠).

(٨) تاريخ الإسلام، للذهبي (٦ / ١٠٦).

(٩) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (١٠ / ٢٩٥).

وقال الذهبي مرة^(١): ضعفوه، وقال أخرى^(٢): وضعفه غير واحد، وله حديث باطل، وقال
ثالثة^(٣): ضعفه غير واحد، روى خبرًا كذبًا، وقال الكندي^(٤): ولم يكن بالمجود في روايته، ووهاه
الدارقطني^(٥)، وقال الكناني^(٦): أتى بخبر باطل.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

منكر الحديث؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في جرحه للراوي.

٦ - محمد بن أحمد بن عثمان، يعرف بابن أبي عبيد الله، أباطاهر المديني^(٧):

قال ابن يونس^(٨): وكان يحفظ الحديث ويفهم، روى أحاديث مناكير، أراه كان اختلط، وقد كان

من أهل الرحلة والطلب، لا تجوز الرواية عنه.

- أقوال النقاد في الراوي:

ضعفه الدارقطني^(٩)، وقال مرة^(١٠): لم يكن بالقوي، وقال أخرى^(١١): لم يكن مرضيًا في الحديث.

(١) تذكرة الحفاظ، للذهبي (٣ / ٢٤).

(٢) المغني في الضعفاء، للذهبي (١ / ٣٣٨).

(٣) ميزان الاعتدال، للذهبي (٢ / ٤٢٢).

(٤) ترتيب المدارك وتقريب المسالك، للقاضي عياض (٤ / ١٨٥).

(٥) لسان الميزان، لابن حجر (٤ / ٤٧٩).

(٦) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، للكناني (١ / ٧٢).

(٧) انظر ترجمته: ميزان الاعتدال، للذهبي (٣ / ٤٥٦).

(٨) ميزان الاعتدال، للذهبي (٣ / ٤٥٦)، الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لسبط ابن العجمي (ص: ٣٠٩).

(٩) لسان الميزان، لابن حجر (٦ / ٤٩٧).

(١٠) المصدر السابق.

(١١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني (١٤ / ٤٠٥).

وذكره ابن عدي^(١) وابن الجوزي^(٢) والذهبي^(٣) في الضعفاء، وقال ابن عدي: وكان يحمل على حفظه وقد أصيب بكتبه، عندي أنه يحدث عن قوم بأحاديث توهماً مما ليست عندهم فيثبت عليه، ولا يرجع، وقال أيضاً-بعد إيراد أحاديث له-: ولا بن عثمان هذا غير حديث منكر مما لم أكتبه إلا عنه وكنا ننتهمه فيها.

وقال الحاكم^(٤)- بعد أن روى حديثاً هو أحد رواته-: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين إذا سلم من ابن أبي عمير الله هذا فقد احتجنا جميعاً بجميع رواته.
وذكره سبط ابن العجمي^(٥) في المختلطين.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:
ضعيف؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في جرحه للراوي.

٧- محمد بن حمزة بن عمر بن محمد بن أحمد بن عثمان^(٦):

قال ابن يونس^(٧): ما كان يحفظ ويفهم، روى مناكير، نراه كان اختلط، لا تجوز الرواية عنه.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال ابن عدي^(٨): يخلط ويثبت عليه ولا يرجع.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:
ضعيف؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

(١) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (٧ / ٥٦٤).

(٢) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (٣ / ٣٩).

(٣) المغني في الضعفاء، للذهبي (٢ / ٥٤٨).

(٤) المستدرک على الصحيحين، للحاكم (١ / ٢٥٢).

(٥) الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لسبك ابن العجمي (ص: ٣٠٩).

(٦) انظر ترجمته: ميزان الاعتدال، للذهبي (٣ / ٥٢٩).

(٧) المصدر السابق.

(٨) المصدر السابق.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في جرحه للراوي.

٨- مُحَمَّدُ بْنُ خَلَادٍ بن هلال الإسكندراني^(١):

قال ابن يونس^(٢): يروي مناكير.

- أقوال النقاد في الراوي:

وثقه أحمد بن واضح المصري^(٣) العجلي^(٤) والحاكم^(٥)، وزاد ابن واضح: ولم يكن فيه اختلاف، حتى ذهبت كتبه، فقدم علينا رجل يقال له أبو موسى في حياة ابن بكير، فذهب إليه يعني إلى محمد بن خلاد بنسخة ضمام بن إسماعيل، ونسخة يعقوب بن عبد الرحمن، فقال: أليس قد سمعت النسختين؟ قال: نعم، قال: فحدثني بهما، قال: قد ذهبت كتبي ولا أحدث به، فما زال به هذا الرجل حتى خدعه، وقال له: النسخة واحدة فحدث بهما، فكل من سمع منه قديماً قبل ذهاب كتبه فحديثه صحيح، ومن سمع منه بعد ذلك فليس حديثه بذلك، وذكره ابن حبان^(٦) في الثقات، كتب عنه أبو حاتم^(٧) وروى عنه. وذكره الذهبي^(٨) في المغني، وقال مرة^(٩): لا يدرى من هو، ورد عليه ابن حجر، قائلاً^(١٠): وقول الذهبي: لا يدرى من هو، مع كثرة من روى عنه من الأئمة ووثقه من الحفاظ، عجيب وما أعرف للمؤلف سلفاً في ذكره في الضعفاء سوى قول ابن يونس.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

(١) انظر ترجمته: ميزان الاعتدال، للذهبي (٣/ ٥٣٧).

(٢) المرجع السابق.

(٣) المدخل إلى كتاب الإكليل، للحاكم (ص: ٦٨)، الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي (ص: ١٥٢).

(٤) الثقات، للعجلي (ص: ٤٠٣).

(٥) المستدرک علی الصحیحین، للحاكم (١/ ٣٦٣).

(٦) الثقات، لابن حبان (٩/ ٨٥).

(٧) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٧/ ٢٤٥).

(٨) المغني في الضعفاء، للذهبي (٢/ ٥٧٦).

(٩) ميزان الاعتدال، للذهبي (٣/ ٥٣٧).

(١٠) لسان الميزان، لابن حجر (٧/ ١١٩).

خالف بعض النقاد الإمام ابن يونس في حكمه، واتفق بعضهم معه، لكن المخالفين رأيهم صواب في أول أمره قبل الاختلاط، وأظن حكمهم عليه في هذه المرحلة أي قبل الاختلاط.

٩ - محمد بن يحيى بن زكريا الأَسْلَمِي الإسْكَندَرَانِي^(١):

قال ابن يونس^(٢): روى مناكير.

- أقوال النُّقَاد في الرَّاوي:

وثقه أبو زرعة^(٣)، وذكره ابن حبان^(٤) في الثقات، وقال أبو حاتم^(٥): ليس بمشهور.

وذكره الذهبي^(٦) في المغني.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَاد:

صدوق، يهم؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

خالف بعض النقاد الإمام ابن يونس في جرحه للراوي، وواقفه بعضهم.

١٠ - نصر بن عبد الحميد، أبا حبيب القَرَّاطِي^(٧):

قال ابن يونس^(٨): روى مناكير، ولعله أن يكون غلط فيها وكان رجلاً صالحاً.

- أقوال النُّقَاد في الرَّاوي:

قال الدارقطني^(٩): ضعيف جداً، وذكره الذهبي^(١٠) في المغني.

(١) انظر ترجمته: ميزان الاعتدال، للذهبي (٤/٦٤).

(٢) المصدر السابق.

(٣) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (٣/٩٣٥)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٨/١٢٣).

(٤) الثقات، لابن حبان (٩/٤٤).

(٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٨/١٢٣).

(٦) المغني في الضعفاء، للذهبي (٢/٦٤٢).

(٧) انظر ترجمته: ميزان الاعتدال، للذهبي (٤/٢٥٢)، لسان الميزان، لابن حجر (٨/٢٦٤).

(٨) المصدران السابقان.

(٩) لسان الميزان، لابن حجر (٩/٤٥).

(١٠) المغني في الضعفاء، للذهبي (٢/٦٩٦).

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:
ضعيف؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في جرحه للراوي.

١١ - إسحاق بن كامل العثماني، المؤدّب المصري^(١):

قال ابن يونس^(٢): في أحاديثه مناكير.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال الحاكم - حاكمًا على سند هو أحد رواته^(٣): هذا إسناد صحيح لا غبار عليه.

فرد عليه العراقي^(٤) قائلاً: بل هو مظلم لا نور عليه، وأورد كلام ابن يونس في إسحاق.

وقال المزي أو الذهبي^(٥) - الشك من ابن عبد الهادي - لا يعرف، وعقب ابن عبد الهادي^(٦):

والله أعلم هل له وجود أم لا؟، وردّ ابن حجر^(٧) على الثلاثة قائلاً: وقد عرف وجوده ابن يونس وهو بلديّه وأعرف الناس بالمصريين.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:
منكر الحديث؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

لم يعرف أغلب النقاد الراوي، وتفرد الإمام ابن يونس بالحكم عليه، وهو أعلم به؛ لأنه بلديّه.

(١) انظر ترجمته: لسان الميزان، لابن حجر (٢/ ٦٨).

(٢) المصدر السابق.

(٣) المستدرک على الصحيحين، للحاكم (١/ ٤٦٤).

(٤) ذيل ميزان الاعتدال، للعراقي (ص: ٥٢).

(٥) لسان الميزان، لابن حجر (٢/ ٦٩).

(٦) المصدر السابق.

(٧) المصدر السابق.

١٢ - ربيعة بن سيف بن مائع المعافري الصنمي^(١) الإسكندراني^(٢):

قال ابن يونس^(٣): في حديثه مناكير، وقال مرة^(٤): عنده مناكير

- أقوال النقاد في الراوي:

وثقه العجلي^(٥)، وقال الدارقطني^(٦): صالح، وقال البخاري^(٧): منكر الحديث، وقال مرة^(٨):

روى أحاديث لا يتابع عليه، وقال مرة^(٩) هو وعبد الحق الأزدي^(١٠) وابن الأثير^(١١): عنده مناكير، وقال

ابن الأثير^(١٢): في حديثه مناكير.

وقال النسائي^(١٣): ليس به بأس، وقال ابن حبان^(١٤): كان يخطئ كثيرًا، وقال مرة^(١٥): كان يهيم في

الأحايين، وقال ابن خلفون^(١٦): تكلم فيه بعضهم، وقال ابن حجر^(١٧): صدوق له مناكير.

(١) هذه النسبة إلى بنى صنم، وهم بطن من الأشعرين في المعافر. انظر: الأنساب، للسمعاني (٨ / ٣٣٦).

(٢) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٢٠٧).

(٣) تهذيب الكمال، للمزي (٩ / ١١٤)، شرح أبي داود، للعيني (٦ / ٤٦-٤٧).

(٤) ميزان الاعتدال، للذهبي (٢ / ٤٣).

(٥) الثقات، للعجلي (ص: ١٥٧).

(٦) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: ٣٠).

(٧) التاريخ الأوسط، للبخاري (١ / ٣٠٨).

(٨) المصدر السابق.

(٩) التاريخ الكبير، للبخاري (٣ / ٢٩٠).

(١٠) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (٤ / ٣٤٩)، ميزان الاعتدال، للذهبي (٢ / ٤٣).

(١١) جامع الأصول، لابن الأثير (١٢ / ٣٩١).

(١٢) اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير (٢ / ٢٤٨).

(١٣) ميزان الاعتدال، للذهبي (٢ / ٤٤).

(١٤) الثقات، لابن حبان (٦ / ٣٠١).

(١٥) مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان (ص: ٢٩٩).

(١٦) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (٤ / ٣٤٩).

(١٧) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٢٠٧).

وضعفه النسائي^(١) وعبد الحق الأزدي^(٢)، وذكره ابن الجارود^(٣) وابن الجوزي^(٤) والذهبي^(٥) في الضعفاء.

– خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد: منكر الحديث؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في جرحه للراوي، وخاف في ذلك الإمام العجلي، ولا يغير بهذا.

١٣ – حجاج بن سليمان بن أفلح الرعيني، أبا الأزهري^(٦):

قال ابن يونس^(٧): وفي حديثه خطأ ومناكير.

(١) سنن النسائي، للنسائي (٤ / ٢٧).

(٢) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (٤ / ٣٤٩)، ميزان الاعتدال، للذهبي (٢ / ٤٣).

(٣) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (٤ / ٣٤٩).

(٤) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (١ / ٢٨٢).

(٥) المغني في الضعفاء، للذهبي (١ / ٢٣٠).

(٦) وهم الخطيب البغدادي كلاً من الدارقطني وابن أبي حاتم، لاعتقادهما أن هذين اثنين، فقال في موضع أوهام الجمع والتفريق (١ / ٣٢٤): وقد وهم فيه عبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي من قبل؛ كوهم أبي الحسن الدارقطني؛ وذلك أن ابن أبي حاتم قال في كتاب الجرح والتعديل (٣ / ١٦٢): حجاج بن سليمان بن القمري: روى عن الليث بن سعد، روى عنه محمد بن سلمة المرادي، سألت أبي عن حجاج بن سليمان بن القمري هذا؟ فقال: شيخ معروف. ثم قال ابن أبي حاتم: حجاج بن سليمان الرعيني: روى عن ابن لهيعة، روى عنه يونس بن عبد الأعلى، قيل ذلك لأبي زرعة، وسئل عنه؟ فقال: منكر الحديث، قال الخطيب: وهذا الرجل قد ذكره أبو سعيد عبد الرحمن بن يونس بن عبد الأعلى الصدي في كتاب تاريخ المصريين الذي ذكر لي أحمد بن محمد العتيقي أنه سمعه من علي بن أبي سعيد بن يونس، عن أبيه، فقال: حجاج بن سليمان بن أفلح الرعيني، يكنى: أبا الأزهري، يعرف بابن القمري، يحدث عن حرمة بن عمران، ومالك بن أنس، والليث، وابن لهيعة، وفي حديثه خطأ ومناكير، توفي في السرايين فجأة وهو على حمارة، يوم السبت لست بقين من جمادى الأولى، سنة سبع وتسعين ومئة.

(٧) انظر ترجمته: الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (٢ / ٥٣٦).

(٨) ذيل ميزان الاعتدال، للعراقي (ص: ١٦٠).

– أقوال النُّقاد في الرَّاوي:

قال أبو عبيد الله الحاكم^(١) وابن حجر^(٢): ثقة مأمون.

قال أبو حاتم^(٣): شيخٌ معروفٌ.

قال أبو زرعة^(٤): منكر الحديث، وقال ابن حبان^(٥): يُعْتَبَرُ بِحَدِيثِهِ إِذَا رَوَى عَنِ الثَّقَاتِ، وقال ابن عدي^(٦): يحدث عن الليث، وابن لهيعة أحاديث منكرة، وقال مرة^(٧): وهذه الأحاديث يتفرد بها حجاج، عن ابن لهيعة ولعلنا قد أتينا من قبل بن لهيعة لا من قبل حجاج فان بن لهيعة له أحاديث منكرات يطول ذكرها إذا ذكرناها، وإذا روى حجاج هذا عن غير بن لهيعة فهو مستقيم إن شاء الله تعالى، وقال ابن ماکولا^(٨): وفي حديثه خطأ ومناكير.

– خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقاد:

ثقة، يهيم؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في جرحه للراوي، عدا الحاكم وابن حجر، وتوثيقهما له كأنه في

حالة عدم انفراده.

١٤ – ثوابة بن مسعود التَّنُوخِي^(٩):

قال ابن يونس^(١٠): منكر الحديث.

(١) المستدرک علی الصحیحین، للحاکم (١ / ١١٢).

(٢) إتحاف المهرة، لابن حجر (٦ / ١٢٧).

(٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٣ / ١٦٢).

(٤) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (٣ / ٨٠١)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٣ / ١٦٢).

(٥) الثقات، لابن حبان (٨ / ٢٠٢).

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (٢ / ٥٣٦).

(٧) المصدر السابق (٢ / ٥٣٧).

(٨) الإكمال، لابن ماکولا (٦ / ٣٦٦).

(٩) انظر ترجمته: ميزان الاعتدال، للذهبي (١ / ٣٧٣).

(١٠) المصدر السابق.

- أقوال النُّقَادِ فِي الرَّأْيِ:

ذكره ابن حبان^(١) في الثقات، وذكره الذهبي^(٢) في المغني.

- خلاصة القول في الرَّأْيِ، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَادِ:

منكر الحديث؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في جرحه للراوي، عدا ابن حبان ذكره في الثقات ولن يعقب، ولا

يغتر بهذا الذكر منه فقط دون التعليق.

١٥ - خالد بن نَجِيحِ المِصْرِيِّ^(٣):

قال ابن يونس^(٤): منكر الحديث.

- أقوال النُّقَادِ فِي الرَّأْيِ:

ذكره ابن الجوزي^(٥) والذهبي^(٦) في الضعفاء.

قال أبو حاتم^(٧) والهيثمي^(٨): كذاب، وزاد أبو حاتم: كان يفتعل الأحاديث ويضعها في كتب ابن

أبي مريم وأبي صالح وهذه الأحاديث التي أنكرت على أبي صالح يتوهم أنه من فعله.

قال أبو زرعة^(٩): يضع الحديث، وقال البردعي^(١٠): قلت لأبي زرعة، رأيت بمصر أحاديث

لعثمان بن صالح عن ابن لهيعة يعني منكراً، فقال: لم يكن عثمان عندي ممن يكذب ولكنه كان يسمع

الحديث مع خالد بن نجيح وكان خالد إذا سمعوا من الشيخ، أملى عليهم ما لم يسمعوا فبلوا به، وبلى به

(١) الثقات، لابن حبان (١٣٠ / ٦)، (١٥٨ / ٨).

(٢) المغني في الضعفاء، للذهبي (١٢٣ / ١).

(٣) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٦٧ / ٥).

(٤) المصدر السابق.

(٥) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (٢٥١ / ١).

(٦) المغني في الضعفاء، للذهبي (٢٠٧ / ١).

(٧) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٣٥٥ / ٣).

(٨) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (٩٩ / ١٠).

(٩) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البردعي (٤٤٧ / ٢).

(١٠) المصدر السابق (٨٩١ / ٣).

أبو صالح أيضًا في حديث زهرة بن معبد، عن سعيد بن المسيب عن جابر ليس له أصل، وإنما هو من خالد بن نجیح، وكذا قال أحمد بن يحيى التستري عن أبي زرعة في حديث الفضائل وزاد وكان خالد يضع في كتب الشيوخ ما لم يسمعوا ويدلس لهم، وله غير هذا.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:
كذاب؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في جرحه للراوي، وكان بعضهم أشد تجريحًا له منه.

١٦ - شَمْرُ بْنُ نَمِيرٍ، مولى بني أمية ثم لآل سعيد بن العاصي؛ أبا عبد الله^(١):

قال ابن يونس^(٢): منكر الحديث.

- أقوال النقاد في الراوي:

ذكره ابن الجوزي^(٣) والذهبي^(٤) في الضعفاء.

تركه ابن المديني^(٥)، وقال سفيان بن وكيع^(٦): فيه مقال، وقال الجوزجاني^(٧): غير ثقة، وقال ابن عدي^(٨): ولشمر بن نمير غير ما ذكرت وأحاديث شمر هذا منكورة، وهو يحدث عن حسين بن عبد الله بن ضميرة، والحسين قد تقدم ذكره في جملة الضعفاء وشمر عندي أحسن حالاً من حسين هذا وإن كانت أحاديثه منكورة.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:
منكر الحديث؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

(١) انظر ترجمته: تاريخ علماء الأندلس، لابن الفرضي (١ / ٢٣٤)، ميزان الاعتدال، للذهبي (٢ / ٢٨٠).

(٢) تاريخ علماء الأندلس، لابن الفرضي (١ / ٢٣٤)، الإكمال، لابن ماكولا (٧ / ٢٧٨).

(٣) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (٢ / ٤٢).

(٤) المغني في الضعفاء، للذهبي (١ / ٣٠٠).

(٥) لسان الميزان، لابن حجر (٤ / ٢٦١).

(٦) ميزان الاعتدال، للذهبي (٢ / ٢٨٠).

(٧) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: ٢٨٣).

(٨) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (٥ / ٦٩).

وافق النقاد الإمام ابن يونس في جرحه للراوي.

١٧ - عَبْدُ الْجُبَّارِ بْنِ عُمَرَ الْأَيْلِيُّ الْأُمَوِيُّ الْقُرَشِيُّ^(١):

قال ابن يونس^(٢): منكر الحديث.

- أقوال النُّقَادِ فِي الرَّأْيِ:

وثقه ابن سعد^(٣) وأحمد بن صالح المصري^(٤)، وزاد أحمد بن صالح: وفي حديثه تخليط وخلاف.
وضعفه ابن معين^(٥) والذهلي^(٦) والجوزجاني^(٧) وأبو زرعة^(٨) وأبو داود^(٩) وأبو حاتم^(١٠)
والنسائي^(١١) والدارقطني^(١٢) وابن القيسراني^(١٣) وابن حجر^(١٤) والصنعاني^(١٥)، وزاد ابن معين مرة^(١٦): ليس
بشيء، وكذلك قال ابن القيسراني مرة^(١٧)، وزاد الذهلي: جداً، وزاد الجوزجاني: ولم نسمع من يذكر عنه

(١) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٣٣٢).

(٢) شرح سنن ابن ماجه، لمغلطاي (١/ ١٢٠٤).

(٣) الطبقات الكبير، لابن سعد (٧/ ٥٢٠).

(٤) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: ١٦٨).

(٥) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (٣/ ١٦٥)، سؤالات ابن الجنيد (ص: ٣٥٧)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٦/ ٣١).

(٦) تهذيب التهذيب، لابن حجر (٦/ ١٠٤).

(٧) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: ٢٥٨).

(٨) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٦/ ٣٢).

(٩) سؤالات أبي عبيد الأجرى أبا داود السجستاني (٢/ ١٦٧) (٢/ ١٨١).

(١٠) علل الحديث، لابن أبي حاتم (٥/ ٦٥٥)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٦/ ٣١).

(١١) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: ٧٢).

(١٢) الضعفاء والمتروكون، للدارقطني (٢/ ١٦٣).

(١٣) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (٣/ ١٣٦٠)، (٥/ ٢٧٠٧)، معرفة التذكرة، لابن القيسراني (ص: ١١٩).

(١٤) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٣٣٢).

(١٥) فتح الغفار الجامع لأحكام سنة نبينا المختار، للرباعي (٤/ ٢١٢٨).

(١٦) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٦/ ٣١).

(١٧) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (٢/ ٧٤٤)، (٥/ ٢٥٩٦).

بدعة، وزاد أبو زرعة: ليس بقوي، وقال مرة^(١): واهي الحديث، وزاد أبو حاتم^(٢): ليس محله الكذب،
وزاد ابن القيسراني مرة^(٣): لا شيء في الحديث، وزاد أخرى^(٤): يأتي بالمعضلات، وقال الترمذي^(٥):
يضعف، وذكره ابن الجوزي^(٦) والذهبي^(٧) في الضعفاء.

وقال ابن معين^(٨): ليس بشيء، ولا يكتب حديثه، وقال مرة^(٩): ليس حديثه بشيء، وقال ابن
المديني^(١٠): لم يكن بشيء.

وقال البخاري^(١١): عنده مناكير، وقال مرة^(١٢): ليس بالقوي عندهم، وقال أبو داود^(١٣) وأبو
حاتم^(١٤) وابن ماکولا^(١٥): منكر الحديث، وزاد أبو حاتم: جدًّا، وقال أبو داود^(١٦): غير ثقة، وقال
الحري^(١٧): غيره أثبت منه، وقال الدارقطني^(١٨): متروك،

(١) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (٢ / ٤٢١).

(٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٦ / ٣١).

(٣) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (٣ / ١٣٦٠).

(٤) معرفة التذكرة، لابن القيسراني (ص: ١١٩).

(٥) سنن الترمذي، للترمذي (٥ / ١٤٢).

(٦) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (٢ / ٨٢).

(٧) المغني في الضعفاء، للذهبي (١ / ٣٦٦).

(٨) الضعفاء الكبير، للعقيلي (٣ / ٨٦)، الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (٧ / ١٣).

(٩) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (٣ / ٢٥٤).

(١٠) سؤالات ابن أبي شيبه لابن المديني (ص: ١٣٥).

(١١) التاريخ الأوسط، للبخاري (٢ / ٤٥، ١٨٦).

(١٢) الضعفاء الصغير، للبخاري (ص: ٧٨).

(١٣) الضعفاء الكبير، للعقيلي (٣ / ٨٧).

(١٤) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٦ / ٣١).

(١٥) الإكمال، لابن ماکولا (١ / ١٢٨).

(١٦) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني (١ / ٣٤٢).

(١٧) تهذيب التهذيب، لابن حجر (٦ / ١٠٤).

(١٨) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: ٤٧).

وقال أبو احمد الحاكم^(١): ليس بالمتين عندهم، وذكره البرقي^(٢) في باب من كان الأغلب على حديثه الوهم.

وقال ابن حبان^(٣): كان رديء الحفظ ممن يأتي بالمعضلات عن الثقات لا يجوز الاحتجاج به إلا فيما وافق الثقات.

وقال ابن عدي^(٤): وعامة ما يرويه يخالف في ذلك، والضعف على رواياته بين.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:
ضعيف الحديث؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

- وافق أغلب النقاد الإمام ابن يونس في جرحه للراوي، وعله ضعفه مخالفته.

١٨ - عبد الله بن عيَّاش بن عبَّاس القُتَيْبَانِي المِصْرِي^(٥):

قال ابن يونس^(٦): منكر الحديث.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال ابن حبان^(٧): هو من ثقات أهل مصر، وذكره^(٨) وابن خلفون^(٩) في الثقات، وزاد ابن خلفون

فقال: خرج له مسلم في المتابعات، وأرجو أنه: لا بأس به.

(١) تهذيب التهذيب، لابن حجر (٦ / ١٠٤).

(٢) المصدر السابق.

(٣) المجروحين، لابن حبان (٢ / ١٥٨).

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (٧ / ١٥).

(٥) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٣١٧).

(٦) الإكمال، لابن ماكولا (٦ / ٧٢)، تهذيب التهذيب، لابن حجر (٥ / ٣٥٢).

(٧) مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان (ص: ٣٠٠).

(٨) الثقات، لابن حبان (٧ / ٥١).

(٩) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (٨ / ١٠٩).

وقال أبو حاتم^(١) وابن حجر^(٢): صدوق، وزاد أبو حاتم: ليس بالمتين... يكتب حديثه، وهو قريب من ابن لهيعة، وفسر الذهبي معنى كلام أبي حاتم الأخير؛ فقال^(٣): وقول أبي حاتم: هو قريب من ابن لهيعة، تصليح لحال ابن لهيعة، إذ يقارب في الوزن بشيخ خرج له مسلم، ولا ريب أنه أوثق من ابن لهيعة، وأن ابن لهيعة أعلم بكثير منه، وقال أيضًا^(٤): هو أقوى من ابن لهيعة، وزاد ابن حجر: يغلط أخرج له مسلم في الشواهد، وقال الذهبي^(٥): صالح الحديث، وقال مرة^(٦): حديثه في عداد الحسن.

وضعه أبو داود^(٧) والنسائي^(٨).

قال المزي^(٩): روى له مسلم حديثًا.

قال ابن حجر^(١٠): حديث مسلم في الشواهد لا في الأصول.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

صدوق، يخطئ؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام ابن يونس في جرحه للراوي، وخالفه بعضهم.

١٩ - عبد الله بن محمد بن المغيرة بن نسيط الكوفي^(١١):

قال ابن يونس^(١٢): منكر الحديث.

(١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٥ / ١٢٦).

(٢) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٣١٧).

(٣) سير أعلام النبلاء، للذهبي (٧ / ٣٣٤).

(٤) تاريخ الإسلام، للذهبي (٤ / ٤٢٦).

(٥) المغني في الضعفاء، للذهبي (١ / ٣٥٠).

(٦) سير أعلام النبلاء، للذهبي (٧ / ٣٣٤).

(٧) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني (٢ / ١٨٤).

(٨) تهذيب الكمال، للمزي (١٥ / ٤١١).

(٩) المصدر السابق.

(١٠) تهذيب التهذيب، لابن حجر (٥ / ٣٥١).

(١١) انظر ترجمته: ميزان الاعتدال، للذهبي (٢ / ٤٨٧).

(١٢) المصدر السابق.

– أقوال النُّقاد في الرَّاوي:

قال الطبراني^(١): شيخ كوفي، وقال ابن القطان^(٢): لين.
ضعفه الدارقطني^(٣) وابن القيسراني^(٤) الهيثمي^(٥)، وذكره ابن الجوزي^(٦) في الضعفاء.
وقال أبو حاتم^(٧): ليس بالقوي، وقال الذهبي^(٨): متهم.
قال ابن المديني^(٩): ينفرد عن الثوري بأحاديث، وقال أبو زرعة^(١٠): منكر الحديث، يحدث عن مالك بن مغول بمنكير، وقال العقيلي^(١١): يُخَالَفُ فِي بَعْضِ حَدِيثِهِ، وَيُحَدِّثُ بِهَا لَا أَصْلَ لَهُ، قَالَ ابْنُ عَدِي^(١٢): وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ عَنْ مَالِكِ بْنِ مَغُولٍ وَسَائِرِ أَحَادِيثِهِ عَامَتَهَا مِمَّا لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ وَمَعَ ضَعْفِهِ يَكْتُبُ حَدِيثَهُ، وَقَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ^(١٣): لَهُ عَنِ الثَّوْرِيِّ أَحَادِيثٌ أَنْفَرَدَ بِهَا.
وقال الذهبي^(١٤) والهيثمي^(١٥): متروك، وزاد الذهبي: كوفي...سكن مصر وروى الطامات.
قال الكناني^(١٦): روى عن الثوري ومالك بن مغول موضوعات.

-
- (١) المعجم الأوسط، للطبراني (٥ / ٢٩٩).
 - (٢) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان (٤ / ٥٩٦).
 - (٣) سؤالات السلمي للدارقطني (ص: ٢٠١).
 - (٤) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (١ / ٤١٢).
 - (٥) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (٢ / ٧٥).
 - (٦) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (٢ / ١٤٠).
 - (٧) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٥ / ١٥٨).
 - (٨) تلخيص كتاب الموضوعات، للذهبي (ص: ٢١٤).
 - (٩) لسان الميزان، لابن حجر (٤ / ٥٥٦).
 - (١٠) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (٢ / ٦٨٤).
 - (١١) الضعفاء الكبير، للعقيلي (٢ / ٣٠١).
 - (١٢) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (٥ / ٣٦٧).
 - (١٣) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني (٨ / ٢٥٢).
 - (١٤) تاريخ الإسلام، للذهبي (٥ / ١٠٢).
 - (١٥) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (١٠ / ٤٢٢).
 - (١٦) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، للكناني (١ / ٧٥).

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ضعيف الحديث؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام ابن يونس في جرحه للراوي.

٢٠ - عبد الملك بن مسلمة بن يزيد اللُّبِّي^(١) ^(٢):

قال ابن يونس^(٣): منكر الحديث.

- أقوال النقاد في الراوي:

ذكره ابن حبان^(٤) في الثقات.

ضعفه ابن الملقن^(٥) وابن حجر^(٦)، وذكره ابن الجوزي^(٧) والذهبي^(٨) في الضعفاء.

وقال أبو زرعة^(٩): ليس بالقوي، هو منكر الحديث، وقال أبو حاتم^(١٠): مضطرب الحديث، ليس

بقوى، وقال ابن حبان^(١١): شيخ يروي عن أهل المدينة المناكير الكثيرة التي لا تخفى على من عنى بعلم

السنن، قال ابن القيسراني^(١٢): يروي المناكير.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ضعيف الحديث؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

(١) هذه النسبة إلى لوبية، وهي بلدة من بلاد مصر. انظر: الأنساب، للسمعاني (١١ / ٢٢٦).

(٢) انظر ترجمته: ميزان الاعتدال، للذهبي (٢ / ٦٦٤).

(٣) الأنساب، للسمعاني (١١ / ٢٢٦)، ميزان الاعتدال، للذهبي (٢ / ٦٦٤).

(٤) الثقات، لابن حبان (٨ / ٣٨٧).

(٥) تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج، لابن الملقن (١ / ٢٠٤)، البدر المنير، لابن الملقن (٢ / ٥٤٥).

(٦) التلخيص الحبير، لابن حجر (١ / ٢٤٠).

(٧) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (٢ / ١٥٢).

(٨) المغني في الضعفاء، للذهبي (٢ / ٤٠٨).

(٩) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (٣ / ٨١٦)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٥ / ٣٧١).

(١٠) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٥ / ٣٧١)، علل الحديث، لابن أبي حاتم (٦ / ٣١٣).

(١١) المجروحين، لابن حبان (٢ / ١٣٤).

(١٢) معرفة التذكرة، لابن القيسراني (ص: ١٢٥).

وافق النقاد الإمام ابن يونس في جرح الراوي، عدا ابن حبان.

٢١ - عطاء بن دينار مولى لقريش، أبا طلحة، شامي^(١):

قال ابن يونس^(٢): منكر الحديث.

- أقوال النُّقاد في الرَّاوي:

قال الخطيب البغدادي^(٣): منكر الحديث.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقاد:

منكر الحديث؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في حكمه على الراوي.

٢٢ - محمد بن عيسى بن عيسى بن تميم^(٤):

قال ابن يونس^(٥): وكان منكر الحديث، ولم يكن بشيء.

- أقوال النُّقاد في الرَّاوي:

قال ابن الجوزي^(٦): كذبه المحدثون، وقال الذهبي^(٧) والكناني^(٨): كذاب.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقاد:

كذاب؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في جرحه للراوي.

(١) انظر ترجمته: تهذيب الكمال، للمزي (٦٩ / ٢٠).

(٢) المصدر السابق.

(٣) المتفق والمفترق، للخطيب البغدادي (٣ / ١٧٣٤).

(٤) انظر ترجمته: ميزان الاعتدال، للذهبي (٣ / ٦٧٩).

(٥) لسان الميزان، لابن حجر (٧ / ٤٣٠).

(٦) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (٣ / ٩٠).

(٧) ميزان الاعتدال، للذهبي (٣ / ٦٧٩).

(٨) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، للكناني (١ / ١١٢).

٢٣ - محمد بن وهب بن مسلم القرشي^(١):

قال ابن يونس^(٢): منكر الحديث.

- أقوال النُّقاد في الرَّاوي:

وثقه أبو عبد الله الحاكم^(٣)، وقال الدارقطني^(٤): ليس به بأس.

قال ابن عدي^(٥): ولمحمد بن وهب بن عطية غير حديث منكر، ولم أر للمتقدمين فيه كلامًا، وقد رأيتهم قد تكلموا فيمن هو خير منه.

وقال ابن عساكر^(٦): ذاهب الحديث، وضعفه الذهبي^(٧) وابن حجر^(٨)، وقال مرة^(٩): منكر

الحديث.

خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقاد:

ضعيف؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام ابن يونس في جرحه للراوي.

٢٤ - موسى بن منصور بن هشام اللُّخمي^(١٠):

قال ابن يونس^(١١): منكر الحديث.

(١) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٥١٢).

(٢) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (٢/ ٣٣٥)، تهذيب التهذيب، لابن حجر (١/ ٤٠٦).

(٣) المستدرک على الصحيحين، للحاكم (٤/ ٢٨٤).

(٤) لسان الميزان، لابن حجر (٧/ ٥٧٣).

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (٧/ ٥٢٢).

(٦) ميزان الاعتدال، للذهبي (٤/ ٦١).

(٧) المصدر السابق.

(٨) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٥١٢).

(٩) تاريخ الإسلام، للذهبي (٥/ ٦٩٧).

(١٠) انظر ترجمته: ميزان الاعتدال، للذهبي (٤/ ٢٢٤)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٤/ ٩٨٧).

(١١) المغني في الضعفاء، للذهبي (٢/ ٦٨٧)، ميزان الاعتدال، للذهبي (٤/ ٢٢٤)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٤/ ٩٨٧).

- أقوال النُّقَادِ فِي الرَّأْيِ:

ذكره الذهبي^(١) في المغني.

خلاصة القول في الرَّأْيِ، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَادِ:

منكر الحديث؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في جرحه للراوي.

رابع عشر: الرَّوَاةُ الَّذِينَ قَالَ فِيهِمْ، «لَمْ يَكُنْ بِالْمَحْمُودِ فِي الْحَدِيثِ»:

* محمد بن عبد بن عامر بن مِرْدَاسِ بْنِ هَارُونَ بْنِ مُوسَى السَّغْدِيِّ^(٢):

قال ابن يونس^(٣): لَمْ يَكُنْ بِالْمَحْمُودِ فِي الْحَدِيثِ.

- أقوال النُّقَادِ فِي الرَّأْيِ:

ضعفه الخليلي^(٤)، ثم قال: لا يعبأ به، قد اشتهر كذبه، وسكت عنه الكبار، وروى عنه جماعة من

العلماء من صناعتهم هذا الشأن، وإنما يكتب حديثه للاعتبار، وقال مرة^(٥): روى عن شيوخ ثقات، مناكير

لا يتابع عليها... وروى الموضوعات عن الثقات، سكتوا عنه، وروى عنه جماعة من العلماء الكبار، لا

أدري كيف ذلك؟... وروى عنه من لم يكن هذا الشأن من صناعته بهمدان، وبغداد جماعة، وأطبق الحفاظ

على أن حديثه متروك..، قال العقيلي^(٦) والدارقطني^(٧): يكذب ويضع، وقال الدارقطني مرة^(٨): لم يكن

مرضياً في الحديث،

(١) المغني في الضعفاء، للذهبي (٢/ ٦٨٧).

(٢) انظر ترجمته: تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٣/ ٦٧١)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٦/ ١٠٣٥).

(٣) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٣/ ٦٧١)، لسان الميزان، لابن حجر (٧/ ٣٢٥).

(٤) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي (٣/ ٩٥٧).

(٥) المصدر السابق (٣/ ٩٨٣).

(٦) الضعفاء، للعقيلي (٧/ ٤٤).

(٧) الضعفاء والمتروكون، للدارقطني (٣/ ١٣١).

(٨) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٣/ ٦٧١).

وقال الذهبي^(١) والكناني^(٢): معروف بوضع الحديث، وقال الذهبي مرة^(٣): كان يضع الحديث، وقال أخرى^(٤): أحد المتروكين، روى عن: يحيى بن يحيى، ومحمد بن سلام البيهقي، وقتيبة، وعصام بن يوسف أحاديث باطلة، قال القاضي أبو بكر محمد بن عمر الجعاني^(٥): كانوا يذمونهم في سماعه، قال الحاكم^(٦): كان يقدم بنيسابور وسائر المدن فيحدث عن عصام وقتيبة وصالح بن محمد الترمذي وأقرانهم بأحاديث معضلات... وعجائبه لا يحتملها هذا الموضع، قال أبو سعد عبد الرحمن بن محمد الإدريسي^(٧): يحدث بالمناكير على الثقات، يتهم بالكذب، وكأنه كان يسرق الأحاديث والإفرادات يحدث بها ويتابع الضعفاء والكذابين في رواياتهم عن الثقات بالأباطيل، قال الخطيب البغدادي^(٨): قدم بغداد، وحدث بها وبغيرها عن: يحيى بن يحيى النيسابوري، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، وقتيبة بن سعيد، وعصام، وإبراهيم ابني يوسف البلخي، ومحمد بن سلام البيهقي، وحبان بن موسى المروزي، وإسحاق بن راهويه أحاديث منكره وباطلة... وله أحاديث كثيرة تشابه ما ذكرنا، وكلها تدل على سوء حاله وسقوط رواياته، وقال ابن ماكولا^(٩): وكان يحدث عن عصام بن يوسف وقتيبة وصالح بن محمد الترمذي بأحاديث معضلات.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد

كذاب؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في جرحه للراوي.

(١) ميزان الاعتدال، للذهبي (٣/ ٦٣٣).

(٢) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، للكناني (١/ ١٠٩).

(٣) المغني في الضعفاء، للذهبي (٢/ ٦١٠).

(٤) تاريخ الإسلام، للذهبي (٦/ ١٠٣٥).

(٥) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٣/ ٦٧١).

(٦) لسان الميزان، لابن حجر (٧/ ٣٢٥).

(٧) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٣/ ٦٧١).

(٨) المصدر السابق.

(٩) الإكمال، لابن ماكولا (٧/ ٤٩).

خامس عشر: الرُّوَاة الذين قال فيهم، «لم يكن بذاك»، «ليس بذاك»، «لم يكن في الحديث

بذاك»، «لم يكن عندهم بذاك في الحديث»:

١ - إبراهيم بن محمد بن خَلْف بن قَدِيد المصري^(١):

قال ابن يونس^(٢): لم يكن بِذَاكَ .

- أقوال النُّقَاد في الرَّاوي:

قال ابن الأَبَار^(٣): وفيه عندي نظر.

وقال ابن ماکولا^(٤): لم يكن بذاك، وذكره الذهبي^(٥) في المغني.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَاد:

ضعيف؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النُّقَاد الإمام ابن يونس في حكمه على الراوي.

٢ - أحمد بن أبي يحيى زُكَيْر الحَضْرَمي^(٦):

قال ابن يونس^(٧): لم يكن بِذَاكَ يعرف وينكر.

- أقوال النُّقَاد في الرَّاوي:

ذكره الذهبي^(٨) في المغني.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَاد:

(١) انظر ترجمته: ميزان الاعتدال، للذهبي (١/٦٤)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٢٥/١٢٢).

(٢) المصدران السابقان.

(٣) التكملة لكتاب الصلة، لابن الأَبَار (١/١٢٠).

(٤) الإكمال، لابن ماکولا (٧/٨٠).

(٥) المغني في الضعفاء، للذهبي (١/٢٥).

(٦) انظر ترجمته: ميزان الاعتدال، للذهبي (١/١٥١).

(٧) تهذيب مستمر الأوهام، لابن ماکولا (ص: ٢٤٧)، وعبر الذهبي في ميزان الاعتدال، للذهبي (١/١٦٣)، عن هذه

اللفظة بقوله: لِيَنَّهُ أبو سعيد بن يونس.

(٨) المغني في الضعفاء، للذهبي (١/٦٢).

ضعيف؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في حكمه على الراوي.

٣- أحمد بن محمد بن عبد الواحد الكِتَّانِي^(١):

قال ابن يونس^(٢): لم يكن بذاك.

- أقوال النُّقاد في الرَّاوي:

ذكره الذهبي^(٣) في المغني.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقاد:

ضعيف؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في حكمه على الراوي.

٤- أحمد بن علي بن الحسن بن شعيب المدائني^(٤):

قال ابن يونس^(٥): ليس بذاك، وكان ذا دعاة وكان جوادًا كريماً حسن الحفظ.

- أقوال النُّقاد في الرَّاوي:

ذكره ابن قُطُوبغا^(٦) في ثقاته.

وقال الدارقطني^(٧): لا بأس به، وذكره الذهبي^(٨) في المغني، وقال مسلمة بن قاسم^(٩): كان عيَّارًا

من الشطار كثير المجون، ولا يجب أن يكتب عن مثله شيء،

(١) انظر ترجمته: ميزان الاعتدال، للذهبي (١/ ١٥١).

(٢) المصدر السابق.

(٣) المغني في الضعفاء، للذهبي (١/ ٥٦).

(٤) انظر ترجمته: ميزان الاعتدال، للذهبي (١/ ١٢٢)، لسان الميزان، لابن حجر (١/ ٥٤٥).

(٥) المصدران السابقان.

(٦) لسان الميزان، لابن حجر (١/ ٥٤٦).

(٧) سؤالات حمزة للدارقطني (ص: ١٣٩).

(٨) المغني في الضعفاء، للذهبي (١/ ٤٨).

(٩) لسان الميزان، لابن حجر (١/ ٥٤٦).

وقال ابن حجر^(١): ولم يكن بالماهر في العلم.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

صدوق فيه دعابة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام ابن يونس في غمز الراوي، وقول ابن يونس: ليس بذاك. محمول على الدعابة التي يخل بالعلماء الإكثار منها، وكلام مسلمة يدل على ذلك لكن ابن يونس مدحه من جهة الحفظ مع ما قال فيه، وذلك بخلاف قول مسلمة الذي طعن به الرجل، ولا يلزم ما قاله الحافظ في صنيع ابن حبان إلا إذا أراد مطلق الثقة، وقيد ذلك بكونه كذلك عند ابن حبان، والله أعلم.

٥ - أسامة بن أحمد بن أسامة بن عبد الرحمن، أبا سلمة التَّجِيبيّ، مولا هم المصري^(٢):

قال ابن يونس^(٣): لم يكن في الحديث بذاك، تعرف وتُنكر.

- أقوال النقاد في الراوي:

وثقه مسلمة بن قاسم^(٤)، وزاد: كان عالماً بالحديث، وقال ابن حجر^(٥): ورأيت له مصنفاً في

حرمة الوطء في الدبر يدل على سعة معرفته بالحديث.

وقال الدارقطني^(٦): رأيت أهل حمص يضعفونه ولا أدري لأي سبب، وذكره الذهبي^(٧) في

المغني.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

صدوق؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

(١) رفع الإصر عن قضاة مصر، لابن حجر (ص: ٣٣).

(٢) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٢٣/٢٠٤).

(٣) المصدر السابق.

(٤) لسان الميزان، لابن حجر (٢/٢٣).

(٥) المصدر السابق.

(٦) سؤالات حمزة للدارقطني (ص: ١٧٨).

(٧) المغني في الضعفاء، للذهبي (١/٦٦).

وافق بعض النقاد الإمام ابن يونس في جرحه للراوي، وخالفه مسلمة بن قاسم، ولا يعرف سبب تضعيفه إلا إذا كان عند الإمام ابن يونس علم، لأن الراوي مصري، وابن يونس قد خبر حال المصريين.

٦ - الحُسن بن عَلِيّ بن سعيد بن شهريار، أبا عَلِيّ الرقي^(١):

قال ابن يونس^(٢): لم يكن في الحديث بذاك، تعرف وتُنكر.

- أقوال النُّقاد في الرَّاوي:

ضعفه الدارقطني^(٣).

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقاد:

ضعيف؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في جرح الراوي.

٨ - عبد الله بن محمد بن يوسف بن الحجاج بن مصعب بن سليم العبدي^(٤):

قال ابن يونس^(٥): لم يكن في الحديث بذاك، تعرف وتُنكر.

- أقوال النُّقاد في الرَّاوي:

قال ابن عدي^(٦) - بعدما أورد حديثاً له - : وكان عند هذا الشيخ عن عبد الله بن محمد بن يوسف

أحاديث للثوري غير هذا مشاهير وهذا الحديث منكر عن الثوري بهذا الإسناد والشيخ مجهول والله أعلم.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقاد:

(١) انظر ترجمته: تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٣٦٦ / ٨).

(٢) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٣٦٦ / ٨)، ميزان الاعتدال، للذهبي (٢١ / ٢).

(٣) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: ١١٠).

(٤) انظر ترجمته: ذيل ميزان الاعتدال، للعراقي (ص: ١٣٨)، لسان الميزان، لابن حجر (٥٩٠ / ٤).

(٥) المصدران السابقان.

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (٣٨٠ / ٥).

ضعيف؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في جرح الراوي.

٩ - محمد بن الحسن بن موسى الكِنْدِي:

قال ابن يونس^(١): لم يكن في الحديث بذاك.

سبق بيان حاله^(٢).

١٠ - مسلمة بن علي بن خلف الحُشَنِي، أبا سَعِيدِ الدمشقي البِلَاطِي^(٣):

قال ابن يونس^(٤): لم يكن عندهم بذاك في الحديث.

- أقوال النُّقَادِ فِي الرَّأْيِ:

ضعفه ابن معين^(٥) والجوزجاني^(٦) وأبو حاتم^(٧) ويعقوب بن سفيان^(٨) والساجي^(٩) وابن

السكن^(١٠) والدارقطني^(١١) والبيهقي^(١٢) والجوزقاني^(١٣) وابن كثير^(١٤) والهيثمي^(١٥)، وزاد ابن معين مرة^(١٦):

(١) ذيل ميزان الاعتدال، للذهبي (ص: ١٣٨)، لسان الميزان، لابن حجر (٤ / ٥٩٠).

(٢) انظر: (ص: ٢٥٩)، من هذا البحث

(٣) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٥٣١).

(٤) تهذيب الكمال، للمزي (٢٧ / ٥٧١).

(٥) سؤالات ابن الجنيد (ص: ٤٢٨).

(٦) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: ٢٨٢).

(٧) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٨ / ٢٦٨)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (٥٨ / ٥٢).

(٨) المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان (٢ / ٣٠٩).

(٩) تهذيب التهذيب، لابن حجر (١٠ / ١٤٧).

(١٠) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٥٨ / ٥٢).

(١١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني (٨ / ١٢٦).

(١٢) شعب الإيثار، للبيهقي (٣ / ٨١).

(١٣) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (١١ / ١٩١).

(١٤) البداية والنهاية، لابن كثير (٢ / ٤٩).

(١٥) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (١ / ٢٠١)، (٢ / ٣٠٠).

(١٦) سؤالات ابن الجنيد (ص: ٣٥٩).

ليس بشيء، وقال مرة^(١): صالح، ولم يجعله حجة، وزاد الجوزجاني: حديثه متروك، وزاد أبو حاتم: لا يشتغل به، وزاد الساجي: جداً، وزاد البيهقي: عند أهل الحديث، وقال مرة^(٢): ليس بالقوي، وزاد ابن كثير: عند الأئمة، لا يحتج بتفرده، وزاد الهيثمي مرة^(٣): جداً، وقال مرة^(٤): وقد أجمعوا على ضعفه، وذكره يعقوب بن شيبة^(٥) وابن الجارود^(٦) والعقيلي^(٧) وأبو العرب^(٨) والمنتجالي^(٩) وابن عدي^(١٠) والدارقطني^(١١) وأبو نعيم^(١٢) وابن الجوزي^(١٣) والذهبي^(١٤) في الضعفاء. وقال البخاري^(١٥) وأبو زرعة^(١٦) وأبو حاتم^(١٧): منكر الحديث، وزاد البخاري: عن الأوزاعي، وقال نعيم بن حماد^(١٨): صحبته من دمشق فلم أسمعه يحدث بحديث يوافق حديث الناس،

(١) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (١١ / ١٩٢).

(٢) شعب الإيمان، للبيهقي (١١ / ٣٢٩).

(٣) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (١ / ٢٨٧).

(٤) المصدر السابق.

(٥) المعرفة والتاريخ، للفسوي (٢ / ٤٤٩)، حيث ذكره في: باب من يرغب عن الرواية عنهم، وكنت أسمع أصحابنا يضعفونهم فذكر جماعة... لا ينبغي لأهل العلم أن يشغلوا أنفسهم بحديث هؤلاء.

(٦) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (١١ / ١٩٢).

(٧) الضعفاء الكبير، للعقيلي (٤ / ٢١١).

(٨) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (١١ / ١٩٢).

(٩) المصدر السابق.

(١٠) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (١ / ٢٧٨).

(١١) الضعفاء والمتروكون، للدارقطني (٣ / ١٣٣).

(١٢) الضعفاء، لأبي نعيم (ص: ١٤٩).

(١٣) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (٣ / ١٢٠).

(١٤) المغني في الضعفاء، للذهبي (٢ / ٦٥٧).

(١٥) التاريخ الكبير، للبخاري (٧ / ٣٨٩).

(١٦) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (٣ / ٨٢٩)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٨ / ٢٦٨).

(١٧) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٨ / ٢٦٨).

(١٨) الضعفاء الكبير، للعقيلي (٤ / ٢١١).

وقال أبو عبد الله الحاكم^(١) وأبو سعيد النقاش^(٢): روى عن الأوزاعي والزيدي المناكير والموضوعات، وقال أبو عبد الله الحاكم مرة^(٣): ممن لا تقوم الحجة به، وقال أبو نعيم^(٤): روى عن الأوزاعي والزيدي وابن جريج بالمناكير، وقال الذهبي^(٥): ولمسلمة أحاديث عدة منكرة.

قال النسائي^(٦) وأبو الفتح الأزدي^(٧) والدارقطني^(٨) والبيهقي^(٩) وابن القطان^(١٠) وابن عبد الهادي^(١١) وسبط ابن العجمي^(١٢) وابن حجر^(١٣): متروك الحديث، وزاد سبط ابن العجمي^(١٤): واه، وكذلك قال الذهبي^(١٥) وابن ناصر الدين الدمشقي^(١٦)، وقال الذهبي مرة^(١٧): تركوه.

(١) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (١١ / ١٩٢).

(٢) المصدر السابق.

(٣) المستدرک على الصحيحين، للحاكم (٤ / ٥٦٣).

(٤) الضعفاء، لأبي نعيم (ص: ١٤٩)، المسند المستخرج على صحيح مسلم، لأبي نعيم (١ / ٨٣).

(٥) تاريخ الإسلام، للذهبي (٤ / ٩٧٣).

(٦) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: ٩٧).

(٧) تهذيب التهذيب، لابن حجر (١٠ / ١٤٧).

(٨) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني (٨ / ١٢٦).

(٩) شعب الإيمان، للبيهقي (٧ / ٣٣٣).

(١٠) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان (٣ / ٢٠٢).

(١١) تنقيح التحقيق، لابن عبد الهادي (٤ / ٥٨٨).

(١٢) الكشف الحثيث، للكناني (ص: ٢٥٦).

(١٣) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٥٣١).

(١٤) تنقيح التحقيق، لابن عبد الهادي (٤ / ٥٨٨).

(١٥) ميزان الاعتدال، للذهبي (٤ / ١٠٩)، المقتنى في سرد الكنى، للذهبي (١ / ٢٧٢).

(١٦) توضيح المشبه، لابن ناصر الدين (٣ / ١١٥).

(١٧) الكاشف، للذهبي (٢ / ٢٦٣)، المغني في الضعفاء، للذهبي (٢ / ٦٥٧).

وقال ابن معين^(١) ودحيم^(٢) وأبو حاتم^(٣) وابن شاهين^(٤) وابن القيسراني^(٥): ليس بشيء.

قال ابن المنادي^(٦) وابن القيسراني^(٧): لا شيء، وقال أبو داود^(٨): غير ثقة، ولا مأمون، وقال ابن خزيمة^(٩): لا أحتج بحديثه، وقال أبو أحمد الحاكم^(١٠): ذاهب الحديث.

قال أحمد بن صالح^(١١) - وذكر مسلمة بن علي - : لا يترك حديث رجل حتى يجتمع الجميع على ترك حديثه، قد يقال فلان ضعيف، فأما أن يقال: فلان متروك؛ فلا إلا أن يجتمع الجميع على ترك حديثه.

قال ابن حبان^(١٢) والسمعاني^(١٣): كان ممن يقلب الأسانيد، ويروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم توهمًا، فلما فحش ذلك منه بطل الاحتجاج به.

قال ابن عدي^(١٤): ولمسلمة غير ما ذكرت من الحديث وكل أحاديثه ما ذكرته وما لم أذكره كلها أو عامتها غير محفوظة.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ضعيف الحديث؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في جرح الراوي.

(١) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (٤ / ٤٥٠)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٨ / ٢٦٨).

(٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٨ / ٢٦٨).

(٣) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٥٨ / ٥٠).

(٤) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين (ص: ١٧٧).

(٥) تذكرة الحفاظ، لابن القيسراني (ص: ٨٦).

(٦) تهذيب التهذيب، لابن حجر (١٠ / ١٤٧).

(٧) تذكرة الحفاظ، لابن القيسراني (ص: ٢٠١).

(٨) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني (٢ / ١٩٤).

(٩) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٥٨ / ٥٠).

(١٠) الأسماء والكنى، لأبي أحمد الحاكم (٥ / ٦٠).

(١١) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٥٨ / ٥٢).

(١٢) المجروحين، لابن حبان (٣ / ٣٣).

(١٣) الأنساب، للسمعاني (٥ / ١٤١).

(١٤) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (٨ / ٢١).

سادس عشر: الرّوَاة الذين قال فيهم، «لم يكن من أصحاب الحديث»:
* إسحاق بن وهب بن عبد الله الطُّهْرُمَيْسي^(١):

قال ابن يونس^(٢): روى عن ابن وهب أحاديث، كان ابن وهب أتقى لله من أن يحدث بها،
وأحسبه وهم فيها؛ لأنه لم يكن من أصحاب الحديث، وكان - أيضًا - يحدث حفظًا.
- أقوال النُّقَاد في الرَّوْي:

ذكره أبو نعيم^(٣) وابن الجوزي^(٤) والذهبي^(٥) في الضعفاء.

قال ابن عدي^(٦): روى عن ابن وهب بأحاديث مناكير وما أظنه رآه، وقال أبو عبد الله الحاكم^(٧):
روى عن ابن وهب أحاديث موضوعة، ساقط الحديث، وقال أبو نعيم^(٨): حدث بحديث منكر لا شيء،
وقال الذهبي^(٩): روى عن عبد الله بن وهب أحاديث كان ابن وهب أتقى لله من أن يحدثه بها، ولم يكن
من أهل الحديث.

قال ابن حبان^(١٠) وابن القيسراني^(١١) وابن الأثير^(١٢): يضع الحديث صراحًا، وزاد ابن حبان: لا
يجل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه، وزاد ابن الأثير: وكان كذابًا،

(١) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٦ / ٥٢).

(٢) الأنساب، للسمعاني (٩ / ١٠٨)، لسان الميزان، لابن حجر (٢ / ٨٣).

(٣) الضعفاء، لأبي نعيم (ص: ٦١).

(٤) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (١ / ١٠٥).

(٥) المغني في الضعفاء، للذهبي (١ / ٧٤).

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (١ / ٥٦٠).

(٧) لسان الميزان، لابن حجر (٢ / ٨٣).

(٨) المسند المستخرج على صحيح مسلم، لأبي نعيم (١ / ٥٩).

(٩) تاريخ الإسلام، للذهبي (٦ / ٥٢).

(١٠) المجروحين، لابن حبان (١ / ١٣٩).

(١١) تذكرة الحفاظ، لابن القيسراني (ص: ٢١١)، معرفة التذكرة، لابن القيسراني (ص: ١٦٠).

(١٢) اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير (٢ / ٢٩١).

وكذلك قال الدارقطني^(١) والفتني^(٢)، وزاد الدارقطني: متروك يحدث بالأباطيل عن عبد الله بن وهب وغيره.

– خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد: كذاب؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في جرح الراوي.

سابع عشر: الرواة الذين قال فيهم، «ما كان يحفظ ويفهم»:
* محمد بن حمزة بن عمر بن محمد بن أحمد بن عثمان:

قال ابن يونس^(٣): ما كان يحفظ ويفهم، روى مناكير، نراه كان اختلط، لا تجوز الرواية عنه. سبق بيان حاله^(٤).

ثامن عشر: الرواة الذين قال فيهم، «غير موثق»:

* الهيثم بن عدي الطائي، أبا عبد الرحمن المنبجي، ثم الكوفي^(٥):
قال ابن يونس^(٦): غير موثق.

(١) الضعفاء والمتروكون، للدارقطني (١/ ٢٥٨).

(٢) تذكرة الموضوعات، للفتني (ص: ٣٥).

(٣) ميزان الاعتدال، للذهبي (٣/ ٥٢٩).

(٤) انظر (ص: ٢٩٢)، من هذا البحث.

(٥) انظر ترجمته: ميزان الاعتدال، للذهبي (٤/ ٣٢٤).

(٦) لسان الميزان، لابن حجر (٦/ ٢١٠).

– أقوال النُّقاد في الرَّأوي:

ضعفه ابن المديني^(١) وابن عدي جدًّا^(٢) وابن القيسراني^(٣) وابن الأثير^(٤) والهيثمي^(٥) وابن الغزي^(٦)، وزاد ابن المديني: الهيثم بن عدي أوثق عندي من الواقدي، ولا أرضاه في الحديث، ولا في الأنساب، ولا في شيء، وزاد ابن عدي: لا يعتمد على رواياته عمن روى عنهم، وقال مرة^(٧): ما أقل ما له من المسندات، وإنما هو صاحب أخبار وأسما ونسب وأشعار، وزاد ابن القيسراني: لا يعتمد على رواياته عمن روى عنهم، وزاد الهيثمي: نسب إلى الكذب، وذكره ابن الجارود^(٨) وابن السكن^(٩) والدارقطني^(١٠) في الضعفاء. قال أبو زرعة^(١١) والبخاري^(١٢): سكتوا عنه، وقال أبو زرعة مرة^(١٣) وكذلك ابن معين^(١٤): ليس بشيء، وقال النسائي^(١٥): منكر الحديث، وقال أبو عبد الله الحاكم^(١٦): حدث عن جماعة من الثقات أحاديث منكورة، وقال النقاش^(١٧): حدث عن الثقات بأحاديث منكورة.

(١) الضعفاء الكبير، للعقيلي (٤ / ٣٥٢)، تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (١٦ / ٧٦).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (٣ / ١١٢).

(٣) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (٣ / ١٧٠٤).

(٤) الكامل في التاريخ، لابن الأثير (٥ / ٥٢٩).

(٥) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (٢ / ١٤٦).

(٦) ديوان الإسلام، لابن الغزي (٤ / ٣٤٨).

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (٨ / ٤٠١).

(٨) لسان الميزان، لابن حجر (٦ / ٢١٠).

(٩) المصدر السابق.

(١٠) الضعفاء والمتروكون، للدارقطني (٣ / ١٣٥).

(١١) سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي ومعه كتاب أسامي الضعفاء له (ص: ٣٦٩).

(١٢) التاريخ الكبير، للبخاري (٨ / ٢١٨)، التاريخ الأوسط، للبخاري (٢ / ٢٦٥)، الضعفاء الصغير، للبخاري (ص: ١٣٨).

(١٣) سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي ومعه كتاب أسامي الضعفاء له (ص: ١٦١).

(١٤) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (ص: ٧٧).

(١٥) لسان الميزان، لابن حجر (٦ / ٢١٠).

(١٦) المدخل إلى الصحيح، للحاكم أبي عبد الله (ص: ٢٢٥).

(١٧) لسان الميزان، لابن حجر (٦ / ٢١٠).

وقال أبو نعيم^(١): في فضله وجلالته يوجد في حديثه المناكير عن الثقات، وقال ابن معين^(٢) والبخاري^(٣): ليس بثقة، وزاد ابن معين: كان يكذب، وزاد البخاري: كان يكذب، وقال ابن مهدي^(٤): غير ثقة، وقال يعقوب بن شيبة^(٥): كانت له معرفة بأمر الناس وأخبارهم ولم يكن في الحديث بالقوي ولا كانت له معرفة وبعض الناس يحمل عليه في صدقه، قال الخليلي^(٦): غير متفق عليه عند الحفاظ، لينوه، وقال ابن الجوزي^(٧): ولم يكن عند المحدثين بثقة. وقال أبو حاتم^(٨) والنسائي^(٩) والبيهقي^(١٠) وابن القيسراني^(١١) والذهبي^(١٢) والهيثمي^(١٣) والداوودي^(١٤) وابن العماد^(١٥): متروك الحديث، وزاد أبو حاتم: محله محل الواقدي، وقال الذهبي^(١٦): تركوه، وقال مرة^(١٧): واه، وقال أخرى^(١٨) هو والجوزجاني^(١٩): ساقط، وزاد الجوزجاني: قد كشف قناعه.

-
- (١) الضعفاء، لأبي نعيم (ص: ١٥٩)، المسند المستخرج على صحيح مسلم، لأبي نعيم (١ / ٨٥).
 - (٢) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (٣ / ٣٦٣)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٩ / ٨٥).
 - (٣) ميزان الاعتدال، للذهبي (٤ / ٣٢٤).
 - (٤) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين (ص: ١٩١).
 - (٥) لسان الميزان، لابن حجر (٦ / ٢١٠).
 - (٦) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي (٣ / ٨٩٥).
 - (٧) المنتظم، لابن الجوزي (١٠ / ١٧٧).
 - (٨) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٩ / ٨٥).
 - (٩) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (٨ / ٤٠١)، تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (١٦ / ٧٦).
 - (١٠) شعب الإيمان، للبيهقي (١١ / ٣٩٥).
 - (١١) ذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (٣ / ١٧٠٤).
 - (١٢) مختصر استدراك الذهبي على مستدرك الحاكم، لابن الملقن (٣ / ١٣٤٤).
 - (١٣) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (٩ / ٤٣).
 - (١٤) طبقات المفسرين، للداوودي (٢ / ٣٥٥).
 - (١٥) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد (٣ / ٣٩).
 - (١٦) المغني في الضعفاء، للذهبي (٢ / ٧١٧).
 - (١٧) المقتنى في سرد الكنى، للذهبي (١ / ٣٦٩).
 - (١٨) مختصر استدراك الذهبي على مستدرك الحاكم، لابن الملقن (٣ / ١٢٤٠).
 - (١٩) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: ٣٣٩).

وقال ابن مهدي^(١) العجلي^(٢) وأبو داود^(٣) يعقوب بن سفيان^(٤) والهيثمي^(٥): كذاب، وقال الساجي^(٦): كان يكذب، قال عبد الملك بن عبد الحميد^(٧): ذكروا أبا عبد الله بحديث وأنا حاضر، فقال: من يرو ذا كذب، فقال له رجل: الهيثم بن عدي عن مجالد؛ فتبسم أبو عبد الله متعجباً من ذلك، وأظنه قد قال: في هذا الموضع كذب، وقال العباس بن محمد الدوري^(٨): سمعت بعض أصحابنا يقول: قالت جارية الهيثم بن عدي: كان مولاي يقوم عامة الليل يصلي فإذا أصبح جلس يكذب.

وقال ابن مهدي^(٩): يضع الحديث، وقال ابن حبان^(١٠): روى عن الثقات أشياء كأنها موضوعة يسبق إلى القلب أنه كان يدلسها، فالتزقت تلك العضلات به، ووجب مجانبته حديثه على علمه بالتاريخ ومعرفته بالرجال.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

متروك الحديث؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في جرح الراوي.

(١) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين (ص: ١٩١).

(٢) الثقات، للعجلي (ص: ٤٦٢).

(٣) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (١٦ / ٧٦).

(٤) المعرفة والتاريخ، للفسوي (٣ / ٥٦).

(٥) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (١٠ / ١٠).

(٦) لسان الميزان، لابن حجر (٦ / ٢١٠).

(٧) الضعفاء الكبير، للعقيلي (٤ / ٣٥٢).

(٨) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (٣ / ٣٦٤).

(٩) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين (ص: ١٩٢).

(١٠) المجروحين، لابن حبان (٣ / ٩٣).

تاسع عشر: الرّوَاة الذين قال فيهم، «غير مأمون»:

* محمد بن عبد الرحمن بن بجير بن عبد الرحمن بن معاوية بن بجير بن ريسان، وقيل: ابن بجير، وقيل: ابن مجبر:

قال ابن يونس^(١): غير مأمون.

سبق بيان حاله^(٢).

عشرون: الرّوَاة الذين قال فيهم، «ليس بشيء»:

١ - داود بن يحيى الصّوفي الإفريقي^(٣):

قال ابن يونس^(٤): ليس بشيء، أحاديثه موضوعة.

- أقوال النُّقاد في الرّواي:

قال أبو العرب^(٥): كان ثقة مأمونًا.

ذكره الذهبي^(٦) في المغني، وقال ابن حجر^(٧): وقد روى حديثًا موضوعًا.

- خلاصة القول في الرّواي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقاد:

ثقة؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق بعض النقاد الإمام ابن يونس في جرحه للراوي، وخالفه أبو العرب وهو أعلم بأهل

إفريقية، ويصعب أن نحكم على الراوي بالكذب لأنه روى حديثًا واحدًا موضوعًا، ناهيك أنه من الجائز أن يكون الحديث أدخل عليه.

(١) لسان الميزان، لابن حجر (٧/ ٢٨٠).

(٢) انظر: (ص: ٢٥٥)، من هذا البحث.

(٣) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٦/ ٧٩)، طبقات علماء إفريقية، لأبي العرب (ص: ١٠٩).

(٤) تاريخ الإسلام، للذهبي (٦/ ٧٩)، ميزان الاعتدال، للذهبي (١/ ٥١٠).

(٥) طبقات علماء إفريقية، لأبي العرب (ص: ١٠٩).

(٦) المغني في الضعفاء، للذهبي (١/ ٢٢١).

(٧) لسان الميزان، لابن حجر (٣/ ٤١٣).

٢ - علي بن محمد بن عيسى الخياط، أبا الحسن المقرئ، يعرف بابن العسراء، ويعرف بالمرادي^(١):

قال ابن يونس^(٢): وليس بشيء، ولا يجوز لأحد الرواية عنه.

- أقوال النقاد في الراوي:

وثقه الخليلي^(٣) ورجل هروي^(٤)، وزاد الخليلي: متفق عليه، وزاد الهروي: مأمون، وذكره ابن

حبان^(٥) في الثقات.

ذكره ابن الجوزي^(٦) والذهبي^(٧) في الضعفاء.

وقال ابن ماكولا^(٨) وابن حجر^(٩): واه.

وقال ابن ناصر الدين^(١٠): متروك.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ضعيف؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام ابن يونس في جرح الراوي.

(١) انظر ترجمته: ميزان الاعتدال، للذهبي (٣/ ١٥٤).

(٢) الإكمال، لابن ماكولا (٦/ ٢٠٩)، وأوضح سبط ابن العجمي - معنى قول ابن يونس - فقال في الكشف الحثيث (ص: ١٩٠): والذي ظهر لي أنه اتهمه بالكذب ولم يرد بالوضع، لقوله لا يجوز الاحتجاج به، ولو قال: ولا يجوز الاحتجاج به لكان احتمال الوضع أظهر، ولكن قوله، فقال: ... إلى آخره، ليست بعبارة وافية بالمقصود.

(٣) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي (٣/ ٨٧٣).

(٤) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٤٣/ ٢٠٦).

(٥) الثقات، لابن حبان (٨/ ٤٧٧).

(٦) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (٢/ ١٩٩).

(٧) المغني في الضعفاء، للذهبي (٢/ ٤٥٤).

(٨) المغني في الضعفاء، للذهبي (٢/ ٤٥٤)، ميزان الاعتدال، للذهبي (٣/ ١٥٤).

(٩) تبصير المتنبه بتحرير المشتبه، لابن حجر (٣/ ٩٥٥).

(١٠) توضيح المشتبه، لابن ناصر الدين (٦/ ٢٨٢).

٣- محمد بن عيسى بن عيسى بن تميم:

قال ابن يونس^(١): وكان منكر الحديث، ولم يكن بشيء.

سبق بيان حاله^(٢).

حادي وعشرون: الرُّوَاة الذين قال فيهم، «لم يكن يسوى في الحديث شيئاً»، «لم يكن يساوي شيئاً»:

١- علي بن خلف بن علي، أبا الحسن البغدادي، ثم المصري^(٣):

قال ابن يونس^(٤): لم يكن يسوى في الحديث شيئاً، وقال مرة^(٥): لم يكن يساوي شيئاً.

- أقوال النُّقَاد في الرَّاوي:

ذكره ابن الجوزي^(٦) والذهبي^(٧) في الضعفاء، وقال الذهبي^(٨): لا أدري من هو الساعة.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَاد:

ضعيف؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

كُلُّ النُّقَاد نقلوا عن الإمام ابن يونس حكمه، ومن ثم بنوا أحكامهم فيه بناءً على حكم الإمام

ابن يونس.

(١) لسان الميزان، لابن حجر (٧ / ٤٣٠).

(٢) انظر: (ص: ٣٠٧)، من هذا البحث.

(٣) انظر ترجمته: تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (١٣ / ٣٧١)، قال الباحث: ووهم عبد الفتاح فتحي-جامع تاريخ ابن

يونس-، فجعلها اثنين وهما واحد، وكأنه اغتر بذكره في تاريخ بغداد، وما علم أن أصله من بغداد ودخل مصر.

(٤) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (١٣ / ٣٧١)، لسان الميزان، لابن حجر (٥ / ٥٣٧).

(٥) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (٢ / ١٩٢)، المغني في الضعفاء، للذهبي (٢ / ٤٤٧)، ميزان الاعتدال، للذهبي

(٣ / ١٢٦).

(٦) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (٢ / ١٩٢).

(٧) المغني في الضعفاء، للذهبي (٢ / ٤٤٧).

(٨) ميزان الاعتدال، للذهبي (٣ / ١٢٦).

ثاني وعشرون: الرُّوَاة الذين قال فيهم «متروك الحديث»:

١ - رباح^(١): مولى أم عثمان بنت سفيان بن عبد العزيز بن مروان، واسمه مقدم^(٢):

قال ابن يونس^(٣): متروك الحديث.

- أقوال النُّقَاد في الرَّاوي:

ذكره ابن حبان^(٤) في الثقات.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَاد:

متروك الحديث؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

خالف ابن حبان الإمام ابن يونس في جرحه، فذكره في الثقات ولم يعقب عليه.

٢ - مُطَهَّرُ بَنِ الْمُهَيْمَمِ بنِ الْحِجَاكِ الطَّائِي البَصْرِي^(٥):

قال ابن يونس^(٦): متروك الحديث.

- أقوال النُّقَاد في الرَّاوي:

ضعفه البوصيري^(٧) وابن حجر^(٨)، وقال الذهبي^(٩): وا.

(١) وسماه ابن حبان: رباح.

(٢) انظر ترجمته: الثقات، لابن حبان (٧/ ٥٢٢).

(٣) الإكمال، لابن ماكولا (٤/ ٨).

(٤) الثقات، لابن حبان (٧/ ٥٢٢).

(٥) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٥٣٥).

(٦) تهذيب الكمال، للمزي (٢٨/ ٨٩)، ميزان الاعتدال، للذهبي (٤/ ١٢٩).

(٧) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، للبوصيري (١/ ٥٤).

(٨) التلخيص الحبير، لابن حجر (١/ ١٦٨).

(٩) الكاشف، للذهبي (٢/ ٢٧١).

قال أبو زرعة^(١) وابن حبان^(٢) وابن القيسراني^(٣): منكر الحديث، وزاد ابن حبان: يأتي عن موسى بن علي ما لا يتابع عليه، وعن غيره من الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، وزاد ابن القيسراني مرة^(٤): يأتي عن الثقات ما لا يشبه حديثهم.

قال الهيثمي^(٥) وابن حجر^(٦) والكناني^(٧) والتمتقي الهندي^(٨): متروك الحديث. وقال العقيلي^(٩): ولا يصح حديثه.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد: متروك الحديث؛ والله تعالى أعلى وأعلم.
وافق النقاد الإمام ابن يونس في جرح الراوي.

(١) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (٢ / ٣٢٤)، سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي ومعه كتاب أسامي الضعفاء له (ص: ٧٥).

(٢) المجروحين، لابن حبان (٣ / ٢٦).

(٣) معرفة التذكرة، لابن القيسراني (ص: ١١٣)، تذكرة الحفاظ، لابن القيسراني (ص: ٩٨).

(٤) تذكرة الحفاظ، لابن القيسراني (ص: ٩٨).

(٥) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (٧ / ١٣٥).

(٦) الدراية في تخريج أحاديث الهداية، لابن حجر (٢ / ٢٤٠)، تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٥٣٥).

(٧) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، للكناني (٢ / ٣٣١).

(٨) كنز العمال، للتمتقي الهندي (٢ / ٥٤٨).

(٩) الضعفاء الكبير، للعقيلي (٤ / ٢٦١).

٣- محمد بن عبد الرحمن بن بجير بن عبد الرحمن بن معاوية بن بجير بن ريسان، وقيل: ابن بحير، وقيل:

ابن مجبر:

قال ابن يونس^(١): متروك الحديث.

سبق بيان حاله^(٢).

٤- موسى بن محمد بن عطاء بن أيوب، يعرف بالبلقأوي، أبا الطاهر^(٣):

قال ابن يونس^(٤): مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ يَرْوِي عَنْ مَالِكٍ مَوْضُوعَاتٍ.

- أقوال النُّقَادِ فِي الرَّأْيِ:

ضعفه ابن عدي^(٥) وعبد الغني بن سعيد^(٦) والبيهقي^(٧) وابن نقطة^(٨) والزيلعي^(٩) وابن الملقن^(١٠)،

وزاد البيهقي وابن الملقن: منكر الحديث، وكذلك قال ابن عدي^(١١) في موضع، وزاد: ويسرق الحديث،

وذكره الدارقطني^(١٢) وابن الجوزي^(١٣) والذهبي^(١٤) في الضعفاء، وعلق الذهبي قائلاً: كذاب متهم.

(١) لسان الميزان، لابن حجر (٧/ ٢٨٠).

(٢) انظر: (ص: ٢٥٥)، من هذا البحث.

(٣) انظر ترجمته: تاريخ دمشق، لابن عساكر (٦١/ ٢٠١).

(٤) المصدر السابق.

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (٨/ ٦٥).

(٦) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٦١/ ٢٠٢).

(٧) السنن الكبرى، للبيهقي (٣/ ٣٩٥).

(٨) إكمال الإكمال، لابن نقطة (٢/ ١٥٥).

(٩) نصب الراية، للزيلعي (٢/ ٢١٠).

(١٠) البدر المنير، لابن الملقن (٥/ ٣٥).

(١١) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (٨/ ٦٤).

(١٢) الضعفاء والمتروكون، للدارقطني (٣/ ١٣٣).

(١٣) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (٣/ ١٤٩).

(١٤) المغني في الضعفاء، للذهبي (٢/ ٦٨٦).

وقال الدارقطني^(١) والذهبي^(٢) والهيثمي^(٣): متروك.

ورماه بالكذب عمران بن موسى بن أيوب^(٤) وموسى بن سهل الرَّمْلِيّ^(٥) وأبو زرعة^(٦) وأبو

حاتم^(٧) والسمعاني^(٨) وابن الجوزي^(٩) والعراقي^(١٠) وابن حجر^(١١) والمتقي الهندي^(١٢)، وزاد أبو حاتم:

ويأتي بالأباطيل، وزاد السمعاني: مهجورًا.

وقال النسائي^(١٣) وابن أبي حاتم^(١٤): ليس بثقة، وقال أبو نعيم^(١٥): لا شيء، وقال أبو زرعة^(١٦): لا

جُزِي خَيْرًا، وقال الذهبي^(١٧) وابن العجمي^(١٨): أحد التلفي.

(١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني (١ / ١٢٢).

(٢) تاريخ الإسلام، للذهبي (٥ / ٧٠٨).

(٣) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (١٠ / ١٠٨).

(٤) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٦١ / ٢٠١).

(٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٨ / ١٦١).

(٦) الضعفاء، لأبي زرعة الرازي (٢ / ٤٩٦)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٨ / ١٦١).

(٧) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٨ / ١٦١).

(٨) الأنساب، للسمعاني (١٢ / ٣٩١).

(٩) الموضوعات، لابن الجوزي (٢ / ٢٦٧).

(١٠) ذيل ميزان الاعتدال، للعراقي (ص: ١٤٣).

(١١) لسان الميزان، لابن حجر (٣ / ٣٩١).

(١٢) كنز العمال، للمتقي الهندي (١٤ / ٥٨٤).

(١٣) تاريخ الإسلام، للذهبي (٥ / ٧٠٨).

(١٤) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٦١ / ٢٠٠).

(١٥) المسند المستخرج على صحيح مسلم، لأبي نعيم (١ / ٧٩).

(١٦) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٦١ / ٢٠١).

(١٧) ميزان الاعتدال، للذهبي (٤ / ٢١٩).

(١٨) الكشف الحثيث، للكناني (ص: ٢٦٤).

ووصفه بوضع الحديث، ابن حبان^(١) وأبو المظفر الحنفي^(٢)، وزاد ابن حبان: على الثقات ويروي ما لا أصل له عن الأثبات لا تحل الرواية عنه ولا كتابة حديثه إلا على سبيل الاعتبار للخواص، وخصص أبو المظفر وضعه بقوله: على مالك والموقري، وكان العقيلي^(٣) قوله يشبه قولهم، حيث يقول: يحدث عن الثقات بالبواطيل في الموضوعات.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد: كذاب؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في جرح الراوي.

ثالث وعشرون: الرواة الذين قال فيهم، «يضع الحديث»، «حدث بنسخة موضوعة»:

١ - جعفر بن أحمد بن علي بن بيان بن زيد بن سيابة الغافقي^(٤):

قال ابن يونس^(٥): كان رافضياً، يضع الحديث، ووصفه مرة بالماسح^(٦).

- أقوال النقاد في الراوي:

ذكره ابن الجوزي^(٧) والذهبي^(٨) في الضعفاء، قال الدارقطني^(٩): لا يساوي شيئاً، وقال ابن

ماكولا^(١٠): ولم أجدهم يرضون جعفرًا،

(١) المجروحين، لابن حبان (٢/ ٢٤٣).

(٢) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٦١/ ٢٠٣).

(٣) الضعفاء الكبير، للعقيلي (٤/ ١٦٩).

(٤) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧/ ٧٨)، ميزان الاعتدال، للذهبي (١/ ٤٠٠).

(٥) ميزان الاعتدال، للذهبي (١/ ٤٠٠).

(٦) لسان الميزان، لابن حجر (٢/ ٤٤٣).

(٧) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (١/ ١٧٠).

(٨) المغني في الضعفاء، للذهبي (١/ ١٣١).

(٩) سؤالات حمزة للدارقطني (ص: ١٩٠).

(١٠) الإكمال، لابن ماکولا (٧/ ٣٢).

و قال السيوطي^(١) والكناني^(٢) والشوكاني^(٣): رافضي وضاع، وقال الدارقطني^(٤): كان يضع الحديث، ويحدث عن ابن عفير بالأباطيل، وقال أبو عبد الله الحاكم^(٥): وربما ارتقى إلى عبد الله بن يوسف وابن أبي مريم بأحاديث موضوعة لا تسوي الاشتغال بذكره، وقال أبو سعيد النقاش^(٦): حدّث بموضوعات.

وقال ابن عدي^(٧) والذهبي^(٨) والصفدي^(٩): كذاب، وزاد ابن عدي: يضع الحديث، وزاد الذهبي والصفدي: رافضي، وقال عبد الغني الأزدي^(١٠): وهذا الرجل مشهور ببلدنا بالكذب ترك حمزة الكناني حديثه.

وفصّل القول فيه ابن عدي وهو من أخبر الناس به لأنه شيخه، فقال^(١١): وحدثنا هو، عن أبي صالح كاتب الليث وسعيد بن عفير، وعبد الله بن يوسف التنيسي وعثمان بن صالح كاتب ابن وهب وروح بن صلاح، وهو ابن سيابة ونعيم بن حماد وغيرهم بأحاديث موضوعة وكنا نتهمه بوضعها بل نتيقن في ذلك وكان مع ذلك رافضيًا.

وقال أيضًا^(١٢): وكان يبيّن الأمر في وضع الحديث... وكان يضع الحديث على أهل البيت...

(١) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، للسيوطي (١ / ٢٩٤).

(٢) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، للكناني (١ / ٤٥).

(٣) الفوائد المجموعة، للشوكاني (ص: ٣٤٣).

(٤) لسان الميزان، لابن حجر (٢ / ٤٤٣).

(٥) المدخل إلى الصحيح، للحاكم أبي عبيد الله (ص: ١٢٦).

(٦) لسان الميزان، لابن حجر (٢ / ٤٤٣).

(٧) سؤالات حمزة للدارقطني (ص: ١٩٠).

(٨) تاريخ الإسلام، للذهبي (٧ / ٧٨).

(٩) الوافي بالوفيات، للصفدي (١١ / ٧٣).

(١٠) لسان الميزان، لابن حجر (٢ / ٤٤٣).

(١١) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (٢ / ٤٠٠).

(١٢) المصدر السابق.

وقال أيضًا^(١): وعامة أحاديثه موضوعة، وكان قليل الحياء في دعاويه على قوم لعله لم يلحقهم، ووضع مثل هذه الأحاديث وإنه كان يحدثنا، عن يحيى بن بكير بأحاديث مستقيمة بنسخة الليث ويشوبها بمثل هذه الأحاديث التي ذكرتها عنه وغير ذلك.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد: كذاب؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في جرح الراوي.

٢- الحسن بن عُفَيْرِ المِصْرِيِّ العَطَّارُ، وقيل^(٢): اسمه الحسين، واسم أبيه عبد الغفار^(٣):

قال ابن يونس^(٤): كذاب، يضع الحديث.

- أقوال النقاد في الراوي:

ذكره الذهبي^(٥) في المغني، قال الدارقطني^(٦) وابن ماكولا^(٧): منكر الحديث؛ لكن ابن ماكولا نسبها لغيره فقال: يقولون، وقال ابن عدي^(٨) - بعد أن روى عنه عدة أحاديث-: وقد حدث بأحاديث مناكير، وعلق الذهبي^(٩) على رواية ابن عدي عنه؛ فقال: لقد نكمت على ابن عدي وتأملت منه لروايته عنه.

(١) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (٢/ ٤٠٠).

(٢) ميزان الاعتدال، للذهبي (١/ ٥١٧).

(٣) انظر ترجمته: المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المغني في الضعفاء، للذهبي (١/ ١٧٣).

(٦) المؤلف والمختلف، للدارقطني (٣/ ١٧١٨).

(٧) الإكمال، لابن ماكولا (٦/ ٢٢٨).

(٨) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (٣/ ٢٤٤).

(٩) ميزان الاعتدال، للذهبي (١/ ٥١٧).

قال ابن ناصر الدين^(١): واه، وقال الكناني^(٢): متهم، وقال الدارقطني^(٣) مرة والهيثمي^(٤): متروك، وزاد الدارقطني: هذا آية... كان بلية، وترك حمزة^(٥) الرواية عنه، وقال الذهبي^(٦): كذاب.

– خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:
كذاب؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في جرح الراوي.

٣– علي بن يعقوب بن سويد الزيات^(٧):

قال ابن يونس^(٨): يضع الحديث.

– أقوال النقاد في الراوي:

ضعفه الدارقطني^(٩)، وقال ابن عبد البر^(١٠): ينسبونه إلى الكذب ووضع الحديث، وقال ابن

الجوزي^(١١): يضع الحديث.

– خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:
كذاب؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في جرح الراوي.

(١) توضيح المشبه، لابن ناصر الدين (٦ / ٤٣٢).

(٢) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، للكناني (١ / ٥٣).

(٣) سؤالات حمزة للدارقطني (ص: ٢٠٥).

(٤) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (٤ / ١٦٩).

(٥) الإكمال، لابن ماكولا (٦ / ٢٢٨).

(٦) المغني في الضعفاء، للذهبي (١ / ١٦٥).

(٧) انظر ترجمته: ميزان الاعتدال، للذهبي (٣ / ١٦٣).

(٨) المصدر السابق.

(٩) لسان الميزان، لابن حجر (٤ / ٧٦).

(١٠) جامع بيان العلم وفضله، للخطيب البغدادي (١ / ١٩٢).

(١١) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (٢ / ٢٠١).

٤ - محمد بن أحمد بن عبد الله بن عبد الجبار بن عبد الرحمن بن عيسى بن وردان العامري^(١):

قال ابن يونس^(٢): كان مخلطاً، حدّث، وكان يكذب، وحدّث بنسخة موضوعة.

- أقوال النُّقَادِ فِي الرَّأْيِ:

ذكره الذهبي^(٣) في المغني، وقال في موضع^(٤): ضعف.

- خلاصة القول في الرَّأْيِ، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَادِ:

يكذب؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في جرح الراوي.

رابع وعشرون: الرَّوَاةُ الَّذِينَ قَالَ فِيهِمْ، «كذاب يضع الحديث»، «كذاب خبيث»، «كان

يكذب»:

١ - الْحَسَنُ بْنُ عُفَيْرِ الْمِصْرِيِّ الْعَطَّارُ، وقيل^(٥): اسمه الحسين، واسم أبيه عبد الغفار^(٦):

قال ابن يونس^(٧): كذاب، يضع الحديث.

سبق بيان حاله^(٨).

(١) انظر ترجمته: ميزان الاعتدال، للذهبي (٣/ ٤٥٨)

(٢) ميزان الاعتدال، للذهبي (٣/ ٤٥٨)، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، للكناني (١/ ١٠٠)،

وبين الإمام ابن يونس كنه هذه النسخة، فقال: النسخة وضعها أبو جعفر ابن البرقي فجعلها عن بكر الأعنق ووقعت إلى

هذا الورداني فحدث بها وهي موضوعة لا شك فيها. انظر: لسان الميزان، لابن حجر (٦/ ٥٠٥)

(٣) المغني في الضعفاء، للذهبي (٢/ ٥٥٠).

(٤) المصدر السابق (٢/ ٥٤٩).

(٥) ميزان الاعتدال، للذهبي (١/ ٥١٧).

(٦) انظر ترجمته: المصدر السابق.

(٧) ميزان الاعتدال، للذهبي (١/ ٥١٧).

(٨) انظر: (ص: ٣٣٤)، من هذا البحث.

٢ - أحمد بن محمد بن هارون بن حسان البرقي^(١):

قال ابن يونس^(٢): كَانَ يَفْهَمُ الْحَدِيثَ، وَكَانَ كَذَابًا خَبِيثًا يَعْمَلُ عَمَلِ الْمَجَانِينِ.

- أقوال النُّقَادِ فِي الرَّأْيِ:

ذكره ابن الجوزي^(٣) والذهبي^(٤) فِي الضَّعْفَاءِ.

- خلاصة القول فِي الرَّأْيِ، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَادِ:

كذاب؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

كل النقاد الذين تكلموا فِي الراوي استندوا إلى كلام الإمام ابن يونس فِيه.

٣ - محمد بن أحمد بن عبد الله بن عبد الجبار بن عبد الرحمن بن عيسى بن وردان العامري:

قال ابن يونس^(٥): كَانَ مَخْلُطًا، حَدَّثَ، وَكَانَ يَكْذِبُ، وَحَدَّثَ بِنَسْخَةِ مَوْضُوعَةٍ.

سبق بيان حاله^(٦).

٤ - محمد بن عيسى بن عيسى بن تميم:

قال ابن يونس^(٧): وَكَانَ مِنْكَرِ الْحَدِيثِ، وَلَمْ يَكُنْ بِشَيْءٍ، وَكَانَ عِنْدَ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ يَكْذِبُ.

سبق بيان حاله^(٨).

(١) انظر ترجمته: ميزان الاعتدال، للذهبي (١/ ١٥٠).

(٢) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (١/ ٨٩)، ميزان الاعتدال، للذهبي (١/ ١٥٠).

(٣) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (١/ ٨٩).

(٤) المغني فِي الضعفاء، للذهبي (١/ ٥٧).

(٥) ميزان الاعتدال، للذهبي (٣/ ٤٥٨)، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة (١/ ١٠٠)، وبين

الإمام ابن يونس كنه هذه النسخة، فقال (لسان الميزان، لابن حجر / ٦ / ٥٠٥): النسخة وضعها أبو جعفر ابن البرقي فجعلها عن بكر الأعتق ووقعت إلى هذا الورداني فحدث بها وهي موضوعة لا شك فِيها.

(٦) انظر: (ص: ٣٣٥)، من هذا البحث.

(٧) ميزان الاعتدال، للذهبي (٣/ ٦٧٩)، لسان الميزان، لابن حجر (٧/ ٤٣٠)، الأنساب للسمعاني (١/ ١٣٦).

(٨) انظر: (ص: ٣٠٧)، من هذا البحث.

خامس وعشرون: الرواة الذين قال فيهم، «لا يجوز لأحد الرواية عنه»:

١- علي بن محمد بن عيسى الخياط، أبا الحسن المقرئ، يعرف بابن العسراء، ويعرف بالمرادي:

قال ابن يونس^(١): وليس بشيء، ولا يجوز لأحد الرواية عنه.

سبق بيان حاله^(٢).

٢- محمد بن أحمد بن عثمان، يعرف بابن أبي عبيد الله، أبا طاهر المديني:

قال ابن يونس^(٣): وكان يحفظ الحديث ويفهم، روى أحاديث مناكير، أراه كان اختلط، وقد كان من

أهل الرحلة والطلب، لا تجوز الرواية عنه.

سبق بيان حاله^(٤).

٣- محمد بن حمزة بن عمر بن محمد بن أحمد بن عثمان:

قال ابن يونس^(٥): ما كان يحفظ ويفهم، روى مناكير، نراه كان اختلط، لا تجوز الرواية عنه.

سبق بيان حاله^(٦).

(١) الإكمال، لابن ماكولا (٦/ ٢٠٩).

(٢) انظر: (ص: ٣٢٥)، من هذا البحث.

(٣) ميزان الاعتدال، للذهبي (٣/ ٤٥٦)، الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لسبط ابن العجمي (ص: ٣٠٩).

(٤) انظر: (ص: ٢٩١)، من هذا البحث.

(٥) ميزان الاعتدال، للذهبي (٣/ ٥٢٩).

(٦) انظر: (ص: ٢٩٢)، من هذا البحث.

المطلب الثاني: الرُّوَاةُ المُجَرَّحُونَ بمصطلحات الجَرَحِ النسبي التي وافق النُّقَادُ

الإمام أبا سعيد بن يونس في استعمالها:

جَرَّحَ الإمام أبو سعيد بن يونس عددًا من الرُّوَاةِ باستعمال مصطلحات الجَرَحِ النسبي وعباراته،

وهم كالتالي:-

أولاً: الرُّوَاةُ الذين قال فيهم، « روى عن فلان غرائب »:

* عَبْدُ الرَّحْمَنِ بن سلمان الحَجْرِي الرُّعَيْنِي المِصْرِي^(١):

قال ابن يونس^(٢): روى عن عقيل بن خالد^(٣) غرائب، تفرّد بها. وكان ثقة.

- أقوال النُّقَادِ في الرَّاوي:

قال الذهبي^(٤): وثق، وقال مرة^(٥): مشاه بعضهم.

وقال النسائي^(٦) وابن حجر^(٧): لا بأس به، وقال النسائي مرة^(٨): ليس به بأس، وقال أخرى^(٩):

ليس بالقوي.

وقال ابن القطان^(١٠) - معلقًا على من وثقه - : فأنا لا أعلم أحدًا وثقه غير النسائي.

(١) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٣٤١).

(٢) تهذيب الكمال، للمزي (١٧/١٤٩).

(٣) عقيل بن خالد بن عقيل الأيلي، أبا خالد، (ت: ١٤٢ هـ) انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (٣/ ٩٢٩).

(٤) من تكلم فيه وهو موثق، للذهبي (ص: ١١٩).

(٥) ميزان الاعتدال، للذهبي (٢/ ٥٦٧).

(٦) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان (٣/ ١٨).

(٧) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٣٤١).

(٨) تهذيب التهذيب، لابن حجر (٦/ ١٨٨).

(٩) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: ٦٧).

(١٠) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان (٣/ ١٨).

وذكره البخاري^(١) وأبو زرعة^(٢) والساجي^(٣) والعقيلي^(٤) وابن عدي^(٥) وأبو أحمد^(٦) وابن الجوزي^(٧) والذهبي^(٨)، وقال البخاري^(٩): فيه نظر، وقد علق أبو حاتم^(١٠) على إيراد البخاري له في الضعفاء قائلاً: يحول من هناك، وقال العقيلي^(١١): وقد روي عن عبد الله بن عمرو في الكتاب أحاديث متقاربة الأسانيد في اللين.

وقال أبو حاتم^(١٢): مضطرب الحديث؛ يروى عن عقيل أحاديث عن مشيخة لعقيل يدخل بينهم الزهري في شيء سمعه عقيل من أولئك المشيخة، ما رأيت في حديثه منكرًا، وهو صالح الحديث. وقال ابن القيسراني^(١٣) - بعد إirاده حديثًا له -: غريب من حديث عقيل عنه، تفرد به عبد الرحمن بن سلمان الحجري المصري عنه، ولم يروه عنه غير عبد الله بن وهب. - خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد: صالح الحديث؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

أغلب النقاد وافق الإمام ابن يونس في قدحه في الراوي، وقدح فيه من جهة روايته عن عقيل.

ثانيًا: الرواة الذين قال فيهم، «روى عن فلان مناكير»:

- (١) الضعفاء الصغير، للبخاري (ص: ٨٤).
- (٢) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (٢ / ٦٣٢).
- (٣) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان (٣ / ١٨).
- (٤) الضعفاء الكبير، للعقيلي (٢ / ٣٣٣).
- (٥) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (٥ / ٥١٢).
- (٦) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان (٣ / ١٨).
- (٧) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (٢ / ٩٥).
- (٨) المغني في الضعفاء، للذهبي (٢ / ٣٨٠).
- (٩) التاريخ الكبير، للبخاري (٥ / ٢٩٤)، التاريخ الأوسط، للبخاري (٢ / ١٠٣)، الضعفاء الصغير، للبخاري (ص: ٨٤).
- (١٠) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٥ / ٢٤٢).
- (١١) الضعفاء الكبير، للعقيلي (٢ / ٣٣٣).
- (١٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٥ / ٢٤٢).
- (١٣) أطراف الغرائب والأفراد، لابن القيسراني (٣ / ٢٤٩).

١ - إبراهيم بن أبي الفَيَّاض المصري، واسمه عَبْد الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو الْبَرْقِيِّ^(١):

قال ابن يونس^(٢): روى عن أشهب^(٣) - يعني ابن عبد العزيز - مناكير.

- أقوال النُّقَّاد في الرَّاوي:

قال محمد بن عبد السلام الحُشْنِي^(٤): الشيخ الصالح، وقال المزي^(٥) والسمعاني^(٦): وحدث عن

أشهب بن عبد العزيز مناكير.

وقال ابن عبد البر^(٧): ليس بالقوي ولا ممن يحتج به ولا يعول عليه.

وضعفه الدارقطني^(٨)، وذكره الذهبي^(٩) في المغني.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَّاد:

ضعيف؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في جرح الراوي، والذي يغلب على الظن أن كل من قدح في روايته

عن أشهب بن عبد العزيز فقد استفاد ذلك من الإمام ابن يونس، لأن كليهما مصريان، وكل من تكلم في

المصريين من النقاد كان عمدته الإمام ابن يونس.

(١) انظر ترجمته: ميزان الاعتدال، للذهبي (١/٥٣).

(٢) ميزان الاعتدال، للذهبي (١/٥٣)، المغني في الضعفاء، للذهبي (ص: ٢٢).

(٣) أشهب بن عبد العزيز بن داود القيسي، أبا عمرو المصري، (ت: ٢٠٤هـ)، انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص:

١١٣)

(٤) جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر (٢/٨٥٢).

(٥) تهذيب الكمال، للمزي (٣/٢٩٦).

(٦) الأنساب، للسمعاني (٢/١٧١).

(٧) جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر (٢/٨٥٣).

(٨) لسان الميزان، لابن حجر (٤/١٣٣).

(٩) المغني في الضعفاء، للذهبي (١/٢٢).

٢ - عبد الرحمن بن بشر بن يزيد الأزدي، ويقال: عبد الرحمن بن بشير^(١).

قال ابن يونس^(٢) - في ترجمة أبيه بشير بن يزيد الأزدي الإفريقي^(٣) -: روى عنه ابنه عبد الرحمن بن

بشر مناكير.

وقال مرة^(٤): يروى عن أبيه عن مالك مناكير.

- أقوال النُّقَّاد في الرَّاوي:

حكم الدارقطني^(٥) على رواية حديث، هو أحدهم، بالضعف والجهالة، وقال مرة^(٦): مجهول.

قال العراقي - في ترجمة أبيه -^(٧): له عن مالك مناكير رواها عنه ابنه عبد الرحمن بن بشر.

وقال الكناني^(٨): عن أبيه بشير بن يزيد عن مالك بخبر باطل.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَّاد:

ضعيف؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النُّقَّاد الإمام ابن يونس في جرح الراوي، والذي يغلب على الظن أن كل من قدح في روايته

عن أبيه قد استفاد ذلك من الإمام ابن يونس، لأن كليهما إفريقيان، والإمام ابن يونس له باع في النظر في

أحوال الأفرقة.

(١) انظر ترجمته: ميزان الاعتدال، للذهبي (٢ / ٥٥٠).

(٢) ذيل ميزان الاعتدال، للعراقي (ص: ٦٤)، لسان الميزان، لابن حجر (٢ / ٣١٧).

(٣) انظر ترجمته: لسان الميزان، لابن حجر (٢ / ٣١٧).

(٤) التكملة لكتاب الصلة، لابن الأثير (١ / ١٨٢).

(٥) ميزان الاعتدال، للذهبي (٢ / ٥٥٠).

(٦) لسان الميزان، لابن حجر (٥ / ٩١).

(٧) ذيل ميزان الاعتدال، للعراقي (ص: ٦٤).

(٨) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، للكناني (١ / ٧٧).

٣- عبد الله بن صالح بن مسلم، مولى جهينة، كاتب الليث بن سعد، أبا صالح^(١):

قال ابن يونس^(٢): روى عن الليث بن سعد^(٣) مناكير.

- أقوال النُّقَادِ فِي الرَّأْيِ:

قال أبو هارون الخريبي^(٤): ما رأيت أثبت من أبي صالح، قال عبد الملك بن شعيب بن الليث^(٥): ثقة مأمون، قد سمع من جدي حديثه، وكان يحدث بحضرة أبي، وأبي يحضه على التحديث، قال محمد بن عبد الله بن عبد الحكم^(٦): سمعت أبي، وسأله رجل عن أبي صالح كاتب الليث فقال تسألني عن أقرب رجل إلي الليث؟ رجل معه في ليله ونهاره وفي سفره وحضره ويخرج معه إلى الريف وإلى السفر ويخلو معه في أوقات لا يخلو معه أحد غيره وكان صاحب الرجل، لا ينكر لمثل هذا أن يكون قد سمع منه كثرة ما أخرج عن الليث، وكان أبو الأسود النضر بن عبد الجبار وسعيد بن عفير يثنيان على كاتب الليث^(٧).

وقال سعيد بن منصور^(٨): قلت لأبي صالح كاتب الليث: سمعت من الليث، قال: لم أسمع من الليث إلا كتاب يحيى بن سعيد، وقال أيضًا^(٩): جاءني ابن معين بمصر فقال لي: يا أبا عثمان أحب أن تمسك عن كاتب الليث، فقلت: لا أمسك عنه وأنا أعلم الناس به إنما كان كاتبًا للضياع.

(١) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٣٠٨).

(٢) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٢٦ / ٢٠٠).

(٣) الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي أبا الحارث المصري، (ت: ١٧٥ هـ)، انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٤٦٤).

(٤) تهذيب التهذيب، لابن حجر (٥ / ٢٦٠).

(٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٥ / ٨٦).

(٦) المصدر السابق.

(٧) المصدر السابق.

(٨) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (٢ / ٤٦٦)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (٢٩ / ١٩٦).

(٩) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٢٩ / ١٩٦).

قال ابن معين^(١): أقل أحوال أبي صالح كاتب الليث، أنه قرأ هذه الكتب على الليث وأجازها له، ويمكن أن يكون ابن أبي ذئب كتب إليه بهذا الدرج، وقال ابن معين مرة^(٢): لا تكتبوا عن أبي صالح في نسخة ما شافهني به أبو عبد الله الخلال، وقال أيضًا^(٣): هما ثبتان؛ ثبت حفظ وثبت كتاب وأبو صالح كاتب الليث ثبت كتاب، وقال ابن المديني^(٤): ضربت على حديث عبد الله بن صالح وما أروي عنه شيئًا. قال أحمد^(٥): كان أول أمره متماسكًا ثم فسد بآخرة، وليس هو بشيء، وقال مرة^(٦): يروى عن ليث بن سعد عن ابن أبي ذئب، ولم يسمع الليث من ابن أبي ذئب شيئًا، قال زياد بن أيوب^(٧): نهاني أحمد بن حنبل - رحمه الله - أن أروي حديث عبد الله بن صالح، وذكره أحمد مرة^(٨)، فذمه وكرهه، وقال: إنه روى عن الليث، عن ابن أبي ذئب، كتابًا، أو أحاديث، وأنكر أن يكون ليث روى عن ابن أبي ذئب شيئًا، وسئل أبو زرعة عن موقف أحمد المتشدد تجاه ابن صالح، حيث قال البرذعي^(٩): قلت لأبي زرعة: أبو صالح؛ فضحك، وقال: رجل حسن الحديث، قلت: أحمد يحمل عليه في كتاب ابن أبي ذئب وحكاية سعيد بن منصور قد عرفتها، قال: نعم، وشيء آخر، سمعت عبد العزيز بن عمران يقول: قرأ علينا كتاب عقيل فإذا أوله مكتوب حدثني أبي عن جدي عن عقيل وإذا هو كتاب عبد الملك بن شعيب بن الليث بن سعد، قلت: فأى شيء حاله في يحيى بن أيوب ومعاوية بن صالح والمشیخة قال كان يكتب لليث فالله أعلم.

(١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٨٧ / ٥).

(٢) تاريخ دمشق، لابن عساکر (١٩٦ / ٢٩).

(٣) تهذيب التهذيب، لابن حجر (٢٦٠ / ٥).

(٤) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (١١ / ١٥٥)، تاريخ دمشق، لابن عساکر (١٩٧ / ٢٩).

(٥) العلل ومعرفة الرجال لأحمد، رواية ابنه عبد الله (٣ / ٢١٢)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٨٧ / ٥).

(٦) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٨٦ / ٥).

(٧) المجروحين، لابن حبان (٢ / ٤٠-٤١).

(٨) العلل ومعرفة الرجال لأحمد، رواية ابنه عبد الله (٣ / ٢٤٢).

(٩) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (٣ / ٨٩٠).

قال أحمد بن صالح^(١): لا أعلم أحدًا روى عن الليث عن ابن أبي ذئب إلا أبو صالح كاتب الليث.

وقال أبو زرعة الرازي^(٢): لم يكن عندي ممن يتعمد الكذب، وكان حسن الحديث، وقال مرة^(٣):
ذاك رجل حسن الحديث، وسأل البرذعي أبا زرعة^(٤) عن حديث زهرة بن معبد عن سعيد بن المسيب
عن جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم في الفضائل فقال: هذا حديث باطل، كان خالد بن نجيح البصري وضعه
ودلسه في كتاب الليث وكان خالد بن نجيح هذا يضع في كتب الشيوخ ما لم يسمعوا ويدلس لهم وله غير
هذا، قلت لأبي زرعة: فمن رواه عن ابن أبي مريم، قال: هذا كذاب، ورأى كلام أبي زرعة أبو عبد الله
الحاكم فعلق قائلاً^(٥): فأقول رضي الله عن أبي زرعة لقد شفى في علة هذا الحديث وبين ما خفي علينا فكل
ما أتى أبو صالح كان من أجل هذا الحديث فإذا وضعه غيره وكتبه في كتاب الليث كان المذنب فيه غير
أبي صالح، وقال أبو زرعة أيضًا^(٦) - مبرئاً ابن صالح مما نسب إليه - : لم يكن عثمان بن صالح عندي ممن
يكذب، ولكن كان يكتب الحديث مع خالد بن نجيح، وكان خالد إذا سمعوا من الشيخ أملى عليهم ما لم
يسمعوا، فبلوا به، وبلي به أبو صالح أيضًا في حديث زهرة بن معبد عن سعيد بن المسيب عن جابر ليس
له أصل وإنما هو من خالد بن نجيح، وقال عبد العزيز بن عمران^(٧): كنا نحضر شعيب بن الليث، وأبو
صالح يقرأ عليه حديث الليث، فإذا فرغنا، قلنا: يا أبا صالح نحدث بهذا عنك؟ فيقول: نعم.

(١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٥ / ٨٧).

(٢) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (٣ / ٨٩٠)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٥ / ٨٧)

(٣) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (٢ / ٤٩٢).

(٤) المصدر السابق (٣ / ٨٩١)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (٢٩ / ١٨٦).

(٥) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٢٩ / ١٨٦).

(٦) المصدر السابق.

(٧) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٥ / ٨٧).

وقال أبو حاتم^(١): الأحاديث التي أخرجها أبو صالح في آخر عمره التي أنكروا عليه نرى أن هذه مما افتعل خالد بن نجیح، وكان أبو صالح يصحبه، وكان سليم الناحية، وكان خالد بن نجیح يفتعل الحديث ويضعه في كتب الناس، ولم يكن وزن أبي صالح وزن الكذب، كان رجلاً صالحاً، وقال مرة^(٢): أبو صالح أخرج درجاً قد ذهب أعلاه ولم يدر حديث من هو، فقليل له: حديث ابن أبي ذئب، فروى عن الليث عن ابن أبي ذئب، قال ابن بكير^(٣): : يحلف، على يحيى بن عبد الله عتق رقبة بخمسين ديناراً، أو عليه صدقة خمسين ديناراً، والله والله والله ثلاثة أيمان، إن لم أكن سمعت عبد الله بن صالح، يقول: لم أسمع من الليث شيئاً لأبي الأسود.

وقال أحمد بن صالح^(٤) والسيوطي^(٥): ليس بشيء، وزاد أحمد بن صالح: متهم... وقال فيه قولاً شديداً، .

وقال أبو حاتم^(٦) والبغوي^(٧) وابن حجر^(٨): صدوق، وزاد أبو حاتم: أمين ما علمته، وزاد البغوي: غير أنه وقع في حديثه مناكير، وزاد ابن حجر: كثير الغلط ثبت في كتابه وكانت فيه غفلة، وقال ابن قانع^(٩) والذهبي^(١٠): صالح، وزاد الذهبي: له مناكير، وقال مسلمة بن قاسم^(١١): لا بأس به،

(١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٨٧ / ٥).

(٢) المصدر السابق.

(٣) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (١١ / ١٥٥).

(٤) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (١١ / ١٥٥)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (٢٩ / ١٩٧).

(٥) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، للسيوطي (٢ / ٢٧٨).

(٦) المصدر السابق.

(٧) شرح السنة، للبغوي (٢ / ٢٨٢).

(٨) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٣٠٨).

(٩) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (٧ / ٤٠٧).

(١٠) المغني في الضعفاء، للذهبي (١ / ٣٤٢).

(١١) تهذيب التهذيب، لابن حجر (٥ / ٢٦١).

وقال ابن القطان^(١): والرجل من أهل الصدق، ولم يثبت عليه ما يسقط له حديثه، لكنه مختلف فيه، وقال مرة^(٢): مختلف فيه، منهم من يوثقه، ومنهم من ينكر عليه كثرة روايته عن الليث، وقال الذهبي^(٣) وابن حجر^(٤): فيه لين، وزاد الذهبي: وكان صاحب حديث، وقال ابن التركماني^(٥): متكلم فيه، وقال الهيثمي^(٦): فيه كلام.

قال النسائي^(٧): ليس بثقة.. قال أبو أحمد الحاكم^(٨): ذاهب الحديث، وقال ابن الجوزي^(٩):

مجروح.

وضعفه الهيثمي^(١٠)، وزاد: وثق، وقال مرة^(١١): اتهم بالكذب.

قال جزرة^(١٢): كان يكذب في الحديث، وقال ابن القيسراني^(١٣): متروك الحديث، كذاب.

وبين الخليلي سبب الخلاف فيه، فقال^(١٤): لم يتفقوا عليه؛ لأحاديث رواها يخالف فيها.

(١) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان (٤ / ٦٧٨).

(٢) المصدر السابق (٣ / ٥٠٥).

(٣) الكاشف، للذهبي (١ / ٥٦٢).

(٤) التلخيص الحبير، لابن حجر (٢ / ٤٢).

(٥) الجوهر النقي، لابن التركماني (٢ / ٣٣٣).

(٦) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (٢ / ٢٤٦).

(٧) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: ٦٣).

(٨) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٢٩ / ١٨٩).

(٩) الموضوعات، لابن الجوزي (١ / ٣٦٧).

(١٠) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (١ / ٢٠١).

(١١) المصدر السابق (١ / ٢٤٩).

(١٢) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (١١ / ١٥٥)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (٢٩ / ١٩٨).

(١٣) تذكرة الحفاظ، لابن القيسراني (ص: ٣٨٤).

(١٤) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي (١ / ٤٠١).

وقال ابن حبان^(١) والسمعاني^(٢) والسيوطي^(٣): منكر الحديث، وأوضح ابن حبان وتبعه السمعيان المدخل عليه هذه الأحاديث التي يخالف فيها فزادا قائلين: جدًا، يروي عن الأثبات مالا يشبه حديث الثقات، وعنده المناكير الكثيرة عن أقوام مشاهير أئمة، وكان في نفسه صدوقًا يكتب لليث بن سعد الحساب، وكان كاتبه على الغلات، وإنما وقع المناكير في حديثه من قبل جار له رجل سوء، سمعت ابن خزيمة يقول: كان له جار بينه وبينه عداوة فكان يضع الحديث على شيخ عبد الله بن صالح، ويكتب في قرطاس بخط يشبه خط عبد الله بن صالح، وي طرح في داره في وسط كتبه، فيجده عبد الله فيحدث به، فيتوهم أنه خطه وسماعه، فمن ناحيته وقع المناكير في أخباره.

وقال ابن عدي^(٤): ولعبد الله بن صالح روايات كثيرة عن صاحبه الليث بن سعد، وعنده عن معاوية بن صالح نسخة كبيرة ويروي عن يحيى بن أيوب صدرًا صالحًا، ويروي عن ابن لهيعة أخبارًا كثيرة، ومن نزول رجاله عبد الله بن وهب، وهو عندي مستقيم الحديث إلا أنه يقع في حديثه في أسانيده ومتونه غلط، ولا يتعمد الكذب وقد روى عنه يحيى بن معين كما ذكرت.

وأجمل خلاصة الحكم عليه، الإمام الذهبي، فأجاد وأفاد، فقال^(٥): قد شرحت حاله في «ميزان الاعتدال»، وليناه، وبكل حال، فكان صدوقًا في نفسه، من أوعية العلم، أصابه داء شيخه ابن لهيعة، وتهاون بنفسه حتى ضعف حديثه، ولم يترك بحمد الله، والأحاديث التي تقومها عليه معدودة في سعة ما روى.

(١) المجروحين، لابن حبان (٢ / ٤٠).

(٢) الأنساب، للسمعاني (١١ / ٤).

(٣) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، للسيوطي (٢ / ٣٧١).

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (٥ / ٣٤٧).

(٥) سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٠ / ٤٠٥).

وقال أيضًا^(١) - في نفس السياق - : وفي الجملة ما هو بدون نعيم بن حماد، ولا إسماعيل بن أبي أويس، ولا سويد بن سعيد، وحديثهم في الصحيحين ، ولكل منهم مناكير تغتفر في كثرة ما روى، وبعضها منكر واه، وبعضها غريب محتمل.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

صدوق؛ يغلط، ثبت ثبت كتاب والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام ابن يونس في أن روايته عن الليث بن سعد أحاديث فيها أنكرت عليه.

٤ - نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادِ بْنِ معاوية بن الحارث بن همام بن سلمة بن مالك المُرَوِّزِيُّ^(٢).

قال ابن يونس^(٣): روى أحاديث مناكير عن الثقات.

- أقوال النقاد في الراوي:

وثقه ابن معين^(٤) وأحمد^(٥) والعجلي^(٦) والهيثمي^(٧)، وزاد ابن معين مرة^(٨): رجل صدوق أنا أعرف الناس به كان رفيقي بالبصرة، وقال مرة^(٩): قدم عليه ابن أخته وجاءه بأصول كتبه من خراسان إلا أنه كان يتوهم الشيء كذا يخطئ فيه فأما هو فكان من أهل الصدق، وقال أخرى^(١٠): ليس في الحديث بشيء، ولكنه كان صاحب سنة، وقال عبد الغني بن سعيد^(١١): إلا أن يحيى بن معين لم يكن ينسبه إلى الكذب، بل

(١) ميزان الاعتدال، للذهبي (٢ / ٤٤٢).

(٢) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٥٦٤).

(٣) جامع العلوم والحكم، لابن رجب الحنبلي (٢ / ٣٩٤)، تذكرة الحفاظ للذهبي (٢ / ٧).

(٤) سؤالات ابن الجنييد (ص: ٣٧٩، ٣٩٨).

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (٨ / ٢٥١)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (٦٢ / ١٦٧).

(٦) الثقات، للعجلي (ص: ٤٥١).

(٧) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (٩ / ٣٤٧).

(٨) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٦٢ / ١٦٥).

(٩) المصدر السابق (٦٢ / ١٦٢).

(١٠) المصدر السابق (٦٢ / ١٦٦).

(١١) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (١٥ / ٤١٩).

كان ينسبه إلى الوهم، وقال الهيثمي مرة^(١): وثقه جماعة وفيه ضعف، وذكره ابن حبان^(٢) في الثقات، وقال: ربما أخطأ ووهم.

وقال مسلمة بن قاسم^(٣) وابن حجر^(٤) والصنعاني^(٥): صدوق، وزاد مسلمة: وهو كثير الخطأ وله أحاديث منكورة في الملاحم انفرد بها، وزاد ابن حجر والصنعاني: يخطئ كثيراً، وقال أبو حاتم^(٦): محله الصدق، وقال ابن معين^(٧) وأحمد^(٨): معروف بالطلب، وزاد ابن معين: يروي عن غير الثقات، وقال أبو زرعة الدمشقي^(٩): يصل أحاديث يقفها الناس، وقال جزرة^(١٠): يحدث من حفظه وعنده مناكير كثيرة لا يتابع عليها، وقال السجزي^(١١): معروف، وقال الدارقطني^(١٢): إمام في السنة كثير الوهم، وقال أبو أحمد الحاكم^(١٣): ربما يخالف في بعض حديثه، وقال السمعاني^(١٤): وكان من العلماء، ولكنه ربما كان يهم ويخطئ، ومن ينجو من ذلك!، وقال الذهبي^(١٥): أحد الأئمة الأعلام على لين في حديثه، وقال مرة^(١٦):

(١) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (١٥ / ٨).

(٢) الثقات، لابن حبان (٢١٩ / ٩).

(٣) تهذيب التهذيب، لابن حجر (٤٦٢ / ١٠).

(٤) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٥٦٤).

(٥) فتح الغفار الجامع لأحكام سنة نبينا المختار، للرُّباعي (٢ / ٦٣٦).

(٦) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٨ / ٤٦٤).

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (٨ / ٢٥١).

(٨) المصدر السابق.

(٩) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٦٢ / ١٦٠).

(١٠) المصدر السابق (٦٢ / ١٦٢).

(١١) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (١٢ / ٦٨).

(١٢) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: ٢٨٠).

(١٣) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٦٢ / ١٦٠).

(١٤) الأنساب، للسمعاني (١٠ / ١٢٢).

(١٥) ميزان الاعتدال، للذهبي (٤ / ٢٦٧).

(١٦) من تكلم فيه وهو موثق، للذهبي (ص: ١٨٤).

حافظ...وهو من المدلسة، ولكنه يأتي بعجائب، وقال أخرى^(١): وفي قوة روايته نزاع، وقال أيضًا^(٢):
مختلف فيه، وقال أيضًا^(٣): وكان من أوعية العلم ولا يحتج به، وقال أيضًا^(٤): ما أظنه يضع، وقال أيضًا^(٥):
لا يجوز لأحد أن يحتج به، وقد صنف كتاب (الفتن)، فأتى فيه بعجائب ومناكير، وقال أيضًا^(٦): وله
غلطات ومناكير مغمورة في كثرة ما روى، وقال ابن حجر^(٧): وأما نعيم فقد ثبتت عدالته وصدقه، ولكن
في حديثه أوهام معروفة.

وضعه النسائي^(٨)، وقال مرة^(٩): ليس بثقة، وقال أخرى^(١٠): قد كثر تفردته عن الأئمة المعروفين

بأحاديث كثيرة فصار في جو من لا يحتج به، وقال أيضًا^(١١): ضعيف.

وذكره أبو العرب^(١٢) وأبو القاسم البلخي^(١٣) وابن الجوزي^(١٤) والذهبي^(١٥) في الضعفاء.

(١) سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٠ / ٥٩٦).

(٢) الكاشف، للذهبي (٢ / ٣٢٤).

(٣) تذكرة الحفاظ، للذهبي (٢ / ٧).

(٤) المغني في الضعفاء، للذهبي (٢ / ٧٠٠).

(٥) سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٠ / ٦٠٩).

(٦) العبر في خبر من غبر، للذهبي (١ / ٣١٨).

(٧) تهذيب التهذيب، لابن حجر (١٠ / ٤٦٣).

(٨) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: ١٠١).

(٩) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٦٢ / ١٦٩).

(١٠) المصدر السابق.

(١١) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٦٢ / ١٦٨).

(١٢) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (١٢ / ٦٨).

(١٣) المصدر السابق.

(١٤) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (٣ / ١٦٤).

(١٥) المغني في الضعفاء، للذهبي (٢ / ٧٠٠).

وقال أبو عروبة^(١): مظلّم الأمر، وقال أبو الفتح الأزدي^(٢) وابن حماد^(٣): قال غيره - أي النسائي - كان يضع الحديث في تقوية السنة وحكايات عن العلماء في ثلب أبي حنيفة مزورة كذب، ورد ابن عدي على قول ابن حماد؛ قائلاً^(٤): وابن حماد متهم فيما يقوله لصلايته في أهل الرأي. قال ابن عدي^(٥): ولنعمم بن حماد غير ما ذكرت، وقد أثنى عليه قوم؛ وضعفه قوم؛ وكان ممن يتصلب في السنة، ومات في محنة القرآن في الحبس، وعامة ما أنكّر عليه هو هذا الذي ذكرته وأرجو أن يكون باقي حديثه مستقيماً.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

صدوق؛ له أوهام، والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق أغلب النقاد الإمام ابن يونس في غمز الراوي، وذلك بإنكارهم عليه بعض الأحاديث.

٥ - مُطَهَّرُ بَنِ الْهَيْئَمِ بْنِ الْحِجَّاجِ الطَّائِي الْبَصْرِيِّ:

قال ابن يونس^(٦): روى عن موسى بن علي^(٧) عن أبيه عن جده حديثاً منكراً.

سبق بيان حاله^(٨).

(١) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (٨ / ٢٥١)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (٦٢ / ١٦٩).

(٢) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (٣ / ١٦٤).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (٨ / ٢٥١)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (٦٢ / ١٦٩).

(٤) المصدران السابقان.

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (٨ / ٢٥٦).

(٦) تهذيب التهذيب، لابن حجر (١٠ / ١٨٠).

(٧) موسى بن علي بن رباح اللخمي، أبا عبد الرحمن المصري، (ت: ١٦٣هـ)، انظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر (ص: ٥٥٣).

(٨) انظر: (ص: ٣٢٧)، من هذا البحث.

ثالثاً: الرُّوَاةُ الَّذِينَ قَالَ فِيهِمْ، «فِي رِوَايَةِ فُلَانٍ عَنْهُ نَظَرٌ»:

١ - عمرو بن الحارث^(١):

قال ابن يونس - في ترجمة ربيعة بن قيسر الحضرمي، ويقال: ابن مصبر^(٢): وفي رواية عمرو عنه

نظر.

- أقوال النُّقَادِ فِي الرَّاوي:

قال الباحث: لم أر من ترجم لهما، فضلاً عن الكلام فيهما جرّحاً وتعديلاً.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقَادِ:

القول قول الإمام بن يونس؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

٢ - سليمان بن زياد بن ربيعة بن نعيم الحضرمي، ثم الصُّوراني^(٣):

قال ابن يونس^(٤): في روايته عن ابن وهب نظر، يقال إنه اختلط.

- أقوال النُّقَادِ فِي الرَّاوي:

وثقه ابن معين^(٥) ويعقوب الفسوي^(٦) وابن حجر^(٧)، وذكره ابن حبان^(٨) وابن خلفون^(٩) في

الثقات.

(١) انظر ترجمته: الإكمال، لابن ماكولا (١/ ٣٢٨).

(٢) انظر ترجمته: المصدر السابق.

(٣) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٢٥١).

(٤) ميزان الاعتدال، للذهبي (٢/ ٢٠٧).

(٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٤/ ١١٨).

(٦) تهذيب التهذيب، لابن حجر (٤/ ١٩٣).

(٧) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٢٥١).

(٨) الثقات، لابن حبان (٤/ ٣١٤).

(٩) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (٦/ ٦١).

وقال ابن حبان مرة^(١): من جلة المصريين، وقال الذهبي^(٢): وثق، وقال مرة^(٣): واه.

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي^(٤): سألت أبي عن سليمان بن زياد الحضرمي فقال: صحيح

الحديث، قلت ما حاله؟ قال: شيخ، وقال النسائي^(٥): ليس به بأس.

وذكره الذهبي^(٦) في المغني، وسبط ابن العجمي^(٧) في المختلطين.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقاد:

صدوق؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

قال الباحث: لم أر للنقاد قدحًا في روايته عن ابن وهب، ولم يرمه بالاختلاط غير الإمام ابن

يونس، أحد، وكل من تكلم فيه أو رماه بالاختلاط، فإنما أقدم على ذلك مستنًا بكلام الإمام ابن يونس

فيه، باعتباره بلديّه، وهو كذلك.

٣- ضمام بن إسماعيل بن مالك المرادي، أبا إسماعيل المصري^(٨):

قال ابن يونس^(٩) - في ترجمة عمرو بن جابر الحضرمي^(١٠) -: في رواية ضمام بن إسماعيل عنه نظر.

- أقوال النُّقاد في الراوي:

(١) مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان (ص: ١٩٧).

(٢) الكاشف، للذهبي (١/ ٤٥٩).

(٣) ميزان الاعتدال، للذهبي (٢/ ٢٠٧).

(٤) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٤/ ١١٨).

(٥) تهذيب التهذيب، لابن حجر (٤/ ١٩٣).

(٦) المغني في الضعفاء، للذهبي (١/ ٢٧٩).

(٧) الاعتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لسبط ابن العجمي (ص: ١٥٧).

(٨) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٢٨٠).

(٩) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (١٠/ ١٣٨).

(١٠) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٤١٩).

وثقه ابن معين^(١) وأحمد^(٢) والعجلي^(٣) والعقيلي^(٤) والهيثمي^(٥) والبوصيري^(٦)، وذكره ابن حبان^(٧) وابن خلفون^(٨) في الثقات.

وقال ابن معين^(٩) وابن شاهين^(١٠) والنسائي^(١١): ليس به بأس، وقال مرة^(١٢): كان لا بأس به، شيخ كان بالإسكندرية، وهو قليل الحديث.

وقال أحمد^(١٣) والذهبي^(١٤): صالح الحديث، وزاد الذهبي: لينة بعضهم بلا حجة، وقال الذهبي^(١٥) وابن العماد^(١٦): من مشاهير المحدثين، وقال الذهبي مرة^(١٧): صادق، حسن الحديث.

(١) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (٧/ ٣٥).

(٢) بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، لابن المبرد (ص: ٧٨).

(٣) الثقات، للعجلي (ص: ٢٣٢).

(٤) تهذيب التهذيب، لابن حجر (٤/ ٤٥٩).

(٥) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (١٠/ ٨٢).

(٦) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للبوصيري (٤/ ٤٠٤).

(٧) الثقات، لابن حبان (٦/ ٤٨٦).

(٨) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (٧/ ٣٥).

(٩) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (ص: ٩٣)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٤/ ٤٦٩).

(١٠) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص: ١٢٠).

(١١) تهذيب الكمال، للمزي (١٣/ ٣١٣).

(١٢) تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز (١/ ٩١).

(١٣) العلل ومعرفة الرجال لأحمد، رواية ابنه عبد الله (٢/ ٤٧٧)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٤/ ٤٦٩).

(١٤) ميزان الاعتدال، للذهبي (٢/ ٣٢٩).

(١٥) العبر في خبر من غبر، للذهبي (١/ ٢٢٥).

(١٦) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد (٢/ ٣٨٥).

(١٧) تاريخ الإسلام، للذهبي (٤/ ٨٦٧).

وقال أبو حاتم^(١) والعقيلي^(٢) والذهبي^(٣) وابن حجر^(٤): صدوق، وزاد أبو حاتم: زكان متعبداً، وزاد الذهبي: لينه بعض الحفاظ، وزاد ابن حجر: ربما أخطأ، وقال ابن حبان^(٥): كان يخطئ، وقال مرة^(٦): كان يهم في بعض الأحيان.

قال ابن عدي^(٧): وهذه الأحاديث التي أُمليتها لضمّام بن إسماعيل لا يروها غيره وله غيرها الشيء اليسير، قال أبو الفتح الأزدي^(٨): يتكلمون فيه وفي حديثه لين، وقال ابن القيسراني^(٩): وضمّام له أحاديث ينفرد بها.

قال الدارقطني^(١٠): متروك.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

صدوق، يخطئ؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

تكلم النقاد في نكارة بعض أحاديثه، لكن لم أجد أحداً تكلم في روايته عن عمرو بن جابر الحضرمي، ولعل الإمام أبا سعيد بن يونس تكلم عن جزء من نكاراته الخاصة بروايته عن عمرو بن جابر.

(١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٤ / ٤٦٩).

(٢) تهذيب التهذيب، لابن حجر (٤ / ٤٥٩).

(٣) المغني في الضعفاء، للذهبي (١ / ٣١٣).

(٤) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٢٨٠).

(٥) الثقات، لابن حبان (٦ / ٤٨٦).

(٦) مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان (ص: ٣٠٠).

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (٥ / ١٦٧).

(٨) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (٧ / ٣٥)، تهذيب التهذيب، لابن حجر (٤ / ٤٥٩).

(٩) ذخيرة الحفاظ، ابن القيسراني (٣ / ١٤٢٠).

(١٠) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: ٣٨).

رابعاً: الرّواة الذين قال فيهم، « لا يتابع على ما روى عن فلان»:

* مكّي بن عبد الله بن مهاجر الرّعيني، أبا الفضل^(١).

قال ابن يونس^(٢): لم يتابع على ما روى عن ابن وهب.

وقال أيضاً^(٣): روى مكّي عن ابن عيينة وابن وهب مناكير لا يتابع عليه.

– أقوال النقاد في الراوي:

ضعفه الهيثمي^(٤)، وقال عن حديث من طريقه^(٥): هذا من مناكيره، وقال العقيلي^(٦): حديثه غير

محفوظ، ولا يعرف إلا به، وقال الذهبي^(٧): له مناكير.

– خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النقاد:

ضعيف، يروي مناكير؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد الإمام ابن يونس في استنكار بعض أحاديثه، وإن كان الإمام ابن يونس خص ذلك

بما رواه عن ابن عيينة وابن وهب.

خامساً: الرّواة الذين قال فيهم، «حدث بما لم يكن عند غيره»:

* يحيى بن عثمان بن صالح بن صفوان القرشي السهمي، أبا زكريا المصّري^(٨):

قال ابن يونس^(٩): كان حافظاً للحديث، وحدث بما لم يكن يوجد عند غيره.

(١) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (٥ / ١٢٦٢).

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (٥ / ٢٠٩).

(٥) المصدر السابق (٩ / ٢٧٢).

(٦) الضعفاء الكبير، للعقيلي (٤ / ٢٥٧).

(٧) المغني في الضعفاء، للذهبي (٢ / ٦٧٦)، ميزان الاعتدال، للذهبي (٤ / ١٧٩).

(٨) انظر ترجمته: تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٥٩٤).

(٩) تهذيب الكمال، للمزي (٣١ / ٤٦٤).

- أقوال النُّقاد في الرَّاوي:

تابع ابن الجوزي الإمام ابن يونس -كعاداته- فقال^(١): كان حافظاً للحديث، وحدث بما لم يكن يوجد عند غيره، وقال الذهبي^(٢) وابن حجر^(٣): صدوق، وزاد الذهبي: إن شاء الله، وقال الذهبي مرة^(٤): له ما ينكر، وزاد ابن حجر: رمي بالتشيع ولينه بعضهم لكونه حدث من غير أصله، وقال مسلمة بن قاسم^(٥): يتشيع وكان صاحب وراقة يحدث من غير كتبه فطعن فيه لأجل ذلك.
وقال أبو حاتم^(٦): تكلموا فيه.

- خلاصة القول في الرَّاوي، والمقارنة بين حكم ابن يونس وأحكام غيره من النُّقاد:
صدوق، متهم بالتشيع؛ والله تعالى أعلى وأعلم.

وافق النقاد بالإجمال الإمام ابن يونس في غمز الراوي، ولعل كلام الإمام ابن يونس فيه ناتج عن تحديده من كتب غيره.

(١) المنتظم، لابن الجوزي (١٢ / ٣٥٨).

(٢) المغني في الضعفاء، للذهبي (٢ / ٧٤٠)، من تكلم فيه وهو موثق، للذهبي (ص: ١٩٧)، ميزان الاعتدال، للذهبي (٤ / ٣٩٦).

(٣) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٥٩٤).

(٤) الكاشف، للذهبي (٢ / ٣٧١).

(٥) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (١٢ / ٣٤٧)، تهذيب التهذيب، لابن حجر (١١ / ٢٥٧).

(٦) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٩ / ١٧٥).

المبحث الثالث

مراتب الجرح عند الإمام أبي سعيد بن يونس

(دراسة مقارنة بمراتب الجرح عند النقاد)

لقد اجتهد العلماء في ترتيب مصطلحات الجرح والتعديل وعباراته التي استعملها الأئمة النقاد في إصدار أحكامهم على الرواة، وظهرت صور عدّة في ترتيبها على مراتب. وفيما يلي بيان لصور مراتب الجرح عند العلماء المتقدمين والمتأخرين وصولاً إلى صورتها العامّة التي وضعها الحافظ ابن حجر العسقلانيّ باعتباره من المتأخرين، ثم إلى اللكنوي باعتباره من المعاصرين، ومن ثم الاجتهاد في تصنيف مصطلحات الجرح وعباراته عند الإمام الناقد أبي سعيد بن يونس بالنسبة إلى هذه المراتب.

المطلب الأول: مراتب الجرح عند النقاد من زمن الإمام عبد الرحمن بن مهدي (ت: ١٩٨هـ)، إلى زمن الإمام اللكنوي (ت: ١٣٠٤هـ):

لعل أول من تكلم في مراتب الرواة الإمام عبد الرحمن بن مهدي (ت: ١٩٨هـ)، فقد جعل مراتب الجرح والتعديل ثلاث مراتب رئيسة، مرتبتان للتعديل والثالثة للتجريح، قال أبو موسى محمد بن المثنى^(١)، سمعت ابن مهدي، يقول: «الناس ثلاثة، رجل حافظ متقن فهذا لا يختلف فيه، وآخر يهم والغالب على حديثه الصحة، فهذا لا يترك حديثه، وآخر يهم والغالب على حديثه الوهم، فهذا يترك حديثه».

وكذلك صنع الإمام مسلم (ت: ٢٦١هـ) لما تكلم في مقدمة صحيحه عن مراتب الرواة، إلا أنه جعل المرتبة الثانية للمتوسطين، فقال^(٢): «... إنا نعلم إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله ﷺ، فتقسمها على ثلاثة أقسام، وثلاث طبقات من الناس على غير تكرار... فأما القسم الأول، فإننا نتوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها، وأتقى من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث، وإتقان لما نقلوا، لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش، كما قد عثر فيه على كثير من المحدثين، وبان ذلك في حديثهم، فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس، أتبعناها أخبارا يقع

(١) الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي (ص: ١٤٣).

(٢) انظر: مقدمة صحيح مسلم، لمسلم (١/ ٣-٥).

في أسانيدھا بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان ، كالصنف المقدم قبلهم ، على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم ، فإن اسم الستر ، والصدق ، وتعاطي العلم يشملهم... فهم وإن كانوا بما وصفنا من العلم، والستر عند أهل العلم معروفين، فغيرهم من أقرانهم ممن عندهم ما ذكرنا من الإتقان، والاستقامة في الرواية يفضلونهم في الحال والمرتبة، لأن هذا عند أهل العلم درجة رفيعة، وخصلة سنية... فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون، أو عند الأكثر منهم، فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم... وأشباههم ممن اتهم بوضع الأحاديث، وتوليد الأخبار، وكذلك، من الغالب على حديثه المنكر، أو الغلط أمسكنا أيضاً عن حديثهم».

ثم جاء الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرّازي (ت: ٣٢٧هـ)، وكان له ترتيبان ، أما الأول، فقد قال^(١): «... ثم احتيج إلى تبين طبقاتهم - أي الرواة - ومقادير حالاتهم وتباين درجاتهم ليعرف من كان منهم في منزلة الانتقاد والجهادة والتنقير والبحث عن الرجال والمعرفة بهم ، وهؤلاء هم أهل التزكية والتعديل والجرح، ويعرف من كان منهم عدلاً في نفسه من أهل الثبوت في الحديث والحفظ له والاتقان فيه ، هؤلاء هم أهل العدالة، ومنهم الصدوق في روايته الورع في دينه الثبوت الذي بهم أحياناً وقد قبله الجهابذة النقاد، فهذا يحتج بحديثه أيضاً، ومنهم الصدوق الورع المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ والسهو والغلط، فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب، ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام، ومنهم من قد ألصق نفسه بهم ودلسها بينهم، ممن قد ظهر للنقاد العلماء بالرجال منهم الكذب، فهذا يترك حديثه وي طرح روايته ويسقط ولا يشتغل به»، وهذا الترتيب الأول جعل فيه مرتبتين للتعديل، والباقيتين للتجريح.

قال الباحث: ويلاحظ أن الإمام ابن أبي حاتم متأثر في المراتب الثلاث الأخيرة، بترتيب الإمام عبد الرحمن بن مهدي، ويلاحظ أيضاً أن ترتيبه أوضح من ترتيب الإمام مسلم، ولعل الأخير معذور لمناسبة كلامه للمقام الذي ذكر فيه، وأغفل الإمام ابن أبي حاتم أهل البدع والأهواء. وأما الترتيب الثاني، وهو المشهور، فقد جعل مراتب الجرح والتعديل ثمان مراتب، أربع للتعديل، وأربع للجرح، وهذه المراتب ما تدل عليه الألفاظ التي يطلقها الأئمة النقاد على الرواة لبيان حالتهم من حيث الجرح والتعديل، وسيذكر الباحث مراتب الجرح للاختصار، حيث قال: «ووجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى...»:

(١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (١ / ٦).

- ١- إذا أجابوا في الرجل: «بلين الحديث»، فهو ممن يُكْتَبُ حديثه وينظر فيه اعتبارًا.
- ٢- وإذا قالوا: «ليس بالقوي»، فهو بمنزلة الأولى في كتب حديثه إلا أنه دونه.
- ٣- وإذا قالوا: «ضعيف الحديث»، فهو دون الثانية لا يُطرح حديثه؛ بل يُعتبر به.
- ٤- وإذا قالوا: «متروك الحديث»، أو «ذاهب الحديث»، أو «كذاب»، فهو ساقط الحديث لا يُكْتَبُ حديثه.

ثم جاء الخطيب البغدادي (ت: ٦٣٤هـ)، وأشار فقط إلى أعلى مراتب الجرح والتعديل وأدناها، فقال^(١): «فأما أقسام العبارات بالإخبار عن أحوال الرواة فأرفعها أن يقال: «حجة» أو «ثقة»، وأدونها أن يقال: «كذاب» أو «ساقط».

ثم أتى أبو علي الحسين بن محمد الجبائي الغساني (ت: ٤٩٨هـ)، فقسم رواة الحديث سبع طبقات، جعل ثلاثاً منها مقبولة، وثلاثاً متروكة، وسابعة مختلف فيها، وسأكتفي بذكر مراتب الجرح، حيث يقول^(٢): «الناقلون سبع طبقات ثلاث مقبولة وثلاث متروكة والسابعة مختلف فيها... وثلاث طبقات أسقطهم أهل المعرفة، الأولى: من وسم بالكذب ووضع الحديث، الثانية: من غلب عليه الغلط والوهم، والثالثة: طائفة غلت في البدعة ودعت إليها وحرفت الروايات، وزادت فيها ليحتجوا بها، والسابعة: قوم مجهولون انفردوا بروايات لم يتابعوا عليها فقبلهم قوم ووقفهم آخرون».

ثم جاء الإمام ابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ)، وكان أول من أثنى على تقسيم ابن أبي حاتم وبإجاده فيه، وذكر أنه يوافقه على ترتيبه، وإن كانت له إضافات في الألفاظ، فقال^(٣): «في بيان الألفاظ المستعملة بين أهل هذا الشأن في الجرح والتعديل، وقد رتبها أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم لرازي في كتابه في الجرح والتعديل فأجاد وأحسن، ونحن نرتبها كذلك، ونورد ما ذكره، ونضيف إليه ما بلغنا في ذلك عن غيره إن شاء الله تعالى»، وذكر ابن الصلاح مراتب الجرح، ولم يزد على ابن أبي حاتم شيئاً، ثم

(١) الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي (ص: ٢٢)

(٢) شرح صحيح مسلم، للنووي (١/ ٢٨).

(٣) مقدمة ابن الصلاح، لابن الصلاح (ص: ١٢١).

أضاف ألفاظاً في الجرح لم يشرحها ابن أبي حاتم الرّازي وغيره، و تبع النووي^(١) كلاً من ابن أبي حاتم وابن الصلاح، ولم يزد عليهما شيئاً.

ثم جاء الحافظ الذهبي^(٢) (ت: ٧٤٨هـ) وقسمها إلى تسع مراتب، أربع للتعديل، وخمس للتجريح، بدأ مراتب الجرح بأردها بخلاف سابقه.

ثم جاء الحافظ برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن أيوب الأبناسي^(٣) (ت: ٨٠٢هـ)، وتبع الذهبي في صنيعه.

ثم جاء الحافظ زين الدين العراقي^(٤) (ت: ٨٠٦هـ) ووافق الحافظ الذهبي على صنيعه في تقسيم مراتب الجرح والتعديل، مع إضافته لبعض ألفاظ التعديل التي لم يذكرها الذهبي، وابن أبي حاتم، وابن الصلاح.

ثم أدلى الحافظ ابن حجر العسقلاني^(٥) (ت ٨٥٢هـ) بدلوه فأفاد وأجاد، وكان عليه عند المتأخرين الاعتماد، وكان له ترتيبان، الأول ذكره في «نزهة النظر»^(٦)، فقال في مراتب التجريح: «أسوأها الوصف بما دل على المبالغة فيه، وأصرح ذلك التعبير بأفعل، كأكذب الناس، وكذا قولهم: إليه المنتهى في الوضع، أو ركن الكذب، ونحو ذلك، ثم: دجال، أو وضاع، أو كذاب؛ لأنها وإن كان فيها نوع مبالغة، لكنها دون التي قبلها، وأسهلها، أي: الألفاظ الدالة على الجرح، قولهم: فلان كائن، أو سيء الحفظ، أو: فيه أدنى مقال، ويبن أسوأ الجرح وأسهله مراتب لا تخفى».

ثم أجمل ابن حجر المراتب، فقال: «قولهم: متروك، أو ساقط، أو فاحش الغلط، أو منكر الحديث، أشد من قولهم: ضعيف، أو ليس بالقوي، أو فيه مقال».

(١) التقريب والتيسير، للنووي (ص: ٥٢).

(٢) ميزان الاعتدال، للذهبي (١ / ٤).

(٣) الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، للأبناسي (١ / ٢٦٨).

(٤) شرح التبصرة والتذكرة، للعراقي (١ / ٣٧٦).

(٥) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لابن حجر (ص: ١٣٦).

والترتيب الثاني: ذكره ابن حجر في مقدمة كتابه «التقريب»^(١)، فيه تفصيل أكثر دقة مما ورد في النخبة وشرحها، وهو أدق أيضًا من ترتيب الذهبي، ويبدو أن لابن أبي حاتم بعض التأثير على ابن حجر في هذا الترتيب، وإن كانت لابن حجر أصالة واضحة، وقسم مراتب الجرح والتعديل إلى اثنتي عشرة مرتبة، ست مراتب للتعديل ومثلها للجرح، ومراتب الجرح، وهي:

- الأولى: مَنْ رَوَى عَنْهُ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ وَلَمْ يُوثَّقْ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِلَفْظِ: «مَسْتَوْر»، أَوْ «مَجْهُولُ الْحَالِ».
- الثانية: مَنْ لَمْ يَوْجَدْ فِيهِ تَوْثِيقٌ لِمُعْتَبَرٍ، وَوَجَدَ فِيهِ إِطْلَاقَ الضَّعْفِ، وَلَوْ لَمْ يُفَسَّرْ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِلَفْظِ: «ضَعِيف».

- الثالثة: مَنْ لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ غَيْرَ وَاحِدٍ، وَلَمْ يُوثَّقْ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِلَفْظِ: «مَجْهُول».
- الرابعة: مَنْ لَمْ يُوثَّقِ الْبَتَّةَ، وَضُعِّفَ مَعَ ذَلِكَ بِقَادِحٍ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ: «بِمَتْرُوكٍ»، أَوْ «مَتْرُوكِ الْحَدِيثِ»، أَوْ «وَاهِي الْحَدِيثِ»، أَوْ «سَاقِط».
- الخامسة: مَنْ أَتَمَّ بِالْكَذْبِ.
- السادسة: مَنْ أُطْلِقَ عَلَيْهِ اسْمُ الْكَذْبِ، وَالْوَضْعُ».

وقد أحسن شمس الدين السخاوي^(٢) وأجاد في بيان هذه المراتب، مستفيدًا من شيخه الحافظ ابن حجر، وأطال النفس عمن سبقه في تفصيل هذه المراتب، وذكر ألفاظ كل مرتبة في أكثر من خمس عشرة صفحة من كتابه «فتح المغيث»، ويلاحظ في تقسيمه ما يلي:

١- أن السخاوي فصل في هذا المقام تفصيلًا حسنًا، وجعل لكل من ألفاظ الجرح والتعديل ست مراتب، فلم يذكر الصحابة ضمن المراتب، كما أنه زاد في مراتب الجرح مرتبة سادسة، وهي أسوأها عنده، وهي الوصف بما دل على المبالغة فيه، كقولهم أكذب الناس، أو إليه المنتهى في الوضع، أو ركن الكذب.

٢- أنه زاد عن كل من سبقه في إيراد ألفاظ قالها النقاد في الرواة تعديلًا وتجريًا.

٣- أنه وضع كل لفظة في المرتبة المناسبة لها، مع شرح معاني بعض الألفاظ لغة واصطلاحًا، فهو بذلك يقدم لنا تعريفات لبعض المصطلحات التي أطلقها علماء الجرح والتعديل.

٤- عقب على المراتب بيان الحكم في أهل هذه المراتب وما يحتج، أو لا يحتج بأهلها.

(١) (ص: ٧٤).

(٢) فتح المغيث، للسخاوي (٢ / ١١٤).

وبدأ كلامه قائلاً^(١): «وجدت من الألفاظ في ذلك، يعني: بدون استقصاء، وإلا فمن نظر كتب الرجال، ككتاب ابن أبي حاتم المذكور، والكامل لابن عدي، و التهذيب وغيرها، ظفر بألفاظ كثيرة، ولو اعتنى بارع بتتبعها، ووضع كل لفظة بالمرتبة المشابهة لها، مع شرح معانيها لغةً واصطلاحاً لكان حسناً، وقد كان شيخنا-يعني: ابن حجر- يلهج بذكر ذلك، فما تيسر، والواقف على عبارات القوم يفهم مقاصدهم بما عرف من عباراتهم في غالب الأحوال، وبقرائن ترشد إلى ذلك».

ثم ختم الكلام على مراتب الجرح والتعديل للكنوي (ت: ١٣٠٤ هـ) في «الرفع والتكميل»^(٢)، وكان متبعاً لمن سبق.

المطلب الثاني: مراتب الجرح عند الإمام أبي سعيد بن يونس:

من خلال تتبع مصطلحات الإمام أبي سعيد بن يونس وعباراته في جرح الرواة، والوقوف على مدلولاتها، والتعرف على أحوال الرواة الذين أطلقت في حقهم، والمقارنة بين أحكامه وأحكام غيره من النقاد، يمكن تقسيم تلك المصطلحات والعبارات بحسب ما تدل عليه أو تمثله في جرح الرواة إلى خمس مراتب، وسيقسم الباحث تلك المصطلحات والعبارات من الأخرى إلى الأشد، وهي:

المرتبة الأولى: مرتبة الجرح اليسير:

وأهل هذه المرتبة هم من الضعفاء، الذين تُكتَبُ أحاديثهم وتُخرج للاعتبار والاستشهاد، وقد ترتقي بالمتابعات والشواهد، وقد أطلقت في حقهم المصطلحات والعبارات التالية:-

- «لم يكن يشبه أهل العلم». - «تعرف وتنكر».
- «لم يكن في الحديث بذاك»، «لم يكن عندهم بذاك في الحديث». - «ضعيف»، «يُضعف».
- «غير موثق». - «كان لا يحفظ الأسانيد»، «يختلف عليه في الأسانيد».
- «ليس بالقوي في الحديث».

المرتبة الثانية: مرتبة الجرح المتوسط:

وأهل هذه المرتبة هم من الضعفاء، الذين تُكتَبُ أحاديثهم، ولا ترتقي بالمتابعات والشواهد، وقد أطلقت في حقهم المصطلحات والعبارات التالية:-

(١) المصدر السابق.

(٢) الرفع والتكميل، للكنوي (ص: ١٢٩).

- «روى مناكير»، «في أحاديثه مناكير»، «في حديثه خطأ ومناكير».

- «أحاديثه مضطربة»، «مضطرب الحديث جدًا».

- «له غرائب»، «حدث بغرائب».

المرتبة الثالثة: مرتبة الجرح الشديد:

وأهل هذه المرتبة هم من الضعفاء جدًا، الذين تُطرح أحاديثهم ولا يُحتجُّ بها، ولا يُستشهدُ، ولا

يُعتَبَرُ، وقد أُطلقت في حقهم المصطلحات والعبارات التالية:

- «ليس بشيء». - «لم يكن يسوى في الحديث شيئًا»، «لم يكن يساوي شيئًا».

- «لم يكن يحفظ ويفهم». - «لا يجوز لأحد الرواية عنه».

- «فيه نظر».

المرتبة الرابعة: مرتبة الجرح الأشد:

وأهل هذه المرتبة هم من شديدي الضعف، الذين تُطرح أحاديثهم ولا يُحتجُّ بها، ولا يُستشهدُ،

ولا يُعتَبَرُ، ولكنها أسوأ من المرتبة السابقة، وقد أُطلقت في حقهم المصطلحات والعبارات التالية:

- «ليس بثقة»، «لم يكن بثقة»، «لم يكن بالثقة». - «لم يكن بالمحمود في الحديث».

- «لم يكن من أصحاب الحديث». - «متروك».

- «غير مأمون». - «منكر الحديث».

المرتبة الخامسة: مرتبة الرمي بالكذب والوضع:

وأهل هذه المرتبة هم من الكذابين والوضاعين، تُطرح أحاديثهم ولا تُكتَبُ لا احتجاجًا ولا

اعتبارًا؛ بل لا تحلُّ روايتها إلا لبيان وضعها، وقد أُطلقت في حقهم المصطلحات والعبارات التالية:

- «يضع الحديث». - «كذاب يضع الحديث»، «كان يكذب»، «كذاب خبيث».

- «حدث بنسخة موضوعة».

المبحث الرابع

خصائص منهج الإمام أبي سعيد بن يونس في الجرح

إنَّ للإمام أبا سعيد بن يونس منهجًا علميًا دقيقًا في نقد الرِّجال، وتتبع أحوالهم جرحًا وتعدُّيلًا، وبيان من تُقبَل رواياته ممن تُردُّ، وهذا المنهج له خصائص مميزة، وقواعد وأسس واضحة يمكن استنباطها من خلال أقوال الإمام أبي سعيد بن يونس وعباراته الواردة في الجرح مما يساهم في رسم الهيكل العام لمنهجه النقدي، وهذه الخصائص تتمثل فيما يلي:-

١- التوسُّط والاعتدال في الجرح:

علمنا أنَّ كلَّ طبَّقة من طبقات النُّقاد لا تخلو من متشدد ومتوسط ومتساهل، وأنَّ الإمام أبا سعيد بن يونس لم يُذكر في أي قسم من هذه الأقسام.

والذي يترجح لي- وَاللَّهِ أَعْلَمُ- أنَّه من النُّقاد المتوسطين المعتدلين المنصفين في جرح الرِّجال،

ويرجع ذلك إلى أمرين، هما:

أ- لم أجد من وصفه قديمًا أو حديثًا بالتشدد أو التساهل في جرح الرِّجال، ولو عُرف بشيء من ذلك لاشتهر أمره كما هو حال غيره.

ب- أنَّ الإمام أبا سعيد بن يونس جرح ما يزيد عن تسعين من الرُّواة جرحًا مطلقًا، وكانت أحكامه في أغلب الأحيان تتناسب مع أحكام غيره من النُّقاد، وعليه يمكن القول باطمئنان أنَّ الإمام أبا سعيد ابن يونس كان من النُّقاد المعتدلين المتوسطين في جرح الرِّجال، والبعيد عن التشدد أو التساهل، وَاللَّهِ أَعْلَمُ.

ج- محاكاته للأئمة المعتدلين من خلال استخدامه لنفس ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل التي استخدموها.

٢- الدقة والأمانة والموضوعية في جرح الرّجال:

أُتِّم منهُج الإمام أبي سعيد بن يونس في جرح الرّجال بالدّقة والأمانة والموضوعية، فقد سار وفق قواعد علمية دقيقة بعيداً عن اتّباع الهوى والمحاباة، مستشعراً بذلك عظم الأمانة التي حمّلها، أمانة الحفاظ على سُنّة النبي ﷺ والدفاع عنها.

٣- اعتماد مصادر علمية في الجرح:

الناقد يعتمد في عمله على مصدرين:

- الأول: حصيلة من قبله من النُّقاد: وتتمثل في المادة التي استخلصها النُّقاد قبله من خلال دراستهم للرُّواة، ومروياتهم، وبها يستطيع الناقد متابعة تلك الدراسة لأولئك الرُّواة الذين لم يدرّكهم، مع ما ينضم إلى ذلك من نتائج يتوصل إليها من تجميع تلك المادة عنده من مصادرهما المختلفة.

- الثاني: دراسته الخاصة القائمة على جمعه الأحاديث، والمقارنة بينها، ودراستها، وتمحيصها مع دراسة أحوال الرُّواة وتتبع أخبارهم، بالإضافة إلى ما يقف عليه عند النُّقاد المعاصرين^(١).

ويلاحظ من خلال تتبع أقوال الإمام أبي سعيد بن يونس وعباراته في جرح الرُّواة أنّه اعتمد على المصدرين معاً وبطريقة متفاوتة، فقد اعتمد على المصدر الأول، وبصورة كبيرة، وأما المصدر الثاني فإنّه اعتمد عليه أيضاً بصورة كبيرة، حيث إنّ أغلب أقواله وعباراته في جرح الرُّواة والتي تم عرضها من خلال هذا الفصل تصلح لأن تكون نماذج على ذلك، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٤- اعتباره لأحكام بعض النُّقاد ومخالفته لأحكام آخرين:

كان الإمام أبو سعيد بن يونس يعتبر بأحكام بعض النُّقاد، فيوافقهم في جرح الرّجال أحياناً كثيرة، وقد تكون هذه الموافقة:

أ. موافقة صريحة واضحة، حيث ينقل الإمام أبو سعيد بن يونس قول الناقد ويعزوه إلى قائله.

ب. موافقة غير صريحة، تتضح من خلال موافقة الإمام أبي سعيد بن يونس لأحكام كثير من النُّقاد في الرّجال.

(١) انظر: يحيى بن معين وكتابه التاريخ، لأحمد نور سيف (ص: ٦٩).

وفي المقابل نجد أن الإمام أبوسعيد بن يونس قد يخالف بعض النقاد في أحكامهم.

وهذا إن دلَّ على شيءٍ فإنَّما يدلُّ على استقلال الإمام أبي سعيد بن يونس في رأيه وحكمه على الرِّجال، حيث إنَّ أحكامه نابعة من دراسته الخاصة القائمة على جمع الأحاديث، والمقارنة بينها، ودراستها، وتمحيصها مع دراسة أحوال الرُّواة وتتبع أخبارهم، مع عدم إهماله للحصيلة العلمية المستفادة من النقاد الذين سبقوه في هذا الميدان.

٥- استعمال الجرح المطلق في بيان أحوال الرُّواة:

جرح الإمام أبو سعيد بن يونس عددًا من الرُّواة، واستعمل في ذلك الجرح المطلق، ويقصد به الحكم بجرح الراوي بلفظ مطلق، دون قصد مقارنة حاله بحال غيره من الرُّواة.

٦- استعمال مصطلحات وعبارات للجرح، متنوعة الألفاظ، مختلفة الدلالات، متعددة المراتب:

استعمل الإمام أبو سعيد بن يونس في جرح الرُّواة مصطلحات وعبارات متنوعة في ألفاظها مختلفة في دلالاتها، وهي: «لم يكن يشبه أهل العلم»، «ليس بثقة»، «لم يكن بثقة»، «لم يكن بالثقة»، «ليس بالقوى في الحديث»، «تعرف وتنكر»، «يعرف وينكر»، «فيه نظر»، «تكلّموا فيه»، «لا تقوم بحديثه حجة»، «يُضَعَّف»، «ضعيف»، «أحاديثه مضطربة»، «مضطرب الحديث جدًّا»، «له غرائب»، «حدث بغرائب»، «في حديثه خطأ ومناكير»، «في أحاديثه مناكير»، «روى مناكير»، «منكر الحديث»، «لم يكن بالمحمود في الحديث»، «ولم يكن بذاك»، «ولم يكن في الحديث بذاك»، «لم يكن عندهم بذاك في الحديث»، «لم يكن من أصحاب الحديث»، «ما كان يحفظ ويفهم»، «غير موثق»، «غير مأمون»، «ليس بشيء»، «ولم يكن يسوى في الحديث شيئًا»، «لم يكن يساوي شيئًا»، «متروك الحديث»، «يضع الحديث»، «حدّث بنسخة موضوعة»، «كذاب يضع الحديث»، «كذاب خبيث»، «كان يكذب»، «لا يجوز لأحد الرواية عنه».

ويمكن وضع هذه المصطلحات والعبارات بحسب دلالاتها، وما تمثله في جرح الرُّواة في مراتب

خمس، كما سبق بيانه.

٧- جرح بعض الرواة أثناء التعريف بهم:

كان الإمام أبو سعيد بن يونس يجرح بعض الرواة أثناء التعريف بهم، مما يدلُّ على معرفته الواسعة وإحاطته الكاملة بأحوالهم.

٨- اختلاف الحكم على بعض الرواة:

قال الإمام اللكنوي في «الرفع والتكميل»^(١): «كثيراً ما تجدُ الاختلاف عند ابن مَعِين وغيره من أئمة النَّقْد في حقِّ راوٍ، وهو قد يكون لتغير الاجتهاد، وقد يكون لاختلاف كيفية السؤال»، وقد يكون لأمرٍ أخرى، كتبع الناقد لأحوال الرواة وظهور أمور جديدة تجعله يعدل عن رأيه إلى رأيٍ آخر، ونحو ذلك».

ويفهم من أقوال الإمام أبي سعيد بن يونس أنه تتبع حال الراوي، وظهرت له أمور جديدة.

٩- تفسير الجرح أحياناً:

كان من منهج الإمام أبي سعيد بن يونس في جرح الرواة يتسم بالنزاهة وسداد الرأي، ومن الأدلة الواضحة على ذلك أنه كان يفسر الجرح أحياناً، مما يساعد في الوقوف على أسباب الجرح في الراوي عنده، والتي تنقسم إلى قسمين:

- أولاً: الجرح بسبب الطعن في عدالة الراوي.

- ثانياً: الجرح بسبب الطعن في ضبط الراوي.

ويلاحظ من خلال أقوال الإمام أبي سعيد بن يونس وعباراته، أنه كان يفسر الجرح أحياناً بنقل أقوال غيره من النقاد.

١٠- عدم تفسير الجرح غالباً:

علمنا في الفقرة السابقة أن الإمام أبا سعيد بن يونس كان يفسر الجرح أحياناً، ولكن بالنظر في أقواله وعباراته الواردة في الجرح يتبيَّن أنه كان لا يفسر الجرح في مواطن عديدة.

(١) (ص: ١٣).

ومما لا شك فيه أنَّ الإمامَ أبا سعيد بن يونس كان لا يطلق أي حكم من أحكامه على الرُّوَاة جزافاً؛ بل إنَّ ذلك يأتي بعد دراسة شاملة وتتبع علمي دقيق لأحوال الرُّوَاة وأخبارهم.

١١ - التوقف فيمن كانت هيئته هيئة أهل العبادة والطاعة:

قال الإمام ابن الصلاح في «علوم الحديث»^(١): «أجمع جماهير أئمة الحديث والفقهاء على أنَّه يشترط فيمن يُحتجُّ بروايته أن يكون عدلاً، ضابطاً لما يرويه، وتفصيله أن يكون مسلماً بالغاً، عاقلاً، سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة»، إلى آخر كلامه.

ومن حرص الإمام أبي سعيد بن يونس على تحقق شرط العدالة في الرَّاوي أنَّه كان يتوقف في حديث من لم تكن هيئته هيئة أهل العبادة والطاعة .

١٢ - يكسو ألفاظ الجرح الشديد ويحسنها:

وهذا منهج سار عليه كبار الأئمة كالإمام الشافعي، وقد أوصوا به من يشتغل في بيان أحوال الرُّوَاة، دليل ذلك ما أخرجه الإمام السخاوي في «فتح المغيث»^(٢)، قال: «روينا عن المزي، قال: سمعني الشافعي يوماً، وأنا أقول: فلان كذاب، فقال لي: يا أبا إبراهيم أكس ألفاظك أحسنها، لا تقل فلان: كذاب، ولكن قل: حديثه ليس بشيء».

وسار الإمام أبو سعيد بن يونس على هذا المنهج فقد قلل من استعمال الألفاظ الصريحة والذالة على الجرح الشديد، كلفظ كذاب ووضاع، ونحوه.

وتفرد باستعمال عبارات حسنة الألفاظ تحمل دلالة الجرح الشديد للرَّاوي.

١٣ - خبرته المطلقة بالرواية من أهل مصر والمغرب:

لعل أبرز ما يميز الإمام ابن يونس هو اعتماد النقاد عليه في نقد المصريين والمغاربة، وكثيراً ما كان يرد في تراجم الرواة ترجيح نقد ابن يونس، وتعليل ذلك بلفظة «بلديته»، وهذا ما جعل الإمام ابن يونس عمدة النقاد المصريين، لمن بعده.

(١) (ص: ٢١٢).

(٢) (٢ / ٢٩٢).

الختامة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، يارب أحمدك كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، والصلاة والسلام على نبينا محمد ﷺ، وعلى آله وصحبه، وسلم، وبعد: -

سيستعرض الباحث في خاتمة الرسالة، أبرز النتائج التي توصل إليها من خلال الدراسة، مع التنصيص على أهم التوصيات المؤمل القيام بها، والله أسأل التوفيق والسداد.

أولاً: النتائج:

من خلال تعرض الباحث لألفاظ الجرح والتعديل وعباراته عند الإمام أبي سعيد بن يونس، ودراستها وبيان منهجه فيها، يمكن الوقوف على أبرز نتائج هذه الدراسة، وهي:

١. حكم الإمام أبو سعيد بن يونس على ما يزيد عن ثلاثمائة وخمسين راوياً، ما بين جرح وتعديل، تعرض لما يزيد عن مائتين وستين راوياً بألفاظ التعديل المختلفة، ولما يزيد عن تسعين راوياً بألفاظ التجريح المختلفة.
٢. عبر الإمام أبو سعيد بن يونس بألفاظ تعديل متعددة، مختلفة الدلالات، بلغت خمسة وعشرين لفظة من ألفاظ الجرح التعديل المطلق، وتسعة ألفاظ للتعديل بألفاظ خاصة.
٣. عبر الإمام أبو سعيد بن يونس بألفاظ جرح متعددة، متباينة الدلالات، بلغت ثمانين وثلاثين لفظة من ألفاظ الجرح المطلق، وخمسة ألفاظ للجرح النسبي.
٤. تميزت ألفاظ الإمام أبي سعيد بن يونس بالأدب الرفيع، في حكمه على المجرحين، مع شدته الواضحة على المبتدعة والكذابين والوضاعين.
٥. يعتبر الإمام أبو سعيد بن يونس من طبقة النقاد المعتدلين في حكمه على الرجال.
٦. قسم الباحث مراتب الجرح والتعديل عند الإمام أبي سعيد بن يونس إلى تسع مراتب للجرح والتعديل، أربع للتعديل، وخمس للتجريح.
٧. برز الإمام أبو سعيد بن يونس بتفرده بمعرفة أحوال الرواة من أهل مصر والمغرب.

٨. ظهر للباحث جلياً اتباع كثير من النقاد للإمام أبي سعيد بن يونس في حكمه على الرواة، لأنه المصدر الوحيد في معرفة أحوالهم، خاصةً المصريين منهم.
٩. تربط الإمام أبا سعيد بن يونس علاقة وطيدة بعلم التأريخ، وهو من رؤوسه في مصر، وهذا أضفى على كلامه عند التعريف بالرجال صبغة الخبير.
١٠. لم يخلف الإمام أبو سعيد بن يونس غير كتابين في التأريخ، أحدهما للمصريين والآخر للغرباء، وكلاهما مفقود.

ثانياً: التوصيات:

يجدر بأي باحث في ختام بحثه أن يضع خلاصة تجربته المتمثلة في بيان طموحاته المخرجة في صورة توصيات، ومن ابرز التوصيات التي يوصي بها الباحث:

١. العناية بالدراسات الخاصة ببيان مناهج الأئمة النقاد، من قبل طلبة الدراسات العليا، حيث إن النقاد بالألوف.
٢. القيام بفهرسة ألفاظ الجرح والتعديل الخاصة بكل ناقد، ليتسنى الوقوف على المصطلحات الخاصة.
٣. تعريف جمهور المسلمين بعلمائهم وجهودهم في خدمة الإسلام، والحديث على وجه الخصوص.
٤. التنقيب عن كتب النقاد المفقودة، وتخصيص ميزانية من الدول لذلك.

الله تعالى أسأل أن يوفّقنا ويُسدّدنا في القول والعمل

وصلى الله وسلم على سيّدنا محمّد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

الفهارس العلمية

١. فهرست الآيات.
٢. فهرست الأحاديث.
٣. فهرست الأعلام المترجم لهم.
٤. فهرست المصادر والمراجع.
٥. فهرست المحتويات.

١. فهرست الآيات

م	الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
١.	﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى...﴾	البقرة	٢٦٠	٢٦
٢.	﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ...﴾	آل عمران	١٣٥	٢٧
٣.	﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدَّعَوْا بِهِ...﴾	النساء	٨٣	٣١
٤.	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ...﴾	المائدة	٣	٣٤
٥.	﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾	الحجر	٩	٣٩
٦.	﴿وَنَادَى فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِ قَالَ يَا قَوْمِ...﴾	الزخرف	٥١	٧
٧.	﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ...﴾	الجاثية	٢١	٢٤
٨.	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنِ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ...﴾	الحجرات	٦	٣١، ٢٦
٩.	﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى...﴾	الحجرات	١٣	٤٧
١٠.	﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ...﴾	الطلاق	٢	٣١
١١.	﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبِقٍ﴾	الانشقاق	١٩	٣٥

٢. فهرست الأحاديث

رقم الصفحة	الراوي الأعلى	الحديث	م
٢٧	أبو موسى الأشعري	إِذَا اسْتَأْذَنَ أَحَدُكُمْ ثَلَاثًا فَلَمْ يُؤْذَنَ لَهُ فَلْيَرْجِعْ...	١.
٣٣	عبد الله بن عمر	إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ رَجُلٌ صَالِحٌ	٢.
٣٢	عائشة	اتَّذَنُوا لَهُ بِسِّمِّ أَخِي الْعَشِيرَةِ...	٣.
٣١، ٢٦	عبد الله بن عمرو	بَلَّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً...	٤.
٤٧	أبو هريرة	تَعَلَّمُوا مِنْ أَنْسَابِكُمْ مَا تَصِلُونَ بِهِ أَرْحَامَكُمْ	٥.
٣٦، ٣٢	عمران بن حصين	خَيْرُكُمْ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ...	٦.
٢٦	عبد الله بن عمرو	صَلَاةُ الرَّجُلِ قَاعِدًا نِصْفُ الصَّلَاةِ...	٧.
٢٣٧	حذيفة بن اليمان	قوم يستنون بغير سنتي ويهدون بغير هديي	٨.
٢٧	أبو بكر الصديق، علي بن أبي طالب	مَا مِنْ رَجُلٍ يُذْنِبُ ذَنْبًا، ثُمَّ يَقُومُ فَيَتَطَهَّرُ...	٩.
٢٥٢	سُمُرَةُ بْنُ جُنْدَبٍ، الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ	مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ	١٠.
١٠٢	ابن عمر	نعم الرجل عبد الله	١١.
٣٢	أبو هريرة	يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ دَجَالُونَ كَذَّابُونَ...	١٢.

٣. فهرست الأعلام المترجم لهم

رقم الصفحة	العلم	م
- أ -		
١٤٢	إبراهيم بن موسى بن جميل الأموي	.١
٣٤٩	إبراهيم بن أبي الفياض المصري	.٢
١٢٩	إبراهيم بن أحمد بن محمد بن الحارث بن ديان	.٣
١٩١	إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن إسحاق	.٤
١٢٦	إبراهيم بن الحجاج بن منير	.٥
١٤٢	إبراهيم بن داود العنبري	.٦
١٠٥	إبراهيم بن سليمان بن داود	.٧
١٤٢	إبراهيم بن عمرو بن ثور	.٨
٣٢٠	إبراهيم بن محمد بن خلف بن قديد	.٩
١١٦	إبراهيم بن مرزوق بن دينار	.١٠
١٩١	إبراهيم بن مطروح	.١١
١٢٦	إبراهيم بن منقذ بن إبراهيم	.١٢
١٢٩	أحمد بن إبراهيم بن حماد	.١٣
١٤٤	أحمد بن إبراهيم بن عبد الله بن معاوية بن أبي السوار	.١٤
١٤٤	أحمد بن إبراهيم بن كمونة	.١٥
١٤٤	أحمد بن إبراهيم بن محمد بن جامع	.١٦
٣٢٠	أحمد بن أبي يحيى زكير	.١٧
١٤٥	أحمد بن أبي عمران	.١٨
٢٨٨	أحمد بن الحسن بن القاسم بن سمرة	.١٩
١٤٠	أحمد بن حماد بن مسلم	.٢٠

١٤٥	أحمد بن داود بن سليمان بن جوين	.٢١
١٤٦	أحمد بن داود بن موسى السدوسي	.٢٢
١٢٧	أحمد بن سلمة بن الضحّاك	.٢٣
١١٧	أحمد بن شعيب بن علي	.٢٤
١٨٦	أحمد بن صالح المصري	.٢٥
٢٨١	أحمد بن عبد الرحمن بن وهب	.٢٦
١١٨	أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم	.٢٧
١٢٩	أحمد بن عبد الله بن علي	.٢٨
٣٢١	أحمد بن علي بن الحسن بن شعيب	.٢٩
١٨٩	أحمد بن عمرو بن عبد الله بن عمرو بن السرح	.٣٠
٢٨٩	أحمد بن عيسى بن زيد بن عبد الجبار	.٣١
٢١١	أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين	.٣٢
١٨٧	أحمد بن محمد بن زكريا بن أبي عتاب	.٣٣
١١٨	أحمد بن محمد بن سلامة	.٣٤
١٤٧	أحمد بن محمد بن عبد الواحد بن ميمون	.٣٥
١٣٠	أحمد بن محمد بن فضالة بن غيلان	.٣٦
٣٤٥	أحمد بن محمد بن هارون بن حسان	.٣٧
١٤٧	أحمد بن يحيى بن زكريا الصوّاف	.٣٨
٣٢٢	أسامة بن أحمد بن أسامة بن عبد الرحمن، أبو سلمة التجيبي	.٣٩
٢٠١	أسامة بن علي بن سعيد بن بشير الرازي	.٤٠
١٤٧	إسحاق بن إبراهيم الخراساني الشاشي	.٤١
٢٠٢	إسحاق بن إبراهيم بن جابر التجيبي	.٤٢
١٩١	إسحاق بن إبراهيم بن موسى بن نصير الجلاب	.٤٣
١٩٢	إسحاق بن إبراهيم بن يونس بن موسى بن منصور	.٤٤

١٤٩	إسحاق بن المطهر	.٤٥
١٤٨	إسحاق بن بكر بن مضر	.٤٦
٣٠٢	إسحاق بن كامل العثماني المؤدب المصري	.٤٧
٣٢٨	إسحاق بن وهب بن عبد الله الطهرمسي	.٤٨
١٢٧	أسد بن موسى بن إبراهيم	.٤٩
٢١٦،١٤٩	إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني	.٥٠
١٤٩	إسماعيل بن يعقوب بن إبراهيم	.٥١
٢١٤	أوس بن بشر المعافري	.٥٢
٢٧٣	أيوب بن سويد الرملي	.٥٣
-ب-		
١٥٠	بختر بن نصر بن أحمد	.٥٤
١٥٠	بسام بن أحمد بن بسام	.٥٥
٢٠٥	بقاء بن سلامة بن محمد المصري	.٥٦
١١٢،٧٢	بكر بن أحمد بن حفص	.٥٧
١٥١	بُنان بن محمد بن حمدان	.٥٨
-ث-		
٣٠٥	ثوابة بن مسعود التنوخي	.٥٩
-ج-		
١٩٣	جبلّة بن محمد بن كُرَيْز	.٦٠
٣٤٠،٥٦	جعفر بن أحمد بن علي بن بيان بن زيد بن سيابة	.٦١
-ح-		
٢٠٧	حامد بن محمد المروزي	.٦٢
١٣٠	حجاج بن إبراهيم الأزرق	.٦٣
٣٠٤	حجاج بن سليمان بن أفلح الرعيني	.٦٤

١١٠	حديد بن موسى بن كامل	.٦٥
١٩٦	حسان بن عبد الله بن سهل الكندي	.٦٦
١٥١	حسان بن غالب بن نجيج	.٦٧
١٥٢	الحسن بن آدم العسقلاني	.٦٨
١٤٠	الحسن بن سليمان بن سلام	.٦٩
٣٢٣	الحسن بن علي بن سعيد بن شهريار	.٧٠
٢٠٣	الحسن بن علي بن سوار	.٧١
١٩٤	الحسن بن علي بن موسى بن هارون النخاس	.٧٢
٣٤٢	الحسن بن عُقَيْرِ الْمِصْرِيِّ الْعَطَّارُ	.٧٣
١٩٠	الحسين بن علي بن عبد الواحد	.٧٤
١٣١	الحسين بن علي بن حسن	.٧٥
١١٩	الحسين بن نصر بن المعارك	.٧٦
١٥٣	حفص بن يحيى بن حفص بن رجاء	.٧٧
١٨٧	حماد بن نعيم بن عبد الله	.٧٨
-خ-		
١٥٣،٦١	خالد بن عبد السلام بن خالد بن يزيد بن أسيد بن هديّة	.٧٩
١٥٣	خالد بن محمد بن عبيد بن خالد الدميّاطي	.٨٠
٣٠٧	خالد بن نجيج المصري	.٨١
١٥٤	حُشَيْشُ بْنُ أَصْرَمَ بْنِ الْأَسْوَدِ	.٨٢
١٥٤	خلف بن أحمد بن خلف	.٨٣
-د-		
٣٣٣	داود بن يحيى الصّوفي	.٨٤
-ر-		
٣٣٦	رباح: مولى أم عثمان	.٨٥

١٥٥	الربيع بن سُليمان بن داود الجيزي	.٨٦
١٥٥	الربيع بن سُليمان بن عبد الجبار بن كامل المرادي	.٨٧
٢٦٠	الربيع بن محمد بن الربيع بن سليمان الجيزي المصري	.٨٨
٣٠٣	ربيعة بن سيف بن مائع المعافري	.٨٩
- ز -		
١٥٥	زكريا بن أيوب الأنطاكي	.٩٠
٢٩٤	زكريا بن يحيى المصري العبدي	.٩١
١٠٥	زياد بن يونس بن سعيد	.٩٢
٢٦٤	زيد بن محمد بن خلف	.٩٣
- س -		
٢٦٤	سعيد بن أحمد بن زكريا	.٩٤
١١٩	سعيد بن عيسى بن تليد	.٩٥
١٥٧	سعيد بن يزيد الحميري	.٩٦
١٥٧	سليمان بن داود بن سليمان بن أيوب العساکري	.٩٧
٣٦٢	سليمان بن زياد بن ربيعة	.٩٨
٢٩٦	سليمان بن شعيب بن الليث بن سعد	.٩٩
- ش -		
١٥٨	شقيق بن محمد بن عبد الله	.١٠٠
٣٠٨	شُمُرُ بن نُمَيْر	.١٠١
- ص -		
١٥٨	صاعد بن عبد الرحمن بن عبد السلام	.١٠٢
- ض -		
٣٦٣	ضمام بن إسماعيل بن مالك المرادي	.١٠٣
- ع -		

٢٩٧	العباس بن عبد الله بن العباس	١٠٤
٢١٣	عباس بن محمد الفزاري	١٠٥
١٤٤	العباس بن يوسف بن عدى	١٠٦
٣٠٩	عَبْدُ الْجُبَّارِ بْنِ عُمَرَ الْأَيْبِيِّ	١٠٧
١٩٦	عبد الحكم بن أحمد بن محمد بن سلام	١٠٨
٢٠٤	عبد الرحمن بن إبراهيم بن سليمان	١٠٩
١٢٠	عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ إِبرَاهِيمَ بْنِ عَمْرٍو	١١٠
٢٠٥	عبد الرحمن بن أبي صالح عبد الغفار	١١١
١٥٩	عبد الرحمن بن إسحاق بن محمد بن معمر	١١٢
١٥٩	عبد الرحمن بن الحسن اللواز	١١٣
٣٥٠	عبد الرحمن بن بشر بن يزيد	١١٤
٢٧٧	عبد الرحمن بن حاتم المرادي	١١٥
١٨٤	عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ خَالِدِ بْنِ مَسَافِر	١١٦
٣٤٧	عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ سَلْمَانَ الْحَجْرِيِّ الرُّعَيْنِيِّ	١١٧
١٦٢	عبد الرحمن بن سلمويه	١١٨
٢٩٠، ٧٩	عبد الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ سَالِم	١١٩
١٦٢	عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ بْنِ أَعِين	١٢٠
٢٦٦	عبد الرحمن بن مريح الخولاني	١٢١
١٢٠	عبد العزيز بن أحمد بن الفرغ	١٢٢
٢٠٦	عبد العزيز بن عبد الله بن محمد بن أحمد البغدادي الوراق	١٢٣
١٢٨	عبد العزيز بن قيس بن حفص	١٢٤
١٢٤	عبد الغفار بن داود بن مهران	١٢٥
٢٨٥	عبد الغني بن سعيد الثقفي	١٢٦
١٣٢	عبد الغني بن رفاعة بن عبد الملك	١٢٧

١٣٢،٧٣	عبد الكريم بن إبراهيم بن حبان	١٢٨.
٢٦٤	عبد الله بن أزهر المصري	١٢٩.
٢٠٤	عبد الله بن سلام الحمراوي	١٣٠.
٣٥١	عبد الله بن صالح بن مسلم	١٣١.
٢٩٧	عبد الله بن عبد الملك الإسكندراني	١٣٢.
١٠٦	عبد الله بن عمر بن غانم	١٣٣.
٣١١	عبد الله بن عيَّاش بن عباس القتباني	١٣٤.
٣١٢	عبد الله بن محمد بن المغيرة بن نسيط	١٣٥.
٢٠٧	عبد الله بن محمد بن جعفر القزويني	١٣٦.
١٩٤	عبد الله بن محمد بن عمرو بن الخليل بن خلاد	١٣٧.
٣٢٣	عبد الله بن محمد بن يوسف بن الحجاج	١٣٨.
١٦٣	عبد الله بن وهبان بن أيوب بن صدقة	١٣٩.
٢٦٧	عبد الله بن يزيد بن هرمز	١٤٠.
١١٣	عبد الله بن يوسف التبيسي	١٤١.
٣١٤	عبد الملك بن مسلمة بن يزيد اللوبي	١٤٢.
١٦٣	عبد الملك بن هشام بن أيوب	١٤٣.
١٠٧	عبد الوهاب بن سعيد بن عثمان	١٤٤.
١٦٤	عبيد الله بن الحسين بن موسى بن معاوية	١٤٥.
٢٦٧	عبيد الله بن عبيد، أبو وهب الكلاعي	١٤٦.
١٢٠	عثمان بن أحمد بن عثمان	١٤٧.
١٦٤	عثمان بن محمد بن أحمد بن محمد بن هارون السمرقندي	١٤٨.
١٢١	عرفة بن محمد بن الغمر	١٤٩.
١٠٧	عطاء بن دينار الهذلي	١٥٠.
٣١٥	عطاء بن دينار مولى لقريش	١٥١.

١٦٥	علقمة بن يحيى بن علقمة المصري الجَوْهَرِي	١٥٢
١٣٢	علي بن أحمد بن سليمان	١٥٣
١٠٩	علي بن الحسن بن علي بن الجعد	١٥٤
١٢١	علي بن الحسين بن حرب بن عيسى البغدادي	١٥٥
٣٣٥	علي بن خلف بن علي	١٥٦
٢٧٧	علي بن زيد بن عبد الله، أبو الحسن الفَرَّائِضِي	١٥٧
٢٠٨	علي بن سعيد بن بشير بن مهران الرازي	١٥٨
١١٣	علي بن عبد الرحمن بن محمد	١٥٩
٢٧٨	علي بن عبد الله بن معن الفارسي	١٦٠
١٣٣	علي بن محمد بن عبد الرحمن بن موسى	١٦١
٣٣٤	علي بن محمد بن عيسى الخياط	١٦٢
٢٦٨	علي بن يزيد بن أبي هلال الألهاني	١٦٣
٣٤٣	علي بن يعقوب بن سويد الزيات	١٦٤
١٣٣	عُليل بن أحمد بن يزيد	١٦٥
١٦٥	عمار بن سعد السَّلَهَوِي المُرَادِي	١٦٦
١٣٤	عمر بن عبد العزيز بن عمران	١٦٧
١٦٦	عمرو بن أبي سلمة مولى بني هاشم	١٦٨
١٣٥	عمرو بن أحمد بن عمرو	١٦٩
٣٦٢	عمرو بن الحارث	١٧٠
٢٧٢	عمرو بن سفيان بن عبد شمس	١٧١
١١٠	عمرو بن سواد بن الأسود	١٧٢
١٢٢	عيسى بن إبراهيم بن عيسى	١٧٣
١٤١	عَيْسَى بن هِلَالِ الصَّدَقِي	١٧٤
- ف -		

١٨٩	فقير بن موسى بن فقير	.١٧٥
١٢٢	فهد بن سليمان بن يحيى	.١٧٦
-ق-		
٢٧٨	القاسم بن أحمد بن بشير الدَّبَّاع	.١٧٧
٢٧٨	القاسم بن الليث بن مسرور بن الليث	.١٧٨
-م-		
٢٨٥	الماضي بن مُحَمَّد بن مسعود الغافقي	.١٧٩
١٦٧	مبشر بن الحسن بن مبشر	.١٨٠
١٦٨	محمد بن إبراهيم بن شيبه بن ما شاء الله	.١٨١
٢٠٠	مُحَمَّد بن إبراهيم بن مسلم بن سالم الخَزَّاعي	.١٨٢
١٦٨	محمد بن أحمد الخوارى	.١٨٣
١٦٩	محمد بن أحمد بن أبى الأصبغ	.١٨٤
١٦٩	محمد بن أحمد بن الحارث بن مسكين	.١٨٥
١٢٣	مُحَمَّد بن أحمد بن جَعْفَر	.١٨٦
٢٨٧	محمد بن أحمد بن حماد بن سعد	.١٨٧
١٠٩	محمد بن أحمد بن سهل	.١٨٨
٣٤٤	محمد بن أحمد بن عبد الله بن عبد الجبار بن عبد الرحمن	.١٨٩
٢٩٨	محمد بن أحمد بن عثمان، أبو طاهر المدني	.١٩٠
١٨٩	محمد بن أحمد بن محمد بن نافع الطحَّان	.١٩١
١٧٠	محمد بن إسماعيل بن الفرغ، المهندس	.١٩٢
١٧١	محمد بن الحارث بن عبد الحميد بن عمرو	.١٩٣
١٧٢	محمد بن الحسن بن عبد العزيز بن الوزير الجروي	.١٩٤
٢٦٥	محمد بن الحسن بن موسى الكِنْدِي	.١٩٥
١٩٥	محمد بن الحسن بن نصر الزيَّات	.١٩٦

١٧٥	محمد بن القاسم بن هارون الخبّاز	١٩٧.
٢٦٠	محمد بن بشر بن بطريق العكريّ	١٩٨.
٢٠٣	محمد بن جعفر بن أحمد بن إبراهيم العلاف	١٩٩.
١٧٠	محمد بن جعفر بن محمد بن أعين	٢٠٠.
٢١٣	محمد بن جعفر بن محمد بن الهيثم	٢٠١.
١٧١	محمد بن جعفر بن محمد بن حفص	٢٠٢.
١٣٥	محمد بن حسين بن زيد التنيسيّ	٢٠٣.
١٣٥	مُحمَّد بن حماد الطهرانيّ	٢٠٤.
٢٩٩	محمد بن حمزة بن عمر بن محمد بن أحمد بن عثمان	٢٠٥.
١٧٢	محمد بن حميد بن هشام بن حميد بن خليفة	٢٠٦.
١٧٣	محمد بن خزيمه بن راشد	٢٠٧.
١٢٣	مُحمَّد بن رمح بن المهاجر	٢٠٨.
٢٠٣	محمد بن رمضان بن شاكر الجيشانيّ	٢٠٩.
٢١٠، ٢٠٣	محمد بن زكريا بن يحيى بن صالح بن يعقوب القضاعيّ	٢١٠.
١٤١	محمد بن سعيد بن عبد الرحمن بن ماهان	٢١١.
١٨٥	مُحمَّد بن سلمة بن عبد الله بن أبي فاطمة	٢١٢.
١٧٣	مُحمَّد بن عاصم بن جعفر بن تدرّاق	٢١٣.
٢٦١	محمد بن عبد الرحمن بن بجير	٢١٤.
٢٦٣	محمد بن عبد الله بن بشير	٢١٥.
١٧٣	محمد بن عبد الله بن سعيد المهرانيّ	٢١٦.
٣١٨	محمد بن عبد بن عامر بن مرداس	٢١٧.
١٧٤	محمد بن عبيد الله بن أحمد بن عبد الله بن إبراهيم بن سويد	٢١٨.
١٧٥	محمد بن عثمان بن إبراهيم	٢١٩.
٢٦٢	محمد بن عثمان بن سعيد بن عبد السلام بن أبي السوار	٢٢٠.

١٧٥	محمد بن علي بن الحسين بن أبي الحديد	٢٢١.
٢١٠، ١١٤	محمد بن علي بن داود، يعرف بابن أخت غزال	٢٢٢.
٢٠٦، ١٣٧	محمد بن علي بن محرز البغدادي	٢٢٣.
٢٩٢	محمد بن عمرو الرُّعيني الياضي	٢٢٤.
٣١٥	محمد بن عيسى بن عيسى بن تميم	٢٢٥.
١٢٤	محمد بن محمد بن عبد الله	٢٢٦.
١٨٧	محمد بن موسى بن عيسى	٢٢٧.
١٣٨	محمد بن نصر بن روح	٢٢٨.
١٣٨	محمد بن نوح الجُنْدِيْسَابُورِيّ	٢٢٩.
١٧٦	محمد بن هارون بن حسان بن فروة الأزدي	٢٣٠.
١٢٥	مُحَمَّد بن هشام بن شبيب	٢٣١.
٣١٧	محمد بن وهب بن مسلم	٢٣٢.
١٨٢	محمد بن يحيى بن أبي المغيرة بن أخضر	٢٣٣.
٣٠١	محمد بن يحيى بن زكريا الأَسْلَمِيّ الإسْكَندَرَانِيّ	٢٣٤.
١٣٩	مروان بن عبد الملك بن مروان	٢٣٥.
٣٢٤	مسلمة بن علي بن خلف الحُشْنِيّ	٢٣٦.
٣٣٦	مُطَهَّر بن الهَيْثَم بن الحجاج الطَّائِيّ	٢٣٧.
١٧٦	معاوية بن هبة الله بن أبي يحيى الأَسْوَانِيّ	٢٣٨.
١٧٧	المفضّل بن فضالة بن عبيد بن ثمامة	٢٣٩.
٢٧٩	مقدام بن داود بن عيسى بن تليد الرُّعِينِيّ	٢٤٠.
٣٦٦	مكّي بن عبد الله بن مهاجر الرُّعِينِيّ	٢٤١.
٢٦٦	موسى بن الحسن بن موسى الكندي	٢٤٢.
٣٣٨	موسى بن محمد بن عطاء بن أيوب	٢٤٣.
٣١٧	موسى بن منصور بن هشام اللّخْمِيّ	٢٤٤.

- ن -		
١٨٦	نافع بن يزيد الكلاعي	.٢٤٥
١٧٩	نصر بن الفتح المصري	.٢٤٦
٣٠١	نصر بن عبد الحميد، أبو حبيب القَرَاطِيسِي	.٢٤٧
- ه -		
١٨٠	هارون بن سعيد بن الهيثم بن محمد بن الهيثم السَّعدي	.٢٤٨
٣٢٩	الهيثم بن عدي الطَّائِي، أبو عبد الرحمن المَنْبِجِي	.٢٤٩
- و -		
١٨١	الوليد بن محمد التَّمِيمِي النَّحْوِي	.٢٥٠
- ي -		
١٩٥	ياسين بن عبد الأحد بن أبي زرارة	.٢٥١
١١٤	يَحْيَى بن حَسَّان بن حيان	.٢٥٢
١٨٨	يحيى بن زكريا النيسابوري الأعرج	.٢٥٣
١٢٥	يحيى بن زكريا بن حيوية	.٢٥٤
١١١	يحيى بن عبد الله بن موسى	.٢٥٥
٣٦٦	يَحْيَى بن عُثْمَان بن صَالِح بن صفوان القرشي السَّهْمِي	.٢٥٦
١٨١	يزيد بن محمد بن عبد الصمد الدمشقي	.٢٥٧
١٨٣	يسر بن إبراهيم بن خالد	.٢٥٨
١١٢	يوسف بن يزيد بن كامل	.٢٥٩
١٨٢	يونس بن ياسر بن إياد	.٢٦٠

٤. فهرست المصادر والمراجع

«القرآن الكريم»

- أ. -

١. «أبجد العلوم»، للقتوجي، محمد صديق خان بن حسن بن علي (ت: ١٣٠٧هـ)، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ.
٢. «ابن أبي حاتم الرازي وأثره في علوم الحديث»، لرفعت فوزي عبد المطلب، مكتبة الخانجي، القاهرة.
٣. «إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة»، للبوصيري، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل (ت: ٨٤٠هـ)، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، دار الوطن، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ.
٤. «إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة»، لابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: يوسف المرعشلي، طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالتعاون مع مركز خدمة السنة والسيرة النبوية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ.
٥. «أحاديث مختارة من موضوعات الجورقاني وابن الجوزي»، للذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ.
٦. «أحوال الرجال»، للجوزجاني، إبراهيم بن يعقوب (ت: ٢٥٩هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥ هـ.
٧. «أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال»، لنور الدين عتر، دار اليمامة، دمشق، ٢٠٠١ هـ.
٨. «أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني»، لمحمد بن طاهر المقدسي (ت: ٥٠٧هـ)، تحقيق: محمود محمد محمود حسن نصار السيد يوسف، دار الكتب العلمية، ١٤١٩ هـ.
٩. «إكمال الإكمال»، لابن نقطة، محمد بن عبد الغني بن أبي بكر (ت: ٦٢٩هـ)، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ.
١٠. «إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال»، لمغلطاي بن قليج بن عبد الله (ت: ٧٦٢هـ)، تحقيق: عادل بن محمد، وأسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ.

١١. «الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة»، لأبي الحسنات محمد عبد الحي الكنوي الهندي (ت: ١٣٤٤هـ)، وعليه التعليقات الحافلة على الأجوبة الفاضلة بقلم: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ودار السلام للطباعة والنشر- والتوزيع والترجمة، القاهرة، الطبعة السادسة، ١٤٣٠هـ.

١٢. «الإرشاد في معرفة علماء الحديث»، لأبي يعلى الخليلي، الخليل بن عبد الله بن أحمد (ت: ٤٤٦هـ)، تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

١٣. «الأسامي والكنى»، لأبو أحمد الحاكم (ت: ٣٧٨هـ)، تحقيق: يوسف بن محمد الدخيل، دار الغرباء الأثرية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.

١٤. «الاستيعاب في معرفة الأصحاب»، لابن عبد البر، يوسف بن عبد الله (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجليل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

١٥. «الإسناد من الدين»، لعبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

١٦. «الإصابة في تمييز الصحابة»، لابن حجر، أحمد بن علي (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: م عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، دار هجر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.

١٧. «الأعلام»، للزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد (ت: ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، ٢٠٠٢م.

١٨. «الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ»، للسخاوي، محمد بن عبد الرحمن بن محمد (ت: ٩٠٢هـ)، تحقيق: فرانز روزنثال، ترجمة: صالح أحمد العلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

١٩. «الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط»، لسبط ابن العجمي، إبراهيم بن محمد بن خليل (ت: ٨٤١هـ)، تحقيق: علاء الدين علي رضا، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.

٢٠. «الإكمال في رفع الارياب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب»، لابن ماكولا،

- علي بن هبة الله بن عليّ (ت: ٤٧٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
٢١. «الألقاب»، لابن الفرضي، محمد بن يوسف الأزدي (ت: ٤٠٣هـ)، تقديم وتحقيق وتعليق: محمد زينهم محمد عزب، دار الجليل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
٢٢. «الإمام أبو الحسن الدارقطني وآثاره العلمية»، لعبد الله بن ضيف الله الرحيلي، دار الأندلس الخضراء.
٢٣. «الإمام البخاري وكتابه الجامع الصحيح»، لعبد المحسن بن حمد بن عبد المحسن بن عبد الله بن حمد العباد البدر، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة الثانية، العدد الرابع، ربيع الثاني ١٣٩٠هـ.
٢٤. «الإمام في معرفة أحاديث الأحكام»، لابن دقيق العيد، محمد بن علي بن وهب، (ت: ٧٠٢هـ)، تحقيق: سعد بن عبد الله آل حميد، دار المحقق.
٢٥. «إنباه الرواة على أنباء النحاة»، للقفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت: ٦٣٦هـ)، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
٢٦. «الأنساب»، للسَّمْعَانِيّ، عبد الكريم بن محمد (ت: ٥٦٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ.
- ب -
٢٧. «بحوث في تاريخ السنة المشرفة»، لأكرم ضياء العمري، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الخامسة.
٢٨. «بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أم ذم»، لابن المبرّد، يوسف بن حسن بن عبد الهادي، (ت: ٩٠٩هـ)، تحقيق: وصي الله عباس، دار الرّاية، الرّياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
٢٩. «بغية الطلب في تاريخ حلب»، لابن العديم، كمال الدين عمر بن احمد بن هبة الله العقيلي (ت: ٦٦٠هـ)، تحقيق: سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت.
٣٠. «بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس»، للضبي، أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة (ت: ٥٩٩هـ)، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٧هـ.
٣١. «بُغْيَةُ الوُعَاةِ فِي طَبَقَاتِ اللُّغَوِيْنَ والنُّحَاةِ»، للسُّيُوطِي، عبد الرَّحْمَنِ بن أَبِي بَكْر (ت: ٩١١هـ)،

تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.

٣٢. «بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام»، لابن القطان الفاسي، علي بن محمد (ت:

٦٢٨هـ)، تحقيق: الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٣٣. «الْبَاعْثُ الْحَيْثُ شَرْحُ اخْتِصَارِ عِلْمِ الْحَدِيثِ»، لأحمد محمد شاكر، تعليق: محمد ناصر الدّين

الألباني، حَقَّقَهُ وَتَمَّمَ حَوَاشِيَهُ: عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْحَلَبِيِّ الْأَثْرِيِّ، مكتبة

المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٣٤. «الْبَحْرُ الرَّخَّارُ»، المعروف بـ: «مَسْنَدُ الْبَزَّازِ»، للبزَّاز، أحمد بن عمرو (ت: ٢٩٢هـ)، تحقيق:

محمَّد الرِّحْمَنُ زَيْنُ اللَّهِ، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

٣٥. «الْبَدَايَةُ وَالنَّهَائَةُ»، لابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير (ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: عبد الله التركي،

دار هجر، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٣٦. «الْبَدْرُ الطَّالِعُ بِمَحَاسِنِ مَنْ بَعْدَ الْقَرْنِ السَّابِعِ»، للشوكاني، محمد بن علي بن محمد (ت:

١٢٥٠هـ)، دار المعرفة، بيروت.

٣٧. «الْبَدْرُ الْمُنِيرُ فِي تَخْرِيجِ الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ الْوَاقِعَةِ فِي الشَّرْحِ الْكَبِيرِ»، لابن الملقن، عمر بن علي

(ت: ٨٠٤هـ)، تحقيق: مصطفى أبو الغيط عبد الحي، وآخرون، دار الهجرة، الرياض، الطبعة

الأولى، ١٤٢٥هـ.

- ت -

٣٨. «تاريخ التراث العربي»، لسزكين، فؤاد سزكين، نقله إلى العربية: محمود فهمي حجازي، جامعة

الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١١هـ.

٣٩. «تاريخ الأدب العربي»، لبروكلمان، كارل بروكلمان، نقله إلى العربية: عبد الحلیم النجار، دار

المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة.

٤٠. «تاريخ أسماء الثقات»، لابن شاهين، عمر بن شاهين (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق: صبحي

السَّامِرَائِيُّ، الدَّارُ السَّلْفِيَّةُ، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٤١. «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين»، لابن شاهين، عمر بن شاهين (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق: عبد

الرحيم محمد أحمد القشقري، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٤٢. «تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي»، لحسن إبراهيم حسن، دار الجيل،

بيروت، ومكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الرابعة عشر، ١٤١٦هـ.

٤٣. «تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام»، للذهبي، محمد بن أحمد (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.

٤٤. «تاريخ دمشق»، لابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله (ت: ٥٧١هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤١٥هـ.

٤٥. «تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي» (ت: ٢٨٠هـ) عن يحيى بن معين (ت: ٢٣٣هـ) في تجريح الرواة وتعديلهم، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠٠هـ.

٤٦. «تاريخ علماء الأندلس»، عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر- الأزدي، أبو الوليد، المعروف بابن الفرضي (ت: ٤٠٣هـ)، عني بنشره وصححه ووقف على طبعه: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.

٤٧. «تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قُطانها العلماء من غير أهلها ووارديها»، للخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٤٨. «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه»، لابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت.

٤٩. «تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المشهورة»، لابن حجر، أحمد بن علي (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد شكور الميادين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٥٠. «تحرير علوم الحديث»، لعبد الله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان للطباعة والنشر- والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

٥١. «تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج»، لابن الملقن، عمر بن علي (ت: ٨٠٤هـ)، تحقيق: عبد الله بن سعاف اللحياني، دار حراء، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٥٢. «تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي»، للسُّيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: طارق عوض الله محمد، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

٥٣. «تذكرة الحفاظ»، للذهبي، محمد بن أحمد (ت: ٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: زكريا عميرات، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٥٤. «تذكرة الموضوعات»، للفتني، محمد طاهر بن علي (ت: ٩٨٦هـ)، إدارة الطباعة المنيرية،

القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٤٣ هـ.

٥٥. « ترتيب المدارك وتقريب المسالك »، للقاضي عياض، عياض بن موسى اليحصبي (ت: ٥٤٤ هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، مطبعة فضالة المحمدية، المغرب، الطبعة الأولى، ١٩٦٥ م.

٥٦. « تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي وذكر المدلسين »، للنسائي، أحمد بن شعيب (ت: ٣٠٣ هـ)، تحقيق: الشريف حاتم بن عارف العوني، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ.

٥٧. « تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة »، لابن حجر، أحمد بن علي (ت: ٨٥٢ هـ)، تحقيق: إكرام الله إمداد الحق، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى.

٥٨. « تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان »، للدارقطني، علي بن عمر (ت: ٣٨٥ هـ)، تحقيق: خليل بن محمد العربي، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ.

٥٩. « تعليقة على العلل لابن أبي حاتم »، لابن عبد الهادي، محمد بن أحمد بن عبد الهادي (ت: ٧٤٤ هـ)، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ.

٦٠. « تقريب التهذيب »، لابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت: ٨٥٢ هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشد، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ.

٦١. « تلخيص كتاب الموضوعات لابن الجوزي »، للذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت: ٧٤٨ هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم بن محمد، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ.

٦٢. « تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة »، للكناني، علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن بن عراق (ت: ٩٦٣ هـ)، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الله محمد الصديق الغماري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٩ هـ.

٦٣. « تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق »، لابن عبد الهادي المقدسي، محمد بن أحمد (ت: ٧٤٤ هـ)،

- تحقيق: سامي جاد الله، وعبد العزيز الحبايني، أضواء السلف، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
٦٤. «تهذيب مستمر الأوهام على ذوي المعرفة وأولي الأفهام»، لابن ماکولا، علي بن هبة الله بن جعفر (ت: ٤٧٥هـ)، تحقيق: سيد كسر-وي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
٦٥. «تهذيب التهذيب»، لابن حجر، أحمد بن عليّ (ت: ٨٥٢هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.
٦٦. «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»، للمزّي، يوسف بن الزكي عبد الرحمن (ت: ٧٤٢هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
٦٧. «تهذيب اللغة»، للأزهري، محمد بن أحمد الهروي، أبو منصور (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
٦٨. «توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار»، للصنعاني، محمد بن إسماعيل (ت: ١١٨٢هـ)، تحقيق: صلاح عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
٦٩. «توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأسابيهم وألقابهم وكنائهم»، لابن ناصر الدين الدمشقي، محمد بن عبد الله (ت: ٨٤٢هـ)، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٣م.
٧٠. «تيسير مصطلح الحديث»، لمحمود بن أحمد بن محمود الطحان، مكتبة المعارف للنشر- والتوزيع، الرياض، الطبعة العاشرة، ١٤٢٥هـ.
٧١. «التاريخ الأوسط»، المسمّى ب: «التاريخ الصغير»، للبخاري، محمد بن إسماعيل (ت: ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
٧٢. «التاريخ الكبير»، للبخاري، محمد بن إسماعيل (ت: ٢٥٦هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة ١٩٨٦م.
٧٣. «التاريخ الكبير، المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة»، لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة (ت: ٢٧٩هـ)، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
٧٤. «التاريخ»، ليحيى بن معين (ت: ٢٣٣هـ)، رواية العباس بن محمد بن حاتم الدوريّ (ت: ٢٧١هـ)، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة

المكرمة، ١٣٩٩ هـ.

٧٥. «التأصيل الشرعي لقواعد المحدثين»، لعبد الله شعبان، دار السلام للطباعة والنشر- والتوزيع، القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٨ م.

٧٦. «الترغيب والترهيب»، للمنذري، عبد العظيم بن عبد القوي (ت: ٦٥٦ هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.

٧٧. «التعريفات»، للرجزاني، علي بن محمد بن علي (ت: ٨١٦ هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ.

٧٨. «التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث»، للنووي، محيي الدين يحيى بن شرف (ت: ٦٧٦ هـ)، تقديم وتحقيق وتعليق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ.

٧٩. «التقييد لمعرفة رواة الأسانيد»، لابن نقطة، محمد بن عبد الغني البغدادي ابن نقطة (ت: ٦٢٩ هـ)، تحقيق: كمال الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨ هـ.

٨٠. «التكملة لكتاب الصلاة»، لابن الأبار، محمد بن عبد الله (ت: ٦٥٨ هـ)، تحقيق: عبد السلام الهراس، دار الفكر للطباعة، لبنان، ١٤١٥ هـ.

٨١. «التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير»، لابن حجر، أحمد بن علي (٨٥٢ هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ.

٨٢. «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد»، لابن عبد البر، يوسف بن عبد الله (ت: ٤٦٣ هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، طبع وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧ هـ.

٨٣. «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل»، لعبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي البياني (ت: ١٣٨٦ هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦ هـ.

٨٤. «التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد»، لابن منده، محمد بن إسحاق بن محمد (ت: ٣٩٥ هـ)، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه: علي بن محمد ناصر الفقيهي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، دار العلوم والحكم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ.

- ث -

٨٥. «الثقات»، لابن حبان، محمد بن حبان (ت: ٣٥٤هـ)، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٩٣ هـ.

- ج -

٨٦. «جامع بيان العلم وفضله»، لابن عبد البر، يوسف بن عبد الله (ت: ٤٦٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٨ هـ.

٨٧. «جامع الأصول في أحاديث الرسول»، لابن الأثير، المبارك بن محمد بن محمد (ت: ٦٦هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة الحلواني ومطبعة الملاح ومكتبة دار البيان، الطبعة الأولى، ١٣٨٩ هـ.

٨٨. «جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم»، لابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب (ت: ٧٩٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وإبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السابعة، ١٤٢٢ هـ.

٨٩. «الجامع المسند الصحيح المختصر - من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه»، المسمى بـ: «صحيح البخاري»، للبخاري، محمد بن إسماعيل (ت: ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ.

٩٠. «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»، للخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: الدكتور محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٣ هـ.

٩١. «الجامع المختصر - من السنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل» المعروف بـ: «سنن الترمذي»، للترمذي، محمد بن عيسى (ت: ٢٧٩هـ)، حكم على أحاديثه وآثاره وعلق عليه: محمد ناصر الدين الألباني، اعتنى به: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى.

٩٢. «جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس»، للحميدي، محمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح (ت: ٤٨٨هـ)، ١٩٦٦ م.

٩٣. «الجرح والتعديل»، لابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد (ت: ٣٢٧هـ)، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، عن مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد

الدكن، الهند، الطبعة الأولى.

٩٤. «الجرح والتعديل بين المتشددين والمتساهلين»، لمحمد طاهر الجوابي، الدار العربية للكتاب، ١٩٩٧م.

٩٥. «الجواهر النقي»، لابن التُّرْكُمَانِي، عليُّ بن عثمان (ت: ٧٤٥هـ)، المطبوع بذييل «السُّنن الكبرى»، لليبيهيقي، أحمد بن الحسين (ت: ٤٥٨هـ)، مجلس دائرة المعارف النُّظَامِيَّة، حيدر آباد الدكن، الهند، ١٣٤٤هـ.

-ح-

٩٦. «حسن المحاضرة في تاريخ مصر- والقاهرة»، للسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٨٧هـ.

٩٧. «الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري»، لأدم متز، ترجمة: محمد عبد الهادي أبو ريده، مكتبة الخانجي - مصر، ودار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الرابعة، ١٣٨٧هـ.

-خ-

٩٨. «الخلاصة في أصول الحديث»، لشرف الدين حسن بن محمد الطيبي (ت: ٧٤٣هـ)، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٣٩١هـ.

-د-

٩٩. «ديوان الإسلام»، لأبي المعالي محمد بن عبد الرحمن بن الغزي (ت: ١١٦٧هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

١٠٠. «ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات في لين»، للذهبي، شمس الدين بن عثمان بن قايماز (ت: ٧٤٨هـ)، حققه وعلق حواشيه: حماد الأنصاري، نسخه عن المخطوطة ونقطه: محمد الديوي، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، الطبعة الثانية.

١٠١. «الدراية في تخريج أحاديث الهداية»، لابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، دار المعرفة، بيروت.

١٠٢. «الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب»، لابن فرحون، إبراهيم بن علي بن محمد، برهان الدين اليعمري (ت: ٧٩٩هـ)، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.

- ذ -

- ١٠٣ . «ذخيرة الحفظ المخرّج على الحروف والألفاظ»، لمحمد بن طاهر المقدسيّ (ت: ٥٠٧هـ)، تحقيق: عبد الرحمن الفيّزويّ، دار السلف، الرياض، ١٤١٦هـ.
- ١٠٤ . «ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق»، للذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايّاز (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد شكور بن محمود الحاجي أمير الميادين، مكتبة المنار، الزرقاء، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ.
- ١٠٥ . «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل»، للذهبي، محمد بن أحمد (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤١٠هـ.
- ١٠٦ . «ذيل ميزان الاعتدال»، للعراقي، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن (ت: ٨٠٦هـ)، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

- ر -

- ١٠٧ . «رفع الإصر عن قضاة مصر»، لابن حجر، أحمد بن علي (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- ١٠٨ . «الرّسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة» للكتاني، أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسيني الإدريسي - (ت: ١٣٤٥هـ)، تحقيق: محمد المتصر - بن محمد الزمزمي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة السادسة، ١٤٢١هـ.
- ١٠٩ . «الرفع والتكميل في الجرح والتعديل»، للكنوي، محمد عبد الحي بن محمد عبد الحلّيم (ت: ١٣٠٤هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.
- ١١٠ . «الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم»، للذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايّاز (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم الموصلي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- ١١١ . «الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام»، للسهيّلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد (ت: ٥٨١هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي،

بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

- س -

- ١١٢ . «سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين» لإبراهيم بن عبد الله بن الجنيد، (ت: ٢٦٠هـ تقريباً)، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- ١١٣ . «سؤالات أبي داود (ت: ٢٧٥هـ) للإمام أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ) في جرح الرواة وتعديلهم»، تحقيق: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، طبعة ١٤١٤هـ.
- ١١٤ . «سؤالات أبي عبيد الأجرى (ت: بعد ٣٠٠هـ) أبا داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت: ٢٧٥هـ) في معرفة الرجال وجرحهم وتعديلهم»، تحقيق: عبد العليم البستوي، دار الاستقامة، مكة المكرمة، ومؤسسة الريان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- ١١٥ . «سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي، ومعه كتاب أسامي الضعفاء»، لأبي زرعة الرازي، عبيد الله بن عبد الكريم (ت: ٢٦٤هـ)، تحقيق: محمد بن علي الأزهرى، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩ م.
- ١١٦ . «سؤالات حمزة بن يوسف السهمي (ت: ٣٢٧هـ) للدارقطني»، علي بن عمر (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
- ١١٧ . «سؤالات البرقاني» أحمد بن محمد (ت: ٤٢٥هـ) للدارقطني، علي بن عمر (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق: عبد الرحيم القشقرى، الناشر: كتب خانة جميلي، باكستان، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
- ١١٨ . «سؤالات الحاكم» محمد بن عبد الله (ت: ٤٠٥هـ) للدارقطني، علي بن عمر (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
- ١١٩ . «سؤالات السلمى» محمد بن الحسين (ت: ٤١٢هـ) للدارقطني، علي بن عمر (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين، بإشراف وعناية: سعد الحميد وخالد الجريسي، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- ١٢٠ . «سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة (ت: ٢٩٧هـ) لعلي بن المديني (ت: ٢٣٤هـ)»، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، طبعة ١٤٠٤هـ.

١٢١. «سؤالات مسعود بن علي السجزي (ت: ٤٣٨ أو ٤٣٩ هـ) مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة» للحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله (ت: ٤٠٥ هـ)، تحقيق: موفق عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ.

١٢٢. «سير أعلام النبلاء»، للذهبي، محمد بن أحمد (ت: ٧٤٨ هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥ هـ.

١٢٣. «السنة قبل التدوين»، لمحمد عجاج الخطيب، أم القرى للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٨ هـ.

١٢٤. «السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي»، لمصطفى بن حسني السباعي (ت: ١٣٨٤ هـ)، دار الوراق للنشر والتوزيع، دار السلام للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٨ م.

١٢٥. «السنة الصغرى»، للنسائي، أحمد بن شعيب (٣٠٣ هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٦ هـ.

١٢٦. «السنة الكبرى»، للبيهقي، أحمد بن الحسين (ت: ٤٥٨ هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤ هـ.

١٢٧. «السنة»، لأبي داود، سليمان بن الأشعث (ت: ٢٧٥ هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

١٢٨. «السنة»، لابن ماجه، محمد بن يزيد (ت: ٢٧٥ هـ)، حكم على أحاديثه وآثاره وعلق عليه: محمد ناصر الدين الألباني، اعتنى به: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى.

١٢٩. «السنة»، للدارقطني، علي بن عمر (ت: ٣٨٥ هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ.

- ش -

١٣٠. «شذرات الذهب في أخبار من ذهب»، لابن العماد، عبد الحي بن أحمد (ت: ١٠٨٩ هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط ومحمود الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ.

١٣١. «شرح سنن أبي داود»، لبدر الدين العيني، محمود بن أحمد بن موسى (ت: ٨٥٥هـ)، تحقيق: خالد بن إبراهيم المصري، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
١٣٢. «شرح التبصرة والتذكرة = شرح ألفية العراقي»، لزين الدين العراقي، عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن (ت: ٨٠٦هـ)، تحقيق: عبد اللطيف المميم وماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ.
١٣٣. «شرح السنّة»، للبعويّ، الحسين بن مسعود (ت: ٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
١٣٤. «شرح سنن أبي داود»، للعينيّ، محمود بن أحمد (ت: ٨٥٥هـ)، تحقيق: خالد بن إبراهيم المصري، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
١٣٥. «شرح علل الترمذيّ»، لابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد (ت: ٧٩٥هـ)، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ.
١٣٦. «شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر»، للملا علي بن سلطان القاري (ت: ١٠١٤هـ)، قدم له: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، دار الأرقم، بيروت.
١٣٧. «شعب الإيمان»، للبيهقيّ، أحمد بن الحسين (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
١٣٨. «شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل»، لمصطفى بن إسماعيل، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مكتبة العلم، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
١٣٩. «الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح»، للأبناسي، إبراهيم بن موسى بن أيوب (ت: ٨٠٢هـ)، تحقيق: صلاح فتحي هلال، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

- ص -

١٤٠. «صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان»، لابن حبان، محمد بن حبان (ت: ٣٥٤هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

- ض -

١٤١ . «الضعفاء الصّغير»، للبخاريّ، محمّد بن إسماعيل (ت: ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ١٣٦٩هـ.

١٤٢ . «الضعفاء الكبير»، للعقيلي، محمد بن عمرو بن موسى بن حماد (ت: ٣٢٢هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

١٤٣ . «الضعفاء والكذّابين والمتروكين من رواة الأحاديث»، لأبي زُرعة الرّازيّ، عبّيد الله بن عبد الكريم (ت: ٢٦٤هـ)، المطبوع مع كتاب: «أبوزرعة الرّازيّ وجهوده في السّنة النبويّة»، لسعدي الهاشمي، مكتبة ابن القيم، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ.

١٤٤ . «الضعفاء والمتروكين»، لابن الجوزيّ، عبد الرّحمن بن عليّ (ت: ٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٦هـ.

١٤٥ . «الضعفاء والمتروكين»، للدّارقطنيّ، علي بن عمر (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق: موفق بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرّياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

١٤٦ . «الضعفاء والمتروكين»، للنّسائيّ، أحمد بن شُعب (ت: ٣٠٣هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ١٣٦٩هـ.

١٤٧ . «الضعفاء»، لأبي نُعيم الأصبهانيّ، أحمد بن عبد الله (ت: ٤٣٠هـ)، تحقيق: فاروق حمادة، دار الثقافة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

ط.

١٤٨ . «طبقات الحفاظ»، للسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: ٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

١٤٩ . «طبقات الشّافعية الكبرى»، للشّبكيّ، عبد الوهاب بن علي (ت: ٧٧١هـ)، تحقيق: محمود الطناحيّ، وعبد الفتاح الحلو، دار إحياء الكتب العربيّة.

١٥٠ . «طبقات الشّافعيين»، لابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير (ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: أحمد عمر هاشم ومحمد زينهم محمد عزب، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٣هـ.

١٥١ . «طبقات علماء إفريقية»، لأبي العرب الإفريقيّ، محمد بن أحمد بن تميم (ت: ٣٣٣هـ)، دار الكتاب اللبناني، بيروت.

١٥٢ . «طبقات علماء الحديث»، لابن عبد الهادي، محمد بن أحمد بن عبد الهادي (ت: ٧٤٤هـ)،

تحقيق: أكرم البوشي وإبراهيم الزبيق، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧ هـ.

١٥٣. «طبقات المدلسين» أو «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصفين بالتدليس»، لابن حجر، أحمد بن علي (ت: ٨٥٢ هـ)، تحقيق: عاصم بن عبد الله القريوتي، مكتبة المنار، عمان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ-١٩٨٣ م.

١٥٤. «طبقات المفسرين»، للداوودي، محمد بن علي بن أحمد (ت: ٩٤٥ هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت.

١٥٥. «طرح التريب في شرح التريب»، للعراقي، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن (ت: ٨٠٦ هـ)، أكمله: ابنه: أحمد (ت: ٨٢٦ هـ)، دار إحياء التراث العربي.

١٥٦. «الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد»، للأدقوي، جعفر بن ثعلب بن جعفر (ت: ٧٤٨ هـ)، مطبعة الجمالية، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٣١ هـ.

١٥٧. «الطبقات السننية في تراجم الحنفية»، لتقي الدين بن عبد القادر التميمي الداري الغزي (ت: ١٠١٠ هـ).

١٥٨. «الطبقات الكبير»، لمحمد بن سعد، (ت: ٢٣٠ هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ.

١٥٩. «الطيوريات»، انتخاب: أبو طاهر السلفي، أحمد بن محمد (ت: ٥٧٦ هـ)، من أصول: أبو الحسين المبارك بن عبد الجبار الصيرفي الطيوري (ت: ٥٠٠ هـ)، دراسة وتحقيق: دسمان يحيى معالي، عباس صخر الحسن، مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ.

- ظ -

١٦٠. «ظفر الأمانى بشرح مختصر- السيد الشريف الجرجاني في مصطلح الحديث»، لمحمد بن عبد الحي اللكنوي الهندي، اعتنى به: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، حلب، الطبعة الثالثة، ١٤١٤ هـ.

- ع -

١٦١. «علم الرجال نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع»، لمحمد بن مطر بن عثمان آل مطر الزهراني (ت: ١٤٢٧ هـ)، دار الهجرة للنشر- والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.

١٦٢. «عناية العلماء بالإسناد وعلم الجرح والتعديل وأثر ذلك في حفظ السنة النبوية»، لصالح بن حامد بن سعيد الرفاعي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.

١٦٣. «العبر في خبر من عَبر»، للذهبي، محمد بن أحمد (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

١٦٤. «العلل الكبير»، للترمذي، محمد بن عيسى (ت: ٢٧٩هـ)، ترتيب: أبو طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي وآخرون، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

١٦٥. «العلل الواردة في الأحاديث النبوية»، للدراقطني، علي بن عمر (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

١٦٦. «العلل ومعرفة الرجال»، لأحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ)، رواية ابنه عبد الله، تحقيق: وصي الله عباس، المكتب الإسلامي، ودار الخاني، بيروت، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

١٦٧. «العلل»، لابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد (ت: ٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين، بإشراف: سعد بن عبد الله الحميد وخالد بن عبد الرحمن الجزيسي، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

-غ-

١٦٨. «غاية النهاية في طبقات القراء»، لابن الجزري، محمد بن محمد (ت: ٨٣٣هـ)، تحقيق: ج. برجستراسر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

١٦٩. «غريب الحديث»، لأبي عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي (ت: ٢٢٤هـ)، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد-الدكن، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ.

-ف-

١٧٠. «فتح الباب في الكنى والألقاب»، لابن منده، محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده (ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

١٧١. «فتح الباري بشرح صحيح البخاري»، لابن حجر، أحمد بن علي (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق وتعليق: عبد العزيز بن باز، ومُحِبُّ الدِّين الخطيب، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

١٧٢. «فتح الباري شرح صحيح البخاري»، لابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد (ت: ٧٩٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

١٧٣. «فتح الغفار الجامع لأحكام سنة نبينا المختار»، للرباعي، الحسن بن أحمد بن يوسف (ت: ١٢٧٦هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف علي العمران، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ.

١٧٤. «فتح المغيـث بشرح ألفية الحديث»، للسخاوي، محمد بن عبد الرحمن (ت: ٩٠٢هـ)، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة - مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

١٧٥. «فوات الوفيات»، للكتبي، محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن الكتبي (ت: ٧٦٤هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ.

١٧٦. «فهرست ابن خير الإشبيلي»، لأبي بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة الإشبيلي (ت: ٥٧٥هـ)، تحقيق: محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

١٧٧. «الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية»، لعبد القاهر بن طاهر البغدادي (ت: ٤٢٩هـ)، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٧م.

١٧٨. «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة»، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٧٩. «الفوائد المستمدة من تحقيقات العلامة الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة - رحمه الله - في علوم مصطلح الحديث»، لماجد أحمد الدرويش، دار الإمام أبي حنيفة.

-ق-

١٨٠. «القاموس المحيط»، للفيروز آبادي، محمد بن يعقوب (ت: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر - والتوزيع، بيروت، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦هـ.

١٨١. «قفو الأثر في صفوة علوم الأثر»، لابن الحنبلي، حمد بن إبراهيم بن يوسف (ت: ٩٧١هـ)،

تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.

كـ.

١٨٢. «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون»، لحاج خليفة، مصطفى بن عبد الله (ت: ١٠٦٧هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٨٣. «كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال»، للمتمقي الهندي، علي بن حسام الدين ابن قاضي خان (ت: ٩٧٥هـ)، تحقيق: بكري حياني وصفوة السقا، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٠١هـ.

١٨٤. «الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة»، للذهبي، محمد بن أحمد (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد عوامة، وأحمد محمد الخطيب، دار القبلية للثقافة الإسلامية، ومؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

١٨٥. «الكامل في التاريخ»، لابن الأثير الجزري، علي بن أبي الكرم الشيباني (ت: ٦٣٠هـ)، صححه: محمد يوسف الدقاق، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

١٨٦. «الكامل في ضعفاء الرجال»، لابن عدي، عبد الله بن عدي (ت: ٣٦٥هـ)، تحقيق: سهيل زكار، يحيى مختار غزّاوي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ.

١٨٧. «الكشف الحثيث عن رُمي بوضع الحديث»، لسبط ابن العجمي، إبراهيم بن محمد، (ت: ٨٤١هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، عالم الكتب ومكتب النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

١٨٨. «الكفاية في علم الرواية»، للخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبو عبد الله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية - المدينة المنورة.

١٨٩. «الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية»، لأبي البقاء الكفوي، أيوب بن موسى (ت: ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ.

١٩٠. «الكنى والأسماء»، لمسلم بن الحجاج النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقرى، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

لـ.

١٩١ . «لسان العرب» لابن منظور، محمد بن مكرم (ت: ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.

١٩٢ . «لسان الميزان»، لابن حجر، أحمد بن علي (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

١٩٣ . «اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة»، للشُّيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: ٩١١هـ)، دار المعرفة، بيروت.

١٩٤ . «اللِّبَاب في تهذيب الأنساب»، لابن الأثير الجَزْرِيّ، علي بن أبي الكرم محمد (ت: ٦٣٠هـ)، دار صادر، بيروت.

-٢-

١٩٥ . «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد»، للهيثمى، نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان (ت: ٨٠٧هـ)، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤هـ.

١٩٦ . «مجموع الفتاوى»، لابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، ١٤١٦هـ.

١٩٧ . «مختصر - استدراك الحافظ الذهبي على مستدرک أبي عبد الله الحاكم»، لابن الملقن، عمر بن علي (ت: ٨٠٤هـ)، تحقيق ودراسة: عبد الله بن حمد اللحيان وسعد الحميد، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

١٩٨ . «مختصر - تاريخ دمشق لابن عساکر»، لابن منظور، محمد بن مكرم بن علي (ت: ٧١١هـ)، تحقيق: روحية النحاس ورياض عبد الحميد مراد ومحمد مطيع، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.

١٩٩ . «مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان»، لليافعي، أبو محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان (ت: ٧٦٨هـ)، وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٢٠٠ . «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح»، للملا علي بن سلطان محمد القاري (ت: ١٠١٤هـ)، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٢٠١. « مستخرج أبي عوانة »، لأبي عوانة الإسفرائيني، يعقوب بن إسحاق (ت: ٣١٦هـ)، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
٢٠٢. « مسند أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأقواله على أبواب العلم »، لابن كثير، إسماعيل بن عمر (ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار الوفاء - المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
٢٠٣. « مشاهير علماء الأمصار »، لابن حبان، محمد بن حبان (ت: ٣٥٤هـ)، تحقيق: م. فلايشهر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٥٩م.
٢٠٤. « مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه »، للبوصيري، أحمد بن أبي بكر (ت: ٨٤٠هـ)، تحقيق: محمد الكشناوي، دار العربية، بيروت، ١٤٠٣هـ.
٢٠٥. « مُعْجَم البُلْدَان »، للحَمَوِي، ياقوت بن عبد الله، (ت: ٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، ١٣٩٧هـ.
٢٠٦. « معجم الصحابة »، لابن قانع، عبد الباقي بن قانع بن مرزوق (ت: ٣٥١هـ)، تحقيق: صلاح بن سالم المصراقي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
٢٠٧. « معجم المؤلفين »، لكحالة، عمر بن رضا بن محمد (ت: ٤٠٨هـ)، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٢٠٨. « معجم مقاييس اللغة »، لأحمد بن فارس (ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، طبعة ١٣٩٩هـ.
٢٠٩. « معرفة الثقات »، للعجلي، أحمد بن عبد الله (ت: ٢٦١هـ)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار، المدينة النبوية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
٢١٠. « معرفة الرجال »، ليحيى بن معين (ت: ٢٣٣هـ)، رواية ابن محرز، أحمد بن محمد، تحقيق: محمد كامل القصار، ١٤٠٥هـ.
٢١١. « معرفة الصحابة »، لأبي نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله (ت: ٤٣٠هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
٢١٢. « معرفة أنواع علم الحديث »، لابن الصّلاح، عثمان بن عبد الرحمن (ت: ٦٤٣هـ)، تحقيق:

- عبد اللطيف الهميم، وماهر الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
٢١٣. «معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة»، لابن القيسراني، محمد بن طاهر بن علي بن أحمد (ت: ٥٠٧هـ)، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
٢١٤. «معرفة علوم الحديث»، للحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله (ت: ٤٠٥هـ)، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ، عن طبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن.
٢١٥. «مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار»، للعيني، محمود بن أحمد بن موسى (ت: ٨٥٥هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
٢١٦. «مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين»، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق الأشعري (ت: ٣٢٤هـ)، عنى بتصحيحه: هلموت ريتز، دار فرانز شتايز، بمدينة فيسبادن، ألمانيا، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠هـ.
٢١٧. «من اسمه عطاء من رواة الحديث»، للطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب (ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق: هشام بن إسماعيل السقا، مراجعة: محمود بن محمد الحداد، دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٠٥هـ.
٢١٨. «من سؤالات أبي بكر أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم (ت: ٢٧٣هـ)، أبا عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل»، لأحمد بن محمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ)، تحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
٢١٩. «من كلام أبي زكريا يحيى بن معين (ت: ٢٣٣هـ) في الرجال»، رواية أبي خالد الدقاق، يزيد بن الهيثم بن طهّان (ت: ٢٨٤هـ)، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠٠هـ.
٢٢٠. «منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها وويليه دراسة في تخريج الحديث»، لوليد بن حسن العاني، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ.
٢٢١. «منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي»، لصلاح الدين الإدلبي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
٢٢٢. «منهج النقد في علوم الحديث»، لنور الدين محمد عتر، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ.
٢٢٣. «المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي»، لبدر الدين بن جماعة، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة (ت: ٧٣٣هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر - دمشق، الطبعة الثانية،

١٤٠٦هـ.

٢٢٤. «موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد»، للعمري، أكرم ضياء، دار طيبة، الرياض، الطبعة الثانية،

١٤٠٥هـ.

٢٢٥. «موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان»، للهيثمي، علي بن أبي بكر بن سليمان (ت: ٨٠٧هـ)، تحقيق:

محمد عبد الرزاق حمزة، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٢٦. «موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم»، للتهانوي، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد

(ت: بعد: ١١٥٨هـ)، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان

ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

٢٢٧. «موضح أوهام الجمع والتفريق»، للخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق:

عبد المعطي أمين قلعجي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٢٢٨. «ميزان الاعتدال في نقد الرجال»، للذهبي، محمد بن أحمد (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي،

دار المعرفة، بيروت.

٢٢٩. «المؤتلف والمختلف = الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط»، لابن القيسراني، محمد بن طاهر بن

علي (ت: ٥٠٧هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٢٣٠. «المؤتلف والمختلف»، للدارقطني، علي بن عمر (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق: موفق بن عبد القادر، دار

الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٢٣١. «المتفق والمفترق»، للخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: محمد صادق الحامدي، دار

القادري، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٢٣٢. «المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين»، لابن حبان، محمد بن حبان (ت: ٣٥٤هـ)، تحقيق:

حمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت، طبعة ١٤١٢هـ.

٢٣٣. «المختصر في أخبار البشر»، للملك المؤيد، أبو الفداء إسماعيل بن علي (ت: ٧٣٢هـ)، المطبعة الحسينية

المصرية، الطبعة الأولى.

٢٣٤. «المختلطين»، للعلائي، خليل بن كيكلي (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب وعلي عبد

الباسط مزيد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٢٣٥. «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي»، للرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن (ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق:

الدكتور محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.

٢٣٦. «المحلى بالآثار»، لابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت: ٤٥٦هـ)، دار الفكر، بيروت.
٢٣٧. «المدخل إلى كتاب الإكليل»، لأبي عبد الله الحاكم، محمد بن عبد الله (ت: ٤٠٥هـ)، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة، الاسكندرية.
٢٣٨. «المدخل إلى الصحيح»، للحاكم أبي عبد الله النيسابوري (ت: ٤٠٥هـ)، تحقيق: ربيع هادي عمير المدخلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ.
٢٣٩. «المراسيل»، لابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد (ت: ٣٢٧هـ)، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، طبعة ١٣٩٧هـ.
٢٤٠. «المستدرک على الصحيحين»، للحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله (ت: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
٢٤١. «المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ»، لمسلم بن الحجاج النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
٢٤٢. «المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم»، لأبي نعيم لأصفهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق (ت: ٤٣٠هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
٢٤٣. «المعجم الأوسط»، للطبراني، سليمان بن أحمد (ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، القاهرة، دار الحرمين، ١٤١٥هـ.
٢٤٤. «المعجم الوسيط»، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الرابعة، ١٤٢٥هـ.
٢٤٥. «المعرفة والتاريخ»، للفَسَوِيّ، يعقوب بن سُفيان (ت: ٢٧٧هـ)، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مكتبة الدار، المدينة النبوية، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
٢٤٦. «المغني في الصّغفاء»، للذهبي، محمد بن أحمد (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، إدارة إحياء التراث بدولة قطر.
٢٤٧. «المقتنى في سرد الكنى»، للذهبي، محمد بن أحمد (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد صالح عبد العزيز المراد، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
٢٤٨. «المقفي الكبير»، لتقي الدين المقرئزي (ت: ٨٤٥هـ)، تحقيق: محمد اليعلاوي، دار الغرب الإسلامي،

بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٢٤٩. «الملل والنحل»، للشَّهرستاني، محمَّد بن عبد الكريم (ت: ٥٤٨هـ)، مؤسسة الحلبي.

٢٥٠. «المنتظم في تاريخ الأمم والملوك»، لابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت: ٥٩٧هـ)، تحقيق:

محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٢٥١. «المنهاج شَرْح صحيح مسلم بن الحجاج»، للنَّووي، يحيى بن شَرَف (ت: ٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث

العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.

٢٥٢. «المنهج المقترح لفهم المصطلح - دراسة تأصيلية تأريخية لمصطلح الحديث»، وهي مُقدِّمة تمهيدية

لكتاب: المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس، للشريف حاتم بن عارف العوني، دار الهجرة للنشر والتوزيع،

الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

٢٥٣. «المواضع في الاصطلاح على خلاف الشريعة، ضمن كتاب فقه النوازل»، لبكر أبو زيد، مؤسسة

الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

٢٥٤. «الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة»، الندوة العالمية للشباب الإسلامي،

إشراف وتخطيط ومراجعة: مانع بن حماد الجهني، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض،

الطبعة الرابعة، ١٤٢٠هـ.

٢٥٥. «الموضوعات»، لابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي (ت: ٥٩٧هـ)، ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن

محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٣٨٦هـ.

٢٥٦. «الموقظة في علم مصطلح الحديث»، للذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت: ٧٤٨هـ)، اعتنى به: عبد

الفتاح أبو عُدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.

- ن -

٢٥٧. «نزهة الألباء في طبقات الأدباء»، لابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمَّد (ت: ٥٧٧هـ)، تحقيق: إبراهيم

السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ.

٢٥٨. «نزهة النَّظر في توضيح نُخبة الفِكر في مصطلح أهل الأثر»، لابن حجر، أحمد بن علي (ت: ٨٥٢هـ)،

تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٢٥٩. «نصب الرّاية»، للزّيّلعي، عبد الله بن يوسف (ت: ٧٦٢هـ)، تحقيق: محمّد عوامّة، مؤسسة الرّيان، بيروت، ودار القبلة للثقافة الإسلاميّة، جُدّة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٢٦٠. «نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأبرار»، للشوكاني، محمد بن علي بن محمد (ت: ١٢٥٠هـ)، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

٢٦١. «النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة»، لابن تغري بردي جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي (ت: ٨٧٤هـ)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.

٢٦٢. «النكت على كتاب ابن الصّلاح»، لابن حجر، أحمد بن علي (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي، مكتبة الفرقان، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ.

٢٦٣. «النكت على مقدمة ابن الصّلاح»، للزركشي، محمد بن عبد الله بن بهادر (ت: ٧٩٤هـ)، تحقيق: زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٢٦٤. «النكت الوفية بما في شرح الألفية»، للبقاعي، برهان الدين إبراهيم بن عمر (ت: ٨٨٥هـ)، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد ناشرون، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

٢٦٥. «النّهاية في غريب الحديث والأثر»، لابن الأثير الجزري، المبارك بن محمّد (ت: ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلميّة - بيروت، ١٣٩٩هـ.

- ه -

٢٦٦. «الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية»، المعروف ب: «شرح حدود ابن عرفة»، للرّصاع، محمد بن قاسم الأنصاري (ت: ٨٩٤هـ)، المكتبة العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٥٠هـ.

- و -

٢٦٧. «وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان»، لابن خلّكان، أحمد بن محمّد (ت: ٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ.

٢٦٨. «الوافي بالوفيات»، للصفدي، خليل بن أيك (ت: ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرنبوط، وتركي

مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٢٦٩. «الوسيط في علوم ومصطلح الحديث»، لمحمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة (ت: ١٤٣هـ)، دار

الفكر العربي.

٢٧٠. «الولاية والقضاة»، للكندي، محمد بن يوسف بن يعقوب (ت: بعد ٣٥٥هـ)، تحقيق: محمد حسن

محمد حسن إسماعيل وأحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

- ي -

٢٧١. «يحيى بن معين وكتابه التاريخ»، دراسة وترتيب وتحقيق: أحمد محمد نور سيف، طباعة: جامعة الملك عبد

العزیز - مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.

-المجلات-

٢٧٢. «مجلة القافلة: دراسات في علم المصطلح العربي»، لعبد الصبور شاهين، العدد الأول، المجلد الثاني والثلاثون،

محرم، ١٤٠٤هـ.

٢٧٣. «مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها: أشهر وجوه نقد المتن عند شيخ الإسلام، لبدر

الدين بن محمد بن محسن العماش»، (ج: ١٧)، (ع: ٣٣)، ربيع أول، ١٤٢٦هـ.

٥. فهرست المحتويات

الصفحة	المحتوى
أ	الإهداء
ب	شُكْرٌ وتقديرٌ
ج	المقدمة
د	أهمية الموضوع وبواعث اختياره
د	أهداف البحث
هـ	الدراسات السابقة
هـ	منهج البحث
و	خطة البحث
١	الفصل الأول: الإمام أبو سعيد بن يونس، عصره، ترجمته، تمهيد في علم نقد الرجال
٢	المبحث الأول: عصر الإمام أبي سعيد بن يونس
٢	المطلب الأول: الحالة السياسية
٣	المطلب الثاني: الحالة الاجتماعية
٤	المطلب الثالث: الحالة العلمية والثقافية
٥	المبحث الثاني: ترجمة الإمام أبي سعيد بن يونس
٦	المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه ومولده ونشأته
٩	المطلب الثاني: رحلاته وشيوخه وتلاميذه
١٥	المطلب الثالث: مكانته العلمية
١٦	المطلب الرابع: آثاره
٢٠	المطلب الخامس: وفاته
٢٢	المبحث الثالث: تمهيد في علم نقد الرجال

٢٢	المطلبُ الأوَّلُ: النقد وعلم الجرح والتعديل لغةً واصطلاحًا
٢٦	المطلبُ الثاني: نشأة النقد
٣١	المطلبُ الثالث: مشروعية النقد
٣٥	المطلب الرابع: طبقات النقاد في الجرح والتعديل
٤٠	الفصلُ الثَّاني: تعريفُ الإمام أبي سعيد بن يونس بالرجال
٤١	تمهيد: علم الإسناد، أهميته، مصنفات العلماء في الرجال
٤٧	المبحثُ الأوَّل: التعريف بالرجال من خلال ما يتعلق بأسمائهم
٤٧	المطلب الأوَّل: بيان الأنساب، والتعريف بها، وسببها
٤٩	المطلب الثاني: بيان الشيوخ والتلاميذ
٤٩	المطلب الثالث: بيان الموالي
٥١	المطلب الرابع: بيان الكنى، وأسماء أصحابها
٥٢	المطلب الخامس: بيان الألقاب، وسبب تلقيبهم بذلك، وأسماء الرواة المشتهرين بألقابهم
٥٣	المطلب السادس: بيان صفات الرواة وتخصصاتهم ومهنتهم ومسكنهم
٥٥	المطلب السابع: بيان معتقد الرواة، ومذاهبهم الفقهية
٥٩	المطلب الثامن: بيان الأوائل والأواخر
٦١	المطلب التاسع: بيان صلة النسب بين الرواة، مع المفاضلة بينهم في الأعمار
٦٤	المطلب العاشر: بيان من له صحبة، والتابعين وأتباعهم والمخضرمين
٦٦	المطلب الحادي عشر: بيان مشتبه الأسماء، والتصحيح فيها، وضبطها
٦٩	المبحثُ الثاني: التعريف بالرجال باستخدام التاريخ والأماكن
٧٠	المطلب الأوَّل: بيان الميلاد والمولد
٧٠	المطلب الثاني: بيان التاريخ وفاة الرواة، ومكان وفاتهم، وسببها، وساعتها، وأعمارهم
٧٢	المطلب الثالث: بيان رحلة الرواة وتأريخ كتابة الحديث

٧٤	المبحثُ الثالثُ: التعريف بالرجال من خلال رواياتهم
٧٤	المطلب الأول: بيان الأفراد والوحدان
٧٥	المطلب الثاني: بيان من لم يرو من الصحابة والمحدثين، وعدد مرويات من روى
٧٦	المطلب الثالث: بيان رواية الأقارب عن بعضهم
٧٧	المطلب الرابع: بيان علل الراوي ومروياته
٨٢	الفصلُ الثالثُ: منهج الإمام أبي سعيد بن يونس في التعديل
٨٣	المبحثُ الأول: مصطلحات التعديل عند الإمام أبي سعيد بن يونس ومدلولاتها
٨٥	المطلب الأول: مصطلحات التعديل المطلق العامة عند الإمام أبي سعيد بن يونس ومنهجه في استعمالها
٩٨	المطلب الثاني: مصطلحات التعديل المطلق الخاصة عند الإمام أبي سعيد بن يونس ومنهجه في استعمالها
١٠٤	المبحثُ الثاني: الرواة المعدلون عند الإمام أبي سعيد بن يونس
١٠٥	المطلب الأول: الرواة المعدلون بمصطلحات التعديل المطلق العامة التي وافق النقاد الإمام أبا سعيد بن يونس في استعمالها
٢١٣	المطلب الثاني: الرواة المعدلون بمصطلحات التعديل المطلق الخاصة التي تفرد الإمام أبو سعيد بن يونس في استعمالها
٢١٨	المبحثُ الثالث: مراتب التعديل عند الإمام أبي سعيد بن يونس
٢١٩	المطلب الأول: مراتب التعديل عند النقاد من زمن الإمام عبد الرحمن بن مهدي (ت: ١٩٨هـ)، إلى زمن الإمام اللكنوي (ت: ١٣٠٤هـ)
٢٢٥	المطلب الثاني: مراتب التعديل عند الإمام أبي سعيد بن يونس
٣٧٥	المبحثُ الرابع: خصائص منهج الإمام أبي سعيد بن يونس في التعديل
٢٣٣	الفصلُ الرابعُ: منهج الإمام أبي سعيد بن يونس في الجرح
٢٣٤	المبحثُ الأول: مصطلحات الجرح عند الإمام أبي سعيد بن يونس ومدلولاتها
٢٥٤	المطلب الأول: مصطلحات الجرح المطلق عند الإمام أبي سعيد بن يونس ومنهجه

	في استعمالها
٢٥٤	المطلب الثاني: مصطلحات الجرح النسبي عند الإمام أبي سعيد بن يونس ومنهجه في استعمالها
٢٥٩	المبحث الثاني: الرواة المجرحون عند الإمام أبي سعيد بن يونس
٢٦٠	المطلب الأول: الرواة المجرحون بمصطلحات الجرح المطلق التي وافق النقاد الإمام أبا سعيد بن يونس في استعمالها
٣٤٧	المطلب الثاني: الرواة المجرحون بمصطلحات الجرح النسبي التي وافق النقاد الإمام أبا سعيد بن يونس في استعمالها
٣٦٨	المبحث الثالث: مراتب الجرح عند الإمام أبي سعيد بن يونس
٣٦٨	المطلب الأول: مراتب الجرح عند النقاد من زمن الإمام عبد الرحمن بن مهدي (ت: ١٩٨هـ)، إلى زمن الإمام اللكنوي (ت: ١٣٠٤هـ)
٣٧٣	المطلب الثاني: مراتب الجرح عند الإمام أبي سعيد بن يونس
٣٧٥	المبحث الرابع: خصائص منهج الإمام أبي سعيد بن يونس في الجرح
٣٨٠	الخاتمة
٣٨٣	الفهارس العلمية
٣٨٤	١. فهرست الآيات
٣٨٥	٢. فهرست الأحاديث
٣٨٦	٣. فهرست الأعلام المترجم لهم
٣٩٨	٤. فهرست المصادر والمراجع
٤٢٥	٥. فهرست المحتويات

مُلخَصُ البَحْثِ

الحمدُ لله ربَّ العالمين، والصَّلَاةُ والسَّلَامُ على رسوله الأمين، وعلى آله وصحبه.

أَمَّا بَعْدُ:

فهذا بحثٌ بعنوان: «الإمام أبو سعيد بن يونس ومنهجه في نقد الرجال»، تناول فيه الباحثُ منهجَ الإمام أبي سعيد بن يونس في التعريف بالرجال، والكلام فيهم جرحًا وتعديلاً. ولهذه الدراسة أثرها البالغُ على علم النقد عند المحدثين، للوقوف على مدلولات ألفاظ الإمام أبي سعيد بن يونس في نقد الرجال، وتزدادُ أهميةُ هذا البحثِ لمعرفة منزلة الإمام أبي سعيد بن يونس بين النقاد ومرتبته من حيث التشدد والاعتدال والتساهل؛ فلأجل ذلك وغيره كانت هذه الدراسة.

وقد جاء البحثُ في مقدِّمةٍ وأربعة فصولٍ وخاتمةٍ.

أَمَّا المَقْدِّمةُ: فقد تناول فيها الباحثُ أهميةَ الموضوعِ وبواعثَ اختيارِه، وأهدافَ البحثِ، ومنهجَ البحثِ، والدراساتِ السابقة، وخُطَّةَ البحثِ.

وأَمَّا الفصلُ الأوَّلُ: فقد تناول فيه الباحثُ ترجمةَ الإمام أبي سعيد بن يونس، سواءً ما يتعلَّقُ بالحالة السياسية والاجتماعية والعلمية الثقافية لعصرِه، أو ما يتعلَّقُ باسمِه ونسبِه وكنيتِه ولقبه ومولده ونشأته العلمية، ورحلاته وشيوخه وتلاميذه، ومكانته العلمية، وآثاره، ووفاته، وتمهيد في علم نقد الرجال.

وأَمَّا الفصلُ الثاني: فقد تناول فيه الباحثُ منهجَ الإمام أبي سعيد بن يونس في التعريف بالرجال، من خلال عرض نماذج تطبيقية لذلك.

وأَمَّا الفصلُ الثالثُ: فقد تناول فيه الباحثُ منهجَ الإمام أبي سعيد بن يونس في التعديل، وذلك ببيان مدلولات ألفاظه، ثم مقارنة أحكامه على الرواة بأحكام غيره من النقاد، ومعرفة مراتب التعديل عنده، وخصائص منهجه فيه.

وأَمَّا الفصلُ الرابعُ: فقد تناول فيه الباحثُ منهجَ الإمام أبي سعيد بن يونس في الجرح، وذلك ببيان مدلولات ألفاظه، ثم مقارنة أحكامه على الرواة بأحكام غيره من النقاد، ومعرفة مراتب الجرح عنده، وخصائص منهجه فيه.

وأَمَّا الخاتمةُ: فقد استعرض فيها الباحثُ أهمَّ نتائج البحثِ، وتوصيات الباحثِ.

Abstract

Praise be to Allah, and peace, along with blessings, be upon His Messenger, family and his fellow companions .

The research is entitled with *Imam Abu Said Ibn Yunus and His Approach in the Criticism of Men*. It deals with the researcher approach of Imam Abu Said ibn Yunis in the definition of men, and speak of them wounded, and an amendment.

This study aims at finding out the meanings of words Imam Abu Said Ibn Yunis aspires in the criticism of men, leave alone finding out the status of Imam Abu Said Ibn Yunus among critics. It also seeks to define his rank in terms of militancy, moderation and tolerance.

This research is conducted as follows: an introduction, four chapters and a conclusion .

The Introduction: Here, the researcher has dealt with the importance of the subject, motivated his choice, and objectives of the research, research methodology, and previous studies, and research plan.

The first chapter deals with the researcher's translation of Imam Abu Said ibn Yunus, both with regard to the political situation, social and scientific culture of his time. It also refers to his name and lineage, surname, birth and origins, trips, his disciples, his scientific status, its effects, and his death.

The second chapter deals with the approach of Imam Abu Said ibn Yunis in the definition of men, through the presentation of models applied to it.

The third chapter The researcher dealt with the approach of Imam Abu Said ibn Yunis in the amendment, and a statement that the meanings of his words, then compare its provisions to other provisions of the narrators of the critics, and knowledge of the amendment ranks with him, and the characteristics of the method.

The fourth chapter The researcher dealt with the approach of Imam Abu Said ibn Yunis in the wound, and a statement that the meanings of his words, then compare its provisions to other provisions of the narrators of the critics, and knowledge of mattresses wound him, and the characteristics of the method.

The conclusion reviewed the most important research findings, and recommendations.